

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

الحرب الاستباقية فى قواعد القانون الدولى المعاصر

رسالة لنيل درجة الماجستير فى الحقوق

مقدمة من الباحث

رضا سعيد محمد الجنزورى

تحت إشراف المناقشة والحكم على الرسالة :

مشارك ورئيسة

الأستاذ الدكتور / عائشة راتب

أستاذ القانون الدولى العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
وزيرة الشؤون الاجتماعية (الأسبق)

عضوا

الأستاذ الدكتور / صلاح الدين عامر

قانون الدولى العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة.

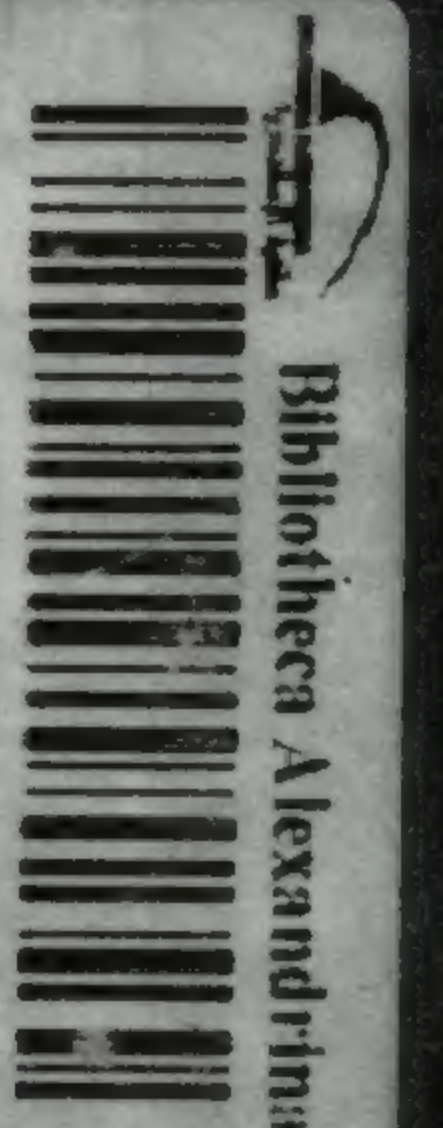
عضوا

الدكتور / أحمد رفعت

قانون الدولى العام - كلية الحقوق - بنى سويف
جامعة بنى سويف

٢٠٠٧

0593561



جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

الحرب الاستباقية فى قواعد القانون الدولى المعاصر

رسالة لنيل درجة الماجستير فى الحقوق

مقدمة من الباحث

رضا سعيد محمد الجنزورى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور/ عائشة راتب

أستاذة القانون الدولى العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة.
وزيرة الشؤون الاجتماعية (الأسبق)

عضواً

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر

أستاذ القانون الدولى العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة.

عضواً

الأستاذ الدكتور/ أحمد رفعت

أستاذة القانون الدولى العام - كلية الحقوق - بنى سويف.
ورئيس جامعة بنى سويف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا
اَكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ
عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا
مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

سورة البقرة الآية ٢٨٦

﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

سورة النساء الآية ١١٣

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

سورة يوسف الآية ٧٦

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً
مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

سورة طه الآيات من ٢٥ : ٢٨

صدق الله العظيم

إهداء

- إلى ربي قربا ...
- إلى النبي - صلاة الله وسلامه عليه - حباً ...
- إلى أمي الحبيبة ... التي ضحت من أجلى .. أسأل الله تعالى أن يمتعها بالصحة والعافية.
- إلى الأستاذ الدكتور/ كمال الجنزوري - رئيس وزراء مصر الأسبق والسيدة حرمة الذين كان لهما اليد الطولى في دفعي إلى طريق العلم.
- إلى روح أبي وأخي رحمهما الله تعالى.

الباحث

شكر وتقدير

بعد حمد الله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ المبعوث رحمة للعالمين، فإن من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل من هذا المنطلق، ومن منطلق قول الحق جل وعلا في الحديث القدسي : «فإننى أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق للأم والعالمة الجليلة سعادة الأستاذة الدكتورة/ عائشة راتب - أستاذ القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة وزيرة الشئون الاجتماعية الأسبق على ما قامت به من جهد مشكور وماجور إن شاء الله تعالى إذ منحتنى من وقتها الكثير ولم ترض على بنصح أو إرشاد أو توجيه مما كان له أثر إيجابى وفعال فى مسيرة البحث والوصول به إلى المستوى اللائق بالبحوث العلمية المتعمقة. سائلاً الله جل علاه أن يجعل كل ما قدمت وتقدم فى ميزان حسناتها.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولى العام - كلية الحقوق جامعة القاهرة، الذى شرف الباحث والبحث بتفضله مشكوراً بالموافقة على مناقشة هذا البحث رغم ظروفه وأعبائه التى تستغرق كل أوقاته.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور/ أحمد رفعت - أستاذ القانون الدولى العام كلية الحقوق جامعة

بنى سويف، رئيس جامعة بنى سويف الذى قبل مشكوراً ومأجوراً
إن شاء الله مناقشة هذه الرسالة، سائلاً الله تعالى أن يجزيهما عن
العلم وأن يجعل ما بذلاه فى ميزان حسناتهما وأن ينفعانا
بتوجيهاتهما الرشيدة وإرشادتهما السديدة.

ولا يفوتنى أن أقدم جزيل الشكر والتقدير لكل من اسهم فى
إخراج هذا البحث إلى النور.

الباحث

المختصرات

A.J.I.L. : American Journal of International Law.

Max Planck I.I.F.C.L. : Max Planck Institute for
International and Foreign Criminal Law.

E.J.I.L. : European Journal of International Law

P.B.I.L. : Philippin – yur Book of International Law.

R.C.A.D.I. : Recueil des cours de L'academie de droit
International de al Haye.

V.A.P.A.P.M.U. : Violence Alegal and Political Analysis
Published by Manchester University.

B.Y.B.I.L. : British year Book of International law.

J.D.I. : Journal du droit Internation.

مقدمة

موضوع البحث وأهميته :

إن موضوع هذا البحث - الحرب الاستباقية في قواعد القانون الدولي المعاصر - من أكثر المواضيع سخونة في المجتمع الدولي المعاصر ومن أجل أن نتوصل إلى نتيجة بخصوص الحرب الاستباقية - بعدم شرعيتها - كان لابد علينا أن نقوم بالبحث عن جذور مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية الخارجية وصولاً إلى فترة الأمم المتحدة - التنظيم الدولي المعاصر - وبالفعل قمنا - في فصل تمهيدى كامل - باستعراض هذا المبدأ وأيضاً حق الدفاع الشرعى كوضع مستثنى منه، حتى نضع الأسس والدعائم القانونية التى سوف نعتمد عليها من أجل الحكم على عدم شرعية الحرب الاستباقية، وقد قسمنا هذا الفصل التمهيدى إلى مبحثين، أولهما يتحدث عن الخلفية التاريخية عن مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية مروراً بفترة عصبة الأمم ووصولاً إلى فترة الأمم المتحدة - التنظيم الدولي المعاصر - وقد عرفنا أن عصبة الأمم قد فشلت - لعوامل سياسية وغيرها - فى التصدى للعدوان ولم تقدر على تحريم الحروب تحريم كلى، ثم جاءت الأمم المتحدة - ١٩٤٥ - وعرفنا من ميثاقها أنها حرمت استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية بين الدول (م ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة)، وفى المبحث الثانى - من الفصل التمهيدى - عرفنا أن ميثاق الأمم المتحدة قد نص على استثناءات بخصوص تحريم استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية، ومن أهم هذه الاستثناءات استخدام القوة فى حالة الدفاع الشرعى الفردى والجماعى - المنصوص عليهما فى المادة ٥١ من الميثاق - وفى الباب الأول من هذا المبحث تكلمنا عن مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة وماهية الحروب الاستباقية وتطبيقاتها، وعن مفهوم العدوان عرفنا أن ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأته ١٩٤٥ لم يتطرق صراحة إلى تعريف

العدوان وكانت هناك محاولات عدة من أجل الوصول إلى هذا التعريف ولكن كلها باءت بالفشل إلى أن توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٧٤ إلى تعريف العدوان بموجب القرار رقم ٣٣١٤ وقد تضمن هذا القرار ديباجة وثمان مواد في تعريف العدوان، ومما لا شك فيه أن أهمية تعريف العدوان ترجع إلى العلاقة الوثيقة بين أعمال العدوان وأسس وعناصر النطاق القانوني لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية. وقد جاء في مادته الأولى - قرار تعريف العدوان - بأنه : "... استخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول ضد سيادة ووحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وكما تضمن هذا القرار النص على أن المبادأة باستخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول تعد خرقاً للميثاق وتشكل دليلاً كافياً على ارتكابها عملاً عدوانياً، وذلك في ضوء الظروف والملابسات المحيطة بالحالة بها في ذلك أن تكون هذه الأفعال المرتكبة أو نتائجها ليست على جانب كاف من الخطورة، وإغفال هذا التعريف يفتح الباب لكل دولة للتعامل في هذا الموضوع - العدوان - حسب أهوائها ورغباتها ويترتب على ذلك أن هذه الرغبات والأهواء بعيدة كل البعد عن المعيار القانوني الأخلاقي - كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أفغانستان والعراق - فمنذ نشأة الأمم المتحدة حتى أوائل التسعينات من القرن المنصرم نجد أن هذه الفترة كانت معروفة بفترة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وكانت السياسة المتبعة من قبل الولايات المتحدة هي سياسة الاحتواء وذلك من أجل الحد من التوسع السوفيتي في العالم، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق نجد أن هناك تحولاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وقد ظهر ذلك جلياً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادئ أساسيين في سياستها الخارجية ويتمثلان في : المبدأ الأول إعلان الحرب على الإرهاب في كل أرجاء العالم والذي كان من نتائجه الهجوم على

أفغانستان في ٧/١٠/٢٠٠١، المبدأ الثاني: ويتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أعقاب أحداث ١١ سبتمبر فيما أعلنه الرئيس الأمريكي عن نظرية الحرب الاستباقية أو الوقائية - كما يسميها الرئيس الأمريكي - والتي بمقتضاها يحق للولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة العسكرية ضد أية دولة أو منظمة إرهابية - من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية - يتوقع أو يخشى أن تشن هجوماً مسلحاً على الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل أو بدء التحضير له أو بالفعل قد عرضنا ماهية الحرب الاستباقية وتطبيقاتها في مبحث كامل، وفي التطبيقات عرضنا تطبيقين لهذه الحرب الاستباقية أحدهما تكون الولايات المتحدة الأمريكية ضحية - وهذا من العجائب - وهي الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٦٠ - ١٨٦١م، وثانيهما تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الجلاذ وتمثل في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس ٢٠٠٣م.

وعن مدى شرعية الحرب الاستباقية قد عرضنا هذا الأمر في فصل كامل ينقسم إلى مبحثين أولهما يتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الاستباقية وأسانيدها، وللأسف الشديد أن الأسانيد التي استندتا عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ليس لها أساس من الواقع أو القانون، ففي سندهما الأول الذي يتمثل في أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، وهذا الأمر الذي جعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن يستندا على هذا المبرر الذي ليس له وجود أصلاً - وقد قال بذلك مفتشى الأسلحة في الأمم المتحدة - وعن مبررهما الثاني في غزو العراق يتمثل في القضاء على النظام الحاكم في العراق، وقد أثبتنا أن التدخل العسكري للتغيير أو القضاء على نظام الحكم في أية دولة من الدول هي أكثر صور التدخل غير المشروع الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق

الأمم المتحدة، وقد أثبتنا - في المبحث الثانى - بالأدلة والأسانيد من القانون الدولى المعاصر وميثاق الأمم المتحدة أن الحرب الاستباقية ما هى إلا حرب عدوانية من الدرجة الأولى، وللأسف الشديد نجد أن الأمم المتحدة قد فشلت فى التصدى لهذه الحرب، وقد تعرضنا لموقف كل من الدول الأوروبية والدول العربية اتجاه الحرب الاستباقية التى خاضتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق وإلى جوار موقف هذه الدول السابق ذكرها عرفنا أيضا موقف الفقه الغربى والعربى من هذه الحرب.

وفى الباب الثانى من هذا البحث الذى نحن بصدده نجد أن الحرب الاستباقية حرب غير شرعية لها نتائجها وأثارها، وقد عرفنا أن الحرب الاستباقية حرب عدوانية يجوز للدولة الواقع عليها مثل هذه الحروب أن تدافع عن نفسها بموجب حق الدفاع الشرعى الذى نص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة - م ٥١ - وقد عرفنا أيضا أن الشعب الذى يقع تحت الاحتلال الناتج عن مثل هذه الحروب يجب أن يتحرك فى مواجهة هذا الاحتلال من أجل الحصول على الحرية والاستقلال أى الحصول على حق تقرير مصيره، وقد عرفنا أن حق تقرير المصير قاعدة قانونية مهمة فى القانون الدولى (قد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٥١٤ XV بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٤ تحت عنوان (منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة)، وقد ترتب على عدم شرعية الحرب الاستباقية عدة نتائج من أهمها: أن الحرب الاستباقية ضد السلم الدولى وهى فى المقام الأول حرب عدوانية تنتهك نص الفقرتين (٣)، (٤) من نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، كما تنتهك - الحرب الاستباقية - نص المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة اللتين تنصان على عدم استخدام القوة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، فى نص المادة (٢٤) من الميثاق وأحكام الفصلين السادس والسابع فى نفس الميثاق تخول مجلس الأمن وحدة حق التدخل فى

أى نزاع يخشى منه قيام الحرب وبالتالي فإن هذا يتعارض مع الحرب الاستباقية حيث إن هذه الحرب قامت بعيدة كل البعد عن قرار مجلس الأمن.

لا شك أن الحرب الاستباقية هى أخطر أنواع العدوان المسلح وبالتالي تكون الأخطر فى انتهاك القواعد القانونية الدولية ولذلك فقد قررت المادة ٥/٢ من الميثاق أن الحرب العدوانية جريمة ضد السلم الدولى وأن العدوان ينشئ المسؤولية الدولية، وإن أية نتيجة مترتبة على الحرب الاستباقية فإنها تكون مخالفة للقانون الدولى العام وميثاق الأمم المتحدة، ولذلك يمكننا القول بعدم مشروعية الاستيلاء على أرض الدولة الضحية لمثل هذه الحروب.

وبما أن هذه الحرب - الاستباقية - غير مشروعة وفق قواعد القانون الدولى المعاصر، فإن على المجتمع الدولى واجب يتمثل فى التصدى لمثل هذه الأمور - التى تتمثل فى الخروج على الشرعية الدولية - وذلك عن طريق ما يسمى بالتضامن الدولى لمواجهة العدوان وهذا الأخير هو أحد المبادئ الرئيسية فى التنظيم الدولى المعاصر، وأن التنظيم الدولى المعاصر يتمثل فى هيئة الأمم المتحدة، فيجب على الدول - مجتمعة - أن تقف وقفة رجل واحد من أجل إصلاح حقيقى للأمم المتحدة سواء كان هذا الإصلاح يتعلق بعضوية مجلس الأمن وكيفية توسيع هذه العضوية حتى يكون هناك تمثيل لمعظم دول ومناطق العالم فى مجلس الأمن، وحتى يكون للأمم المتحدة دوراً فعالاً فى حفظ السلم والأمن الدوليين لابد من تفعيل المواد ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧ من الميثاق حتى يكون هناك جيش دولى يتبع الأمم المتحدة ويعمل على حفظ السلام والأمن الدوليين إلى جوار ذلك - أيضاً - لابد من تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل هذا الهدف - حفظ السلام والأمن الدوليين - وخاصة قرار الاتحاد من أجل السلم، وترجع أهمية هذا الموضوع - الحرب الاستباقية فى قواعد القانون الدولى المعاصر - فى التصدى لمثل

هذه الحروب التي تمثل استعمار جديد في مجتمعا المعاصر فمثل هذه الحروب تُرجعنا إلى عصور الغابة التي يأكل القوى الضعيف، ولذلك كان هناك إصرار عندي كباحث أن أبحث عن الحقيقة المحايدة البعيدة عن أية عاطفة من أجل الوصول إلى نتيجة إيجابية تخدم قواعد القانون الدولي المعاصر.

خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى فصل تمهيدي ، وبابين وفصل ختامي

الفصل التمهيدي : مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأ الدفاع الشرعي كوضع مستثنى منه

المبحث الأول : الخلفية التاريخية عن مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني : الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة كوضع مستثنى من مبدأ التحريم.

الباب الأول : العدوان والحرب الاستباقية

الفصل الأول : مفهوم العدوان في الأمم المتحدة وماهية الحروب الاستباقية وتطبيقاتها.

الفصل الثاني : مدى شرعية الحرب الاستباقية.

الباب الثاني : الحرب الاستباقية : آثارها ونتائجها ومبدأ التضامن الدولي في الميثاق.

الفصل الأول : آثار الحرب الاستباقية على بعض المبادئ الأساسية في القانون الدولي ونتائجها.

الفصل الثاني : مبدأ التضامن الدولي في ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة الحرب الاستباقية.

الفصل الختامي : نحو مقترحات فعالة لمواجهة الحرب الاستباقية.

والله ولي التوفيق

الفصل التمهيدي

**مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية
ومبدأ الدفاع الشرعي كوضع مستثنى منه**

الفصل التمهيدي

مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية ومبدأ الدفاع الشرعى كوضع مستثنى منه

تمهيد وتقسيم :

موضوع البحث الذى نحن بصدده - الحرب الاستباقية فى قواعد القانون الدولى المعاصر - يلزمنا أن نلقى الضوء على مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية وحق الدفاع الشرعى - كحق مستثنى من مبدأ التحريم - حتى يمكن لنا أن نحكم - وفقاً لقواعد القانون الدولى المعاصر - بشرعية أو عدم شرعية مثل هذه الحروب - الاستباقية - موضوع البحث، فلا بد أن نبين بالشرح الموجز - فى هذا الفصل التمهيدي مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية وحق الدفاع الشرعى كوضع مستثنى من مبدأ التحريم، وبالتالي سوف نستعرض هذا المبدأ - تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية - منذ قديم الزمن مروراً بعهد عصبة الأمم وصولاً إلى ميثاق الأمم المتحدة وسوف نعرف من هذه الدراسة أن تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية ليس بالمبدأ المطلق حيث إن حق الدفاع الشرعى وضع مستثنى منه، وبالتالي سوف نقوم بإلقاء الضوء على كل منهما حتى نضع الأسس والدعائم القانونية التى سوف نعتد عليها فيما بعد، من أجل الحكم الدقيق - بشرعية أو عدم شرعية - على الحرب الاستباقية.

وبناء على ما تقدم سوف نقسم هذا الفصل التمهيدي إلى مبحثين كاملين كالآتى:

المبحث الأول : الخلفية التاريخية عن مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية.

المبحث الثانى : الدفاع الشرعى فى ميثاق الأمم المتحدة كوضع مستثنى من مبدأ التحريم.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية عن مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية

تمهيد وتقسيم :

وفى هذا المبحث سوف نستعرض فيه الخلفية التاريخية لهذا المبدأ حتى يمكن لنا أن نعرف مدى التطور الذى لحق به منذ قديم الزمن إلى يومنا هذا. وبناء عليه سوف نقوم بتقسيمه إلى مطلبين كالتالى :

المطلب الأول : تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية حتى فترة عصبة الأمم.
المطلب الثانى : تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة

المطلب الأول

تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية حتى فترة عصبة الأمم

مما لا شك فيه أن الإنسان قد عرف القوة والصراع مع غيره منذ القدم، وفى العصور البدائية ومع ظهور النظام القبلى نجد أن الصراع قد ظهر بين هذه القبائل، وإذا ما قلبنا صفحات التاريخ لا نجد أمة من الأمم لا تخلوا من الحروب على الأمم المجاورة، فنجد فى إمبراطوريات وممالك العصور القديمة مثل القدماء المصريين والهكسوس والحثيين والأشوريين وأهل بابل وفينيقياء والفرس والأغريق وشعوب أوربا من السلتيين والقوطيين والصقليين والجرمان والتتر حروب وصراعات دائمة^(١).

(١) انظر فى ذلك: الأستاذ الدكتور حامد سلطان، الحرب فى نطاق القانون الدولى، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الخامس والعشرون، سنة ١٩٦٩، ص ٢. (=)

استخدام القوة فى العلاقات الدولية ظاهرة إنسانية مستمرة لم يستطع القضاء عليها التفكير أو التعقل أو الحكمة، وذلك لأن أسبابها والدوافع التى تدعوا إليها تتنوع وتتجدد مع تطور الحياة ذاتها^(١).

فعندما ننظر إلى تاريخ اليونان القديم، نجد أن استخدام القوة فى علاقاتهم بالآخرين شئ مهم جداً من أجل إخضاع كافة الشعوب لهم ومن هنا كانت علاقاتهم بالشعوب الأخرى علاقة تحكمية لا ضابط لها وكانت فى الغالب مشوبة بالقسوة ولا تراعى أية اعتبارات إنسانية^(٢). وأيضاً نجد أن الرومان لهم وجهة نظر متطابقة مع اليونان فيما يتعلق بنظرتهم للشعوب الأخرى، فقد سيطر على الامبراطورية الرومانية فكر وسياسة لمدة عشرة قرون - عمر الامبراطورية الرومانية - من أجل السيطرة على العالم كله تتمثل فى فرض نفسها على العالم القديم بالقوة والسيوف^(٣).

ولذلك نجد أن هناك مجموعة من الفلاسفة القدامى أمثال ماركوس وأورليوس وبلاطو وشيشرون كانوا ضد فكرة الحرب ومع وجوب استقرار السلم لأطول مدة فى العصور البدائية^(٤).

وبتطور المجتمعات البشرية نجد أن ظهور الديانات السماوية - اليهودية والمسيحية والإسلام - قد أثر على مفهوم الحرب ومشروعيتها،

(=) وأيضاً الدكتور وهبة الزحيلي، أثار الحرب فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٢، ص ٣٠.

(١) انظر فى ذلك : الأستاذ الدكتور حامد سلطان، المرجع السابق، ص ٢ : ٥.

(٢) انظر فى ذلك: الدكتور صادق أبو هيف، القانون الدولى العام ص ٦٧.

(٣) انظر فى ذلك: الدكتور عز الدين فودة، النظم السياسية، ص ١٠٥، الدكتور صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص ٦٧، وأيضاً الدكتور وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص ٣٢.

(٤) انظر فى ذلك : الدكتور حامد سلطان ، المرجع السابق، ص ١٠ وما بعدها.

حيث إن هذه الأديان وقفت موقف مختلف من مفهوم الحرب ومشروعيتها، ويمكن أن يكون أساسه - الاختلاف - تطور ظروف المجتمعات التي كانت تحيط بمجتمع كل ديانة، وأيضاً مدى فهم المجتمعات لتعاليم الديانات وتطبيقه من الناحية العملية، فنجد أن الديانة اليهودية تنظر إلى الحرب نظرة إبادة واستئصال لكل معالم العدو فنجد عندهم: «فضرباً تضرب سكان تلك المدينة بحد السيف وتحرق بالنار المدينة وكل أمتعتها كاملة للرب إلهك تفكون تلاً إلى الأبد لا يبني بعد»^(١). هذا ما يعتقد به اليهود ونلاحظ مدى القسوة والإبادة والانتقام. وعندما ننظر إلى الديانة المسيحية نجد أنها تقوم في الأصل على السماحة والسلام الخالص، فقد أجمعت الأناجيل الأربعة على أن من يقتل بالسيف فبالسيف يُقتل والرب في المسيحية هو رب المحبة والسلام ولقد صادفت المسيحية - عند انتشارها - عقبات كثيرة ومقاومة شديدة من جانب حكام الامبراطورية الرومانية وذلك بسبب امتناع من يعتنقون المسيحية عن القيام بالخدم العسكرية في روما، وكان ذلك له أثر واضح في العلاقة بين رجال الدعوة إلى الدين المسيحي ورجال الحكم في الامبراطورية الرومانية، وتمثل هذا الأثر في الصراع العنيف بينهم لمدة تزيد عن أربعة قرون، وابتداء من القرن الرابع للمسيح بدأ رجال الدين المسيحي يتراجعون عن موقفهم، وحاولوا التوفيق بين روح المسيحية الداعية للسلام والروح العسكرية الداعية إلى القوة والسيطرة من جهة أخرى، وكان القديس أوغسطين - في القرن الرابع الميلادي - له الأثر الحاسم في إيجاد هذا التوفيق، ويكفي هنا أن نذكر في شأن نظرية أوغسطين بتسويق فكرة الحرب وفكرة مشروعيتها ما يلي:

(١) انظر في ذلك : الإصحاح العشرون ص ٣١٠-٣١١.

١ - أن الحرب عمل من أعمال القضاء العادل المنتقم، فهي تقوم لإنزال العقاب بالعدل ومن ثم فليس هناك ظلم يقع من جانب من يقوم بالحرب "العادلة".

٢ - إن الحرب لصالح المنهزمين، وذلك لأنها ترجع بهم إلى حال السعادة في السلام.

٣ - إن الحروب إنما تقع من أجل ضمان السلام، ما سبق يبين لنا موقف الديانة المسيحية من الحروب واستخدام القوة في العلاقات الدولية، حيث إن أصل الديانة المسيحية هو السلام والمحبة وقد عرفنا التطور الذي حدث لأصحاب الدعوة المسيحية من أجل التوفيق بين روح المسيحية وسيطرة القوة العسكرية في الامبراطورية الرومانية^(١)، ثم بعد ذلك ظهرت الديانة الإسلامية التي كانت ومازالت تدعوا إلى السلم ونبتذ العنف بين المجتمعات البشرية، فيكفيها في هذا المقام أن نذكر أن غالبية جمهور الفقه الإسلامي^(٢) يقول بأن علاقة الدولة المسلمة بغيرها من الدول علاقة سلم، وأن سبب القتال أو الباعث للقتال مع الغير يكون الحراية والمقاتلة والاعتداء وليس الكفر فلا يقتل إنسان لمجرد مخالفته للإسلام أو لكفره وإنما يقتل

(١) انظر في ذلك: الدكتور حامد سلطان، المرجع السابق، ص ١٠-١١.

(٢) نجد جمهور الفقه الإسلامي حنفية ومالكية وحنابلة، واتجاهاً حديثاً - في وقتنا المعاصر - في الفقه الإسلامي يقولون بأن اساس العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول هو السلم وأن سبب القتال أو الباعث إليه مع الغير يكون الحراية والمقاتلة والاعتداء وليس الكفر فلا يقتل إنسان لمجرد مخالفته للإسلام أو كفره.

انظر في ذلك : رسالة القتال لابن تيمية ص ١١٦ وما بعدها، وأيضاً فتح القدير ج٤، ص ٢٩١، وأيضاً الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفاء، الحرب في الشريعة الإسلامية ج١٠، كتاب الأعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام . ص ١٧.

لا اعتداءه على الإسلام فقد قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾^(١). وقال تعالى: ﴿وإن جنحوا للسَّلَامِ فاجنح لها وتوكل على الله إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السَّلَامَ فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً﴾^(٣)، وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إذا ضربتم في سبيلِ الله فتبَيَّنوا ولا تقولوا لِمَن ألقى إليكم السَّلَامَ لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدُّنيا فعند الله مغنمٌ كثيرةٌ كذلك كنتم من قبلُ فمنَّ الله عليكم فتبينوا إنَّ الله كان بما تعملون خبيراً﴾^(٤)، وقال تعالى ﴿لا إكراه في الدينِ قد تبين الرُّشْدُ من الغي فمن يكفر بالطَّاغوتِ ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميعٌ عليمٌ﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿ولو شاء ربُّك لآمن من في الأرض كلُّهم جميعاً أفأنت تكره الناسَ حتَّى يكونوا مؤمنين﴾^(٦).

وقد عرفنا مما سبق أن مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية - الحرب - قد مر بتطور على مدار العصور والأزمنة الفائتة وسوف نقوم بقفزة كبيرة وسريعة حتى نصل إلى عهد عصبة الأمم لكي نعرف - بإيجاز شديد - وضع هذا المبدأ في عهد عصبة الأمم، وهذا ما سوف نحاول استبياناه في السطور القادمة.

(١) البقرة آية ٢٠٨.

(٢) الأنفال آية ٦١.

(٣) النساء آية ٩٠.

(٤) النساء آية ٩٤.

(٥) البقرة آية ٢٥٦.

(٦) يونس آية ٩٩.

موقف عهد عصبة الأمم من

مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية

عند النظر إلى عهد عصبة الأمم نجد أن المادة الثانية عشر منه تبين لنا فى حالة نشأة نزاع بين الدول الأعضاء فى العصبة من المحتمل أن يؤدى إلى قطيعة يطرح النزاع أمام التحكيم الدولى أو التسوية القضائية أو أن يعرض على مجلس العصبة من أجل التقصى عن حقيقة هذا النزاع وهذا يكون بشرط ألا تلجأ الدول المعنية إلى الحرب إلا بعد ثلاثة أشهر من صدور حكم التحكيم أو الحكم القضائى أو صدور تقرير المجلس، والذي يجب أن يصدر خلال ستة أشهر بعد عرض النزاع على أى منهم. ويلاحظ أن المادة الثانية عشرة لم تحرم على الدولة الدخول فى حرب بصورة قطعية بل تلزمها بالانتظار لمدة ثلاثة أشهر قبل دخولها الحرب ويطلق البعض على هذه الفترة - ثلاثة أشهر - فترة تهيئة من أجل كسب الوقت حتى تهدأ عواطف الدول المتنازعة وتصبح الحرب أقل احتمالاً^(١). إلى جوار ما سبق نجد أن عهد العصبة وضع قيوداً على اللجوء إلى الحرب، وفى المادة العاشرة من العهد نصت على إلزام الدول الأعضاء باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لدول أعضاء العصبة، وقد ألزمت - المادة ١٠ - مجلس العصبة بأن يقوم بالتشاور فى الإجراءات الواجب اتخاذها عند وقوع حالة تهديد للسلم والأمن الدوليين، وبالإطلاع على المادة [١١] من عهد العصبة نجد أنها أكثر شمولاً عندما وضعت الدول غير الأعضاء فى حسابها فقد نصت على أن كل حالة حرب أو حالة تهدد بالحرب - سواء تعلقت بدولة عضو فى

(١) انظر فى ذلك : الدكتور محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى

الجنائى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص ١٦٧.

العصبة أو غير عضو - تسهم العصبة بأجمعها وعليها واجب اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لصون السلم العالمى^(١). وفى حالة الفصل فى النزاع بين الأطراف المعنية بهن سواء - فض النزاع - كان بقرار تحكيم أو حكم محكمة أو قرار ملزم من المجلس وقبوله من قبل أطراف النزاع أو أحدهما، ففى هذه الحالة تحرم الحرب تحريماً كلياً مع الطرف الذى قبل هذا القرار الصادر من هيئة التحكيم أو من حكم القضاء أو القرار الصادر من المجلس من أجل هذا النزاع (م ١٣/٤، م ١٥٣/٦ من عهد العصبة) وبالتالى نجد فى عهد العصبة استثنائين فقط على قيد اللجوء لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية وهما :

أولاً : حق الدفاع الشرعى :

ولا يوجد نص صريح على حق الدفاع الشرعى فى العهد ويفهم من سياق المادة ١/١٦ والتي تنص على أن كل عضو فى العصبة عليه واجب تقديم المساعدة المتبادلة من قبل عضو تجاد آخر، بقصد مقاومة دولة قامت بخرق العهد من طرفها^(٢).

ونلاحظ أن مفهوم الدفاع الشرعى فى عصبة الأمم لم ينص عليه عهد العصبة صراحة كما هو الحال فى ميثاق الأمم المتحدة.

(١) انظر فى ذلك: الدكتور محمد محمود خلف، المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٢) انظر فى ذلك: الدكتور محمد محمود خلف، المرجع السابق، ص ١٦٧، وأيضاً الدكتور محمد سيد عبد التواب، الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص ٥٨٤. وإيضاً :

Hassan Abd Hadi Al Chalabi "La Legitime de fence en droit-international these la caire 1952, p. 2. etss.

ثانيا : حالة اللجوء للحرب بعد استنفاد الإجراءات الكلية المنصوص عليها في عهد العصبة:

عند النظر إلى المادة ١٢/٢ من عهد العصبة تنص على وجوب إصدار قرار تحكيم أو حكم قضائي في فترة معقولة وأن يصدر تقرير المجلس في ظرف ستة أشهر من عرض النزاع عليه فإذا انقضت الفترة المعقولة ولم يصدر الحكم القضائي أو قرار التحكيم وانقضت مدة الستة أشهر ولم يصدر تقرير مجلس العصبة حول هذا النزاع جاز للدول المتنازعة الدخول في الحرب دون أن تعتبر هذه الحرب خروجاً على العهد. ويطلق هذا أيضاً في حالة إخفاق المجلس في إصدار تقرير يلزم عند النزاع المعروض عليه ذلك التقرير الذي يتطلب لإصداره إجماع الآراء عدا أصوات أطراف النزاع (م ١٥/٦ من عهد العصبة).

ومما سبق يتضح لنا أن عصبة الأمم قد فشلت في وضع مبدأ مطلق لمنع اللجوء للقوة واكتفت بإيراد تقييدات شكلية فقط على اللجوء للحرب ويعود هذا الفشل إلى أسباب عديدة في التنظيم السياسي والقانوني^(١). الأمر

(١) من أهم هذه الأسباب التي أدت إلى فشل عصبة الأمم في وضع مبدأ لمنع اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية :

أ- عدم كفاية الإجراءات الجماعية التي نصت عليها المادة (١٦) من عهد العصبة خاصة بعد أن أدخلت العصبة تعديلاً عليها يعطى للدول الأعضاء سلطة تقديرية واسعة في تقرير وقوع العدوان من عدمه، وقد ترتب على ذلك تمتع الدول الأعضاء بحرية مطلقة في الوقوف موقف الحياد عند وقوع مخالفات.

ب- فشل عصبة الأمم في تحقيق صفة العالمية مما أدى إلى ضعف فكرة المسؤولية الجماعية عن أعمال العصبة.

للمزيد انظر في ذلك: الأستاذة الدكتورة عائشة راتب، دراسات قانونية، عام ١٩٩٩، دار النهضة العربية، ص ٦٧ : ٦٨.

الذى يحملنا أن نتطرق إلى هذا الموضوع بشئ من التفصيل فى ميثاق الأمم المتحدة وذلك فى المطلب القادم.

المطلب الثانى

تحریم استخدام القوة فى العلاقات الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة

بعد أن فشلت عصبة الأمم فى تصديها لمشاكل المجتمع الدولى وعدم قدرتها على منع الحروب كانت هناك محاولات لإنشاء هيئة دولية تحل محلها - عصبة الأمم - من أجل التصدى لمشاكل المجتمع الدولى والعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، أدت هذه المحاولات إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تم الإعلان فيه فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ عن ميثاق الأمم المتحدة ومحاولة سد وإستكمال أوجه القصور التى شابت عهد عصبة الأمم^(١)، وواجب علينا أن نستعرض بالتفصيل القوة المحرمة فى ميثاق الأمم المتحدة حتى يمكننا أن نقيم الحرب الاستباقية تقييماً قانونياً دقيقاً - من ناحية شرعية وعدم شرعية هذه الحرب موضوع البحث - وفقاً لقواعد القانون الدولى المعاصر.

إن واضعى ميثاق الأمم المتحدة قد اهتموا كثيراً بمبدأ تحریم استعمال القوة فى العلاقات الخارجية وهذا ما نجده فى كثير من نصوص الميثاق، ففى ديباجة هذا الميثاق نجدها تنص على: (نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلىنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف وفى سبيل هذه الغايات اعترفنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً فى سلم وحسن جوار وأن نضم قواتنا كي نحفظ بالأمن والسلم الدولى وأن تكفل بقبولنا

(١) انظر فى ذلك : الدكتور : محمد حافظ، سيادة القانون الدولى العام، ص ٧١٩.

مبادئ عصبية ورسم الخطط اللازمة لها ، إلا أن نستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشترطة^(١). وأيضاً عند النظر إلى ميثاق الأمم المتحدة نجده يتضمن أحكام لا تقتصر فقط على تحريم الحروب وإنما حرم كل استخدام لاستعمال القوة أو التهديد بها في إطار العلاقات الدولية. ولعل واضعي الميثاق أرادوا بذلك سد كافة الثغرات التي شابت كل من عهد العصبة أو ميثاق بربان - كيلوج حول تركهما حالات استخدام القوة التي لا تصل إلى حد إعلان الحروب مثل أعمال الانتقام وبذلك أدخل إلى دائرة الحظر مثل هذه الحالات أيضاً^(٢).

وعند النظر للمادة الأولى من الميثاق نجد أن مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين وفي المادة الثانية فقرة ثلاثة نجد هناك التزاماً على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يتمثل في إلزامهم بالوسائل السلمية لفض منازعاتهم^(٣).

ومن ناحية أخرى يجب التفرقة بين قيام الدولة - بمفردها - باستخدام القوة في إطار العلاقات الدولية وبين استخدامها في إطار نظام الأمن الجماعي الذي نص عليه الميثاق ووكّل مجلس الأمن في تطبيقه. ففي الحالة الأولى نجد أن الميثاق قد حرم على الدولة اللجوء إلى استخدام القوة

(١) انظر في ذلك : د. زكريا عزمي - نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح - المرجع السابق ص ٩٠.

(٢) انظر في ذلك : استعمال القوة في إطار الأمم المتحدة وموضوعات أخرى - ناناليينورونزيني - أستاذ القانون الدولي بجامعة بيزا ، جامعة الإسكندرية ص ٥.

(٣) انظر في ذلك : الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر - قانون التنظيم الدولي - المرجع السابق - ص ٣٢٦.

- الأستاذ الدكتور - حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - المرجع السابق - ص ٩٦٥ وما بعدها.

فى العلاقات الدولية وبالطبع هناك حالات استثنائية على هذا. فقد ورد هذا التحريم فى نص المادة ٤/٢ من الميثاق والاستثناء ورد فى نص المادة ٥١ من الميثاق وهذه تتعلق بحالات الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى.

أما فى الحالة الثانية وهى استخدام القوة فى إطار نظام الأمن الجماعى فإنه يتم فى الحدود التى قررتها المادة ٣٩ وما بعدها من الميثاق. وفى الفصل الثامن من الميثاق نجد أنه قد نص على بعض الحالات الاستثنائية التى تستخدم فيها القوة بواسطة المنظمات الإقليمية وفيها يشترط أن يأذن مجلس الأمن باتخاذها وعندئذ يعتبر كأنها قد تمت فى إطار نظام الأمم المتحدة^(١).

حاول واضعو ميثاق الأمم المتحدة - بقدر المستطاع - علاج أوجه القصور التى شابت نصوص عهد العصبة، خاصة ما يتعلق بحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية وأيضاً الجزاءات المفروضة فى حالة مخالفة أحكامه - على الرغم من ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يقدم حلاً كاملاً لهذه النصوص^(٢) - فنجد المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة قد نصت على أن: "يُمتنع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال

(١) ناتالينو رونزيتى - استعمال القوة فى إطار الأمم المتحدة وموضوعات أخرى المرجع السابق - ص ٥، ص ٦.

(٢) على سبيل المثال نجد أن المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة لا تضع التزاماً على عاتق الدول والمنظمة بضمان سلامة الأراضى والاستقلال الداخلى للدول الأعضاء. وقد كانت المادة العاشرة من عهد العصبة تفرض على الدول الأعضاء فى العصبة التزاماً بالمحافظة على سلامة كل منهم من أى عدوان خارجى وبتقديم المساعدة المباشرة للدولة المتعرضة للعدوان فى حين يخلو ميثاق الأمم المتحدة من التزام الدول الأعضاء بواجب ضمان سلامة أراضى الدول الأخرى أو استقلالها السياسى كالتزام قسانونى مباشر، انظر فى ذلك: بعض الجوانب القانونية للنزاع العربى الإسرائيلى - مرجع سابق - للأستاذة الدكتورة عائشة راتب ص ٥٣.

القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

بالنظر إلى هذه المادة نظرة سريعة نجدها تعبر عن معنى أكثر اتساعاً وشمولاً من تلك المنصوص عليها فى عهد العصبة وأيضاً ما نص عليه فى ميثاق بريان - كيلوج - باعتباره ميثاقاً نبذ الحرب كأداة للسيادة القومية^(١) - فنجد ميثاق الأمم المتحدة فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية قد نصت على حظر^(٢) استخدام القوة أو التهديد بها فى فض النزاعات الدولية، أما فى ميثاق بريان كيلوج قد نص على عدم جواز الإلتجاء إلى الحرب لتسوية هذه النزاعات. ما تقدم يجعلنا نطرح سؤالاً فى غاية الأهمية - من الناحية العملية - ما المقصود بالقوة فى المادة ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة هل تقتصر على القوة العسكرية فقط أم تمتد لى تشمل الضغوط الاقتصادية والسياسية أيضاً^(٣). لى نقوم بالإجابة على هذا السؤال يجب أولاً أن نستعرض لفظ القوة فى الميثاق حتى يتثنى لنا معرفة المقصود منه ففى ديباجة الميثاق ونص المادة ٤٤ من الميثاق نجد هذه القوة موصوفة بالقوة العسكرية وفى موضع آخر نجد أنها مطلقة غير موصوفة بما سبق كما هو

(١) انظر فى ذلك: الدكتور عطية حسين أفندى عطية - مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٧٧ مرجع سابق - ص ٧٤.

(٢) يقصد بالحظر هنا الحظر الوارد على الدول وليس على الأمم المتحدة، فالميثاق يحرم الحالة الأولى، ويشجع على الإكثار من الحالة الثانية.

CLAUDEL. Inis U.N. of Military Force, the U.N. International Organization and administration 1967, P. 399

(٣) انظر فى ذلك : الدكتور رجب عبد المنعم - مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة - المرجع السابق - ص ١٤٨.

Jenks. C. Wilfred; A New World of Law ? Longman 1969 p. 276.

الحال فى المادة ٤/٢ من الميثاق مما يزيد الأمر تعقيداً حول المعنى الحقيقى لهذه القوة.

اختلف الفقهاء حول تحديد مفهوم القوة المنصوص عليها فى المادة ٤/٢ فمنهم من فسرّها تفسيراً ضيقاً ومنهم من فسرّها تفسيراً واسعاً ومنهم من علق مفهومها على شرط وهذا ما سوف نقوم باستعراضه فى السطور التالية :

الاتجاه الأول :

يرى أصحاب هذا الرأى بأن لفظ القوة المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق بأنه لفظ ضيق المعنى أى يجب عند تفسيره يجب أن يكون تفسيراً ضيقاً وبذلك يقتصر فقط على القوة العسكرية وذلك وفقاً لما جاء فى ديباجة الميثاق ومن هنا قد أخرج أصحاب هذا الاتجاه الضغوط الاقتصادية والسياسية وغيرها من مفهوم القوة واقتصرها على مفهوم القوة العسكرية فقط وبالتى تخرج الضغوط الاقتصادية والسياسية وغيرها من الضغوط - غير القوة العسكرية - من نطاق التحريم المنصوص عليه فى هذه المادة. ويقتصر التحريم فقط على القوة العسكرية. ولهؤلاء - أصحاب الرأى السابق - حجج من أهمها :

١ - يقول أصحاب هذا الرأى^(١) فى حجتهم الأولى عند تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية يجب أن يتم التفسير وفقاً لما هو منصوص عليه

(١) انظر ذلك : الدكتور أحمد أبو الوفا - منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والإقليمية مع دراسة خاصة للمنظمة العالمية للتجارة - الطبعة الأولى - دار النهضة - القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٦-٢٧.

- الدكتور رجب عبد المنعم - مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية - مرجع سابق - ص ٢٤٥.

فى دىباجة الميثاق حيث نصت هذه الديباجة على "منع استخدام القوة المسلحة إلا للأغراض المشتركة"، كما نصت المادة ٤٤ عند الميثاق على أن «إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة...» فمعنى تلك النصوص توضح لنا أن لفظ القوة المنصوص عليه فى الميثاق ينصرف فقط على القوة العسكرية فقط دون أية ضغوط أخرى كالاقتصادية أو السياسية.

٢ - ففى الأعمال التحضيرية لهذه المادة ٤/٢ من الميثاق نجد أن البرازيل تقدمت بمشروع قد جاء متضمناً أن استخدام القوة يعنى إلى جانب استخدام السلاح اتباع إجراءات الضغط الاقتصادى لكن هذا المشروع بالتعديل قد تم رفضه^(١) من قبل اللجنة المخصصة لوضع الميثاق وبالتالي تم استبعاده.

الاتجاه الثانى :

وأصحاب هذه الاتجاه يميلون إلى التفسير الأوسع لمعنى القوة على أساس أن عبارة "استعمال القوة" أوسع فى المعنى وأشمل من لفظ الحرب" ووفقاً لهذا الاتجاه يقولون لو أن واضعى الميثاق قد قصدوا الاقتصار فى معنى لفظ القوة على القوة العسكرية دون الضغوط الاقتصادية لكانوا قرنوها بكلمة المسلحة. وأيضاً نجد الميثاق فى الفصل السابع قد بين الإجراءات التى تنطوى على الأعمال العسكرية وتلك الإجراءات التى لا تنطوى على ذلك، ومن ثم فإن القوة لا تقتصر فقط على الناحية العسكرية وإنما تمتد كما هو أوسع من ذلك بل تشمل تلك الضغوط الاقتصادية والسياسية.

(١) انظر فى ذلك :

- Documents de la conference des N.U. pour l'organisation internationale U.N.C. 1.0 "Vol. 6-doc. 215/1/110 p. 29.

الاتجاه الثالث :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن لفظ القوة فى المادة ٤/٢ من الميثاق تمتد لأن - من وجهة نظرهم - لفظ القوة فى المادة المذكورة جاء بصفة عامة ومطلقة ولم يقتصر فقط على القوة العسكرية، وبالتالي إذا ما تم ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية بدرجة كبيرة من الممكن أن تؤدي إلى نفس النتيجة التى تترتب على استخدام القوة العسكرية والتى تتمثل - النتيجة - بالمساس فى الاستقلال السياسى وسيادة الدولة للدولة التى يمارس ضدها هذه الضغوط الاقتصادية والسياسية. وفى المجتمع الدولى الحديث نجد أن هناك أهمية متزايدة فى الحرب الحديثة حول ما تلعبه الاقتصاديات - إلى جوار النشاط الحربى - فى حسم الحروب بين الأطراف المتنازعة، فنجد المحارب يعتمد إلى حد كبير على الحرب الاقتصادية كوسيلة فعالة للنصر^(١). فإذا ما قامت دولة باستخدام الضغوط الاقتصادية أو السياسية إلى حد يمكن الوصول فيه إلى المساس بالاستقلال السياسى وسيادة الدولة الأخرى - سواء كانت هذه الضغوط الاقتصادية والسياسية تم استخدامها منفردة أم مكملة للعمل العسكرى - فيترتب على ذلك دخولهما فى نطاق تحريم المادة ٤/٢ من الميثاق.

خلاصة ما تقدم أن تعبير «التهديد باستعمال القوة أو استخدامها» الوارد فى المادة ٤/٢ من الميثاق جاء فى صورة عامة ومطلقة بحيث يمكن أن ينصرف ليس فقط إلى القوة العسكرية، وإنما ينصرف أيضاً إلى كافة أنواع الضغوط الاقتصادية والسياسية وغيرها إذا ما وصلت إلى درجة من

(١) انظر هذا المعنى : للأستاذ الدكتور - عائشة راتب - دراسات قانونية - دار النهضة العربية - ١٩٩٩، ص ٥٧.

الجسامة تعادلها بالقوة العسكرية، وهذا بالإضافة إلى أن القوة المحظورة هي القوة الموجهة ضد الاستقلال السياسى والاكتمال الإقليمى^(١) لأية دولة، والتي تمارس بصورة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة، وليست القوة المسلحة وحدها هي التي من شأن ممارستها حدوث ذلك بل إن ممارسة الضغوط السياسية ضد دولة معينة قد يؤدي إلى نتائج مماثلة وبطريقة مثمرة^(٢).

ونحن نرى أن هذا الاتجاه الأخير هو الأقرب إلى مقاصد الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين حيث إن الضغوط الاقتصادية والسياسية من الممكن أن تؤدي إلى نفس النتيجة التي تترتب على استخدام القوة العسكرية إذا ما تم ممارستها بصورة فيها مساس بالاستقلال السياسى وسيادة الدولة وبالتالي تدخل في إطار القوة المنصوص عليها في المادة ٤/٢ من الميثاق ومن شأن هذا الحظر أن يؤدي إلى حماية الدولة الضعيفة من مثل هذه الضغوط الاقتصادية أو السياسية.

وفي نقطة أخيرة نقوم بعرض سريع للصور المحظورة لاستخدام القوة المنصوص عليها في المادة ٤/٢ من الميثاق، هل هذه الصورة المحظورة لاستخدام القوة تقتصر على ما هو منصوص عليه في هذه المادة نصاً ظاهرياً الذي يتمثل في القوة المستخدمة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسى لأى دولة؟ أم أن هذه الصور التي نكرت في المادة المذكورة كانت على سبيل التوضيح وبذلك يكون مفهومها أوسع من تلك بكثير.

نجد أن هناك آراء مختلفة لفقهاء القانون الدولى أولهما يرى إن

(١) انظر في هذا المعنى : الدكتور سامى جاد عبد الرحمن واصل - إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولى العام - رسالة دكتوراه ص ١٩٤.

(٢) انظر : الدكتور إبراهيم العناني، حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعى ، ص

استخدام القوة أو التهديد بها - حتى يدخل في نطاق حظر المادة ٤/٢ من الميثاق - يكون موجهاً ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو ضد وجهة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة وهذا الرأي يميل إلى التضييق في هذه الصور، وبالتالي - طبقاً لهذا الاتجاه - إذا ما كان استخدام هذه القوة أو التهديد بها لأية وجهة لغير الوجهات السابقة فإنها تعتبر مشروعة ولا تلزم الدولة بالامتناع عنها^(١). بينما ذهب اتجاه آخر يرى أن هذه القوة المحظورة تكون بصورة مطلقة ولا يتوقف حظرها على أن تكون موجهة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي. ويؤكد ذلك ما جاء في الأعمال التحضيرية في مؤتمر سان فرانسيسكو عند وضع ميثاق الأمم المتحدة بأن القوة الواردة في نص م ٤/٢ من الميثاق تكون على سبيل المثال والتوضيح وليس على سبيل الحصر وإعطاء الدول الصغرى ضمانات قانونية معينة ونهاية الفقرة الرابعة من المادة الثانية جاءت شاملة لكي تشمل كل صور القوة التي قد لا تتفق مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة وهذا يفيد بوضوح حظر كل صور القوة المستخدمة والتي قد تؤثر بالسلب على السلم والأمن الدوليين.

ومما سبق يتضح لنا أن مبدأ منع استخدام القوة في العلاقات الدولية أصبح من المبادئ الرئيسية في الأمم المتحدة والتي لا يمكن الاستغناء عنه. وبعد أن استعرضنا القوة المحرمة في ميثاق الأمم المتحدة، يجب علينا أيضاً أن نستعرض حق الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة كوضع

(١) انظر : Stone Julius : Force in the seventies Syracuse J. I.L. 2 : spring. No. 1.

انظر في ذلك أيضاً : الدكتور إبراهيم العناني - حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعي - مرجع سابق. ص ٦١٦.

مستثنى من استخدام القوة فى العلاقات الدولية، لأن دراسة حق الدفاع الشرعى فى هذا البحث الذى نحن بصدده يؤدى إلى نفس الهدف الذى ذكرناه فيما يتعلق بدراسة تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة وذلك من أجل التقييم القانونى الدقيق لشرعية وعدم شرعية الحرب الاستباقية وفقاً لأحكام القانون الدولى المعاصر، وفى المبحث القادم سوف نتطرق لموضوع الدفاع الشرعى فى ميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الثانى

الدفاع الشرعى فى ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد وتقسيم :

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين أولهما يتحدث عن مفهوم الدفاع الشرعى فى الميثاق وثانيهما يتحدث عن الدفاع الشرعى الجماعى والفردى.

المطلب الأول

مفهوم الدفاع الشرعى فى الميثاق

إن فكرة الدفاع الشرعى لم تقتصر فقط على المجال الدولى، فقد رأينا عند دراستنا فى القانون الداخلى نجد إن الدفاع الشرعى حق لكل إنسان ضد اعتداء يعد جريمة على النفس أو على المال فقد عرفه الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى «الدفاع الشرعى هو الحق الذى يقرره القانون لمن يهدده خطر إعتداء فى أن يصده بالقوة اللازمة»^(١). وبناء عليه نجد أن القانون يعطى الحق للمعتدى عليه رد الاعتداء الذى وقع عليه أو على وشك

(١) انظر فى ذلك : الأستاذ الدكتور / محمود نجيب حسنى - دروس فى القانون الجنائى الدولى - دار النهضة - ١٩٥٩-١٩٦٠ ص ١٣.

الوقوع من قبل المعتدى وذلك باستخدام القوة مباشرة ضد المعتدى، ويتضح مما سبق أن القانون لا يلزم المعتدى عليه أن يقف مكتوف الأيدي ويتحمل هذا الاعتداء ثم بعد ذلك يقوم بالإجراءات اللازمة. وإنما - وفقاً لحق الدفاع الشرعى - يقوم باستخدام القوة مباشرة لصد مثل هذا الاعتداء، ويتضح لنا أن الدفاع الشرعى ليس انتقاماً وليس عقوبة وإنما يكون مجرد إجراء وقائى^(١).

ومن حق الدفاع الشرعى فى القانون الداخلى إلى حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى نجده - الدفاع الشرعى فى كل من النظامين - الداخلى والدولى يتطلب مجموعة من الشروط. نجدها لا تختلف بعضها عن البعض إلا فى حدود ضيقة جداً. وأن التشابه بين حق الدفاع الشرعى فى القانون الداخلى لأية دولة على حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى تشابه كبير، ويرجع هذا التشابه إلى أن عرض المشكلة فى النظامين - الداخلى والدولى - يكون ذات النحو^(٢).

الدفاع الشرعى بين الأفراد متواجد منذ نشأة الخليقة فهو غريزة أساسية فى الإنسان منذ أن خلق، ونجده فى النظام الدولى منذ قديم الزمن فلا يمكن بأية حال من الأحوال أن نربط بين حق الدفاع الشرعى فى تواجده وبين نشأة التنظيم الدولى الحديث - عهد العصبة - وإنما تواجد هذا الحق يسبق بكثير هذا التنظيم الدولى الحديث وفى دراسة سابقة عرفنا معنى الدفاع الشرعى فى عهد عصبة الأمم^(٣).

(١) انظر ذات المعنى : قانون العقوبات المصرى فى المواد ٢٤٥ وما بعدها وأيضاً قوانين الأمم المتمدينة لاستبيان الدفاع الشرعى فى القانون الداخلى.

(٢) انظر فى ذلك : الأستاذ الدكتور / محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ، ص ٨٤.

(٣) انظر فى هذا المطلب الثالث "الدفاع الشرعى فى عهد عصبة الأمم..." من المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب التمهيدى لهذا المرجع الذى نحن بصدد بحثه.

وبعد عصابة الأمم نجد أن قيام منظمة جديدة بميثاق أيضاً جديد وهي منظمة الأمم المتحدة التي كان - وما زال - هدفها الأساسي هو إحلال السلم والأمن الدوليين في المجتمع الدولي ولا يتأتى هذا إلا إذا تم منع استخدام القوة في العلاقات الدولية. فبالنظر إلى ميثاق الأمم المتحدة نجده قد نص في مواضع كثيرة على منع استخدام القوة في العلاقات الدولية^(١). وهذه النصوص لم تحرم كافة صور استخدام القوة في العلاقات الدولية فنجد أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة بعد أن وضعوا مبدأ عدم مشروعية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، فبالى جوار هذا المبدأ - عدم مشروعية استخدام القوة قد وضعوا نصوصها في الميثاق تجيز استخدام القوة العسكرية. من قراءتنا لميثاق الأمم المتحدة نجد أن هناك أربع صور أو حالات لاستخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة".

الحالة الأولى :

وتتمثل هذه الحالة في صفة المشروعية التي وضعها الميثاق مع كافة التدابير التي اتخذت أو تلك التي رخص باستخدامها إبان الحرب العالمية الثانية إزاء دول المحور وهذا الحالة قد أضحت تاريخياً^(٢) وليس لها وجود الآن.

(١) فنجدد - ميثاق الأمم المتحدة - قد نص في الديباجة على منع استخدام القوة ... وأن لا تستخدم القوة إلا في المصلحة المشتركة، ثم في المادة ٤/٢ من الميثاق التي تلزم أعضاء الأمم المتحدة الامتناع في علاقاتهم الدولية أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة والمسألة متروكة لمجلس الأمن في تقدير ذلك بناء على نص المادة ٣٩ من الميثاق.

(٢) إن هذه الحالة قد جاء ذكرها في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالتنظيمات الإقليمية وقد نص على ذلك في نص المادة ١٠٧ من ق ٩٣ من الميثاق انظر في هذا المعنى :

- قانون النزاعات المسلحة الدولية - الدكتور حازم عتلم - مرجع سابق ، ص ٨٤.

- دراسات قانونية - للأستاذة الدكتورة عائشة راتب - مرجع سابق ، ص ١٠٥.

الحالة الثانية :

الاستخدام الجماعى للقوة من جانب الأمم المتحدة وفقاً لنصوص الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة^(١).

الحالة الثالثة :

وهذه الحالة على خلاف الحالة الأولى التى أضحت تاريخياً الآن ونجد فى هذه الحالة الثالثة للاستخدام المشروع للقوة فى العلاقات الدولية فنجدها تستظل بالحماية والمشروعية فى ظل الميثاق فهى تتبدى لنا من خلال التدابير التى يكون المقصود منها منع سياسة العدوان من جانب الدول وذلك عن طريق التنظيمات الإقليمية طبقاً لأحكام المادة ٥٣ من الميثاق، نجد أن أعضاء الأمم المتحدة يتعهدون بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقاً للميثاق (المادة ٢٢ من الميثاق) سواء كان مباشرة أو عن طريق الوكالات الدولية المتخصصة التى يكونون أعضاء فيها م ٢/٤٨. وطبعاً إذا امتنعت دولة عن تنفيذ هذه القرارات كان للدولة الأخرى، إذا لم يتمكن المجلس من إصدار القرارات التنفيذية اللازمة، الحق فى إرغامها على تنفيذها بكل الطرق الممكنة التى ينص عليها القانون الدولى التقليدى. والدولة فى هذه الحالة تقوم بحرب مشروعة لا يحرمها الميثاق^(٢).

(١) حددت الفقرة (١) من م(١) من ميثاق الأمم المتحدة الركيزة الثابتة التى يقوم عليها نظام الأمن الجماعى وهى التدابير المشتركة الفعال لمنع الأسباب التى تهدد السلم والأمن الدوليين وقد أوضح لنا هذا الميثاق هذه التدابير وحددها فى نصوص الفصل السابع عشر انظر: الدكتور ممدوح شوقى مصطفى كامل - الأمن القومى والأمن الجماعى - مرجع سابق - ص ٤٢٥، ص ٤٥٨.

(٢) انظر فى هذا المعنى :

- الدكتور حازم عتلم - المرجع السابق - ص ٨٥.

- الأستاذة الدكتورة عائشة راتب - دراسات قانونية - المرجع السابق - ص ١٠٥.

الحالة الرابعة :

الدفاع الشرعى - الفردى والجماعى - المنصوص عليه فى المادة ٥١ من الميثاق. وهذه الحالة هى موضوع دراستنا فى هذا المطلب والمطلب القادم. ففى هذا المطلب الذى نحن بصدده سوف نقدم - بإيجاز - باستبيان معنى الدفاع الشرعى فى الميثاق وطبيعته ثم مطلب تالى له نقوم بعرض موجز للدفاع الشرعى الفردى والجماعى وشروطه فيما يتعلق بمفهوم الدفاع الشرعى فى ميثاق الأمم المتحدة نجده من الأسباب المبيحة لاستخدام القوة المسلحة. فقد نصت المادة ٥١ من الميثاق على : «ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادى وجماعات فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأى حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطانه ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق فى أن يتخذ قرار وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى أو لإعادته إلى نصابه»^(١).

فعند النظر إلى هذه المادة المذكورة - ٥١ من الميثاق - نجد أنها نصت على مبدأ الدفاع الشرعى كمبدأ مستثنى من ذلك المبدأ المنصوص عليه فى المادة ٤/٢ من الميثاق والذى يتمثل فى حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية وهذا الاستثناء قد قرره القانون الدولى العرفى والذى تم

(١) انظر فى ذلك : الأستاذة الدكتورة منى مصطفى - استخدام القوة المسلحة فى القانون الدولى بين الحظر والإباحة - مرجع سابق ، ص ٢٠.

تكوينه مبدأ الدفاع الشرعى - متعاصراً مع تكوين المبدأ العرفى الخاص بحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية^(١). مما لا شك فيه أن هناك غموضاً يحيط بهذه المادة ويتمثل فى : متى يتم استخدام هذا الحق هل قبل الأعمال الهجومية للدولة المعتدية - أم بعدها ؟ فعند إعادة النظر إلى المادة ٥١ من الميثاق تؤكد أنه ليس فى هذا الميثاق ما يصعب أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم حينما تكون هناك دولة عضو فى الأمم المتحدة هدفاً لعدوان. وحق الدفاع الشرعى وفقاً لنصوص الميثاق ليس مطلقاً دون قيود بل هو مقيد بالقدر اللازم لدفع العدوان الذى تعرضت له الدولة لذا فهو يبدو كصورة خاصة من المساعدات الذاتية (Self Help)، فهو حق مؤقت مرتبط بقيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الضرورية لصد العدوان^(٢).

مما لا شك فيه أن هناك غموضاً يحيط بالمادة ٥١ من الميثاق ويتمثل فى: متى يتم استخدام هذا الحق هل قبل الأعمال الهجومية للدولة المعتدية، أم بعدها؟ فعند إعادة النظر فى الميثاق بخصوص المادة ٥١ منه نجد أنها تؤكد أنه ليس فى هذا الميثاق ما يصعب أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادى وجماعات فى الدفاع عن أنفسهم حينما تكون هناك دولة عضو فى الأمم المتحدة هدفاً لعدوان، وللإجابة عن السؤال السابق طرحه لابد لنا أن نبين طبيعة هذا المبدأ - الدفاع الشرعى ، حتى يتسنى لنا معرفة شىء فى غاية الأهمية هل هذا الدفاع الشرعى لا يكون حقاً قائماً للدولة المعتدى

(١) انظر فى ذلك : ناتالينور روثريتي - استعمال القوة فى إطار الأمم المتحدة وموضوعات أخرى - المرجع السابق - ص ١٤.

(٢) انظر Higgins, R : The Development of International Law through political organs of the united nations London. 1963, P. 205.

عليها إلا إذا كان هناك هجوماً فعلياً من قبل الدولة المعتدية وعلى ذلك يكون لها - الدولة المعتدى عليها - الحق في رد هذا العدوان. أن يكون من حقها - الدولة المعتدى عليها - الدفاع الوقائي الذي يتم استخدام قبل وقوع الهجوم من قبل الدولة المعتدية وذلك من أجل إحباطه.

اختلف فقهاء القانون الدولي حول طبيعة مبدأ حق الدفاع الشرعى القانونية :

فنجذ - أول هذه الآراء - أن من أجل أن تحافظ هذه الدولة على ذاتها بكونها أن تدافع عن هذا الذات بوسائل وقائية في الحالات التى تكون فيها تلك الوسائل - فى ضوء تقدير الدولة الذاتى - أمراً ضرورياً لصد هجوم قامت به دولة أخرى أو حتى مجرد تهديد بهذا الهجوم أو التحضير له، متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة ومقبولة^(١). وبناء عليه يمكن أن يشمل هذا الحق ما يسمى بالدفاع الشرعى الوقائي وذلك قبل أن يحدث هجوم فعلى وشيك الوقوع^(٢).

ويستند أصحاب هذا الرأى إلى أن الميثاق عندما قام بتقنين هذه المادة لم يفعل أكثر من تقنين القواعد المستقرة قبل صدور الميثاق التى كانت تسمح بالدفاع الشرعى الوقائي^(٣). حيث إن فكرة المصالح الحيوية تلك الفكرة التى تقضى بتغليب مصالح الدول الحيوية إذا ما تعرضت مع مصالح غيرها من الدول ولو اقتضى الأمر الاعتداء على مصالح الدول الأخرى وكانت - هذه الفكرة السابقة - مرتبطة بالدفاع الشرعى فى القانون الدولي

(١) Brownlie: International law and the use of force by states, oxford university press London 1979, PP. 257 et seq.

(٢) ناتاليو رونزيتى - استعمال القوة فى إطار الأمم المتحدة وموضوعات أخرى - المرجع السابق - ص ١٥.

(٣) انظر : ناتاليو رونزيتى - المرجع السابق - ص ١٤.

التقليدى ولم يختلف الأمر فى ظل ميثاق الأمم المتحدة، حيث أشار الميثاق إلى الدفاع الشرعى باعتباره حق طبيعياً متأسلاً. ويترتب على الأخذ بهذا الاتجاه أن يصير الدفاع الوقائى عن النفس مشروعاً ويصبح للدولة كامل الحق ومطلق الحرية فى أن تلجأ إلى استخدام القوة، والقيام بهجوم مسلح ضد دولة أخرى، استناداً إلى مبدأ الضرورة والمصلحة الحيوية أو استناداً إلى أى تبرير تراه وتقدير ذلك يعود أولاً وأخيراً للدولة حتى ولو لم تقترب الدولة موضع الهجوم أى عمل عدائى أو مخالفة دولية تلحق الضرر بالدولة الأخرى^(١).

وفى رأى آخر الفقهاء - ثانياً - يرى أصحابه أن حق الدفاع الشرعى قد تغير مفهومه ونظامه ومداه فى ظل الأمم المتحدة التى كرست قاعدة حظر استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية حظراً عاماً وشاملاً على نحو يصبح الدفاع الشرعى فيه إستثناءً ضيقاً محدود ومشروطاً أى أن عبارة "الحق الطبيعى المتأسل" لا يجوز أن تبطل مفعول المادة ٢/٤ من الميثاق الخاصة بحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية. وإذا كان الدفاع الشرعى حقاً فإنه لابد وأن يمارس فى إطار التطورات المتلاحقة فى تنظيم المجتمع الدولى^(٢). ويرى أصحاب هذا رأى وفقاً لما تقدم حتى يمكن لنا أن نعتبر أننا أمام حق الدفاع الشرعى للدولة لابد وأن يكون هناك هجوماً مسلحاً فعلى من قبل الدولة المعتدية على الدولة المعتدى عليها حتى يكون لهذه الأخيرة حق الدفاع الشرعى وحجتهم فى هذا أنه عند النظر للمادة ٥١ من الميثاق نجد أنها تنص على ضرورة وقوع هجوم مسلح حتى يوصف

(١) انظر : Brierly : The law of Nations Oxford London 1963 p. 414.
- Akhurst. M.: A Modern Introduction to International law Third ed., George Allenand Unwin LTD. London 1977.

(٢) انظر Kelsen. H: The law of United Nations 1950, P. 792

هذا العمل من قبل الدولة المعتدى عليها بحق الدفاع^(١).

أنه ليس فى هذا الميثاق ما يصعب أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم مما حينما تكون هناك دولة عضو فى الأمم المتحدة هدفاً لعدوان فهذا الأمر قد يثير موضوعاً هاماً حول طبيعة مبدأ حق الدفاع الشرعى اختلف الفقهاء حول طبيعة حق الدفاع الشرعى.

كانت هذه هى طبيعة مبدأ حق الدفاع الشرعى القانونية ووجهات النظر المختلفة حولها.. ولنا الآن أن نستعرض حق الدفاع الشرعى - باختصار شديد - والتطورات التى حدثت وتحدث فى المجتمع الدولى كل يوم. فطبقاً للمادة ٥١ من الميثاق نجد أن الدفاع الشرعى يتوقف ممارسته على وقوع العدوان المسلح على الدولة المعتدى عليها. ولكن هناك تطور قد حدث فى عشرات السنين الأخيرة فى القرن الماضى حتى يومنا هذا - وما زال التطور بصورة كبيرة ومخيفة - وهذا التطور متمثل فى تطور نوعى فى الأسلحة الفتاكة النووية والكيمياوية والبيولوجية^(٢) وبالتالى كان هناك نتيجة حتمية لهذا التطور فى ظروف الحرب الأيدروجينية والنووية. نتج عن هذا التطور توسع فى تفسير المادة ٥١ من الميثاق بحيث تشمل الإجراءات الوقائية التى قد تعوق بها الدولة - وقد يكون فيها استخدام القوة - حتى ولو لم يقع عليها عدوان فعلى والظاهرة الجديدة أن مجلس الأمن - يؤيد

(١) انظر فى هذا المعنى: ناتالينو رونزينى - استعمال القوة فى إطار الأمم المتحدة وموضوعات أخرى - المرجع السابق - ص ١٥ .

(٢) إسرائيل وما تملكه من هذه الأسلحة الفتاكة. وعدم توقيعها على معاهدة حظر إنتشار السلاح النووى ودخول كل من الهند وباكستان فى "النابى الدولى النووى" ومن ناحية أخرى رفض الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا من قيام إيران بامتلاك برنامج نووى للأغراض السلمية.

هذه الفكرة ويخلص هذا بطريقة غير مباشرة من موافقته على التقرير الأولي الذي قدمته لجنة الطاقة الذرية والذي تضمن التوصية التالية : -

In consideration of the problem of violation of the terms of the treaty or convention on atomic matters it should also be borne in mind that a violation might be of so grave a character as to give rise to the inherent right of self-defense recognized in Article 51 of the charter of the united Nations"^(١).

وقد ذهب جانب من الفقه إلى أن نص المادة ٥١ من الميثاق لا يحرم الأعضاء في الهيئة العالمية من حق الدفاع الشرعي أيا كانت صورته ما داموا لم يتنازلوا عن هذه الحقوق بمقتضى الميثاق، فالحقوق التي تتمتع بها الدول أوسع بكثير من الحقوق التي يقر بها لهم الميثاق وعلى ذلك فإن الحظر الوارد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق والمتعلقة بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل لا يمس حق الدفاع الشرعي بأى تهديد^(٢). وبناء على كل ما تقدم يجب على كل دولة في المجتمع الدولي - كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة - أن تراعى ما لها وما عليها من حقوق وواجبات وأن يكون هناك شفافية في التعامل في العلاقات الدولية يحكمها إنسانية البشر في التفكير بالعقل وليس بالسلاح. كان هذا ما تقدم عن مفهوم بسيط للدفاع الشرعي وفي مطلب قادم سوف نستعرض شروطه والدفاع الشرعي الجماعي والفردى.

(١) انظر هذا في : الأستاذ الدكتورة عائشة راتب - دراسات قانونية - المرجع السابق - ص ١٠٦.

(٢) Kelsen: The law of the united Nations Op. Cit., p. 914.

المطلب الثانى

الدفاع الشرعى الجماعى والفردى

فسيما سبق عرفنا أن حق الدفاع الشرعى يمثل استثناء جوهرياً على مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية وهو حق طبيعى يرتبط بوجود الدولة ذاته، ولا يستوقف تقريره من حيث المبدأ على وجود تنظيم دولى قانونى، وإن كان وجود التنظيم الدولى من شأنه أن يخضع ممارسة هذا الحق لشروط معينة يقتضيها من بناء هذا التنظيم واستقراره.

ومما سبق يتضح لنا من نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة حيث إن هذا الميثاق اعترف لكافة الدول بحق الدفاع الشرعى عن نفسها فى حالة العدوان الخارجى عليها، إلا أنه صاغ هذا الحق فى إطار نظام قانونى حتى لا يأخذ عليه طابع الحق المطلق الذى تتحكم فى ممارسته وفى مدى السلطة التقديرية الكاملة لمن يمارسه.

وبناء على ما تقدم سوف نقوم - أولاً - بعرض الشروط الواجب توافرها فى الدفاع الشرعى وهى شروط جانب منها متعلق بالاعتداء وفى جانب آخر يتعلق بحالة الدفاع. ثم نقوم بعد ذلك - ثانياً - بعرض سريع لمفهوم الدفاع الشرعى الجماعى والفردى.

أولاً : شروط الدفاع الشرعى

عند النظر إلى المادة - ٥١ - من الميثاق نجد أن هناك ركنين أساسيين للدفاع الشرعى هما: الاعتداء والدفاع ولكل من هذين الركنين شروط يجب أن تتوافر فى كل واحد منهما، حتى يمكننا إضفاء وصف المشروعية على أفعال الدفاع التى هى فى الأصل من قبيل الأعمال

العدوانية^(١). وسوف نقوم بتناول كل من الركنين - بإيجاز شديد - الأساسيين للدفاع الشرعى والشروط الواجب توافرها فى كل واحد منهما.

١ - الاعتداء

عندما قامت الأمم المتحدة كتنظيم دولى عام ١٩٤٥ لم يكن بميثاق هذه المنظمة تعريف محدد للعدوان الأمر الذى ترتب عليه خلافات بين الدول الأعضاء حول مفهوم العدوان، وترتب على ذلك أيضاً محاولات جادة لتعريف العدوان من قبل الأمم المتحدة^(٢). فى أبريل ١٩٧٤ تم الاتفاق على تعريف العدوان الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرته فى قرارها الصادر فى ١٤/١٢/١٩٧٤^(٣).

وبعد مطالعة هذا التعريف - اللاحق بيانه - نجد أنه من أجل قيام حالة الدفاع الشرعى لابد أن نكون بصدد عدوان مسلح غير مشروع وأن

(١) انظر فى ذلك : د. محمد سيد عبد التواب - الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى - المرجع السابق - ص ٥٩٠-٥٩١.

(٢) كانت هناك جهود كثيرة وكبيرة من قبل المجتمع الدولى للتوصل إلى تعريف العدوان وذلك قبل صدور التعريف الصادر فى عام ١٩٧٤ والذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة - راجع فى ذلك : د. محمد محمود خلف - الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - المرجع السابق - ص ١٤١-٣٢٣.

(٣) يتضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١٤/١٢/١٩٧٤ مجموعة من النصوص من أهم هذه النصوص : نص المادة الأولى من هذا القرار الذى عرف العدوان بأنه "استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة أو السلام الإقليمية أو الاستقلال السياسى لدولة أخرى أو بأى شكل آخر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة" انظر فى ذلك : الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى - المرجع السابق، ص ٥٩٨ - الدكتور محمد سيد عبد التواب - العدوان المسلح فى القانون الدولى - د. ويصا صالح - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة، ص ٧٢٣.

يكون هذا العدوان حالاً ومباشراً وأن يهدد أحد الحقوق الرئيسية للدولة المعتدى عليها والمتمثلة في الاستقلال السياسى وسلامة الإقليم وحق تقرير المصير.

ومما سبق يتبين لنا ثلاثة شروط رئيسية يجب توافرها في هذا الاعتداء حتى يمكن لنا القول أن هناك اعتداء يخالف قواعد التنظيم الدولى وبالتالي ينشأ حق للدولة المعتدى عليها في الدفاع الشرعى لصدد هذا الاعتداء.

أ- أن يحدث عدوان مسلح غير مشروع :

عند النظر إلى المادة ٥١ من الميثاق نجد أنها نصت على أهم القيود التى على أساسه يقوم حق الدفاع الشرعى ويتمثل هذا القيد في قيام عدوان مسلح من قبل الدولة المعتدية على الدولة المعتدى عليها ويعتبر هذا النص في المادة ٥١ من الميثاق نصاً منشأ وليس مقررأ له^(١).

وبالتالى يكون العدوان المسلح شرطاً أساسياً من أجل نشأة هذا الحق وأيضاً لابد أن يكون هذا العدوان غير مشروع، فإذا توافرت في هذا العدوان صفة الشرعية فلا يمكن بأية حال من الأحوال أن يقوم حق الدفاع الشرعى، فمثلاً إذا كان هذا الاعتداء هو رد على اعتداء سابق عليه وبالتالي يكون هذا الاعتداء دفاعاً مباحاً طالما توافرت فيه أركان وشروط هذا الدفاع وذلك أيضاً تطبيقاً لقاعدة أنه لا دفاع ضد دفاع^(٢).

(١) انظر في ذلك:

- الأستاذ الدكتور حستين عبيد - الجريمة الدولية - دار النهضة - ١٩٩٩ ، ص ٦٠ .

- الدكتور محمد محمود خلف - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى -

المرجع السابق - ص ٢١٦ ، وما بعدها.

(٢) الدكتور محمد سيد عبد التواب - الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى - المرجع

السابق. ص ٦٠ .

معنى الاعتداء وطبيعته كان محل خلاف بين فقهاء القانون الدولي وهذا ما أثبتناه تفصيلاً فى مطلب سابق.

ولكى نقول أننا أمام عدوان مسلح غير مشروع لابد أن يكون مشتملاً على الآتى: أن يكون هذا العدوان ذا طابع عسكرى ويمكن التحقق من ذلك بالنظر إلى الأسلحة المستخدمة من حيث العدد والنوع كأن تقوم دولة ما باستخدام قوات نظامية مسلحة أو غير نظامية أو العصابات المسلحة (المكونة من قوات خاصة) فى الهجوم على إقليم دولة أخرى أو على رعاياها الموجودين فى بلد أجنبى وأن يكون هذا العدوان على قدر كبير من الجسامه ويترتب على ذلك أن نستبعد تلك الحوادث التى لا يتوافر فيها قدر الجسامه الكبير مثل حوادث الحدود البسيطة^(١). ولابد أن يتوافر فى هذا العدوان عنصر القصد كما يرى بعض فقهاء القانون الدولي، ويترتب على ذلك أن يكون القصد بالعدوان غير المشروع من قبل الدولة المعتدية على الدولة المعتدى عليها^(٢) فإذا انتفى عنصر القصد فإننا هنا نكون قد افتقرنا

(١) تطبيقاً لذلك رفضت الأمم المتحدة الشكوى المقدمة من إسرائيل والمتعلقة بأعمال الفدائيين داخل الأراضي الإسرائيلية وأنكرت إدعاءات إسرائيل بأن هذه العمليات تشكل هجوماً من قبل مصر كما رفضت الأمم المتحدة ما ادعته إسرائيل بأنها قامت بهجومها عام ١٩٥٦ على مصر مستخدمة حقها فى الدفاع الشرعى للرد على الهجوم المسلح الذى يقوم به الفدائيون من الأراضي المصرية.

انظر فى ذلك : الدكتور محمد محمود خلف - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولي الجنائى - المرجع السابق - ص ٣٨٣.

- الدكتور حسنين عبيد - الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٦٢.

- الدكتور محمد سيد عبد التواب - الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى - المرجع السابق، ص ٦٠١.

(٢) هناك ذلك الحصار الأمريكى لكوبا عام ١٩٦٢ إبان أزمة الصواريخ الروسية لكوبا فرغم قيام الولايات المتحدة استخدام سلاحها البحرى والجوى فى عملية الحصار (=)

لجريمة العدوان نظراً لتخلف الركن المقصود لها.

ب- أن يكون هذا العدوان المسلح حالاً ومباشراً :

و"حالا" هنا فى العدوان المسلح لها معنيين : أولهما أن يكون هناك ظروف وملابسات معينة تجعلنا نقول إن هناك عملاً عدوانياً سوف تقوم به دولة ما ضد دولة أخرى وهذا ما يسمى بالعدوان الوشيك وفيه لم يبدأ العدوان المسلح الفعلى وإنما يكون هناك أفعال من قبل هذه الدولة - التى على وشك القيام بالاعتداء المسلح - يفهم من هذه الأفعال أنها على الفور سوف تقوم بالاعتداء المسلح وفقاً لما يسمى بالمجرى العادى للأمر. وثانيهما: أن يكون هذا الاعتداء قد حدث بالفعل وما زال قائماً مما يؤدى إلى قيام حق الدفاع الشرعى منه قبل الدولة المعتدى عليها أما إذا كان الاعتداء المسلح غير مشروع قد انتهى فهنا يبعد حق الدفاع الشرعى عن سابق ما حدث لأن الدفاع هنا ليس له محل حيث انتهى وبالتالي أصبح هذا الحق ليس له محل بانتهاء هذا الاعتداء. وبالتالي إذا ما قامت الدولة المعتدى عليها - وانتهى هذا الاعتداء - باستخدام القوة ضد الدولة المعتدية فإن الأولى تدخل فى دائرة ما يسمى بالانتقام المحظور^(١)، وهنا أيضاً تساؤل مهم حول التهديد باستخدام القوة فى العلاقات الدولية هل يؤدى هذا إلى حق الدفاع الشرعى للدولة الموجه ضدها هذا التهديد؟ اختلف الفقهاء حول هذا الأمر منهم من

(=) إلا أن ذلك لم يعتبر عدواناً مسلحاً يستوجب حالة الدفاع الشرعى نظراً لعدم توافر قصد العدوان : انظر فى ذلك : الأستاذة الدكتور - عائشة راتب - الحصار البحرى الأمريكى على كوبا - فى المجلة المصرية للعلوم السياسية فبراير ١٩٦٣ ، ص ٨٣ وما بعدها.

(١) انظر فى ذلك : الدكتور سامى جاد عبد الرحمن - إرهاب الدول فى إطار قواعد القانون الدولى العام ، المرجع السابق : ص ٢٠٩.

قال - باتباع التفسير الضيق للمادة ٥١ - أن الدفاع الشرعى يستلزم قيام اعتداء مسلح فعلى وليس على وشك الوقوع، حيث إنه فى الحالة التى يكون فيها اعتداء على وشك الوقوع، للدولة الموجه ضدها هذا التهديد أن تلجأ إلى مجلس الأمن الدولى وذلك بتقديم شكوى لاتخاذ ما يراه هذا الأخير من تدابير وإجراءات وفقاً للمادة ٣٩ من الميثاق.

والى جوار ما تقدم يجب أن يكون هذا العدوان مباشر بمعنى أن الاعتداء المسلح يكون موجهاً إلى الدولة المعتدى عليها، سواء كان - الاعتداء - ضد سلامة أراضيها أو ضد استقلالها السياسى أو ضد حق تقرير مصيرها. أما إذا كان هذا العدوان غير مباشر كالمناورات التى تقوم بها الدولة على الحدود مع الدولة الأخرى فلا تدخل إلى مفهوم الحالة التى نحن بصددتها^(١).

أما رأى الثانى: فيرى هذا رأى أنه يكفى لقيام الدفاع الشرعى من قبل الدولة المعتدى عليها أن يكون هذا الاعتداء قد حدث بالفعل أو هناك تهديد بالاعتداء، واستندوا فى ذلك إلى أن المادة ٥١ فى الميثاق لم يرد بها أى قيد على حق الدفاع الشرعى فى حالة التهديد باستخدام القوة غير المشروعة، كما أن التطور الدولى وظروف الحرب الأيدروجينية والنووية أدى إلى التوسع فى تفسير هذه المادة - م ٥١ من الميثاق - بحيث تشمل الإجراءات الوقائية التى تقوم بها الدولة وقد يكون منها استخدام القوة - حتى ولو لم يقع بالفعل عدوان مسلح ومباشر^(٢).

(١) انظر فى ذلك : الدكتور حسنين عبيد - الجريمة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر فى ذلك : (=)

والرأى الراجح - الذى أميل إليه - هو الرأى الأول حيث يذهب أصحابه إلى القول بأن العدوان المباشر والحال لابد أن يكون قد وقع بالفعل وليس مجرد وشيك الوقوع حتى ولو كان منطوياً على التهديد باستخدام القوة ، حيث إن الدولة التى تشك بأن هناك اعتداء سوف تقوم به دولة أخرى فإن من حق الدولة صاحبة هذا الشك مدة - كما أسلفنا القول - أن تقدم شكوى لمجلس الأمن من أجل أخذ التدابير اللازمة.

ج - أن يكون هذا العدوان ماساً بأحد الحقوق الجوهرية للدولة :

نلاحظ فى هذا الشرط أن كل من الدفاع الشرعى فى القوانين الداخلية للدول وفى القوانين الدولية يتشابهان فى هذه الجزئية، حيث إنه - الدفاع الشرعى - فى القوانين الداخلية يكون مباحاً لدرء أو صد خطر الاعتداء على النفس والمال والعرض^(١)، وفى القانون الدولى يبيح الدفاع الشرعى للدولة التى تعرضت أحد حقوقها الجوهرية للخطر^(٢)، وهذه الحقوق الجوهرية تتمثل فى - وفقاً لتعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة - للعدوان فى قرارها الصادر بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٤ - حق سلامة الإقليم وحق الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير^(٣).

(=) - Schwarzenberger. G.: The Fundamental Principle of International Law R.C.A.D.I. Tome 87, 1955, p. 338.

- أيضاً: الأستاذة الدكتورة عائشة راتب - الدراسات القانونية - المرجع السابق - ص ١٠٦.

(١) انظر فى ذلك : الدكتور حسنين عبيد - الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٢٠١.

(٢) انظر فى ذلك : الدكتور محمد محمود خلف - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى . المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٣) انظر فى تفصيل هذه الحقوق :

- د. محمد سيد عبد التواب - الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى ، ص ٦٠٤ - ٦٠٦.

- د. سامى جاد واصل - إرهاب الدولة فى إطار قواعد القانون الدولى العام، مرجع

سابق. ص ٢١٠-٢١٣.

٢ - الدفاع :

الدفاع هو كل فعل من شأنه درء الاعتداء وبالتالي يكون الدفاع مشروعاً إذا توافر شرطان أساسيان هما: - أن يكون فعل الدفاع لازماً والثاني أن يكون فعل الدفاع متناسباً مع فعل الاعتداء.

أ- أن يكون فعل الدفاع لازماً : على الدولة التي تعاني من الاعتداء المباشر الحالي أن تقوم بعمل الدفاع عن نفسها من أجل درء هذا الاعتداء. وهذا الفعل - الدفاع - لا يعد جريمة لأنه يبدأ عدواناً مباشراً عليها وبالتالي يشترط في فعل الدفاع عدة شروط هي :

١- أن يكون هذا الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد هذا العدوان : فإذا ما كان هناك وسيلة أخرى غير الدفاع لصد هذا العدوان فلا ينبغي على الدولة المتعرضة لهذا العدوان استخدام القوة من أجل الدفاع فمثلاً إذا كان أمام هذه الدولة فرصة للجوء إلى منظمة دولية لدرء هذا العدوان عنها، ففي هذه الحالة لا ينبغي لها أن تلجأ إلى القوة لصد العدوان، وخلاصة القول إن الدولة المتعرضة للاعتداء تلجأ إلى القوة المسلحة لصد هذا العدوان يشترط أن تكون هذه القوة هي الوسيلة الوحيدة لصد العدوان^(١).

٢- توجيه الدفاع لصد الاعتداء : مصدر الاعتداء هو الدولة التي تقوم بهذا الاعتداء فلا يمكن للدولة المعتدى عليها حقاً في أن تستخدم القوة المسلحة في غير مواجهة الدولة المعتدية فلا يجوز لها مثلاً أن توجه هذه

(١) انظر في ذلك : حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي - المرجع سابق ص ٤٤٢، الجريمة الدولية - مرجع سابق، ص ٧٠، الدفاع الشرعي في الفقه الإسلامي، ص ٦٠٨، إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام - المرجع السابق، ص

القوة المسلحة إلى دولة محايدة، وهناك مثال عملي لذلك حينما قامت ألمانيا بانتهاك حياد بلجيكا المكفول لها بموجب معاهدة عام ١٩٣٩ وحياد لوكسمبرج المكفول لها بموجب معاهدة ١٨٦٧ أثناء الحرب العالمية الأولى فاستخدام القوة هنا ضد هاتان الدولتين لا يمكن أن يكون على أساس حق الدفاع الشرعي^(١).

٢ - يكون الدفاع بصفة مؤقتة : والصفة المؤقتة لفعل الدفاع منصوص عليها فى المادة ٥١ من الميثاق حيث جاء فيها : "... وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى" وبناء على ذلك النص تتوقف الدولة التى تقوم بأعمال الدفاع حينما يبدأ مجلس الأمن فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لصد هذا العدوان لأنه هو المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين^(٢) والواقع العملى يوضح لنا أن هناك سلبية بخصوص هذا الشأن حيث أن الإجراءات التى يجب أن يتبعها مجلس الأمن من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين يحتاج إلى وقت ومدة كبيرة، وأيضاً تتوقف هذه الإجراءات على موافقة الدول الخمس الكبرى.

ويترتب على ذلك أن المعتدى سوف ينجح فى جنى ثمار عدوانه وبالتالي يجب أن يكون هناك وقفة جدية من المجتمع الدولى - من وجهة

(١) انظر فى ذلك :

- الأستاذ للدكتور حسنين عبيد - القضاء الجنائى الدولى - دار النهضة - ١٩٩٧.
ص ٦٥، وما بعدها.

- الدكتور حسنين عبيد - الجريمة الدولية - المرجع السابق ، ص ٧١.
- Bowett. DW. Self-defence in International law Manchester University Press 1950 p. 56.

(٢) انظر فى ذلك : حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى - المرجع السابق - ص ٤٤٥.

- الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى - المرجع سابق - ص ٦٠٨-٦٠٩.

نظري - تتمثل في تعديل الميثاق الخاص بالأمم المتحدة حتى يكون لمجلس الأمن دور أسرع وأكبر وأشمل في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ب- تناسب الدفع :

إن هذا الشرط يهدف إلى التناسب بين تلك الوسائل الدفاعية التي تستخدمها الدولة المعتدى عليها ووسائل الدولة المعتدية، ويكون هذا التناسب من ناحية الجسامة، وتكون العلاقة - من وجهة نظري - بين الوسائل المستخدمة وجسامة العدوان علاقة طردية، بمعنى إذا زادت جسامة فعل العدوان زاد على أثر ذلك وسائل الدفاع المستخدمة وإذا كانت جسامة العدوان قليلة نوع ما تكون وسائل الدفاع قليلة بحيث تناسب هذا العدوان، ومن البديهي في مثل هذه الاعتداءات من قبل الدولة المعتدية ألا تقوم الدولة المعتدى عليها باستخدام أدوات دفاعية مماثلة لأدوات الاعتداء، ويترتب على ذلك أن الدولة صاحبة حق الدفاع الشرعي تقوم باستخدام الوسائل المختلفة التي تراها - الدولة المعتدى عليها - مناسبة لصد هذا العدوان، وتختلف هذه الوسائل باختلاف ظرف كل حالة ومكانها وزمانها^(١).

إن معيار التناسب في القوانين الداخلية - قانون العقوبات - في حالة الدفاع الشرعي هو نفس المعيار في القانون الدولي^(٢). إضافة إلى ذلك نجد

(١) انظر في ذلك: الدكتور سامي جاد عبد الرحمن - إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام - المرجع السابق - ص ٢١٥.

وأيضاً : - Henkin Louis : How Nations Behave : Law and Foreign Policy - Columbia University Press New York 1979 P. 147.

(٢) نجد أن معيار التناسب في القوانين الجنائية الداخلية هو معيار موضوعي قوامه مسلك الشخص الطبيعي إذا وضع في نفس الظروف المحيطة بالمدافع ويصدق هذا المعيار أيضاً في المجال الدولي نتصور دولة أخرى غير المعتدى عليها وقد (=)

أن هناك فى عصرنا الحديث تطوراً كبيراً فى الحرب الأيدروجينية والنووية وهذه ما تعرف باسم أسلحة الدمار الشامل حيث ثار تساؤل عن مدى أحقية المعتدى عليه فى استخدام مثل هذه الأسلحة فى صد العدوان - أسلحة الدمار الشامل - نجد فى هذا الصدد يفرق الفقه بين حالتين : الحالة الأولى وتتمثل فى قيام الدولة المعتدية باستخدام الأسلحة التقليدية فى عدوانها على الدولة المعتدى عليها فهل يجوز لهذه الأخيرة استخدام أسلحة الدمار الشامل فى صد هذا العدوان أم لا ، هناك رأى يقول أنه لا يجوز لها - الدولة المعتدى عليها - أن تستخدم هذه الأسلحة وإستندوا فى ذلك إلى عدم التناسب بين الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، حيث إن الأخيرة لها آثار تدميرية هائلة تفوق بكثير - يكاد لا يقارن - آثار الأسلحة التقليدية.

والرأى الثانى - بخصوص الحالة الأولى - يقول إذا كانت هذه الأسلحة التقليدية قد نتج عنها دمار كبير فهنا يجوز - وفقاً لرأيهم - استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الدولة ضحية العدوان. وهنا لنا وقفة - من وجهة نظرى - أن هذا الرأى الأخير رأى لا يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة المتمثل فى تحقيق السلم والأمن الدوليين وأن أسلحة الدمار الشامل

(=) أحاطتها نفس الظروف للدولة المدافعة عن حقها ثم نتساءل فيما بعد عن درجة جسامة أفعال الدفاع التى لجأت إليها الدولة ضحية العدوان لرد الاعتداء انظر فى ذلك للمزيد :

- الدكتور محمد سيد عبد التواب - الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى - مرجع سابق، ص ٦٠٩.

- الدكتور محمد محمود خلف - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - مرجع سابق، ص ٤٤١.

- الدكتور حسنين عبيد - الجريمة الدولية - المرجع السابق - ص ٧٢.

ينتج عنها أضرار فوق ما يتخيله أى إنسان يحب السلام ويسعى لتحقيق الأمن الدولى.

الحالة الثانية :

والتى تقوم فيها الدولة المعتدية باستخدام أسلحة دمار شامل فى اعتدائها على الدولة ضحية العدوان فهل يجوز لهذه الأخيرة أن تستخدم أسلحة الدمار الشامل للدفاع عن نفسها أيضاً هناك رأيان مختلفان أولهما يرى أن الدولة المعتدى عليها يحق لها استخدام أسلحة الدمار الشامل لصد هذا العدوان وذلك لتحقيق شرط التناسب وأيضاً استناداً لمبدأ المعاملة بالمثل.

وثانيهما يرى عدم استخدام هذه الأسلحة لصد العدوان لأن استخدامها - من الطرفين - يترتب عليه دماراً شاملاً لا يفرق بين الدول خارج نطاق هذا الاعتداء - سواء كانت محايدة أو غير محايدة - والدول داخل نطاق الاعتداء، ويترتب على استخدام هذه الأسلحة الفتاكة ضياع الهدف الأساسى الذى من أجله نشأت الأمم المتحدة والذى يتمثل فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ولذا أرى - من وجهة نظرى - أن يكون هناك وقفة جدية من قبل المجتمع الدولى بكافة ما لديه من إمكانيات حتى يتمكن من حظر مثل هذه الأسلحة، وتكون جهوده مرتكزة على ركيزة أساسية ألا وهى الشفافية الكاملة فى التعامل حول هذا الموضوع وذلك من أجل التخلّى والتخلص عن مثل هذه الأسلحة بعيداً عن الأطماع الاستعمارية والمكاسب المادية من جراء التجارة فى مثل هذه الأسلحة^(١).

(١) انظر فى هذا المعنى :

- الدكتور سامى جاد عبد الرحمن - إرهاب الدولة فى ضوء القانون الدولى العالمى المعاصر - مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٨. (=)

عرضنا - بإيجاز - فيما سبق شروط الدفاع الشرعى فى القانون الدولى ، وبعد هذا العرض الموجز واجب علينا أن نعطى مفهوماً موجزاً عن الدفاع الشرعى الفردى والجماعى.

الدفاع الشرعى الفردى والجماعى

عرفنا فيما سبق أن القانون الدولى عندما حرم استخدام القوة فى العلاقات الدولية قد قصد بها القوة المسلحة، فعندما تكون القوة وسيلة للعدوان يعنى ذلك أننا أمام جريمة دولية نتجت عن استخدام محظور للقوة وفى ميثاق الأمم المتحدة نجد أن نصوصه فى أحوال كثيرة ركزت على العدوان الذى يستهدف غزو إقليم دولة أخرى والمساس بسيادتها الإقليمية واستقلالها السياسى، واعتباره - العدوان - عمل غير مشروع، ونتيجة على ذلك يمكن لنا أن نطرح سؤالاً، ماذا لو قامت دولة باستخدام القوة المسلحة ضد إقليم دولة أخرى - مخترقة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق - للنيل من استقلال الدولة وسيادتها ؟

حتى يتسنى لنا الإجابة عن هذا السؤال يجب علينا أن نطلع على نص المادة ٥١ من الميثاق نجد أنها قد أعطت للدولة منفردة حق الدفاع الشرعى إذا ما تعرضت لعدوان من قبل دولة أخرى باستخدام القوة وذلك من

(=) - الدكتور محمد سيد عبد التواب - الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى - مرجع سابق - ص ٦٠٩-٦١١.

- الدكتور محمد محمود خلف - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - مرجع سابق - ص ٤٤٩ وما بعدها.

- الدكتور حسنين عبيد - الجريمة الدولية - مرجع سابق ، ص ٧٢.

وأيضاً - Kalshoren F. belligerent Reprisals A.W. Sijh off, LEgden - 1971. pp 341 et seq.

أجل النيل من سيادتها واستقلالها، حيث نصت المادة ٥١ من الميثاق (...). ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعات في الدفاع عن أنفسهم...) إلى جوار ما تقدم نجد أن هناك آراء فقهية تقول إن الدفاع الشرعي للدولة منفردة لا يكون قائم على صد العدوان الحاصل عن إقليمها وإنما امتد - حق الدفاع الشرعي - لإنقاذ مواطنيها كنوع من الدفاع عن النفس إذا كان هناك تهديد جديد ضد مواطن هذه الدولة، وكان هناك فشل أو عدم رغبة من صاحب الإقليم في حمايتهم وإذا كان هذا الإجراء محددًا بصفة صارمة بفرض الحماية^(١). يستند هذا الاتجاه السابق إلى ما يعرف بقضية كارولين بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

ومما تقدم يظهر لنا جلياً أن ميثاق الأمم المتحدة قد أباح اللجوء إلى ممارسة حق الدفاع الشرعي الفردي - Individual self defence - legitime defence - والواقع في ذلك أن هذا الاستثناء والذي اعتبرت الميثاق حق طبيعي^(٣) للدول لا يمكن ميثاق الأمم المتحدة إلا تأكيده. ومن

(١) انظر في ذلك :

Sir Hmphray Waldock: The use of force in International Law 8 R.D.C. 1952 II pp. 462 at 467.

(٢) انظر في ذلك :

Stone Aggression and World order London 1958 re. printed 1976 p. 95.

وقد تعرضنا تفصيلاً لحادثة الكارولين في هذا المرجع الذي نحن بصدد تحديثه عندما تحدثنا عن الدفاع الشرعي في عصبة الأمم.

(٣) ويقول في ذلك أيضاً الأستاذ الفرنسي مونتسكيو:

La rière des Etats est comme celle des homes cru - ci ont le droit. detuer dans lecas de la defense naturelle ceux la ont le droit de faire la guerre pour leur propre con set ration...) Del'esprit des lois livre x chap II éal flammation tome I p. 273.

السبديهي أيضاً نجد أن حق الدفاع الشرعى عن النفس حق فردى الأصل أى أن مباشرته ترجع أساساً إلى الدولة التى وقع عليها العدوان المسلح، ومن الأوضاع البديهية نجد فى المجتمع الدولى المتقدم ليس هناك ما يمنع من قيام الدول الأخرى - التى ليست طرف فى هذا العدوان - بمساعدة الدولة المعتدى عليها وهذا ما يعرف بالدفاع الشرعى الجماعى وهو ما سوف نتناوله - بإيجاز - فى السطور القادمة.

الدفاع الشرعى الجماعى ؟

المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة قد أقرت الدفاع الشرعى الجماعى *Collective self defence lègitime defence collective* من جانب دولة أو دول لم تقع فريسة لعدوان، لأغراض أوعدوان وقع على دولة حليفة، وعلى الدول المشتركة فى الدفاع الشرعى الجماعى أن تراعى شروطاً معينة عند قيامها بهذا الحق وأن تحترم الشروط الواجب توافرها للاستجاء إلى القوة تطبيقاً للمادة ٥١ من الميثاق ومنها أن يكون هناك اعتداء مسلح قد وقع بالفعل وأن يبلغ مجلس الأمن عن تلك التدابير التى تمت من أجل صد هذا العدوان. وأن تكف عن استخدام القوة عندما يقوم مجلس الأمن باتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين^(١).

تتم ممارسة الدفاع الشرعى بطريقة جماعية عن طريق ترتيبات أو تنظيمات دولية. فعلى الرغم من أن المادة ٥١ من الميثاق قد أشارت إلى حق الدفاع الشرعى الجماعى إلا أنه يؤخذ عليها أنها لم تحدد مضمون هذا الحق ولا تنظيم استعماله. وبناء على ذلك فقد استقر بالرأى فى الفقه الدولى على أن الدفاع الشرعى الجماعى يمارس عن طريق تنظيم مكون من

(١) الدكتور سامى جاد واصل - إرهاب الدولة فى إطار قواعد القانون الدولى العام ، المرجع السابق، ص ٢١٩.

مجموعة من الدول متقاربة جغرافياً واجتماعياً. مثال ذلك جامعة الدول العربية التي أنشأت عام ١٩٤٥^(١). وأيضاً منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشأت ١٩٨٣ وأيضاً منظمة الدول الأمريكية التي أعيد تنظيمها ١٩٤٨^(٢) واتحاد أوربا الذي أنشئ عام ١٩٤٩. وقد يأخذ هذا التنظيم صورة الأحلاف العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي ١٩٥٤.

وبعيداً عن التنظيمات الإقليمية والتحالفات يمكن ممارسة حق الدفاع الشرعي الجماعي عن طريق تضامن الدول الغير؟ مع الدول المعتدى عليها عند وقوع العدوان عليها دون أن يكون هذا وفقاً لتنظيم أي تحالف معين سابق أو لاحق لهذا الاعتداء. وفي هذه الحالة تقوم الدولة المعتدى عليها بإعلان حاجاتها في العون والمساعدة من قبل الدول الأخرى لدرء هذا العدوان ومثال لذلك ما حدث في أزمة الخليج الثانية عندما غزت العراق

(١) نصت المادة (٦) من ميثاق جامعة الدول العربية "إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو حتى وقوعه فالدولة المعتدى عليها أو المهددة باعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء (...). كما نصت المادة (٢) من اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة من جامعة الدول العربية في ١٣/٤/١٩٥٠ على أنه تعتبر الدولة المتعاقدة كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها إعتداء عليها جميعاً. انظر في ذلك: د. إبراهيم الغناني - النظام الدولي الأممي - المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) حيث أن حق الدفاع الشرعي الجماعي قد ظهر واضحاً في مبدأ مونرو Monroe الموقع عليه في ١٨٢٣ الذي على أساسه كان يفترض وجود تنظيم أو اثنان إقليمي يخلو لأعضاء المساعدة المتبادلة فيما بينهم حيث أنه - مبدأ مونرو - اعتبر أي تدخل أوربي في شئون إحدى الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً كافياً بحق الدفاع الشرعي من جانب باقي الولايات. وهذا المبدأ هو من ضمن أسس الدفاع الشرعي الجماعي في منظمة الدول الأمريكية التي أعيد تنظيمها في ١٩٤٨.

الكويت فى ١٩٩٠/٨/٢ حيث طلبت الكويت المساعدة من الدول الأجنبية لدرء هذا العدوان وبالفعل تحقق ذلك التعاون من أجل صد هذا العدوان العراقى دون أن يكون هناك اتفاقيات دفاع مشترك بين الكويت والدول الأجنبية أو تحالفات سابقة... الخ.

ما هو الوضع فى حالة إذا حدث اعتداء على دولة ما ولم تطلب المساعدة من الدول الأخرى؟! هل يجوز لهذه الدول أن تقوم بمساعدة الدول المعتدى عليها دون أن تطلب هذه الأخيرة المساعدة منهم. نجد أن الرأى الغالب فى الفقه الدولى يقول أن حق الدفاع الشرعى هو من حق الدولة المعتدى عليها وعلى الدول الأخرى أن تقدم المساعدة لها إذا ما طلب منهم المساعدة أى إذا لم يكن هناك اتفاق مسبق أو طلب للمساعدة لاحق للاعتداء فلا يجوز للدول الأخرى أن تقوم بحق الدفاع مع الدولة المعتدى عليها إلا وفق لما هو مذكور سلفاً^(١).

وأخيراً وليس بآخر فعندما تتوافر أركان الدفاع الشرعى وشروطه، فإن أفعال العنف التى تقوم بها الدولة المعتدى عليها لدرء العدوان تكون مشروعة ويترتب على ذلك براءة الدولة المدافعة والدول المشتركة معها فى دفع العدوان تطبيقاً لحق الدفاع الشرعى الجماعى المنصوص عليه فى المادة

(١) وقد حرصت الدول الأمريكية الموقعة على اتفاقية ريوودت جانيرو بتاريخ ٩/٢/١٩٤٧ مع النص ذلك صراحة وهذا ينفق مع الأوضاع السياسية والقانونية السليمة ويترتب على ذلك أنه إذا تدخلت دولة عسكرياً بحجة مساعدة الدولة المعتدى عليها ودخلت قواتها إقليم هذه الدولة بدون الحصول على موافقتها فإن ذلك يمكن اعتباره تدخلاً شرعياً بحق للدولة المعتدى عليها أن تصفه بالاعتداء وتقاومه بالسلاح شأنه فى ذلك شأن الاعتداء الأول الواقع عليها، انظر فى ذلك: د. سامى جاد عبد الرحمن - إرهاب الدول فى إطار قواعد القانون الدولى العام : مرجع سابق، ص ٢٢١.

٥١ من ميثاق الأمم المتحدة^(١) وإذا كان هناك تجاوز في حدود الدفاع الشرعى فى القانون الدولى يعنى ذلك إخلالاً بشرط التناسب فى أفعال الدفاع الشرعى مع الاعتداء ويترتب عليه انتفاء التناسب بين أفعال الدفاع المتخذة من قبل الدولة المعتدى عليها. والخطر الناجم عن العدوان المرتكب من قبل الدولة المعتدية. ويترتب على ذلك - تجاوز حدود الدفاع الشرعى - انتفاء وصف المشروعية عنه وبالتالي اعتبارها جريمة دولية يتوقف تحديد وضعها على مدى توافر قصد العدوان من قبل الدول المدفوعة فإذا توافر لديها قصد الاعتداء كانت مسئولة عن جريمة عمدية، أما إذا كان التجاوز نتيجة خطأ فى تقديرها لجسامة العدوان مما نجم عنه الوقوع فى هذا التجاوز فتعتبر مسئولة عن جريمة غير عمدية^(٢).

كان هذا هو أهم النقاط المتعلقة بالدفاع الشرعى فى الأمم المتحدة من ناحية المفهوم وطبيعته القانونية وأيضاً شروطه والدفاع الشرعى الجماعى والفردى.

(١) حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى - مرجع سابق - ص ٤٥٦.

(٢) انظر فى ذلك :

- الدكتور محمد سيد عبد التواب - الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى ، ص ٦١١ - ٦١٣.

- الدكتور محمد محمد خلف - حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى ، ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

- الدكتور حسنين عبيد - الجريمة الدولية - مرجع سابق، ص ٨١ - ٨٢.

الباب الأول

العدوان والحرب الاستباقية

الباب الأول

العدوان والحرب الاستباقية

تمهيد وتقسيم :

وفى هذا الباب سوف نستعرض مفهوم العدوان وماهية الحرب الاستباقية وتطبيقاتها وأيضاً مدى شرعية هذه الحرب. وذلك فى فصلين كاملين كالاتى :

الفصل الأول : مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة وماهية الحروب الاستباقية وتطبيقاتها.

الفصل الثانى : الحرب الاستباقية بين الشرعية وعدم الشرعية.

الفصل الأول

مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة

وماهية الحروب الاستباقية وتطبيقاتها

تمهيد وتقسيم :

وفى هذا الفصل سوف نقوم بشرح مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة وأيضاً ماهية الحرب الاستباقية وتطبيقات هذه الحرب وذلك فى مبحثين كاملين :

المبحث الأول : مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة

المبحث الثانى : ماهية الحرب الاستباقية وتطبيقاتها

المبحث الأول

مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة

إن العدوان كفعل موجود منذ قديم الأزل، ولم يكن هناك تعريف لفعل العدوان حتى وقت قريب حيث إن الحرب كانت لوقت قريب أيضاً مشروعة فى العلاقات الدولية بين الدول إلى أن وصل المجتمع الدولى لحقبة زمنية أراد فيها أن يتخلى عن سياسة استخدام القوة فى علاقاتها مع بعضها البعض ويجب أن تتخلى - العلاقات الدولية - بمبادئ وقواعد القانون الدولى التى تتمثل فى التضامن الدولى والإطار الإنسانى الذى يترتب على ذلك وقاية البشرية من ويلات الحروب وآلامها^(١)، وأيضاً وقايتها من التطور الرهيب للحروب الأيدروجينية والنووية^(٢)، ولن يحدث هذا إلا إذا تخلى المجتمع الدولى عن سياسة استخدام القوة فى العلاقات الدولية.

إن حفظ السلام والأمن الدولى يتحقق فى إطار نطاق دولى فعال تتخلى فيه الدول عن سياسة القمع والقوة فى علاقاتها بالآخرين، وكانت هنا نقطة البداية فى التفكير فى إنشاء منظمة دولية يكون من أهدافها حفظ السلام والأمن الدولى وإعادته إلى نصابه فى حالة الإخلال به وذلك فى إطار نظام الأمن الجماعى، ومن هنا جاءت أهمية تعريف العدوان أو الاستخدام غير المشروع للقوة المسلحة من قبل الدول فى المجتمع الدولى.

أصبح تعريف العدوان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنظام الأمن الجماعى

(١) انظر فى ذلك : الدكتور سمعان بطرس فرج الله، تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ٢٤ لسنة ٢٤ ١٩٦٨ ص ١٨٧.

(٢) انظر فى ذلك : الأستاذة الدكتورة عائشة راتب - دراسات قانونية - مرجع سابق، ص ١٠٦.

وذلك لنبذ الاستعمال غير المشروع للقوة والخضوع للقانون^(١).

كانت أوائل القرن التاسع عشر البداية الحقيقية لمحاولة تعريف العدوان وهذا ما سوف نلقى عليه الضوء سريعاً وبإيجاز في المطلبين القادمين وهما :

المطلب الأول : أساس ونطاق تعريف العدوان.

المطلب الثانى : أثر تعريف العدوان.

المطلب الأول

أساس ونطاق تعريف العدوان

عرفنا فيما سبق أن العدوان - كفعل - موجود منذ قديم الأزل أما عن تعريفه لم يكن إلا حديثاً. إن فكرة موضوع تعريف العدوان تعود بجذورها التاريخية إلى الحلف الثلاثى عام ١٨١٥م، ومؤتمر لاهاى عام ١٩٠٧ وقرار مؤتمر السوفيت الثانى عام ١٩١٧ وبروتوكول عام ١٩٢٤ وهذا الأخير تتضمن بعض جوانب العدوان حيث نص على اعتبار الدولة معتدية إذا لم تلتزم بما ورد فى الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بفض المنازعات بالطرق السلمية، وفى مؤتمر نزع السلاح الذى عقد فى لندن بتاريخ ٦/٢/١٩٤٦ تقدم الاتحاد السوفيتى - السابق - بمقترحات مشروع تفصيلى يتضمن فى صورته الأخيرة قائمة الأعمال التى يمكن أن توضع تحت مسمى العدوان وأخرى بالظروف التى لا يجعل هذه الأعمال عدواناً وبالفعل قامت لجنة خاصة بدراسة هذا المشروع إلا أن الخلاف الذى صاحب هذا الاقتراح أدى إلى رفض المؤتمر لتعريف العدوان^(٢) إلى جوار ما نص فى ميثاق

(١) انظر فى ذلك المعنى : الدكتور سمعان بطرس فرج الله - المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢) انظر فى ذلك : (=)

عصبة الأمم، ففي ديباجة عهد العصبة نصت على أن الدول الأعضاء توافق على "قبول التزامات بعدم اللجوء إلى الحرب" كما أن المادة العاشرة من عهد العصبة نص على تعهد كل دولة احترام سلامة أقاليم الدول الأخرى في العصبة واستقلالها السياسى وتعهدا بضمان ذلك والمحافظة عليه ضد أى عدوان خارجى^(١)، وفي نص المادة السادسة عشر قد أشارت إلى تلك التدابير الواجب اتخاذها فى حالة وقوع عدوان أو التهديد به^(٢).

فعلى الرغم من المعيار الموضوعى الذى يمكن أن نستخلصه من المواد السابق ذكرها من عهد العصبة، حيث أشارت إلى أن العدوان أو التهديد به والذى من شأنه المساس بالسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى للدول الأعضاء يعتبر عملاً غير مشروع يتوجب تدخل مجلس العصبة لمنع وقوع مثل هذا العدوان أو لردعه فى حالة وقوعه^(٣) إلا أنها - لم تنجح - المواد السابقة ذكرها - فى وضع تعريف محدد للعدوان يمكن الاسترشاد به فى حالة وقوع عمل يتم استخدامه فيه القوة المسلحة.

(=) - Higgins Rosalyn : The Development of International law through political organs of the united netions Op. Cit. p. 171.

Art (10) of the conversant provided : (١)

"The members of the league under take to respect and preserve as against external aggression of the territorial integrity and existing political independence of members of the league in case of any such aggression the comcil shall advise upon the means by which this obligation shall be fulfilled".

انظر فى ذلك : الدكتور رشاد عارف يوسف - المسئولية الدولية لإسرائيل عن حرب ١٩٦٧ - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - ص ١٧٥.

(٢) انظر فى ذلك نفس المرجع ذاته المطلب الخاص بالجزاءات فى عهد العصبة فى الباب التمهيدي.

(٣) انظر فى ذلك : الدكتور رشاد عارف يوسف - المرجع السابق - ص ١٧٥.

بعد أن عرضنا مفهوم موجز للعدوان في فترة العصبة - بإيجاز شديد - فالواجب علينا أن نستعرض هذا المفهوم في ميثاق الأمم المتحدة، ففي الميثاق نجد أنه ذهب إلى أبعد مما ذهبت عليه فترة العصبة حيث إنه - ميثاق الأمم المتحدة - استخدم معنى أوسع بكثير من المعنى الضيق للحرب في عهد العصبة، الذي يتمثل في فكرة تهديد السلم وخرق السلم وأعمال العدوان، فعند النظر إلى ميثاق الأمم المتحدة في مواضع متفرقة منه نجد أن المنع الوارد فيه شمل الحرب بمعناها التقليدي وصور القتال المختلفة^(١). على الرغم من ذلك لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة تعريفاً للعدوان أو معايير موضوعية لتحديد المعتدى وهو ما كان سبب في إثارة الخلاف حول تفسير أعمال العدوان التي أشارت إليها المادة ٣٩ من الميثاق^(٢). ولهذا فقد بذلت العديد من المحاولات لتعريف العدوان وتحديد مضمونه^(٣) من جانب الدول

(١) وجاء هذا في أجزاء متفرقة من ميثاق الأمم المتحدة: (أ) ديباجة الميثاق (ب) المادة الأولى من الميثاق (ج) المادة الثانية من الميثاق (د) المادة التاسعة والثلاثين من الميثاق.

(٢) تضمنت المادة ٣٩ من الميثاق النص على أنه: 'يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ ، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه'.

(٣) كانت هناك محاولات عديدة في الأمم المتحدة من أجل تعريف العدوان ومن أهم هذه المحاولات: (أ) المشروع المقدم من الاتحاد السوفيتي - السابق - للجنة المشكلة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠ ولم تنجح في تقديم تعريف (ب) في الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في ١٩٥٧/١١/٢٩ وأيضاً لم تنجح في تقديم تعريف للعدوان (ج) اللجنة الموكلة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في محاولة للتوصل لتعريف العدوان قد عقدت أربع دورات في ١٩٥٩، ١٩٦٢، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ولكنها لم تستطع التوصل إلى نتائج تذكر في صدد هذا الموضوع انظر في ذلك:

الأعضاء بالأمم المتحدة. ولكنها قد فشلت فى الوصول لهذا التعريف وذلك لأسباب سياسية^(١).

وفى الرابع عشر من ديسمبر ١٩٧٤ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً مهماً بخصوص تعريف العدوان^(٢)، حيث جاء فى مادته الأولى بتعريف عام للعدوان بأنه: «... استخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول ضد سيادة ووحدة الأراضى أو الاستقلال السياسى لدولة أخرى أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة».

كما تضمن هذا القرار النص على أن المبادأة باستخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول تعد خرقاً للميثاق وتشكل دليلاً كافياً على ارتكابها عملاً عدوانياً، وذلك فى ضوء الظروف والملابسات المحيطة بالحالة بما فى ذلك أن تكون هذه الأفعال المرتكبة أو نتائجها ليست على جانب كاف من الخطورة^(٣).

(١) ومن أهم هذه الأسباب تتمثل فى ظهور الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة والانقسام الذى حدث بين كل من الاتحاد السوفيتى لقيادة معسكر الدول الاشتراكية والولايات المتحدة الأمريكية لقيادة معسكر الدول الرأسمالية.

(٢) انظر فى ذلك القرار رقم ٣٣١٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٤ فى دورتها التاسعة والعشرين والذى تضمن ديباجة وثمانى مواد تتضمن التعريف العام للعدوان وقرينة البدء فى استخدام القوة، ثم صور للعدوان، والعلاقة بين العدوان والدفاع عن النفس من جهة وبينه وبين حق تقرير المصير من جهة أخرى ثم سلطات مجلس الأمن فى كل هذا التعريف.

(٣) المادة الثانية من قرار تعريف العدوان وراجع فى ذلك أيضاً : الدكتور إبراهيم الغنمى، النظام الدولى الأمنى، المرجع السابق، ص ٦٤ وأيضاً الدكتور ممدوح شوقى مصطفى كامل الأمن القومى والأمن الجماعى، المرجع السابق، ص ١٩٦ : ١٩٩ وما بعدها.

إن أهمية تعريف العدوان ترجع إلى العلاقة الوثيقة بين أعمال العدوان وأسس وعناصر النظام القانوني لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية^(١) ويمثل تعريف العدوان حجر الزاوية في بنية نظام الأمن الجماعي^(٢) حيث إن مصلحة المجتمع الدولي تتمثل في تحديد الأعمال العدوانية، وعدم تركها لتلاعب الدول المتنازعة في التغير، فتعريف العدوان يلزم الجماعة الدولية بالقيام بإجراءات معينة لمواجهة، وإغفال هذا التعريف يفتح الباب لكل دولة للتعامل في هذا الموضوع - العدوان - حسب أهوائها ورغباتها، ويترتب على ذلك أن هذه الرغبات والأهواء بعيدة كل البعد عن المعيار القانوني الأخلاقي^(٣).

ومن تعريف العدوان نجد أن له أساساً ونطاقاً يجب علينا أن نقوم بعرضه عرضاً موجزاً، فعند النظر إلى التعريف الخاص بالعدوان والصادر عن الأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٧٤ نجد أن هناك عناصر ثلاثة تتعلق بأساس ونطاق العدوان وتتمثل في:-

أولاً : مفهوم العدوان واستخدام القوة.

ثانياً : الأفعال التي تشكل عدواناً.

ثالثاً : العدوان غير المباشر.

(١) انظر في ذلك: الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر - قانون التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٢٣٤، وأيضاً الدكتور سمعان بطرس فرج الله - مجلة القانون الدولي العام - المرجع السابق ص ١٨٧.

(٢) انظر في ذلك الأستاذ الدكتور - صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية - المرجع السابق : ص ٤٥٩.

Mag Allone M. Merlin. Defention of aggression preefactory not (philippin-yur Book of International Law) 1975 Vol. (iv) pp. 161-163.

(٣) انظر في ذلك : الدكتور ممدوح شوقي مصطفى كامل - المرجع السابق - ص ١٩٧.

أولاً : مفهوم العدوان واستخدام القوة

عند النظر إلى تعريف العدوان في الأمم المتحدة الصادر في التاريخ المشار إليه سابقاً نجد أنه يسير إلى مفهوم استخدام القوة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى وسلامة إقليمها أو استقلالها السياسى.

إن هذا التعريف قد حصر مفهوم القوة التى تشكل عدواناً فى استخدام القوة المسلحة ويستوى فى هذا أن تتم بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة^(١)، وعند النظر - أيضاً - لتعريف العدوان نجده لم يشر من قريب أو بعيد على اعتبار أن التهديد باستخدام القوة يشكل عدواناً وبالتالي يتمشى مع وجهة النظر التى تقول إن التهديد باستخدام القوة لا يشكل عدواناً فى حد ذاته وإنما يثير المسئولية الدولية ضمناً^(٢).

هل المبادأة باستعمال القوة قرينة على العدوان ؟ :

إن المعنى المقصود من هذا السؤال يتمثل فى هل الدولة التى تكون بادئة باستخدام القوة دولة معتدية وبالتالي تقوم بعمل من أعمال العدوان أم

(١) الاستخدام المباشر للقوة المسلحة كما ورد فى المادة الأولى من تعريف العدوان انظر فى ذلك: الدكتور ممدوح شوقى مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢. ومن ناحية استخدام القوة بطريقة غير مباشرة يمكن أن نستنتجها من بعض الحالات الخاصة التى تشكل عدواناً كما ورد فى المادة الثالثة من تعريف العدوان: انظر فى ذلك الدكتور ياسين الشيبانى - التضامن الدولى - لمواجهة العدوان - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة . ص ٢٩.

(٢) انظر فى ذلك :

Ferenez B. Benjamim : Defining International aggression the search of world peace a Documentary History and analysis Vol. (2). New York 1975, pp. 29-30.

وأيضاً الدكتور ياسين الشيبانى - المرجع السابق : ص ٢٩.

أن هذا الأمر لا يكون قرينة على ذلك؟ عند النظر للمادة الثانية من قرار تعريف العدوان التى تنص على أن "المبادأة باستعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما - خرقاً للميثاق - تشكل بينة كافية على ارتكابها عمل عدوانياً، وإن كان مجلس الأمن طبقاً للميثاق، أن يخلص إلى أنه ليس هناك ما يبرر الحكم بأن عملاً عدوانياً قد ارتكب وذلك فى ضوء ملابسات أخرى وثيقة الصلة بالحالة، بما فى ذلك أن تكون التصرفات محل البحث أو نتائجها ليست ذات خطورة كافية"^(١)، وهناك رأيان بخصوص هذا الموضوع :-

أولهما : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة المعتدية هى تلك الدولة البادئة فى استخدام القوة حيث إن قيامها - أولاً - باستخدام القوة العسكرية ضد دولة ما يعتبر قرينة على أن العمل الذى قامت به عملٌ عدوانى مع الوضع فى الاعتبار سلطات مجلس الأمن فى تقدير الظروف فى الحالات الأخرى^(٢).

نجد أن أصحاب هذا الرأى قد استندوا على معيار مادى محدد يتمثل فى استخدام القوة، وإن استخدام هذه القوة يكون من قبل الدولة البادئة وبالتالي فإن الدولة البادئة باستخدام القوة المسلحة تكون - وفقاً لهذا

(١) انظر فى ذلك : الدكتور ممدوح شوقى مصطفى كامل - الأمن القومى والأمن الجماعى المرجع السابق، ص ٢٠٤.

وأيضاً من أجل الإطلاع على تعليقات مندوبى الدول على المشروع النهائى لتعريف العدوان حتى يمكن معرفة الإتجاهات المختلفة حول مفهوم قرينة المبادأة باستعمال القوة وذلك فى وثيقة الأمم المتحدة :

A 19 619 - Twenty - Ninth Session - Supp 19 Report of Special Commite 13 Jan - 3 Mar 1972 pp 1-20.

(٢) انظر فى ذلك، A/879 Document 2 at 18 Twenty - Seventh Session، Sup No. (10) Report of special committee 13 Jan. - 3 Mar 1972 pp 1-20.

الاتجاه - دولة معتدية، وأنهم - أصحاب هذا الرأي - يرفضون تماماً معيار نية العدوان من أجل تحديد الدولة المعتدية^(١).

ثانيهما : يرى أصحابه أن معيار تحديد الدولة المعتدية هو النية بمعنى أن تكون الدولة عندها نية الاعتداء وبالتالي تكون معتدية وعندهم - أصحاب هذا الرأي - لا يشترط توافر معيار المبادأة باستخدام القوة من أجل إثبات أن هذه الدولة معتدية حيث أنهم يرون أن نية العدوان تسبق - من الناحية الزمنية المبادأة باستخدام القوة، وأن هذا الأخير يمكن أن يكون دليلاً مبدئياً ولا يصل إلى مرحلة العدوان حتى يمكن لمجلس الأمن أن يتوصل إلى قرار فى هذا الشأن وأنه فى حالة فشله فى التوصل إلى قرار فإن هذه القرينة لا تعتبر كافية^(٢).

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى التطور الهائل فى الحرب الأيدروجينية والنووية^(٣) وما قد ينتج عنها من دمار شامل، فليس من المعقول - طبقاً لرأى أصحاب هذا الاتجاه - القول بأن معيار المبادأة باستخدام القوة هو الدليل على القيام بالاعتداء وتوافر صفة العدوانية، فلابد من الاعتماد على معيار النية فى الاستخدام لهذه القوة، نظراً لأسبقيته

(١) انظر فى ذلك: الدكتور ياسين الشيبانى - التضامن الدولى لمواجهة العدوان - المرجع السابق ، ص ٣١-٣٢.

(٢) انظر فى ذلك: الدكتور ياسين الشيبانى - التضامن الدولى لمواجهة العدوان - المرجع السابق ، ص ٣٢-٣٤.

(٣) انظر فى ذلك : الأستاذة الدكتورة عائشة راتب - دراسات قانونية - المرجع السابق، ص ١٠٦.

الزمنية من عبارة المبادأة باستخدام القوة^(١)، حتى يتلاءم مع التطور الجديد في الحرب.

كان هذا ما يتعلق - بإيجاز - بقرينة المبادأة في استعمال القوة والاتجاهات المختلفة حول هذه القرينة والتحفظات على هذه المادة - (٢) من قرار تعريف العدوان - ومما لا شك فيه أن تجربة الأمم المتحدة في مجال مواجهة العدوان قد برهنت على أن التحفظات الواردة في صياغة هذه المادة - (٢) من قرار تعريف العدوان - كانت صائبة إلى حد بعيد.

ثانياً : الأفعال التي تشكل عدوان :

إن الأعمال التي تشكل عدواناً تكون كثيرة ولا تقع تحت نص واحد، ولذلك من الصعب إدخال جميع أعمال العدوان في نطاق نص شامل لهذه الأعمال وقد جاءت المادة الثالثة من تعريف العدوان بفقراتها السبع لتخص بالذكر أكثر صور العدوان وقوعاً وذلك على النحو التالي:

١ - قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو أو شن هجوم على أرض أخرى أو احتلال عسكري مهما كان مؤقتاً ينجم عن مثل هذا الغزو أو لهجوم أو أي ضم عن طريق استخدام القوة لأراضي دولة أخرى، أو أي جزء منها. فقد اعتبرت هذه الفقرة الهجوم والغزو في مقدمة الصور الواضحة للأعمال العدوانية وتعتبر هذه الفقرة هي أخطر صور العدوان^(٢).

(١) انظر في ذلك : نفس المعنى : الدكتور مدوح شوقي مصطفى كامل، المرجع السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦.

وأيضاً - الدكتور ياسين الشيباني - المرجع السابق، ص ٣٦ ، ٣٧.

(٢) انظر في ذلك للمزيد من التفاصيل: الدكتور مدوح شوقي مصطفى كامل - المرجع السابق، ص ٢٠٦، الدكتور ياسين الشيباني، المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

٢ - قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف أراضي دولة أخرى أو استخدام دولة لأية أسلحة ضد دولة أخرى^(١).

٣ - محاصرة موانئ أو سواحل دولة ما عن طريق استخدام القوة المسلحة لدولة أخرى وهذه الفقرة تشير إلى أحد الصور التقليدية للعدوان وهو الحصار البحري^(٢)، وعلى الرغم من أن هناك دولاً ليس لها مجال بحري فهي تعتبر دولة حبيسة، فهل كان من الضروري النص على الحصار الأرضي، نجد أن اللجنة السادسة أوضحت بأنه ليس في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قرار تعريف العدوان ما يفيد بأن أعمال الحصار الأرضي تعتبر أعمالاً مشروعة على العكس فإنها قد عارضت مع قواعد القانون الدولي ذلك، وبالتالي تكون أعمال الحصار مقصود بها الحصار البحري والأرضي^(٣).

٤ - قيام القوات المسلحة لدولة ما شن هجوماً على القوات البحرية أو البرية أو الجوية أو الأساطيل البحرية لدولة أخرى. ففي هذه الفقرة نجد أنها ذكرت هذه الأساطيل البحرية والجوية نتيجة للمناقشات التي دارت بين الدول لارتباطها بحقوق الصيد والدول الساحلية وما يترتب على ذلك من منازعات حول الصيد بالقرب من شواطئها^(٤) ولذلك نصت على أن الاعتداء على الأساطيل البحرية يعد عملاً من أعمال العدوان^(٥).

(١) انظر في ذلك للمزيد من التفاصيل: الدكتور ممدوح شوقي مصطفى كامل - المرجع السابق، ص ٢٠٦، الدكتور ياسين الشيباني، المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

(٢) هناك ثلاثون دولة حبيسة في المجتمع الدولي لا ينطبق عليها الحصار البحري.

(٣) انظر SR, 1502 AT 4 SEE ALSO a/9890 Doc.

(٤) انظر SR 1443 at 7, 8 A/9619 Document 12 at 16.

(٥) وقد تزعمت اليابان هذا الاتجاه باعتبار أن أساطيلها البحرية تشكل أهمية قصوى لها لا يقل إن لم تزد عن قواتها البحرية راجع في تفاصيل ذلك الدكتور شوقي ممدوح مصطفى كامل، المرجع السابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٥ - استخدام القوة المسلحة لدولة ما والتي تكون متواجدة داخل أراضي دولة أخرى بموجب اتفاقية من جانب دولة مستقلة استخداماً يعد انتهاكاً للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية بين الدولتين أو أي مد لوجود هذه القوات في تلك الأراضي بعد انتهاء هذه الاتفاقية وفي هذه الفقرة توضح لنا إذا ما قامت دولة بتحريك قواتها المسلحة المتواجدة على إقليم دولة أخرى بناء على اتفاقية بينهما فإن هذه التحركات دون موافقة الأخير، فإنه يعد عملاً من أعمال العدوان ويتم تفسير هذه الأعمال وفقاً للمادة الثانية في فقرتها الأخيرة من تعريف العدوان.

٦ - قيام دولة ما بالسماح باستخدام أراضيها التي وضعتها تحت تصرف دولة أخرى من قبل هذه الدولة، بارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة^(١).

٧ - قيام دولة ما بإرسال أو إيفاد جماعات مسلحة، أو قوات جنود غير نظاميين أو مرتزقة لارتكاب أعمال بالقوة ضد دولة أخرى تكون على نفس درجة خطورة الأعمال التي ورد ذكرها آنفاً أو مشاركة تلك الدولة في هذه الأعمال^(٢).

ثالثاً : العدوان غير المباشر :

أغفل قرار تعريف العدوان الإشارة إلى عدد من الأفعال والتصرفات المادية والقانونية التي تصدر عند الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى رغم

(١) للتفاصيل انظر :

Document A/A C. 91/3 Report of the committee under Gen Ass. Res 1181 (XII) question on defining aggression 13 Apr. 1962 p.p. 112.

(٢) انظر في تفصيل ذلك :

BORMS BÉNGET : The definition of aggressions C.R.D.G. 1977 p. 366.

إمكانية وصف هذه الأفعال والتصرفات أو تكيفها بأنها عدائية ، أو على الأقل بأنها تتعارض مع الالتزامات الملغاة على عاتق جميع الدول بموجب النظام القانونى الدولى المعاصر وقد سبقت الإشارة إلى أن مفهوم القوة التى تشكل عدواناً قد حُصرت فقط فى استخدام القوة المسلحة سواء استخدمت بشكل مباشر (كما ورد فى المادة الأولى) أو بشكل غير مباشر (كما ورد فى المادة الثالثة) ولم يشر قرار التعريف إلى التهديد باستخدام القوة على أنه عمل من أعمال العدوان.

كما لم ترد الإشارة إلى العدوان غير المباشر عموماً (فيما عدا ما ورد فى المادة ٣/ح بخصوص العدوان المسلح غير المباشر)^(١) ولا إلى العدوان الاقتصادى على وجه الخصوص وذلك على الرغم من الجهود التى بذلتها دول العالم الثالث وما استندت إليه من حجج منطقة وقانونية لاعتبار ذلك نوعاً من العدوان^(٢).

المطلب الثانى

أثر تعريف العدوان

فى هذا المطلب نقوم بعرض أثر تعريف العدوان والهدف من ذلك هو

(١) تعتبر فكرة العدوان غير المباشر فكرة حديثة نسبياً، إذا لم تكن معاصرة للميثاق بل تلت توقيعه وفى هذا النوع من العدوان لا يباشر المعتدى نفسه أعمالاً ظاهرة بل يعمل بطريقة غير مباشرة وبطريقة متنوعة على هدم الكيان السياسى لدولة أخرى: انظر فى ذلك للمزيد: الدكتور محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الثانى - المرجع السابق ، ص ٣٣ وما بعدها.، وأيضاً الدكتور زهير الحسينى التدابير المضادة فى القانون الدولى العام دمشق ١٩٨٨ - ص ٦١.

(٢) انظر للمزيد : الدكتور ويصا صالح - العدوان المسلح - ص ٣٦٧. وأيضاً وثيقة الأمم المتحدة

A/221 Report by the secretary on the question of Defining of Aggression October 3rd. 1952. p. 58.

معرفة مدى تأثير هذا التعريف على بعض المبادئ الأساسية في القانون الدولي مثل المسؤولية الدولية والدفاع الشرعي وحق تقرير المصير وهذا ما سوف نتناوله - بإيجاز - بالترتيب:

أولاً : تعريف العدوان والمسئولية الدولية :

عند النظر إلى المادة الخامسة من قرار تعريف العدوان، نجد أنها تحتوى على ثلاث فقرات وعند قراءتهم لا نجد هناك أية مبررات للعدوان التى تقوم به الدولة المعتدية حتى ولو كانت هذه المبررات مبنية على اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية^(١)، وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة السابقة، والفقرة الثانية نجد أنها تنص على أن الحرب جريمة ضد السلام العالمى ويؤدى العدوان قيام المسؤولية الدولية^(٢)، والفقرة الثالثة تنص على أن اكتساب الأراضى الناشئ عن أعمال العدوان يعتبر عملاً غير شرعى.

قبل تعريف العدوان من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ نجد أن الدول قد أجمعت فى العام السابق لتعريف العدوان على أنه جريمة ضد السلام العالمى ويؤدى وقوعه إلى قيام المسؤولية الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولى.

(١) انظر فى ذلك : الدكتور شوقى ممدوح مصطفى كامل - المرجع السابق - ص ٢١٢.

(٢) نص المادة ١/٥ من قرار تعريف العدوان :

No consideration of whatever, whether political, economic, military or other wise may serve as a Justification for aggression.

ونص م ٢/٥ من قرار تعريف العدوان :

A war of aggression is a crime against international peace aggression gives rise international responsibility.

للمزيد: انظر الدكتور على صالح الأعوج - الجزاءات الدولية فى الفصل السابع من الميثاق - المراجع السابقة ص ٢٣٩. وأيضاً : الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة القانون الدولى العام - المرجع السابق : ص ٧٢٦-٧٥١.

وعند صياغة المادة الخامسة من قرار تعريف العدوان نجد أن هناك خلافاً فى وجهات النظر بخصوصها. فذهب رأى إلى الربط بين العدوان والحرب العدوانية، وذهب رأى آخر - وهو رأى المملكة المتحدة على عدم الربط بين العدوان والحرب العدوانية. واستندت فى ذلك إلى أن المحكمة العسكرية لمجرمى الحرب قد أدانت الحرب العدوانية دون أن تشير إلى العدوان وقد قصر فى المباحثات الخاصة بتعريف العدوان على أن اكتساب الأقاليم الناتج عن العدوان عملاً غير شرعى لا تكون مقتصرة على هذا المفهوم فقط وإنما يجب أن تمتد - بالإضافة إلى الجزئية الخاصة باكتساب الأقاليم الناتج عن العدوان - إلى عدم شرعية التهديد باستعمال القوة^(١). ولا شك أن العدوان هو أخطر صور الإخلال بالقواعد القانونية الدولية وبهذا كان حكم المادة (٢/٥) من قرار التعريف متسقاً من أحكام القواعد العامة للمسئولية الدولية فى القانون الدولى العام ومع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التى تمنع استخدام القوة فى العلاقات الدولية.

ثانياً : تعريف العدوان والدفاع الشرعى

إن الدفاع الشرعى فى القانون الدولى مرتبط ومتلازم مع مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية. وهذا ما توضحه نص المادة السادسة من قرار تعريف العدوان والتى تبين العلاقة بين مباشرة وقوع العدوان واستخدام القوة دفاعاً عن النفس، فوقوع العدوان يكون مبرراً لاستخدام

(١) يجب علينا أن نشير هنا فى هذا الأمر أن تعريف العدوان لم يأخذ بمبدأ المسئولية الدولية الجنائية للأفراد المسئولين عن أعمال العدوان رغم وجود هذه المسئولية ومحاكمة ومعاقبة المسئولين فيها، ولعل واضعى تعريف العدوان كان تصورهم أن هذه المسئولية والاختصاص سوف يكون مناطاً بالمشكلة الجنائية الدولية التى كان العمل على إنشائها مستمراً وأفكارها تتبلور.

القوة دفاعاً عن النفس وفق الشروط التى تنص عليها المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة^(١). إن علاقة استخدام القوة بالدفاع الشرعى هى أحد المبررات الرئيسية التى كانت تلجأ - وما زالت - إليها الدولة فى تبريرها لمسألة العدوان التى تقوم به ولهذا السبب اختلفت الآراء حول مفهوم الدفاع الشرعى وصور العدوان التى تبيحه، لذلك نجد أن المشروع المقدم من مجموعة القوى الثلاث عشرة كان يخشى من استقلال حق الدفاع الشرعى لارتكاب أعمال عدوانية، وعلى هذا كانوا يرون أن الدفاع الشرعى يجب أن يكون مقتصراً على حالة الهجوم المسلح فقط^(٢)، وعلى العكس مما تقدم نجد أن المشروع المقدم من مجموعة القوة الست يرى أن الحق الطبيعى فى الدفاع الشرعى يجب ألا يقتصر فقط على العدوان المسلح وإنما يشمل أيضاً صور العدوان المباشر وغير المباشر^(٣). وعند النظر إلى المادة السادسة من

(١) انظر فى ذلك الدكتور ياسين الشيبانى - المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) نجد أن ديباجة التعريف يشير إلى أهداف الأمم المتحدة الرئيسية وخاصة حفظ السلم والأمن الدوليين والتدابير الجماعية الفعالة لمنع تهديد السلام أو خرقه. وقمع العدوان وهى أيضاً الأهداف المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة فى مادته الأولى فى الفقرة الأولى نجد هذه الأخيرة جاءت مطابقة للاقتراح المقدم من الاتحاد السوفيتى والقوى الثلاث عشرة والتى تضم الاتحاد السوفيتى - وكولمبيا - قبرص - اكوابور - هايتى - إيران - مدغشقر - المكسيك - أسبانيا - أوغندا - أوراجواى - يوغسلافيا).

انظر فى تفصيل ذلك :

A/80/9 Document 18 at 55 Twenty-Fifth Session Report of the Special Committee Sap No. (14) BJuly-Hougst p.p. 1-68.

(٣) فى الفقرة (٣) من المادة الثانية من قرار تعريف العدوان تنص على "يقضى جميع أعضاء الهيئة منازعتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر" ويلاحظ أن هذا النص يتوافق مع الاقتراح المقدم من(=)

قرار تعريف العدوان نجد أنها إشارة إلى العلاقة بين ارتكاب العدوان وبين حق الدفاع الشرعى بصيغة عامة، وبهذا يمكن القول بأن أحكام الدفاع الشرعى - ق ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة - والسلطات المخولة لمجلس الأمن بخصوص هذا الموضوع تبقى كما هى دون توسيع أو تضيق للأحكام الواردة فى الميثاق.

ترجع أهمية العلاقة بين العدوان والدفاع الشرعى إلى أن استخدام القوة للدفاع الشرعى كانت ولا زالت إحدى الذرائع التى تتذرع بها الدول فى تبريرها للجوء لمثل هذه القوة وبناء على ذلك كان هناك آراء مختلفة حول مفهوم "الهجوم المسلح" الوارد ذكره فى ق ٥١ من الميثاق^(١).

وفى هذا يكون قرار التعريف الخاص بالعدوان لم يصف كثيراً أو قليلاً أو تعديلاً لسلطات مجلس الأمن بل أبقى عليها كاملة فى تقرير ما إذا كان "الهجوم المسلح" الذى يصدر عن دولة تجاه دولة أخرى يشكل عدواناً أم أنه ممارسة لحق الدفاع الشرعى عن النفس وذلك طبقاً لأحكام الميثاق^(٢) وهناك من قال أن قرار تعريف العدوان يعنى فقط بما ورد فى المادة ٣٩ من

(=) القوى الست التى تضم "الولايات المتحدة - المملكة المتحدة - استراليا - كندا -

إيطاليا - اليابان) انظر فى ذلك تفصيلاً :

A/80/9 Document 18 at 59 Twenty-Fifth session report of the special committee Sup No. (19) 13 July-14 Ougest 1970 p. 59.

Frenez BB Op. Cit. P. 368.

(١) نجد أن هذه المادة - ٣٩ من الميثاق - تعطى لمجلس الأمن سلطة تحديد العمل

العدوانى ولكنها لا تلزمه بتحديد المعتدى وبناء على ذلك قد يقوم المجلس بتقرير

العمل العدوانى دون أن يحدد القائم بالعدوان انظر فى ذلك تفصيلاً : الأستاذة الدكتورة

عائشة راتب ، دراسات قانونية، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

(٢) انظر فى ذلك : FRENCE B.B. Op. Cit. 38

الميثاق^(١). حيث إن هذا الرأي يستند إلى ما ورد في الديباجة التي حصرت وظيفته في "... إن تبني تعريف للعدوان من شأنه أن يردع المعتدى المحتمل ويسهل تحديد أعمال العدوان واتخاذ تدابير القمع تجاهها، كذلك فإن التهرب سيسهل حماية الحقوق والمصالح المشروعة وتقديم المساعدة إلى الضحية".

ومما تقدم يتضح لنا أن الخلاف بين العدوان والدفاع الشرعي هو خلاف نظري فقط وأن حقيقة الأمر أن التعريف - العدوان - قد ترك لمجلس الأمن الحرية في تحديد العدوان في الحالات المختلفة لاستخدام القوة المسلحة وبناء على ذلك نجد أن لمجلس الأمن الحق في أن يقول بأن هذه الدولة التي قامت باستخدام القوة غير معتدية على الرغم من الأفعال التي ارتكبتها هي أفعال تتعدى بكثير ما هو في التعريف^(٢).

ثالثاً : تعريف العدوان وممارسة حق تقرير المصير

إن مبدأ حق تقرير المصير هو من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر ومضمون هذا المبدأ أن لكل شعب السلطة في تقرير مصيره دون تدخل من أية جهة إقليمية^(٣).

وأيضاً نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد تضمن مبدأ حق تقرير المصير باعتبار أحد المبادئ الرئيسية في الأمم المتحدة فنجد في المادة الأولى من

(١) انظر في ذلك

Murphy John F. The United nations and the Control of International Violence - Alegal and Political Analysis Published by Manchester University Press Manchester 1983 pp. 85-89.

(٢) انظر أيضاً في ذلك : الدكتور ممدوح شوقي مصطفى كامل - المرجع السابق ، ص ٢١٣-٢١٤.

(٣) انظر في ذلك : الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر - المرجع السابق - قانون التنظيم الدولي ص ٢٦٣-٢٦٦.

الميثاق تنص على: (... ٢ - إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتقرير السلم العام، وأيضاً المادة ٥٥ التي جاء بها "تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية ودية بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها".

ولقد حرصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبات كثيرة على تأكيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومن بين تلك المناسبات إعلانها الصادر في ١٤/١٢/١٩٦٠ بموجب القرار رقم ١٥١٤ بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة^(١).

وقد اهتم قرار التعريف للعدوان اهتماماً كبيراً بحق تقرير المصير حيث تضمنت المادة السابعة منه "ليس في هذا التعريف ما يمكن أن يمس حق تقرير المصير) والحق في الحرية والاستقلال للشعوب المحرومة ولاسيما حق الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية أو لأشكال أخرى من السيطرة الأجنبية في الكفاح من أجل الهدف وفي التماس الدعم وتلقيه من الغير".

ونجد في هذا النص أن العلاقة بين حق تقرير المصير والعدوان حيث إن استخدام القوة من أجل تقرير المصير لا يشكل البتة عدواناً وإنما هو حق من الحقوق السائدة في القانون الدولي العام. إن مشروعية استخدام القوة من أجل تقرير المصير محصور فقط في الأحوال التي تعترف فيها الأمم

(١) انظر في ذلك : الدكتور ياسين الشيباني - المرجع السابق ، ص ٤٩ .

المتحدة بوجود الحق فى تقرير المصير^(١).

وفى نهاية الكلام يمكن القول بأن حق المصير لا يتعارض مع تعريف العدوان التى أقرته الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ وإنما يقره كحق من الحقوق المعترف بها فى ميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الثانى

ماهية الحرب الاستباقية وتطبيقاتها

تمهيد وتقسيم :

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة - بأهدافها المعروفة - وعلى مدار أكثر من أربعة عقود ومنذ نشأة هذه الأخيرة نجد أن هناك سمة أساسية فى المجتمع الدولى - آنذاك - تتمثل فى الحرب الباردة بين كتلتين رئيسيتين فى المجتمع الدولى الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى - السابق - والكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع مسلكاً واضحاً لاحتواء التوسع السوفيتى - فى هذه الفترة - فى أى مكان فى العالم والعمل طول الوقت على بناء ترسانة هائلة من الأسلحة النووية لردع الاتحاد السوفيتى عن استخدام القوة العسكرية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها^(٢).

ثم بعد ذلك انتهت الحرب الباردة من الناحية العملية بتفكك الاتحاد

(١) انظر فى ذلك :

Roling Bert. A. "The UN Definition of Aggression" P. 418.

(٢) انظر فى ذلك : أشون ب. كارثر، والدكتور ويليام. ج - بيرى وزير الدفاع الأمريكى

الأسبق. الدفاع الوفائى إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ترجمة أسعد حليم، الطبعة

الأولى ٢٠٠١م، مؤسسة الأهرام . ص ١٧.

السوفيتي - السابق - وذلك في أوائل التسعينات من القرن المنصرم^(١)، وبالتالي كانت هناك نتيجة مترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تتمثل في قيام الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر^(٢).

(١) هالت الصحافة العربية لانهيار الاتحاد السوفيتي السابق في أوائل التسعينات، معتبرين أن أساس متاعب العالم يتمثل في وجود الاتحاد السوفيتي، وللأسف الشديد ما هي إلا نظرة سطحية للأمور - تفتقر إلى فهم أشياء كثيرة في المجال الدولي وبالذات ثقافة الإستراتيجية الدولية - وفي حقيقة الأمر هي بداية معناد المجتمع الدولي وخاصة منطقتنا - منطقة الشرق الأوسط - وما حلت عليها حالات الوهن والضعف على يد الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الجديدة - التي تتمثل في النزعة الإمبراطورية للسيطرة المنفردة على العالم كله والتي يروج لها اليمين الجمهوري المحافظ الجديد، وحلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر في ذلك، الدكتور أحمد ثابت، وخليل العناني، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٧ وما بعدها.

(٢) وهذا ما يراه الدكتور، وليم بيرى وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في الفترة ما بين ١٩٩٤ إلى يناير ١٩٩٧ في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وقد قام بترتيب هذه المخاطر - الدكتور وليم بيرى - ترتيباً تنازلياً من الأشد خطورة إلى الأقل خطورة فمثلاً على رأس الترتيب توجد القائمة (أ) وتشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية من النوع الذي يمثله الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ولكن بانهيار الاتحاد السوفيتي يزول مثل هذا الخطر، القائمة (ب) تتمثل في الحالتين القائمتين في الخليج الفارسي وفي شبه الجزيرة الكورية ومن وجهة نظر بيرى لا يمثلان خطراً على وجود الولايات المتحدة أو طريقة الحياة الأمريكية، والقائمة (ج) - كما يرى بيرى - تشغلها مواقع مثل كوسوفا والبوسنة والهرسك والصومال ورواندا وهايتي وهي قد تؤثر في أمن الولايات المتحدة تأثيراً غير مباشر، وخلو القائمة (أ) وأيضاً القائمة (ج) يحدث شيئاً من التحول في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة - وذلك للحفاظ على أمنها القومي، فلابد من التغيير في هذه الإستراتيجية من أجل ردع أو دحر المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة. انظر في ذلك: أشتون ب كارثر، الدكتور وليام . ج. بيرت. المرجع السابق، ص ١٧ وما بعدها.

أن الإستراتيجية الأمنية - الأمريكية - التى وضعت للتعامل مع أخطار الحرب الباردة ليست ملائمة للتعامل مع ما يتعرض له الأمن الأمريكى من مخاطر فى القرن الحادى والعشرين^(١) وبالتالى لابد من صياغة إستراتيجية أمن جديدة مناسبة لهذا العالم الجديد - وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة - وأن تضع السياسات البرامج الكفيلة بتنفيذ هذه الإستراتيجية وتتمثل فى إستراتيجية دفاعية - كما يرى وزير الدفاع الأمريكى ووليم بيرى - للولايات المتحدة الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين وهى ما تسمى بالإستراتيجية الوقائية وبمجرد انهيار الإتحاد السوفيتى السابق فى بداية التسعينات وزوال قدرته على مناطحة الولايات المتحدة عسكرياً بادر فريق عمل كان يعمل تحت إمرة ديك تشينى بوضع وثيقة عرفت بمرشد التخطيط لشئون الدفاع Defence Aplaning Guidance وقد نصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تكون على استعداد للجوء إلى القوة إذا لزم الأمر، وإن هذه السياسة الأمريكية هدفها أن تظل الأسبقية للولايات المتحدة على وجه الدوام وأن تكون كفيلة بهزيمة مخططات أية دولة تسعى لمناقشتها^(٢).

(١) كل ذلك من وجهة نظر وزير الدفاع الأمريكى الأسبق وليم . ج. بيرى .
(٢) اليوم للأسف - الشديد - يبدو أن معطوى الحرب الوقائية قد تملكوا السلطة فى الولايات المتحدة وعملوا على إعادة تعمير الحرب الوقائية على أنها حرب إستباقية حيث تقتنع الإدارة الأمريكية بأنه إذا لم تتصرف اليوم فسيحدث شئ مريع لهم فى الغد، ويرى كل من "ديك تشينى" - نائب الرئيس الأمريكى - ووزير الدفاع رونالد رامسفيلد أنهم مجهزون وبشكل طبيعى لتفادى الجرائم التى توشك أن تحدث، ومن الوهم التأكد من التنبؤ، والشئ الذى يظل يعلمه التاريخ هو أن المستقبل ملئ بالمفاجآت. انظر فى ذلك :

Arthur Schlesinger. Jr; (a distinguished historian, was an advisor to president john F. Kennedy); unilateral preventive war: legitimate and immoral, Los Angeles Times, 21 August 2002.

إن هذه الوثيقة - السابق ذكرها - لم تجتذب الانتباه إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد شجعت مساعدى الرئيس بوش الابن على وضع ملامح إستراتيجية جديدة^(١) وبناء على هذه الإستراتيجية الجديدة أصبح بوسع الولايات المتحدة الأمريكية خوض حرب وقائية أو استباقية^(٢) دون

(١) تجاوزت هذه الظاهرة أقصى حدودها فى كوريا وفيتنام وقد انعكس هذا بوضوح فى الوثيقة التى حددت استراتيجية الإدارة الأمريكية الحاكمة الآن وهو مبدأ بوش Bush Doctrine الذى أعلن فى ٢٠/٩/٢٠٠٢ وقد زاد الأمر سوء عندما تولى سدة الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة المحافظين الجدد وهذه المجموعة كان بداية تشكيلها فى عهد الرئيس ريجان وتبلورت سياستها فى مسارين: (أ) الهيمنة على العالم (ب) التأييد المطلق لإسرائيل - وظهرت خطورتها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى فترة الرئيس بوش الابن ، كما أن الأحداث تؤكد أن هذه المجموعة - المحافظون الجدد - تعد أول التيارات الرئيسية فى المجتمع الدولى أقل احتراماً للقانون الدولى والمؤسسات الدولية ويفضلون العرف على التشريع ولا يرون حاجة أو ضرورة لأن يكون الحرب مبررة أخلاقياً. انظر فى ذلك : الأستاذ الدكتور عبد العزيز سرحان . الأمم المتحدة اختيار المصير الشرعية أو الاستعمار الأمريكى، دار النهضة العربية. ٢٠٠٥، ص ١٦ : ١٧ ونص الوثيقة الخاصة بهذا الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية نجدها على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية فى الرابط:

[Http://usinfo.state.gov/Arabic/tr/1015_sana_sec.htm](http://usinfo.state.gov/Arabic/tr/1015_sana_sec.htm).

(٢) إن مذهب الحرب الاستباقية والذى تحول إلى حرب وقائية بسبب الخوف الكبير والرغبة - الأكيدة - فى السيطرة على المحيط الدولى وذلك لإزالة التهديدات المحتملة والتى من الممكن أن تتحول إلى أعمال مادية فى المستقبل قد ساهم ذلك فى خلق المزيد من الخوف، ومن الممكن أن تتسلم بعض الدول بشكل دفاعى لأنها خائفة من الحالة الاستباقية، ونجد أن البعض الآخر - من الدول - مستاءون من المعتدى الذى يتبنى المذهب الاستباقى وقام بقتل العديد من الأبرياء فى مسعاه إلى الأمن الكلى. وسواء تسلحت الدول والمجموعات لأنها خائفة أو مستاءة فإن النتيجة الحتمية تكون متمثلة فى إزدياد عدم الاستقرار حيث إن مذهب الحرب الاستباقية يخلف خوف متبادل من الهجوم المفاجئ. وفى حالة مذهب الحرب الاستباقية الذى تتبعه الولايات المتحدة. يزيد من عدم الاستقرار لأن هذا المذهب مقرون بهدف الولايات المتحدة للوصول إلى الأولوية العالمية وامتلاك قوة عسكرية "غير قابلة للتحدى" وبالإضافة إلى ذلك يقوض - هذا المذهب الاستباقى - من الدبلوماسية والقانون الدولى. (=)

تعرضها لخطر تلقى ضربات فعلية فى المقابل.

وهذا ما سوف نحاول أن نقوم باستبياناه فى مطلبين كاملين كالآتى :

المطلب الأول : ماهية الحرب الاستباقية

المطلب الثانى : تطبيقات على الحرب الاستباقية

المطلب الأول

ماهية الحرب الاستباقية

فى هذا المطلب سوف نعرض نظرية جديدة فى العلاقات الدولية بين الدول وتتمثل هذه النظرية - الجديدة - فيما تسمى بنظرية الحرب الاستباقية وهذا ما سوف نحاول إيضاحه فى السطور القادمة.

إن الحرب الاستباقية preemptive war كفكرة لا تعود إلى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فقط بل ربما قبل ذلك، فعند نهاية النظام العالمى الثنائى القطبية الذى رمز له بسقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩ وتلاه بعد ذلك إنهاء المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى السابقة، فقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة، فلم يكن هناك دولة تملك أن تزعم لنفسها الندية فى التسليح مع أمريكا^(١).

(=) انظر فى ذلك الرابط الالكترونى الآتى :

- http://www.carnegiecouncil.org/view_media.php.prim/D/868.

- www.pbs.org/wgbh/pages/front/ine/shows/iraq.html.

- وأيضاً الأستاذ محمد سيد أحمد ، معضلات عصرية مذهب الحرب الاستباقية،

الأهرام، العدد، ٤٢٤٣١ فى ٢٠٠٣/٢/٧.

(١) انظر فى ذلك: الأستاذ محمد سيد أحمد ، معضلات عصرية مذهب الحرب الاستباقية ،

المرجع السابق.

ففى بداية التسعينات قد انهار الاتحاد السوفيتى وترتب على ذلك زوال قدرته على مناطحة أمريكا عسكرياً، وعلى الجانب الآخر فى الولايات المتحدة الأمريكية - بالذات فى عهد الرئيس بوش الأب - تكون فريق عمل تحت إمرة ديك تشينى وزير الدفاع الأمريكى فى هذه الفترة الزمنية، وذلك من أجل وضع وثيقة عرفت باسم مرشد التخطيط لشئون الدفاع Defnce Planning Guidance وقد نصت هذه الوثيقة على أن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون على استعداد للجوء إلى القوة إذا لزم الأمر لمنع انتشار الأسلحة النووية وأن هدف السياسة الأمريكية أن تظل الأسبقية للولايات المتحدة على وجه الدوام^(١) وعندما تقلد الرئيس بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية انصب الاهتمام على المخاطر الجوهرية على الأمن القومى وعلى الإستراتيجيات ذات القيمة الباقية وليس على "أزمة اليوم" التى تصنع عناوين الأخبار والواقع أن التمييز بين المخاطر الكبرى والصغرى على الأمن القومى واحد من الأساسيات فى نهج الدفاع الوقائى^(٢).

(١) ففى تلك الفترة الزمنية المشار إليها كان لوم لفويتز، يشغل منصب نائب وزير الدفاع الأمريكى، وكان معروفاً عنه بإمعانه فى التشدد، وكان له دوراً كبير فى صياغة هذه الوثيقة. وتبين لنا - هذه الوثيقة - أن الأوضاع العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي أن تقوم بالضرورة على أحلاف ثابتة بل قد تكون بمقتضى تحالفات مؤقتة. وصيغت هذه الوثيقة مبكراً بعد حلول النظام العالمى الأحادى القطبية ولم يعمل بهذه الوثيقة وقتذاك. ولم تجتذب الانتباه إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد شجعت مساعدة بوش على وضع ملامح إستراتيجية أكثر جسارة فى التعاطى مع التهديدات التى باتت تمس الولايات المتحدة الأمريكية.

انظر فى ذلك <http://www.ahram.org.eg/archive/index.asp>.

(٢) انظر فى ذلك : الدفاع الوقائى إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، أشتون ب. كارتر، وويليام. ج. بيرى. ترجمة أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام

إلى جوار ما تقدم نجد أن هناك - في الولايات المتحدة تعاوناً مشتركاً من الناحية الأكاديمية - بين جامعة هارفارد وجامعة ستانفورد عام ١٩٩٧ من أجل برنامج جامعي مشترك تحت اسم "مشروع الدفاع الوقائي" لكل من الدكتور ووليام ج. بيرى والدكتور أشتون ب. كارتز باعتبار أن الدفاع الوقائي استراتيجية دفاعية ذات خطوط سياسية عسكرية عريضة وبالتالي يعتمد على كل أدوات السياسة الخارجية المتمثلة في الإدارات السياسية والاقتصادية والعسكرية ويكون لوزارة الدفاع الأمريكية الدور المحوري فيها^(١).

فى أعقاب تفجيرات برجى التجارة العالميين فى نيويورك^(٢) ووزارة

(١) نجد أن مشروع الدفاع الوقائي بحث لكل من الدكتور ووليام بيرى. وأشتون ب. كارتز، نجد أن الأول - بيرى - كان وكيلاً لوزارة الدفاع فى الفترة من شهر مارس ١٩٩٣ إلى فبراير ١٩٩٤ ثم بعد ذلك حل محل "ليس اسبين" وزير الدفاع الأمريكى واستمر فى هذا المنصب من يناير ١٩٩٧ وكان فى فترة الرئيس كارتز وكيلاً لوزارة البحوث والهندسة ومسئولاً عن تطوير التكنولوجيا وحياسة الأسلحة ثم بعد ذلك نائباً لمدير المركز المعنى بالأمن الدولى الحد من التسليح ويطلق عليه الآن اسم "مركز الأمن والتعاون الدولى" أما أشتون كارتز كان فى ذلك الوقت مديراً لمركز هارفارد للعلوم والشئون الدولية، وفى عام ١٩٩٣ أصبح كارتز مساعداً لوزير الدفاع.

(٢) ففى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر تسرعاً فى مواجهة هذه الأزمة مما سبب خسائر إقتصادية فادحة - من جراء هذه التفجيرات وأيضاً سياسات الولايات المتحدة فى مواجهة هذه العملية - فقد أعلن كوفى عنان - السكرتير العام للأمم المتحدة - أن البنك الدولى قد أعلن أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد كلفت الاقتصاد العالمى أكثر من ٨٠ بليون دولار - خسائر - ودفعت حوالى ١١ مليون شخص فى الدول النامية إلى الفقر.

انظر فى ذلك : Kofi A. Annan; (un.secretary-general) courage of fulfil our responsibilities, the Economist, Thursday 2 December 2004.

الدفاع الأمريكى - البنتاجون - بواشنطن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادئ أساسيين فى سياستها الخارجية، ويتمثلان فى^(١): **المبدأ الأول** : إعلان الحرب على الإرهاب فى كل أرجاء العالم والذي كان من نتائجه الهجوم على أفغانستان فى السابع من أكتوبر ٢٠٠١، من جانب التحالف الذى تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن يكون هناك قرار صريح من مجلس الأمن يدعم ويضفى صفة المشروعية على هذا الهجوم، وكان هجوم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على أفغانستان بزعم أن هذه الأخيرة معقل للإرهاب الدولى، والذي نلاحظه على هذا الهجوم أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لم يقدموا أدلة مادية حقيقية تثبت ضلوع أفغانستان فى الإرهاب، وهذا ما جعل بعض الفقهاء - القول بعدم شرعية الهجوم على أفغانستان^(٢).

المبدأ الثانى : ويتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ويتمثل فيما أعلنه الرئيس بوش الابن عن "نظرية الحرب الوقائية"^(٣) والتي بمقتضاها يحق للولايات المتحدة الأمريكية استخدام

(١) انظر فى ذلك : اللواء ، حسام سويلم، الضربات الوقائية فى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية / مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢) انظر فى ذلك :

- W. Micheal Reisman; In defence o world public order A.J.P.I.L. October 2001 Vol. 95. No. 4 p. 833.
- www.pbs.org/wyghi/frontline show/iraq.htm.
- <http://www.ahram.org.eg/archive.index>.

(٣) نجد أن الرئيس بوش الابن قد استخدم تعبير الحرب الوقائية أو الاستباقية فى الخطاب الذى ألقاه فى شهر يوليو ٢٠٠٢ فى مدينة ويست بوينت، إلا أن الأهم الذى يمكن أن نستخلصه من هذا الخطاب نجاح رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى بتوسيع نطاق "الحرب على الإرهاب" إلى ما هو أبعد من العراق، وفى هذا الإطار تحدث الرئيس الأمريكى عن "دول تعارض الإرهاب ولكنها تتسامح مع الكراهية الذى تقود للإرهاب، وهو أمر لابد أن يتغير"

انظر فى ذلك : (=)

القوة العسكرية ضد أية دولة أو منظمة إرهابية يتوقع أو يخشى أن تشن هجوماً مسلحاً على الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل أو بدء الأعمال التحضيرية له^(١).

وقد لعب المحافظون الجدد^(٢) - بخصوص نظرية الحرب الاستباقية - دوراً مهماً من أجل تنفيذ إستراتيجية أمريكية جديدة تحدث تغييرات دراماتيكية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية التي سارت عليها الولايات المتحدة - لمدة نصف قرن تقريباً - وقد تم صياغة هذه الإستراتيجية الجديدة تحت مسمى "إستراتيجية الأمن القومي"^(٣) والتي أعلنها بوش الابن في الثامن عشر من شهر سبتمبر ٢٠٠٢، وبموجب هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، أصبحت العقيدة الدفاعية الأمريكية تقوم على أساس فكرة الضربات الاستباقية preemptive ، وبذلك تكون - الولايات المتحدة - تخلت عن سياسة الاحتواء^(٤) - التي كانت متبعة في أثناء الحرب الباردة

(=) www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601.html accessed July 5, 2002.

(١) انظر في ذلك الدكتور محسن جاد، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٤٧.

(٢) وهؤلاء الذين يطلق عليهم الصقور مثل ديك تشيني، وبول وولفوفتيز ، وريتشارد بيرل، وألبرت أبرامز وهؤلاء جميعاً عملوا في ثلاث إدارات أمريكية مختلفة: إدارة الرئيس ريجان، وإدارة الرئيس بوش الأب ثم إدارة بوش الرئيس بوش الابن. انظر في ذلك : الدكتور أحمد ثابت والأستاذ خليل العناني، العرب والنزعة الامبراطورية الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٣) انظر في ذلك موقع الخارجية الأمريكي الإلكتروني على الرابط التالي :

<http://www.usinfo.state.gov/arabic/tv/1015sanasec.him>.

(٤) نجد أن سياستي الردع والاحتواء في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي منذ عهد

الرئيس ترومان في عام ١٩٤٧ وإن هذه الاستراتيجية تتمحور حول الضربات الوقائية

بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل،

لاسيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات إكتشف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية (=)

Containment وبذلك تكون الاستراتيجية الجديدة الأمريكية - الضربات الاستباقية وتعنى نشر القوة والنفوذ الأمريكيين حول العالم^(١).

وفى العاشر من أكتوبر عام ٢٠٠٢ صدر قرار من الكونجرس الأمريكى بالموافقة على تصريح بوش الابن باستخدام القوة العسكرية الأمريكية على أساس الضربات الاستباقية من أجل الدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أصبحت نظرية الحرب الاستباقية جزءاً أساسياً ومحورياً فى السياسة الخارجية الأمريكية^(٢) ووفقاً لهذه النظرية فإن استخدام القوة لا يتوقف على صد هجوم مسلح تتعرض له الدولة، وإنما يكفى توقع أو احتمال أو حتى التعرض لتهديد بوقوعه. وذلك عدم انتظار وقوعه فعلاً، والرئيس بوش الابن لا يعنى بالاستباق هنا المعنى الضيق للكلمة، أى استباق هجوم وشيك الحدوث إنما يعنى - وفق لمفهوم بوش

(=) <http://www.siyassa.org.eg/asigyassa/ahram/2002/1011/milil.htm>.

(١) فكرة الضربات الاستباقية دار الجدل حولها منذ التحالف الأمريكى وقيادة واشنطن لهذا التحالف فى حرب الخليج الثانية - بين يناير وفبراير ١٩٩١ - من أجل إخراج العراق من الكويت، بين كل من باول رئيس أركان القوات المشتركة الأمريكية - آنذاك - وبول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع للشئون السياسية - آنذاك - بحيث رأى باول أهمية وقف الحرب على العراق بعد ما تم إخراج قواته من الكويت وتدمير قدراته العسكرية الرئيسية ووقف الزحف على بغداد واسقاط نظام صدام حسين، مع التركيز فيما بعد على سياسة إحتواء العراق نجد أن فريق الصقور - السابق الإشارة عليه ومنهم وولفوفيتز - يروا ضرورة إتباع استراتيجية جديدة تتمثل فى فكرة الاستباقية والضرب أولاً للدفاع عن أمريكا والعمل على نشر المبادئ الخاصة بالديمقراطية.

انظر فى ذلك: الدكتور أحمد ثابت والأستاذ خليل العنانى ، المرجع السابق، ص ١٧ : ١٨.

(٢) انظر فى ذلك: التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الأزمة العراقية الأمريكية ص ٢٨ وما بعدها.

الابن شن حرب وقائية شاملة تجنباً لتهديد وارد حدوثه في مستقبل ليس هو بالضرورة قريباً^(١) ونظرة الحرب الوقائية على هذا النحو تقترب من الرأي الذي ابتدعه بعض الفقهاء الغربيين ، عندما قامت إسرائيل بعذوانها في عام ١٩٦٧ مع الدول العربية - مصر، سوريا، الأردن وباقي فلسطين الانتدابية - ووصفت هذا الغزو بمسمى الغزو الدفاعي، من أجل تبرير عدوانها^(٢). وهناك من قال بأن الهجوم الإستباقي لكي يتمتع بالشرعية لابد من توافر - في هذا الهجوم الإستباقي - أربعة شروط^(٣) :-

أولاً : الدولة التي ستتبع مذهب الإستباق لابد أن يكون لديها مفهوم ضيق عن "الذات" حتى يتم الدفاع عنها في ظل ظروف الدفاع عن النفس، فالإستباق لم يبرر لحماية مصالح أو أصول الإمبراطورية التي تم الاستيلاء عليها في حرب العدوان.

ثانياً : لابد وأن يكون هناك دليل قوى على حتمية الحرب وإحتمال حدوثها في المستقبل القريب وأن تكون التهديدات الوشيكة هي تلك التهديدات

(١) انظر في ذلك : الأستاذ / محمد سيد أحمد ، معضلات عصرية مذهب الحرب الاستباقية ، المرجع السابق

(٢) انظر في ذلك : الدكتور حسن على جاد، المرجع السابق ، ص ١٤٨، وأيضاً <http://www.ahram.org/eg/archive/index/asp>.

الدكتور عبد العليم محمد، أمريكا تقتدى بإسرائيل ، الأهرام، العدد ٤٢٤٩٠.

(٣) انظر في ذلك :

Neta C. Crawford; (she teaches international relations at Brown University where she is associate professor (research) at the Watson Institute for international studies. Her most recent book is Argument and change in world politics: Ethics Decolonization and Humanitarian intervention 2002; The slippery slope to preventive war.

[http://www.carnegiecouncil.org/view media.php/prm ID/868](http://www.carnegiecouncil.org/view_media.php/prm ID/868).

التي يمكن وضع بيان رسمي بأهدافها في غضون أيام أو أسابيع ما لم يتم عمل أي شيء لمقاومتها وهذا يتطلب إستخبارات واضحة لتظهر أن المعتدى المحتمل لديه الإمكانيّة، بالإضافة إلى النية للإيذاء في المستقبل القريب والقدرة على الإيذاء - بمفردها - ليست مبرراً.

ثالثاً : أن يكون إحتمالية نجاح الهجوم الإستباقي كبيرة. في إضعاف التهديد وبالأخص مصدر التهديد العسكري، وأن الدمار الذي كان أن يوشك أن يسببه هذا التهديد يمكن التخلص منه أو تقليله بدرجة كبيرة من خلال هجوم إستباقي ويضاف إلى ذلك إذا كان هناك إحتمالية فشل الهجوم الإستباقي فلا يجب الإقدام عليه.

رابعاً : اللجوء إلى القوة العسكرية في العمل الاستباقي يكون فقط في أحوال الضرورة ولا يكون هناك وقت لإتباع أو إمكانية العمل بأساليب أخرى.

إن نظرية الحرب الاستباقية قد ثبت فشلها وبالذات عند تطبيقها على العراق وهذه الحرب تتعارض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي العام، وهذا ما سوف نحاول شرحه في الفصل القادم.

المطلب الثاني

تطبيقات على الحرب الاستباقية

عرفنا - في المطلب السابق - أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت استراتيجية جديدة في علاقاتها الخارجية وتتمثل هذه الإستراتيجية في أن تظل الأسبقية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الدوام وأن تكون كفيلة بهزيمة أية دولة تسعى لمناقشتها، وسوف نقوم بعرض تطبيقين لهذه

الاستراتيجية - الحرب الاستباقية - أحدهما تكون الولايات المتحدة الأمريكية ضحية - وهذا من العجيب طبعاً - وثانيهما تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الجلاء فيه ويتمثل هذان التطبيقين في :

١ - الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٦٠ - ١٨٦١ م

٢ - الحرب الأمريكية البريطانية على العراق (في مارس ٢٠٠٣ م)

١ - الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦٠-١٨٦١م):

لقد اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية في حربين سابقتين لهما نفس الطبيعة الاستباقية حيث كانت - الولايات المتحدة - هي الهدف - تماماً مثل العراق الآن - بدلاً من المحرض على الهجوم الاستباقي - والآن نجد أن الولايات المتحدة تلعب نفس الدور التي كانت ضحية في الماضي - ويتمثلان في : الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٦٠ - ١٨٦١ والحرب العالمية الثانية، ومن قراءة تاريخ هذين الحربين نجد أن مصير الأمم التي شنت تلك الهجمات الاستباقية لم يكن سعيداً بالمرّة على هذه الأمم التي قامت بها .

وسوف نستعرض إحدى هاتين الحربين ولتكن الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦٠-١٨٦١م) والتي تتلخص في أن هناك سبع ولايات جنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة العبودية في حكم هذه الولايات حيث كان العنصر الأبيض هو العنصر الحاكم السائد في هذه الولايات، وأن السود ما هم إلا عبيد عند هؤلاء البيض، وقد شعرت الولايات السبع الجنوبية بأن الإدارة الأمريكية - الاتحادية - سوف تحارب سياسة العبودية ، وبناء على ذلك وفي عام ١٨٦٠ - ١٨٦١ انشقت سبع ولايات جنوبية كعمل استباقي لإحباط التهديد المتوقع للعبودية والسيادة

البيضاء - الجنس الأبيض - الذي قدمته إدارة الرئيس الأمريكي إبراهيم لينكولن رئيس الولايات المتحدة في هذه الحقبة الزمنية - وقد أعلنت صحيفة الألباما إن انتخاب لينكولن يُظهر أن الشمال ينوي تحرير الزنوج من السياسات المتبعة معهم في هذه الولايات الجنوبية السبع والدمج بينهم وبين الجنس الأبيض بالقوة وأيضاً بين أطفال الرجال الفقراء ونظراتهم الأغنياء في الجنوب.

ولقد حذر انفصاليي من تلك الولايات السبع: "إذا ظلت جورجيا في اتحاد يحكمه لينكولن وطاقمه" فسيصبح أطفالنا - على حد قول الانفصالي - في غضون عشرة سنوات أو أقل عبيد للزنوج.

حاول المعتدلون الجنوبيون - دون جدوى - اقناع زملائهم المتسرعين بإعطاء الرئيس الأمريكي وإدارته فرصة لإنجاز ما وعد به من عدم التدخل في سياسة العبودية في الولايات المتحدة بصفة عامة والولايات السبع الجنوبية بصفة خاصة. وناشدوا - المعتدلون الجنوبيون هؤلاء الانفصاليون بعدم اتخاذ قرار انفصال الولايات السبع الجنوبية عن الاتحاد الأمريكي قبل اتخاذ أي فعل سافر ضد الحقوق الجنوبية من قبل الرئيس لينكولن وإدارته ، وبذلك تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية خطر الحرب الأهلية التي سوف تندلع نتيجة لمثل هذا الانفصال . لكن المنشقون الجنوبيون لم يستمعوا لمثل هذه النصائح، الأمر الذي جعل أحدهم يقول : إذا ما وجدت أفعى جرسية ملفوفة في طريقي هل أنتظر "فعل سافر" منها أم أضربها؟ وبالفعل قام الانفصاليون في الجنوب بضرب حصن سومتر في ١٢ أبريل ١٨٦١ ، على الرغم من أن تعليمات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لحاكم كارولينا الجنوبية في إعادة تجهيز حامية الحصن بالأحكام - وقد قام الانفصاليون بالمهاجمة الاستباقية للحصن، أولاً - واستولوا على هذا

الحصن قبل أن تصل إليه التعزيزات الخاصة بحمايته - الحصن - ونجد أن أحدهم - الانفصاليون - قال " إنه لن يضع أي وقت في توقع الهجوم الوشيك" وبالفعل قد حقق جيوش الجنوب انتصارا مهما على الشماليين وبعد معركة ماناساس - في يوليو ١٨٦١ - أعلنه أحد رجالات الإدارة الأمريكية: "بأن الجنس الأمريكي قد تعطل وفشل الإتحاد في فرض سيادته على الجنوب.

ولكنه بعد أقل من أربع سنوات - على انتصار الجنوبيون ، قد انقلبت الأوضاع ولقى أكثر من ربع الرجال البيض ذوي العمر العسكري في الولايات الجنوبية مصرعهم، وتم تدمير ثلثي الثروة الجنوبية بالإضافة إلى تحرير أربعة ملايين عبد وأصبحوا الآن يمتلكون أنفسهم وأصبح الوضع تحت سيطرة جيوش الاتحاد. (١)

٢- الحرب الأمريكية البريطانية على العراق (مارس ٢٠٠٣)

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قامت الولايات المتحدة الأمريكية على وجه السرعة بالإعلان عن مسئولية تنظيم القاعدة عن هذه الأحداث وفي أقل من شهر - في السابع من أكتوبر ٢٠٠١م - قامت بشن الحرب على أفغانستان من أجل الانتقام من تنظيم القاعدة (٢).

(١) وقد اطلعنا بصفة أساسية على هذه الحرب الأهلية من خلال الآتي:

- James Mepheron/ The fruits of preventive war, on February, 16,2006 from the president's column in the may 2003 persepectives.

<http://www.historians.org/perspectives/issues/2003/2005/0305pre.cfm>.

(٢) حملت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم القاعدة عما حدث في الحادي عشر من

سبتمبر ٢٠٠١ الذي كان يلجأ قيادته ومعظم عناصره لدى حكومة طالبان الحاكمة

فسي أفغانستان - في نفس الوقت التي شنت فيه الولايات المتحدة الحرب على(=)

والثأر مما حدث في أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعد الانتهاء من الحرب على أفغانستان^(١) بدء مسلسل جديد من العدوان على دولة أخرى - العراق - من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقبل شن الحرب العسكرية على العراق كان هناك حرب دبلوماسية من أجل محاولة إضفاء صفة الشرعية الدولية على هذه الحرب العسكرية التي سوف تشنها على العراق تروج فيها - الولايات المتحدة الأمريكية - لثلاث ذرائع أطلقتها فرادى على أمل أن توفق أحدهم في تبرير شنها الحرب على العراق. أولى هذه الذرائع يتمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية على حسب زعمهم وقد راهنت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الذريعة ودارت معركة دبلوماسية ضارية في مجلس الأمن ، انتهت إلى صدور القرار رقم ١٤٤١ عن مجلس الأمن في نوفمبر ٢٠٠٢ بالإجماع على أساس فهم واحد مشترك

(=) أفغانستان - ومما لاشك فيه أن هذه الحرب ماهية إلا حرب إنتقامية ليس فقط من تنظيم القاعدة وإنما من الشعب الأفغاني كله الذي لذا ليس له أي ذنب أقترفه وكان الأحرى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبحث عن الفاعلين الحقيقيين بهذه العملية دون أن تعاقب شعب بأكمله - الشعب الأفغاني وأيضاً كان يجب عليها أن تدرس دوافع هذه العملية دراسة جدية بعيدة عن غرور الإمبراطوريات التي تعاني منه.

(١) لقد زار نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الشرق الأوسط أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وانتهاء الحرب الأفغانية وذلك لمحاولة اقناع قادة اثني عشر دولة عربية إسلامية ضرورة التصدي للرئيس العراقي - صدام حسين - باعتباره أنه يمثل خطراً لا يقل عن خطورة تنظيم القاعدة - على حسب نظرة الولايات المتحدة - لما تخفيه من أسلحة محظورة للدمار الشامل ، وقد أثار أقطار القضية العراقية ومنذ السبقية على القضية الفلسطينية دهشة واستنكار الشعوب التي زارها جميعاً. انظر في ذلك : الأستاذ : محمد سيد أحمد ، مفصلات عصرية، الأهرام ، ٢٠٠٣/٢/٧

بين جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، وهذا الفهم المشترك يقوم على أساس أن هناك فرضية أمريكية تتمثل في وجود أسلحة للدمار الشامل في العراق ، كما نص القرار على أن مجلس الأمن نفسه الذي سيتأكد من صحة هذا الادعاء وبالفعل قبل العراق عملية التفتيش من خلال لجان خاصة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل . بل أن العراق قبل في هذا القرار وخارج القرار ما لا يمكن لدولة ذات سيادة أن تقبله وقد أظهر تعاوناً مشهوداً مع فرق التفتيش والتي قدمت تقاريرها إلى مجلس الأمن بتبرئة ساحة العراق من امتلاكه أسلحة للدمار الشامل. (١)

والذريعة الثانية هي تخليص العراق من النظام الديكتاتوري في العراق - وهذا ما سبق من ذرائع أخرى سوف نستعرضها بطريقة أوفر في مطلب قادم ، أما الذريعة الثالثة - التي سرعان ما تلاشت وأصبحت لا أثر لها نظر لعدم وجودها على أرض الواقع - وتتمثل في علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة. (٢)

لقد كان العراق متعاوناً تعاوناً جدياً مع القرار رقم ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن ، ووفقاً لهذا القرار قدم العراق التقرير المطلوب منه عن الحالة الراهنة بكافة جوانبه والرامية إلى تطور أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وغيرها، وقد أعقب هذه الخطوة قيام كل من الوكالة الدولية للطاقة

(١) انظر في ذلك: مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ١٥٥ يناير ٢٠٠٤ ص ١٣٥ وسوف نقوم بإذن الله تعالى استعراض هذه الاسانيد التي استندت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بالتفصيل في مبدأ تبرير الحرب الاستباقية ضد العراق وذلك في مطلب قادم تحت اسم اسانيد الولايات المتحدة في الحرب على العراق.

(٢) وذلك نظراً للاختلاف الواضح بين النظام الحاكم في العراق وتنظيم القاعدة فكل منها له فكرة واستراتيجية وهدفه المختلف عن الآخر.

الذرية ولجنة اليموفيل باتخاذ الإجراءات اللازمة للعودة للعراق وكان الأخير يبدي تعاوناً والتزاماً مع هؤلاء المفتشين وفقاً لنصوص القرار رقم ١٤٤١ بشهادة هؤلاء المفتشين والأمين العام للأمم المتحدة الذين أشادوا بتعاون العراق والتزامه. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها رأي آخر - على الرغم من نصوص القرار ١٤٤١ المجحفة - في المسألة العراقية، فنجدتها في إطار الحرب النفسية فقد قامت بإلقاء ملايين المنشورات على العسكريين والمدنيين لتحريضهم على النظام العراقي، وقامت - أيضاً - الولايات المتحدة ، بتكثيف الغارات الجوية اليومية المضادة على الأهداف العراقية في منطقة الحظر الجوي وحاولت استصدار قرار داخل مجلس الأمن يبيح لها استخدام القوة ضد العراق، ولكنها فشلت في تحقيق ذلك - بسبب وقوف كل من فرنسا وروسيا وألمانيا وبمساعدة الصين للحيلولة دون استصدار هذا القرار - وفي يوم ١٧ من مارس ٢٠٠٣ عقدت الولايات المتحدة الأمريكية - الرئيس الأمريكي - اجتماعاً في جزر الأزور بأسبانيا صم رئيس وزراء كل من أسبانيا وبريطانيا، طالبوا الأمم المتحدة بإصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة ضد العراق . وإلا فإنهم سيضطرون الذهاب إلى العراق مستخدمين القوة ضده دون تفويض من الأمم المتحدة، وفي مساء ذات اليوم ٢٠٠٣/٣/١٧ وجه الرئيس الأمريكي إنذاراً نهائياً لرئيس العراق يطالبه فيه مغادرة العراق مع نجليه خلال ٤٨ ساعة، كما طالب في نفس الخطاب العسكريون ورجال المخابرات والأمن العراقيين بالإيقاتلوا من أجل نظام في سبيله للفناء وقد قوبل هذا الإنذار باستياء شديد من قادة معظم دول العالم الذين أبدوا أسفهم لصدوره.

وفي تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح ٢٠ مارس ٢٠٠٣ بتوقيت بغداد بدأ الهجوم الأمريكي البريطاني بهجوم صاروخي مكثف على

العراق وترتب عليه ما ترتب من انتهاكات قامت بها هذه القوات. ^(١) وقد قامت - الولايات المتحدة - بهذه الحرب الاستباقية مدعية - على خلاف الحقيقة - أن القرار ١٤٤١ الصادر من مجلس الأمن يُرخص لها منفردة باستخدام القوة، ضد العراق من طرف واحد - رغم التأكيد في القرار ١٤٤١ بأن التفتيش ونتائجه يفصل فيها مجلس الأمن وحدة وهو الذي يحدد الخطوة التالية، والتأكيد نفس ذات القرار أن استخدام القوة ضد العراق ليس وارداً مطلقاً حتى ولو وجدت لديه أسلحة للدمار الشامل ^(٢) مما يعكس سطوة القوة الأمريكية حتى أجبرت الأمم المتحدة على التخلص عن مسئوليتها في حفظ السلام والأمن الدوليين. فلم تدين العدوان ولم تعلق عليه. ^(٣) وقد زعمت - الولايات المتحدة الأمريكية - وأشاعت - على غير الحقيقة - تضخيم الخطر الذي يمثله العراق وذلك من أجل تبرير الحرب الاستباقية عليها بزعم أن أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق تحتاج

(١) لقد ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من الجرائم - التي تعتبر جرائم حرب وطرقاً لقواعد القانون الدولي - في العراق منذ بدء العدوان حتى يومنا هذا ، ماحدث في سجون العراق - سجن أبو غريب والصور التي نشرت عنه وما يحدث فيه وذلك على سبيل المثال - والقتل الجماعي لاهالي العراق وحالات إغتصاب النساء العراقيات داخل السجون وخارج وتعمد أصابة المدنيين أصابات بالغة وذلك عن طريق اسلحة محرمة دولياً. أمثال القنابل العنقودية ، وتدمير البنية التحتية للعراق ، وإطلاق النار المكثف على سيارات الإسعاف التي تنقل المصابين وبث روح الفتنة بين الشعب العراقي - وهذا هو الأخطر - سنة وشيعة... الخ.

انظر في ذلك: Alan Bock, Eye on the Empire preemptive or preventive, op. Cit.

[http:// www.antiwar. Com/bock /boa/002. html](http://www.antiwar.Com/bock/boa/002.html)

(٢) انظر في ذلك : اللواء دكتور حسنين المحمدي بوادي ، غزو العراق بين القانون

الدولي والسياسة الدولية، المرجع السابق ، ص ٩٥

إلى قوة برية كبيرة على الأرض حتى يمكنه البحث عن هذه الأسلحة على نطاق واسع خاصة أن العراق يجيد - حسب زعم الولايات المتحدة - إخفاء ما لديه من أسلحة هذا النوع.^(١) وقد زاد الأمر سوءاً. في هذا المضمار - أنه بعد مرور عدة أشهر بعد غزو واحتلال العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية لم يُعثر على تلك الأسلحة رغم الاستعانة بخبراء عديدين من جهات مختلفة وذوي تجارب سابقة في هذا المجال وقد اعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخطأ تقارير المخابرات التي تسلمتها كل من الحكومتين - الأمريكية، البريطانية - قبل قيامهما بحربها الاستباقية على العراق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.^(٢)

مما سبق يتضح لنا أن الخطر الذي كانت تدعي الولايات المتحدة

(١) انظر في ذلك: الدكتور محسن علي جاد، المرجع السابق ص ١٦١.

(٢) فقد صرحت كوند ليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس الأمريكي - آنذاك ووزيرة الخارجية حالياً بخطأ تقارير المخابرات التي تسلمتها الإدارة الأمريكية قبل الحرب على العراق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي جعل كل من بوش الأب - الرئيس الأمريكي - وتوني بليز - رئيس وزراء بريطانيا إن يطلبوا - كل منهما على حدة - بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في المعلومات الاستخباراتية بشأن حيازة العراق أسلحة دمار شامل والتي كانت السبب الرئيسي وراء الهجوم وشن الحرب عليه. وفي هذا السياق صرح أيضاً ديفيد كاي David Kay رئيس مفتشي الأسلحة السابقة الأمريكي ؟ إذا لم تستطع الاعتماد على أجهزة استخبارات جيدة ، ودقيقة ويكون موثوق بها من قبل الشعب الأمريكي والشعوب الأخرى فلا يمكنك تبني سياسة الاستباق انظر في ذلك للمزيد:

Howard lafranchi, Doubt grows over: preventive war, from the February 04, 2004 edition Intelligence lapses over Iraq raise skepticism among allies and others about the bush joctrine on when to wage war. <http://www.Csmointor.Com/2004/po204/po1So2-usfp.html>".

الخشية منه وأنها قامت على أساسه بشن حربها الاستباقية لتفادي خطر هذه الأسلحة وحماية أمنها القومي وأمن المجتمع الدولي لم يكن مؤكداً على الأقل وبالتالي لم يكن مبرر الحرب موجوداً فعلاً كحقيقة واقعة. لقد كان الغزو الأمريكي المنفرد على العراق بعيداً كل البعد عن منظمة الأمم المتحدة وبالتخطي لمجلس الأمن ، الجهة الدولية المعنية باستخدام القوة في العلاقات الدولية طبقاً للفصل السابع ونظام الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ويمكننا القول بأن الغزو الأمريكي البريطاني للعراق - بمفهومه الاستباقي - بمثابة لكمة على مصداقية الأمم المتحدة ومأزق كبير لدورها في حفظ السلام والأمن الدوليين.

الفصل الثانى

مدى شرعية الحرب الاستباقية

تمهيد وتقسيم :

عندما ننظر إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التى تبيح حق الدفاع الشرعى الفرد والجماعى وذلك وفقاً لشروط وقيود وضعتها هذه المادة - قد سبق لنا شرح هذا الأمر - وبناء على ذلك إذا قامت دولة ما باستخدام القوة العسكرية وفقاً لهذه الشروط والقيود التى وضعتها هذه المادة يكون استخدام القوة من قبل هذه الدولة استخداماً مشروعاً وفقاً لأحكام المادة ٥١ من الميثاق أما إذا كان استخدام هذه القوة لم يكن وفق شروط وقيود المادة ٥١ من الميثاق تكون هنا أما حالة من حالات العدوان غير المشروع الذى يمكن استخدام ضده أحكام الدفاع الشرعى الفردى والجماعى.

ففى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ قد أعلن الرئيس بوش الابن عن وثيقة تسمى "إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة"، وقد جاء فى مقدمتها أن الولايات المتحدة ستتخذ الخطوات المناسبة لوقف "تهديدات متصاعدة قبل أن يكتمل بناؤها" وهذا الكلام يكون له معنى واحد مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ تاريخ هذه الوثيقة لها إستراتيجية جيدة فى العلاقات الدولية، تتمثل فى الضربات الاستباقية إذا ما شعرت بخطورة تهدد أمنها القومى - وفقاً لهذه الوثيقة - وبناء على ذلك يكون الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهجت نهجاً جديداً فى علاقاتها الدولية - بدلاً من سياسة الأضواء - يعتمد على الردع - هذا النهج - وفى هذا الفصل سوف نقسمه إلى مبحثين أولهما: يتحدث عن شرعية الحرب الاستباقية عند الولايات المتحدة الأمريكية

والأسانيد التى استندت إليها من أجل أن تضيف صفة الشرعية على هذه الحرب، وفى المبحث الثانى نستعرض الموقف الدولى من هذه الحرب ويتمثل الموقف الدولى فى موقف الأمم المتحدة وموقف الاتحاد الأوروبى والدول العربية وأخيرا وليس بآخر موقف الشرائع السماوية من هذه الحرب:

المبحث الأول : الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الاستباقية
وأسانيدها.

المبحث الثانى : الموقف الدولى وعدم شرعية الحرب الاستباقية.

المبحث الأول

الولايات المتحدة الأمريكية

وشرعية الحرب الاستباقية وأسانيدها

وفى هذا المبحث سوف نستعرض موقف الولايات المتحدة الأمريكية من شرعية الحرب الاستباقية - فى المطلب الأول - والأسانيد التى استندت عليها الولايات المتحدة، من أجل أن تبرر هذه الحرب - فى المطلب الثانى - وبناء على ذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الاستباقية.

المطلب الثانى : أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الاستباقية.

المطلب الأول

الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الاستباقية

عرفنا فى الفصل السابق من هذا الباب مفهوم الحرب الاستباقية Preemptive war وأن فكرة الحرب الاستباقية لا تعود إلى أحداث

الحادى عشر من سبتمبر وإنما قبل ذلك بكثير^(١) فعندما تفكك الاتحاد

(١) عرفنا من تاريخنا الحديث أن الرئيس بوش الابن لم يكن هو السباق إلى نظرية الضربات الاستباقية أو الوقائية والتي أعلن عنها فى محتوى الوثيقة الصادرة فى سبتمبر ٢٠٠٢، والتي تسمى "باستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة" وهى ما عرفت بمذهب بوش حول الحرب الوقائية أو الاستباقية، فقد عرفنا من قراءة التاريخ الحديث أن نابليون بونابرت عندما شن حرباً على روسيا فى عام ١٨١١، فقد شنّها وفقاً لتقارير جاءت إليه مفادها يبين أن قيصر روسيا الكساندر الأول يستعد لمهاجمة فرنسا وكانت هذه التقارير التى جاءت إلى نابليون غير صحيحة تماماً كما جاء فى مذكرات أحد جنرالات نابليون - الجنرال أرماند دكه كولينكورت - وأن السبب الحقيقى وراء هذه الحرب أن نابليون قد أحس بشعور سهولة النصر على يصر زوسيا، وعندما يقتنع بالنصل السهل - كما جاء فى المذكرات - لا أحد يستطيع إثناؤه عن شىء، مما سبق نلاحظ أن هناك تشابه كبير بين قرارات بوش - الابن - وقرارات نابليون بخصوص مفهوم الحرب الاستباقية فكلاهما خاض حرباً بناء على تقارير خاطئة وأيضاً كليهما يملك النزعة الامبراطورية - التى يريد بواسطتها السيطرة على العالم كله - وعلى العكس مما تقدم نجد أن بسمارك - مستشار ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى - له نظرة مختلفة حول الحرب الوقائية أو الاستباقية فقد جاء فى مذكراته أن "الحروب لا يمكن أن يتم تبريرها ما لم تفرض على أحد أطرافها".

وقبل قيام نابليون بالحرب ضد روسيا - بعدة سنوات - نجده اتجه إلى مصر فى عام ١٧٩٨ بحملته الشهيرة - الحملة الفرنسية على مصر - وقد بين لنا دارسو التاريخ أمرين - حول هدف هذه الحملة على مصر - فى غاية الأهمية: أولهما، أن جميع مذكرات المسألة الشرقية التى تلقّتها الخارجية الفرنسية طوال العشرين عاماً - من ١٧٧٠ إلى ١٧٩٠ - دعت للإستيلاء على مصر، لاقتسام تركة الإمبراطورية العثمانية التى تدهورت أحوالها، ولمنافسة إنجلترا فى مجال الاستعمار بضرب خطوط اتصالها فى الهند وتأسيس قاعدة استعمارية لفرنسا فى الشرق. الأمر الثانى، أن الاستيلاء على مصر كان جزءاً من سياسة الدولة الفرنسية المتعلقة بالتوسع والسيطرة، وليس ظاهرة مرتبطة بالثورة. (=)

السوفيتي - السابق - وانتهاء الحرب الباردة بين الكتلتين الاشتراكية - بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق - والرأسمالية بقيادة - الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في المجتمع الدولي المعاصر.

ف عند انتهاء حرب الخليج الثانية مباشرة أشرف كل من ديك تشيني ولفوفتيز على إعداد عدة خطوط إرشادية سميث "دليل تخطيط الدفاع" A Defence Planning Guidance تضمنت أسلوب التعامل مع صدام حسين وبقية العالم في عصر ما بعد الحرب الباردة وقد تسربت هذه الأفكار إلى وسائل الإعلام في عام ١٩٩٢، ويعتقد ولفوفتيز أن سياسة الاحتواء التي كانت تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة قد تولت ولا تصلح مع النظام الدولي الجديد احادي القطبية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تستخدم قواتها العسكرية الضاربة بصورة استباقية.

أى لا تنتظر حدوث فعل مادي معين ضدها وأن تلجأ إليها بمفردها إذا احتاج الأمر، وأن واشنطن يجب أن تمنع الآخرين من استعمال الأسلحة

(=) وهذا ما قاله ثاليران وزير خارجية فرنسا صراحة آنذاك.

وقد كان نابليون صريحاً في المنشور الذي وجهه إلى جنوده حينما كانت بوارجه تقترب من مصر، إذ قال لجنوده: إنكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى في حضارة العالم وتجارته، وستطغون إنجلترا طغنة نجلاء، تؤذيها لا محالة في أضعف مواطنها. انظر في ذلك :

- الأستاذ فهمي هويدي، مصر تريد حلاً، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م. أيضاً :

- Stanley Kober (He is a research fellow in foreign policy studies at the cato institute), what Napoleon and Bismark Teach as about preemptive war, September 18, 2004, <http://www.cato.org/dailys/09-18-04.html>.

النووية والكيميائية أو البيولوجية، وبالتالي تكون الأسبقية - دائماً - للولايات المتحدة على صفة الدوام.

وقد كانت الفرصة سانحة بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ضد الولايات المتحدة لتعطى هذه الأفكار قوة دفع هائلة، وعرفنا أيضاً أن أعقاب هذه الهجمات السابقة قد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية - على لسان الرئيس بوش الابن - عن محورين أساسيين فى السياسة الخارجية الأمريكية ويتمثل هذان المحوران فى المحور الأول إعلان الحرب على الإرهاب فى كل أنحاء العالم والتي كان من نتائجها الهجوم على أفغانستان معتبرة أن الأخيرة راعية للإرهاب الدولى - بدون أى أسباب حقيقية - وهذا ما جعل الكثير من فقهاء القانون الدولى بالقول بعدم شرعية هذه الحرب. والمحور الثانى : وهو ما يطلق عليه "نظرية الحرب الوقائية" أو الاستباقية، وقد أعلن الرئيس بوش الابن عن مضمون هذه النظرية أعقاب حادث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وبالتحديد فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٢، وتم صياغتها بمسمى "إستراتيجية الأمن القومى"^(١)

(١) قد أعلن الرئيس بوش الابن عن وثيقة تضمن إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تحت مسمى "إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة" فى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ وقد جاء فى مقدمة هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ الخطوات المناسبة لوقف "تهديدات متصاعدة قبل أن يكتمل بناؤها" وتنص هذه الوثيقة على: "منذ قرون" تعارف القانون "الدولى أن الأمم ليست فى حاجة إلى أن تعاني من أى هجوم قبل أن يتمكنوا قانونياً من الدفاع عن أنفسهم ضد القوى التى تشكل خطراً وشيكاً". يشترط كل من الباحثين الشرعيين والقانونيين الدوليين، شرعية أولوية وجود هجوم وشيك وغالباً ما تكون تعبئ مرتبة للجيش وقوات بحرية وقوات جوية تستعد للهجوم. لا بد أن يكون مفهوم الهجوم الوشيك وفقاً لمؤهلات وحدة هى خصوم اليوم، دول الشر والإرهابيون لن يهاجمونا مستخدمين الوسائل التقليدية فهم يعملون أن مثل هذه الهجمات ستبوء بالفشل، وفى المقابل يعتمدون على أعمال الإرهاب واستخدام (=)

وهى ما عرفت بعد ذلك بمذهب بوش حول الحرب الوقائية والتي بمقتضاها تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية^(١) ضد أية دولة أو منظمة إرهابية يتوقع أو يخشى أن تقوم بشن هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو على مصالحها الخارجية، ولا يشترط - ومن وجهة نظر الولايات المتحدة - أن يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل أو هناك تحضير فعلى له، حتى يتسنى لها أن تستخدم القوة من أجل صد هذا الهجوم أو إحباط هذه الأعمال التحضيرية، وإنما يكفي - وفقاً للاستراتيجية الأمريكية

(=) أسلحة الدمار الشامل، تلك الأسلحة التي يمكن إخفاؤها بسهولة وتسليمها بسرية واستخدامها بدون سابق إنذار".
انظر في ذلك :

- Duncan, E.J. CURRIC L.L.B. (Hons) L.L.M. "Preemptive war" and International Law After Iraq 22 May 2003,
<http://www.globelaw.com/Iraq/preventive-war-iraq.html>.

(١) إن سجل استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة لا يعادله استخدام من أى قوة دولية أخرى وقد شهدنا ذلك فى كمبوديا وإيران وجرينادا ، وبنما ولبنان وليبيا والسودان والكويت وأفغانستان وتركيا والصومال وهاييتى والبوسنة وبحر الصين الجنوبي وليبيريا وألبانيا ويوغوسلافيا وقد تجاوزت هذه الظاهرة أقصى حدودها فى كوريا وفيتنام، وقد انعكس هذا بوضوح فى الوثيقة التى حددت إستراتيجية الإدارة الأمريكية الحاكمة الآن وهو مبدأ بوش Bush Doctrine حول الحرب الوقائية الذى أعلنه فى ٢٠/٩/٢٠٠٢ وقد زاد الأمر سوء عندما تولى سدة الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة المحافظون الجدد - وهذه المجموعة كانت بداية تشكيلها فى عهد الرئيس ريجان وتبلورت سياستها فى أمرين: أ) الهيمنة على العالم ب) التأييد المطلق لإسرائيل - وظهرت خطورتها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كما أن الأحداث تؤكد أن هذه المجموعة تعد أقل التيارات الرئيسية فى المجتمع الدولى احتراماً للقانون الدولى والمؤسسات الدولية ويفضلون العرف على التشريع ولا يرون حاجة أو ضرورة لأن تكون الحرب مبررة أخلاقياً.

انظر فى ذلك: الأستاذ الدكتور : عبد العزيز سرحان : الأمم المتحدة ، اختيار المصير، الشرعية أو الاستعمار الأمريكى : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦ ، ص ١٧.

الجديدة - توقع أو احتمال أو حتى التعرض لتهديد بوقوعه.

وعرفنا أيضاً أن الرئيس بوش الابن عندما أعلن عن هذه النظرية لم يكن بقصد المعنى الضيق للاستباق وإنما امتد هذا المعنى إلى معنى أوسع بكثير من استباق هجوم وشيك الحدوث، ويتمثل في - المعنى الأوسع - شن حرب وقائية تجنباً لتهديد وارد في المستقبل وليس بالضرورة أن يكون قريباً.

وقد صدر قرار من الكونجرس الأمريكى بالموافقة على التصريح الذى ألقاه الرئيس بوش عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر وذلك باستخدام القوة المسلحة على أساس نظرية الاستباق، مما سبق يتضح لنا أن الضربات الاستباقية أصبحت جزءاً من السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة^(١) فى عالم أحادى القطبية.

لقد قمنا بعرض موجز لنظرية الحرب الوقائية أو الاستباقية - ليس من أجل التكرار - من أجل استبيان أمر فى غاية الأهمية يتمثل فى العلاقة بين هذه النظرية الوقائية أو الاستباقية والمحافظون الجدد الذين هم على سدة الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية وأنهم من أحداث ١١ سبتمبر قد فعلوا أسساً ومبادئ هذه النظرية حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد عرفنا - أيضاً - أن نظرية الحرب الاستباقية أو الوقائية من فكرة هؤلاء المحافظون الجدد وقد نجحوا فى تطبيق هذه النظرية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ووفقاً لتخطيط هؤلاء فى إطار هذه النظرية، فإنهم قد وضعوا نوعين للأعداء ونوعين للحروب: الأول العدو الشرعى الذى يقاتل

(١) انظر فى ذلك : الرابط التالى على شبكة المعلومات الدولية :

قتالاً نظيفاً وفي هذه الحالة يجب مواجهته بنفس الطريقة، أما الثانى عدو شرير يقاتل بحرب قذرة، وهنا يجب البحث عن هذا العدو وسحقه بدون الالتزام بقواعد الحرب، وهؤلاء يحتكرون لأنفسهم وضع معايير التفرقة الأمريكية بين هذا وذاك - النوع الأول من العدو والنوع الثانى منه - ويؤمنون بمذهب الحرب الوقائية أو الاستباقية - يرجع إليهم السبق فى تطبيقها تطبيقاً عملياً وعسكرياً السياسة الخارجية والهدف من هذا كله أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية - وفقاً للنظرية الاستباقية هى القوة العظمى الوحيدة فى العالم والمهيمنة عليه^(١). وقد لاقت هذه الاستراتيجية الجديدة - الحرب الاستباقية - قبولاً فى الأوساط السياسية الأمريكية^(٢).

مما سبق يتضح لنا أن هؤلاء الأشخاص - المحافظون الجدد - هم المسيطرون على الإدارة الأمريكية، وترتب على ذلك أن مفهوم الحرب

(١) فإنهم - المحافظون الجدد - يعتقدون أن الكاثوليكية الرومانية (الفاتيكان) هى المبعوث الرئيسى للشيطان ثم انتقل هذا الوصف إلى الشيوعية وأخيراً يصبون جام غضبهم على المسلمين والإسلام والعرب عامة. انظر فى ذلك الأستاذ الدكتور / عبد العزيز سرحان، المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) فعلى سبيل المثال نجد أن هنرى كيسنجر - وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق - فى مقابلة مع تليفزيون NBC دعم سياسة بوش العسكرية بشكل عام لكنه حذر قائلاً أن شن حرب للتخلص من نظام صدام حسين يجب أن يعُد لها بشكل أفضل بين الشعب الأمريكى.
انظر فى ذلك :

- Ulrich Rippert; German Chancellor Lines up with us critics of Bush war plans vs. Iraq, 26 August 2002,

<http://www.wsws.org/articles/2002/aug2002/germ-a26.shtml>.

- وأيضاً نجد أن السياسى الجمهورى والخبير الإستراتيجى Karl Rove قد أوضح أن الحرب الاستباقية يجب أن تستمد ولو كان هدفها هو السيطرة على السكان فى منازلهم.

انظر فى ذلك :

- Noam Chomsky; preemptive war "The supreme crime" Iraq: invasion that will live in infamy <http://www.informationlearninghouse.info/article 4416.html>.

الوقائية أو الاستباقية أصبح جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الرسمية للإدارة الأمريكية الحالية^(١).

وعلى العكس مما سبق نجد أن المؤرخ الأمريكي "أرلر شلنر نجر" بين لنا أن الرؤساء الأمريكيين السابقين ابتداء من ترومان ومروراً بإيزانهاور ونيكسون وكارتر وريجان مع بعض التعديلات جورج بوش الأب وكلينتون اعتمدوا على مبادئ الاحتواء والردع ورفضوا تماماً مبدأ الحرب الوقائية بل ذهبوا إلى اعتبار من يدعو إليها على أنهم حمقى Loonies واعتبر ترومان

(١) وقد اعتمد الرئيس الأمريكي الحالي - بوش الابن - هذا المفهوم بناء على ما أحدثته أحداث ١١ سبتمبر من تأثير في التفكير الأمريكي حول الأمن القومي والتهديدات الجديدة التي أصبح يتعرض لها الأمريكيون واعتبروا أن هذه التهديدات قد غيرت البيئة الأمنية للولايات المتحدة، كما جعلت النظريات القديمة لم تعد تتواءم أو تقدم سلاحاً فعالاً لمواجهة هذه التهديدات، وهذا ما يفهم من خطاب الرئيس الأمريكي - بوش الابن - في ٢٩/١/٢٠٠٢ وقد حدد جوهر الإستراتيجية للدفاع الأمريكي في عبارتين موجزتين : يجب أن نمنع الإرهابيين والنظم الذين يرغبون في الحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية من شأنها أن تهدد الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وإنما لن ننتظر الأحداث في الوقت الذي تتجمع فيه الأخطار. إضافة لما تقدم نجد أن الرئيس الأمريكي - بوش الابن - في حديثه مع الكاتب الأمريكي بوب وود وارد في كتاب **Bush war** يوضح بوضوح أنه كان لبوش أفكاره الكبيرة **Big Ideas** وأهدافه من غزو العراق والتي تتمثل في رؤية عالمية أوسع **World Wide Rison** والتي تهدف إلى تأسيس مكانة له في التاريخ بتحويل العالم العربي إلى الديمقراطية - وهل ما تشاهده الآن في العراق ديمقراطية حقيقية أم هي =ديمقراطية على طريقة بوش، سجن أبو غريب ومهانتة للعراقيين، أحداث الفالوجة ومحاولة تدميرها، إغتصاب نساء العراق من قبل جنود الاحتلال ، الوضع في كركوك وما يتعلق بالنفط في هذه المنطقة، المنطقة الخضراء التي يجلس فيها السفير الأمريكي والحكومة العراقية التي جاء معظمها على ظهر الدبابة الأمريكية، وزرع الفتنة بين السنة والشيعية على أرض العراق ... إلخ، والأضلع من ذلك - كما يقول بوب وود - ما قاله بوش الابن له أن الذي يوجهه هو إيمانه المطلق بأنه على صواب وأنه يصدر عن عقيدة دينية وأنه قد وجد في هذا المنصب لكي يقوم بما يقوم به أي أن سياسته العسكرية هذه جزء من خطة إلهية ... انظر في ذلك :

Bob Wood Ward; *Bush at War* (New York : Simon and Schuster 2002) pp. 48-85.

وكما ذكر في مذكراته أنه من السوء لجماع أن تظن أن الحرب ممكن أن توقف بالحرب، وفي رده على سؤال عن الحرب الوقائية أجاب الرئيس إيزنهاور أن الحرب الوقائية في نظره شيء مستحيل وأنه لن يستمع لأي شخص يتحدث بشكل جاد عن هذا الموضوع. كذلك رفض جون كيندي وهو معالج أزمة الصواريخ الكوبية توصيات رئاسة الأركان الأمريكية بإزالة هذه الصواريخ عن طريق حرب وقائية^(١).

وإذا كانت هذه هي مواقف رؤساء وإدارات أمريكية سابقة تجاه مفهوم الحرب الوقائية أو الحرب الاستباقية والنظر إلى من يدعو إليها فإن الأمور قد تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبح من يدعون لمثل هذه الحرب هم شخصيات مسيطرة داخل الإدارة الأمريكية وأصبح مفهوم الحرب الوقائية يمثل النظرية الاستراتيجية الرسمية للإدارة الأمريكية الحالية.

إن الخوف من إمكانية حدوث هجوم في المستقبل ليس كافياً لتبرير الهجوم الاستباقي - حتى هذه لا يمكن القول أن العراق كان عنده النية لمهاجمة الولايات المتحدة - وأيضاً النية العدوانية وحدها لا تعطي الحق في الضربات الاستباقية^(٢).

(١) انظر في ذلك : الدكتور السيد أمين شلبي، هل لنظرية "الضربات الاستباقية" مستقبل، الأهرام، ٢٨/٥/٢٠٠٤، العدد ٤٢٩٠٧. وأيضاً في الرابط الإلكتروني :

<http://www.ahram.org.eg/archive/Index.asp>.

(٢) إذا تم هجمات استباقية على أساس وهمي حتى لو كانت هناك نية للعدوان فإن مثل هذه الهجمات ما هي إلا عدواناً يجوز الدفاع الشرعي فيه. فإذا ما ضربنا بمثل أحداث ١١ سبتمبر - مع افتراض أن الولايات المتحدة عندها معلومات استخبارية دقيقة قبل الحادث بأن هناك أشخاص سوف يقومون بهذه العملية (وهنا النية) وعندهم الإمكانيات لذلك وأنهم في طريقهم إلى القيام بهذه العملية في وقت قريب جداً - فيمكن القول أن العمل الاستباقي المبرر هنا يتمثل في القبض على مختطفى الطائرات الأربعة التي تم استخدامها كأسلحة. لكن شن الحرب على أفغانستان لمهاجمة معسكرات تنظيم (=)

كان هذا هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الاستباقية - على الأدى موقف الإدارة الأمريكية الحالية والتي جعلتها أحد الأدوات الرئيسية لإستراتيجية أمريكا الخارجية وقد استندت - من أجل ترسيخ هذه النظرية وإضافة صبغة الشرعية عليها - على أسانيد من أجل تبرير العمل الاستباقى. وهذا ما سوف نتعرض له بالشرح فى المطلب القادم.

المطلب الثانى

أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الاستباقية

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الهجوم الذى قاما به على العراق فى العشرين من مارس ٢٠٠٣ م اسماً رمزياً هو : "الحرية للعراق" أو "حرب تحرير العراق" بما يوحي بأن الهدف منها هو تحقيقه لهذا البلد. على أن الكثيرين قد اختلفوا فى تحديد الحقيقة وراء هذا الهجوم الذى قادته هاتان الدولتان إضافة إلى مشاركة عدد من الدول - مثل أسبانيا وأستراليا - بأعداد قليلة من القوات وأطلق عليه اسم التحالف الدولى.

إن الأسباب التى استندت عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا - من أجل تبرير غزوها للعراق - تتمثل فى سببين رئيسيين :

أولاً : حيازة العراق أسلحة دمار شامل (الفرع الأول).

ثانياً : تغيير نظام الحكم فى العراق (الفرع الثانى).

(=) القاعدة وحركة طالبان وأيضاً ضرب العراق بعد ذلك - بناء على حجج واهية - لا يعد مجزماً استباقى وإنما يعتبر عدوان يجب مقاومته بكافة الطرق المشروعة. انظر فى ذلك :

- Netac. Crawford; op. cit.,
- http://www.carnegiecouncil.org/view_media.php/prmID/868.

وسوف نقوم بشرح هذين السببين شرحاً وافياً حتى نبين حقيقة هذين السببين اللذين استندت عليهما - الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا - في غزوها للعراق.

الفرع الأول

حيازة العراق أسلحة دمار شامل^(١)

منذ احتلال العراق للكويت^(٢) وظهرت على السطح مشكلة أسلحة الدمار الشامل حيث توالى الأحداث الدولية أعقاب ذلك، والتي اقترنت بالفشل المؤسف لقادة العرب في تسوية المشكلة وإجبار العراق على الانسحاب من الكويت لسد الذرائع أمام التدخل الخارجي أيا كانت صورته. ولقد صدر عن

(١) لقد أفرج البيت الأبيض عن الأحكام الرئيسية التي جاءت في تقرير الاستخبارات الوطنية السري للغاية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٢ حول برامج العراق لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وقد انتهى التقرير إلى أن العراق قد أكمل برامج أسلحة الدمار الشامل الخاصة به على الرغم من قرارات وعقوبات الأمم المتحدة، وبصدد إمتلاك أسلحة كيميائية وبيولوجية بالإضافة إلى الصواريخ المتطورة بالإضافة إلى أن العراق كان يعيد تكوين برنامج أسلحته النووية وإذا ترك دون مراقبة فمن المحتمل بنهاية العقد الحالي أن يكون لديه أسلحة نووية، وقد ذكر التقرير أن العراق يمكنه أن يكتسب مادة إنشطارية كافية من الخارج تمكنه من بناء سلاح نووي خلال بضعة أشهر. انظر في ذلك :

- Document I: CIA Iraq's weapons of mass destruction programs, October 200 unclassified.

Source : <http://www.cia.gov>.

- Document 2 : Direct of central intelligence, national intelligence, National Intelligence Estimate Iraq's Continuing Programs for weapons of mass destruction October 2002 Top secret (Extract).

Source : The white house.

(٢) للأسف الشديد لقد قامت العراق بإحتلال الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، وأننى أعتبر هذا الاحتلال هو السبب الرئيسى لاكتمال نكبة الأمة العربية التى نحن نعيشها الآن.

مجلس الأمن العديد من القرارات لمواجهة هذا الوضع^(١)، ومن أهم هذه القرارات القرار رقم ٦٧٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٩/١١/١٩٩٠م، وقد نص على الإذن للدول المشاركة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة^(٢) لتحرير الكويت، ولكن - للأسف الشديد - لم تنصع العراق لقرارات الأمم المتحدة ولم يخرج من الكويت إلا بتدخل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعملية عاصفة الصحراء في ١٧/١/١٩٩١ م من أجل تحرير الكويت، ولكن القتال لم يتوقف رسمياً بعد قبول العراق لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي صدر في الثالث من أبريل عام ١٩٩١^(٣) والذي يتعهد العراق بمقتضاه بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي كان يملكها ويدفع التعويضات اللازمة وبتخطيط ورسم الحدود مع الكويت^(٤) في واقع الأمر لم تظهر أية آثار لمشكلة حيازة العراق لأسلحة

(١) ومن أهم هذه القرارات :

- S/Res / 660 (1990) August 2, 1990.
- S/Res / 661 (1990) August 6, 1990.
- S/Res / 665 (1990) August 29, 1990.
- S/Res / 678 (1990) November 29, 1990.

(٢) استند مجلس الأمن في هذا التفويض إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وأعطى القرار مهلة نهائية للعراق تنتهي في منتصف يناير عام ١٩٩١م للانسحاب من الكويت قبل استخدام القوة ضده من جانب دول التحالف، ولكن لم تنصع العراق لهذا الأمر مما أدى إلى قيام دول التحالف بعملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت من احتلال العراق في ١٧/١/١٩٩٠م.

(٣) نجد نص القرار الخاص بذلك في S/Res 687 (1991) 3 April, 1991.

(٤) من أهم الانتقادات التي وجهت - آنذاك - لقرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة العراقية الكويتية تتمثل في: انطوائها على الترخيص أو الإذن لقوات التحالف الدولي باستخدام القوة لتحرير الكويت وهو ما يعد خروجاً على ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول مجلس الأمن - فقط - في استخدام القوة في إطار تدابير الأمن الجماعي (=)

دمار شامل قبل قيامه بغزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠، فإذا رجعنا بالذاكرة إلى ما قبل التاريخ السابق - احتلال العراق للكويت - نجد أن العراق كان يحتل أهمية إستراتيجية كبيرة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة باعتبارها - العراق - منطقة عازلة لخطر قادم من إيران - كما يفكر الغرب والولايات المتحدة - وذلك بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية^(١).

ولكن الأوضاع تغيرت بعد توقف هذه الحرب وقيام العراق بغزو الكويت شُبدأ ظهور مشكلة حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل والتي بلغ تصاعدها إلى حد الهجوم المسلح الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية

(=) والاستعانة بلجنة أركان الحرب التابعة له، وليس الترخيص أو الإذن لدول أخرى بهذا الأمر الخطير الذي يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات خطيرة، كما أن قرارات مجلس الأمن الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق والتأكيد على ذلك، وفي نفس الوقت غضت الطرف - هذه القرارات - عن دول أخرى، عديدة تحوز نفس الأسلحة مثل الهند، باكستان، إسرائيل، كوريا الشمالية وغيرهم.

انظر في ذلك الدكتور محسن على جاد، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٠٩ : ١١٣.

(١) ففي خلال الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨١-١٩٨٧)م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة إلى العراق في مجال المخابرات والتخطيط العسكري، وأيضاً تشجيع دول الخليج لتقديم الدعم المالي لهذه الحرب، وقد تغاضت الولايات المتحدة - آنذاك - عن استخدام العراق لأسلحة كيميائية محرمة دولياً - مثل غاز الخردل والسارين وغيرها - ضد المدنيين الإيرانيين في منطقتين حدوديتين عام ١٩٨٣م.

للمزيد انظر في ذلك: الدكتور محمود شريف بسيوني، الحرب الأمريكية في العراق - مشروعية استخدام القوة، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥١ يناير ٢٠٠٣ المجلد ٣٨ ص ٨.

وأيضاً الدكتور محسن جاد، المرجع السابق، ص ١١٧ وما بعدها.

وبريطانيا على العراق وهذا ما سوف نقوم بتفصيله في السطور القادمة.

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٧ ظهرت العراق بقوة عسكرية لا يستهان بها من ناحية التسليح الحديث والتدريب والخبرة في ممارسة القتال، ومن هنا جاءت نظرة دول الغرب - على رأسها الولايات المتحدة - إلى العراق على اعتبارها قوة لا يستهان بها تهدد مصالح هذه الدول في منطقة الخليج علاوة على خطرها على دولة إسرائيل، حيث إن نظرته للعراق في هذه الأزمة على أنها قوة تؤدي إلى خلل في التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل الذي كان ولا يزال لصالح هذه الأخيرة، ولذلك فإنه بغض النظر عن الإشارات والإيماءات المختلفة والمتضاربة التي صدرت عن الولايات المتحدة الأمريكية - آنذاك وربما تكون قد شجعت العراق - نتيجة الفهم الخاطيء والحسابات غير السليمة على الأقل - على غزو الكويت^(١).

وبعد غزو العراق للكويت نجحت الولايات المتحدة في استصدار عدة قرارات متتالية من مجلس الأمن تنطوي على الإجراءات التي اتخذتها المنطقة ضد الغزو ولتأييد التحركات الدولية في هذا الصدد^(٢)، ومن أهم هذه

(١) انظر ذلك بيبرسيانجر، أريك لوران ، حرب الخليج - الملفات السرية، سفنكس للطباعة والنشر، ترجمة عزمي مخلوف ص ١٤.

(٢) من أهم هذه القرارات، القرار رقم ٦٦٠ الصادر في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، القرار رقم ٦٦٢ الصادر في التاسع من أغسطس ١٩٩٠م، القرار رقم ٦٦٥ الصادر في الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٩٠م والقرار ٦٦٧ الصادر في السادس عشر من سبتمبر ١٩٩٠م، القرار رقم ٦٧٠ الصادر في الخامس والعشرين من عام ١٩٩٠م ، القرار رقم ٦٦١ في الرابع من أغسطس ١٩٩٠، القرار رقم ٦٦٤ الصادر في الثامن عشر من أغسطس ١٩٩٠م، القرار رقم ٦٦٦ الصادر في الثاني عشر من سبتمبر (=)

القرارات القرار رقم ٦٨٧ الصادر في أبريل ١٩٩١ الذي على أساسه قبلت العراق الشروط والتعهدات التي ينص عليها هذا القرار من أجل وقف إطلاق النار وإنهاء الوجود العسكري للتحالف في العراق^(١) وأيضاً الاعتراف بكافة قرارات مجلس الأمن السابقة، ولكن التعهد أو الشرط الأهم من هذا كله يتمثل في موافقة العراق - دون قيد أو شرط - على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها لإنتاج أسلحة نووية أو أي منظومة فعلية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير وتصنيع تتصل بما ذكر^(٢)، وبهذه الموافقة من قبل العراق على الشروط السابقة. والتي يدخل في إطارها شروط أسلحة الدمار الشامل، وبهذه الموافقة وضعت الأساس القانوني للمهمة التي أخذها مجلس الأمن على عاتقه وذلك بخصوص نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وكان هذا نتيجة الضغوط الأمريكية.

وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي نجد استمرار العقوبات الدولية على العراق دون تصريح من الأمم المتحدة^(٣)، وأن أسوأ ما في هذا الموضوع هو الإصرار على التمسك - من قبل الولايات المتحدة وحلفائها -

(=) ١٩٩٠، والقرار ٦٦٩ الصادر في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ انظر في ذلك قرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ م S/Res.

(١) وقد أصدر مجلس الأمن بخصوص المشكلة العراقية الكويتية اثني عشر قراراً والتي في مجملها تنص على مبدأ التعويض للمضارين من الحرب وترسيم الحدود بين العراق والكويت.

(٢) انظر في ذلك قرارات مجلس الأمن منها القرار - 3 April - (1991) S/Res 687 .1991

(٣) فبعد تحرير الكويت استمرت الولايات المتحدة الأمريكية - بدعمها بريطانيا - في الضغط على النظام العراقي فقامت - من ناحية - بغرض حظر جوي على منطقتين إحداهما في الشمال العراقي لحماية الأكراد والأخرى في الجنوب لحماية الشيعة انظر في ذلك : الدكتور شريف البسيوني، المرجع السابق، ص ١٢.

باستمرار تطبيق نظام العقوبات دون تعديل مع الربط بينها وبين التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتصفية الإمكانية العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل رغم أن المجلس لم يربط بين تنفيذ هذه القرارات واستمرار سريان العقوبات^(١).

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد استفادت من تقارير لجنة الأمم المتحدة والتي كانت تسمى "أونسكوم" والمسئولة عن نزع "أسلحة الدمار الشامل" - آنذاك - وهذه اللجنة برئاسة "رالف إيكوس"، وفي بداية عمل هذه اللجنة قدم رئيسها تقرير يفيد بأن العراق يماطل في الكشف عن برامج الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل^(٢)، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه التقارير كوسيلة لعرقله أي جهود يمكن أن تصدر من مجلس الأمن لرفع العقوبات.

واستمر هذا الوضع طوال فترة التسعينات، ولم يشفع للعراق أنه أتم خلال عام ١٩٩٤م حصر وتدمير البرنامج النووي، وأنه في أبريل عام ١٩٩٥ - أيضا - بدأ في برنامج مراقبة طويل الأمد لبرامج التسليح العراقية^(٣).

(١) انظر في ذلك : التقرير الإستراتيجي العربي ، صادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، عام ١٩٩٥، القاهرة، ثالثا الأزمة العراقية - الغربية استمرار العقوبات، ص ١٥٤.

(٢) انظر في ذلك : الوقائع ، مجلة الأمم المتحدة عدد ديسمبر ١٩٩١م ، ص ١٤ وما بعدها.

(٣) والذي بمقتضاه تم تركيب وتشغيل كاميرات للمراقبة في مؤسسات صناعية عراقية مختارة يشتبه في إمكان استخدامها لتصنع معدات عسكرية محظورة وفي يوليو من نفس العام نجد أن العراق قام بتدمير خمس آلات عالية الدقة كانت تستخدم في تصنيع الصواريخ العراقية وذلك باتفاق مع اللجنة الدولية، انظر في ذلك: التقرير الإستراتيجي الدولي عام ١٩٩٥، ص ٢٤٣.

واستمرت عملية الشد والجذب بين العراق من جهة ورئيس اللجنة الدولية "أونسكوم" والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، نجد رئيس اللجنة الدولية يتهم العراق بالمماطلة في الكشف عن برامج تسليمها وفي نفس الوقت ترد العراق على هذه الاتهامات الموجهة إليها باتهام اللجنة ورئيسها بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية لإعاقة رفع العقوبات الدولية عنها - العراق - وصل الأمر إلى ذروته في عام ١٩٩٨ حيث كان هناك مؤشر لانفجار أزمة بين العراق والأمم المتحدة في هذا الصدد، استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لتهينة الأجواء الدولية لتوجيه ضربة عسكرية جديدة إلى العراق، وأعد عملية عسكرية لهذا الغرض أطلق عليها "رعد الصحراء" واعتزمت تنفيذها بدون قرار من مجلس الأمن الدولي ولكن الفشل في بناء تحالف دولي كالذي شكل في أعقاب غزو الكويت جعل الولايات المتحدة في عزلة أعاققتها عن الإقدام على مهاجمة العراق^(١).

واستمر هذا الشد والجذب بين الأطراف السابقة وصدور قرارات من مجلس الأمن^(٢). وفي السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٩٨ قامت الولايات

(١) انظر في ذلك : التقرير الإستراتيجي العربي، عام ١٩٩٨، المأزق الأمريكي في العراق ص ٨٧ وما بعده.

(٢) استمرت الجهود الدولية لتسوية الأزمة - في ١٩٩٨/٢/٢٣ - بين كل من الولايات المتحدة واللجنة الدولية "أونسكوم" من جهة والعراق من جهة أخرى، بسبب التقرير المقدم من رئيس اللجنة الذي يفيد أن هناك غموض في برامج التسليح العراقي وعليه قام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم مذكرة تفاهم مع العراق تضمنت فرض قيود محددة على عمل لجنة "أونسكوم" تقضى بالتعهد بمراجعة نواحي القلق الشرعية للعراق ذات العلاقة بالأمن القومي والكرامة والسيادة وأقر مجلس الأمن مذكرة التفاهم ثم في ٥ أغسطس أوقف العراق التفتيش مرة أخرى وطالب بإعادة تركيبة هذه اللجنة كما طالب بنقل مقر هذه اللجنة من نيويورك حتى تكون أقل تأثراً بالضغط الأمريكي (=)

المتحدة الأمريكية بشأن هجوم على العراق تحت مسمى "ثعلب الصحراء" وكان سببه أن رئيس لجنة أونسكوم كتب في تقريره أن العراق لم يكن متعاوناً تعاوناً كاملاً ، وقد استمرت هذه العملية أربعة أيام من قيامها في ٢٠/١٢/١٩٩٨^(١). ومن المؤكد أن هذا الهجوم الأمريكي قد حقق أهدافه^(٢). وبعد هذا الهجوم رفض العراق استئناف عملية التفتيش متعللاً بأن القصف دمر المواقع التي كانت محل التفتيش.

وقد كان هناك محاولة لإيجاد صيغة لعودة التفتيش مرة أخرى إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر غيرت الأوضاع الدولية كلها.

(=) وقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بتعليق المراجعة الدورية للعقوبات التي كانت تتم كل شهرين رداً على موقف بغداد السابق بوقف التفتيش وبالفعل صدر القرار رقم ١١٩٤ من مجلس الأمن في ١٠ أغسطس ١٩٩٨م بهذا المضمون، على الرغم من أنه في أكتوبر من نفس العام كان من المفروض أن يتم إغلاق الملف النووي العراقي تنفيذاً لبيان رئاسي قد صدر من مجلس الأمن، وكان رد فعل العراق على هذا القرار - ١١٩٤ - سلباً وفي ٣١/١٠/١٩٩٨ أوقف - العراق - كل أوجه التعاون مع لجنة أونسكوم بما في ذلك المراقبة بالكاميرات وأصرت العراق على استبعاد رئيسها باتلر الاسترالي. انظر في مضمون القرار رقم ١١٩٤ الصادر من مجلس الأمن في S/Res//94 10 August (1998) وأيضاً في هذا الموضوع التقرير الإستراتيجي العربي، المرجع السابق، ص ٨٧ وما بعدها.

- (١) ارجع في ذلك التقرير الإستراتيجي العربي، المرجع السابق، ص ٨٧ وما بعدها.
- (٢) نلاحظ أن نجاح هذا الهجوم تعلق بالقوة العسكرية العراقية التقليدية، أما فيما يتعلق بالقوات غير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل لم يكن هناك مؤشر يقول بنجاح قصف مواقع عراقية تحتوى بداخلها على أسلحة بيولوجية أو كيميائية. انظر في ذلك التقرير العربي الإستراتيجي ، المرجع السابق، ص ٧٨.

وقد كان التشدد الأمريكي ضد العراق في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر كبيراً وأصبح للسياسة الخارجية الأمريكية لون جديد وذلك بترك سياسة الاحتواء التي كانت متبعة من قبل الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة على مدار نصف قرن تقريباً وإحلال محلها سياسة جديدة تتمثل في الضربات الاستباقية - وعرفنا ذلك تفصيلاً من خطاب الرئيس الأمريكي بوش الابن عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في ٢٩/١/٢٠٠٢ - التي سوف تطول دول محور الشر^(١)، والدول التي تفكر مجرد التفكير في الإرهاب من وجهة نظر بوش الابن وقد استمرت الجهود الدولية المبذولة بعد أزمة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل بالعراق - على الرغم من نجاح الولايات المتحدة في تمرير العقوبات الذكية^(٢) - إلا أن العراق قد قدم عرضاً في أغسطس من نفس عام ٢٠٠٢ يعلن فيه صراحة قبول عودة المفتشين الدوليين واستئناف نشاطهم شريطة فك الحصار الذي فرض عليه لما يزيد على عشرة أعوام.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت العرض وأحبطت عملية عودة المفتشين وأصرت ألا تبدأ هذه العملية - التفتيش - إلا بناء على قرار جديد من مجلس الأمن يعزز سلطات لجان التفتيش في عام ٢٠٠٢م أصدر الرئيس بوش - الابن - في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في استصدار قرار جديد بشأن عملية التفتيش العراقية، وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٢^(٣).

وفي واقع الأمر لم يكن غرض الولايات المتحدة الأمريكية من

(١) قد حدد دول محور الشر - الرئيس الأمريكي بوش الابن - لا أعرف على أي أساس أو مبادئ توافرت لكي يطلق على دول مثل كوريا الشمالية، إيران، العراق اسم دول محور الشر وكأن هذه الدول هي التي تهدد استقرار السلم والأمن الدولي ... !

(٢) انظر في ذلك التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ص ٤٨ وما بعدها.

(٣) انظر نصوص القرار S/Res/1441 (2002) - 13 November (2002)

استصدار قرار جديد من مجلس الأمن سوى إيجاد مبرر قانوني شرعي للهجوم على العراق وغزو واحتلال أراضيه^(١).

وكان قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ قد اشتمل على عدد من البنود التي احتوت على التزامات فرضت على عاتق العراق، ولا تشكل فقط مساسا بسيادته وإنما امتهان للكرامة إلى حد الإذلال^(٢) ومع ذلك وافق العراق على القرار رسمياً في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢، على الرغم من رفض المجلس الوطني العراقي لهذا القرار بالإجماع، مخولاً مجلس قيادة الثورة العراقي اتخاذ القرار المناسب. وبيان ذلك قدم العراق التقرير المطلوب منه وفقاً للقرار عن

(١) إن القرار ١٤٤١ صدر في ١٨/١١/٢٠٠٢ تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية. وكان على الجانب الآخر أثناء عرض مشروع هذا القرار على مجلس الأمن من أجل استصداره - نجد أن هناك معارضة شديدة من فرنسا والصين وروسيا وألمانيا ورغم هذه الاعتراضات الشديدة حول مشروع هذا القرار، إلا أن هذا القرار صدر دون أن يستجيب للعديد من مطالب هذه الدول، إلا أنها نجحت - الدول المعارضة - في حذف فقرة من المشروع الأمريكي كانت تبيح الاستخدام التلقائي للقوة المسلحة ضد العراق في حالة عدم امتثاله لهذا القرار ... انظر للمزيد في ذلك التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ ص ٤٨ وما بعدها وأيضاً الفقرة (٤) من القرار ١٤٤١ وكذا الفقرات (١١)، (١٢)، (١٣) من القرار السابق ذكره.

(٢) ولاستبيان هذه المذلة وامتهان الكرامة العراقية جراء صدور القرار ١٤٤١ نجد أنه قد انطوى على : أ) إكراه العراق وإجباره على الاعتراف بارتكاب انتهاكات جوهريّة للالتزامات الواقعة على عاتقه ب) تهديد العراق بأن أي محاولة منه لعدم الإذعان للقرار أو عرقلة أو عدم إبداء أي تعاون بشأن تنفيذه سيباً لإمكانية البحث في التعامل معه بشكل يحفظ السلم والأمن الدولي. ج) السماح بتفتيش القصور الرئاسية العراقية دون سابق إنذار. د) التحقيق مع أي عالم من علماء العراق ذوي الخبرة في مجال أسلحة الدمار الشامل سواء - هذا التحقيق - داخل العراق أو خارجه.

انظر في ذلك المادة (١)، المادة (٢)، المادة (٥) من القرار ١٤٤١، وللمزيد انظر التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ص ٥٦.

الحالة الراهنة لكافة جوانب برامج الرامية إلى تطور أسلحة كيمياوية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الاتصال بما فيها الطائرات التي تعمل بدون طيار وقد بلغ هذا التقرير المشار إليه اثنتى عشرة ألف صفحة إضافة إلى أقراص مدمجة بها معلومات سعتها الإجمالية ٥٢٩ ميجا بيت، وفي هذا الصدد ذكر مدير وكالة الطاقة الذرية للوهلة الأولى أن تقريراً بهذا الحجم يحتاج لبضعة أشهر كي يمكن للوكالة أن تصل إلى نتائج محددة بشأن برامج العراق التسليحية^(١).

وقد أعقب هذه الخطوات قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة ينموفيك - UNMOVIC^(٢) - باتخاذ الإجراءات اللازمة للعودة إلى العراق،

(١) انظر التقرير الاستراتيجى العربى ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) وهى لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (UNMOVIC) وقد ترأسها الدكتور هانز بليكس - Dr. Hans Blix - بناء على قرار من الأمين العامة للأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٠.

نبذة مختصرة عن د. هانز بليكس: لقد درس فى كل من جامعة وبسالا وجامعة كولمبيا وقد حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج، وحصل على الدكتوراه - أيضاً - فى القانون من جامعة إستكهولم وعمل كأستاذ فى القانون الدولى وقد خدم فى وزارة الخارجية السويدية من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٧٦م، وفى عام ١٩٧٨ أصبح وزير للشئون الخارجية السويدية، ثم عمل مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٧ وبالنسبة كان مسئولاً عن الإشراف على عمليات التفتيش الخاصة ببرنامج العراق النووى خلال توليته منصب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفى عام ٢٠٠٠م عينه الأمين العام للأمم المتحدة، رئيس لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (UNMOVIC) لما له من خبرة سابقة بالتفتيش على برنامج العراق النووى.

انظر فى ذلك :

حيث توافرت أعداد كبيرة ومتزايدة من المفتشين من أجل السرعة في إنجاز المهمة المكلفين بها وكان العراق يبدى تعاوناً والتزاماً مع أولئك المفتشين وفقاً لنصوص القرار ١٤٤١ حتى أن المفتشين أنفسهم والأمين العام للأمم المتحدة أعلنوا إشادتهم بتعاون العراق والتزامه^(١) وفي ٢٤/١٢/٢٠٠٢ بدء استجواب العلماء العراقيين عن برامج التسليح النووي وخاصة عما إذا كان قد طرق أى تطورات على هذه البرامج منذ عام ١٩٩٨م أعقاب عملية التفتيش^(٢). إلا أن الأزمة أكبر من أن يحتويها مجرد قيام العراق بتنفيذ التزاماته وفقاً للقرار ١٤٤١ مهما كانت قاسية في إذلالها وما تنطوى عليه انتهاك لسيادته فقد أصبحت عملية تنفيذ القرار ١٤٤١ تبادل للاتهامات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق^(٣).

وفي إطار الحرب النفسية فقد جرى إلقاء ملايين المنشورات - خلال الفترة السابق ذكرها - على العسكريين والمدنيين لتحريضهم على النظام العراقي، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف الغارات الجوية اليومية المضادة على الأهداف العراقية في منطقة الحظر الجوي وحاولت الولايات المتحدة استصدار قرار داخل مجلس الأمن يبيح لها استخدام القوة ضد

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ص ٥٦٠.

(٢) وكان العراق قد سلم آنذاك قائمة تضم أكثر من ٥٠٠ عالم في مختلف التخصصات الكيميائية والبيولوجية والنووية وتكنولوجيا الصواريخ في تنفيذ حرفى ودقيق للالتزام الذى وصفه القرار ١٤٤١ على عاتقه فى هذا الخصوص.

(٣) قد سحب عملية تنفيذ القرار رقم ١٤٤١ تبادل الاتهامات بين الولايات المتحدة والعراق فقد أعلن العراق أن الولايات المتحدة تحاول إغراء العلماء العراقيين أو تهديدهم من أجل أن يقدموا معلومات غير صحيحة وذلك فى نظير مقابل مبالغ مالية فضلاً عن دفعهم لمغادرة العراق بغرض تفرغها من علمائها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اتهمت العراق بالضغط على علمائه لعدم الإدلاء بأية معلومات مهمة عن برامج التسليح.

العراق ولكنها فشلت في تحقيق ذلك^(١). وفي يوم ١٧ مارس ٢٠٠٣ عقدت الولايات المتحدة اجتماعاً في جزر الأزور بأسبانيا ضم رئيس الوزراء الأسباني والبريطاني إلى جوار الرئيس الأمريكي وقد انتهى الاجتماع إلى توجيه إنذار إلى الأمم المتحدة - من الدول الثلاث السابق ذكرها - طالبوها بإصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة ضد العراق وإلا فإنهم سيضطرون الذهاب إلى العراق مستخدمين القوة ضده دون تفويض من الأمم المتحدة، وفي

(١) في يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٣ قدمت بريطانيا مشروع قرار، شارك في توقيعه كل من الولايات المتحدة وأسبانيا وتدعمه بلغاريا وذلك في مجلس الأمن بغرض التفويض باستعمال القوة المسلحة ضد العراق، وفي نفس الوقت قدمت فرنسا مذكرة شارك في توقيعها كل من روسيا وألمانيا وتدعمها الصين نقترح جدول زمني مفصل لعمليات التفتيش الأكثر صرامة ويعيد تأكيد أن العمل العسكري يجب اللجوء إليه فقط كآخر سبيل وقد فشلت بريطانيا باستخراج قرار بضرب العراق.

- في ٧ مارس قدمت حكومات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا مسودة قرار جديد يطلبون - فيه - من مجلس الأمن أن يقرر تجديد في يوم ١٧ مارس أن نظام صدام حسين لم ينزع سلاحه كما طالبه القرار رقم ١٤٤١ الصادر في ٨/١١/٢٠٠٢ دون الإشارة بشكل رسمي إلى التدخل العسكري. =

= في ١٢ مارس قدمت الحكومة البريطانية مشروع قرار - شارك في توقيعه الولايات المتحدة - يقدم ستة شروط يجب على العراق الإيفاء بها لإثبات حسن نيته في نزع السلاح، ولقد رفضت الحكومة الفرنسية هذه الشروط.

- في ١٥ مارس عارض مئات الآلاف من الناس حول العالم التدخل المسلح في العراق بينما قامت كل من الحكومات الفرنسية والألمانية والروسية بعمل نداء مشترك ضد الحرب، وأصرروا أن عمليات التفتيش كان لها النتائج الإيجابية.

انظر في ذلك :

- Mr, Andreas Gorss Switzerland, Socialist Group, Parliamentary Assembly, Europe and the war in Iraq, Doc. 9768 Addendum.
- http://www.assembly.coc.int/documents/working_docs/doc03/EDOC9768 AD.htm.

مساء ذات اليوم - ٢٠٠٣/٣/١٧ - وجه الرئيس الأمريكى بوش الابن إنذاراً نهائياً لصدام حسين رئيس العراق يطالبه فيه بمغادرة العراق مع نجليه خلال ٤٨ ساعة، كما طالب فى نفس الخطاب العسكريين ورجال المخابرات والأمن العراقيين ألا يقاتلوا من أجل نظام فى سبيله للفناء، وقد قوبل هذا الإنذار باستياء شديد من قادة معظم دول العالم الذين أبدوا أسفهم لصدوره. وفى تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم ٢٠ مارس بتوقيت بغداد بدأ الهجوم الأمريكى البريطانى بهجوم صاروخى مكثف على العراق. وترتب عليه - هذا الهجوم - احتلال العراق ، وأصبحت العراق تحت أيديهم - بعد أن حلت الجيش العراقى - دون أن يعثروا على أية آثار لأسلحة الدمار الشامل^(١)، وبدأوا يتذرعون بذريعة أخرى تتمثل فى أنهم

(١) فقبل بدء ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، نجد أن الدكتور محمد البرادعى رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تقريره الأخير - قبل بدء الحرب - الصادر فى ٢٧ يناير ٢٠٠٣ والموجه إلى مجلس الأمن الدولى يقول فيه: "يجب أن نؤكد أنه لا دليل على أن العراق قد أنعش برنامج تسلحه النووى منذ إزالة البرنامج فى التسعينات وفى تقريره - أيضاً - يوضح مدى التقدم فى حل الأسئلة والمخاوف التى بدأت فى ١٩٩٨م وقد أكد البرادعى فى تقريره صراحة أن العراق لا يمتلك برنامج للأسلحة النووية.
انظر فى ذلك :

- Iraq has no nuclear weapons programme Dr. Mohammed El Baradi, the status of nuclear inspections in Iraq, January 27 2003
wlat: IAEA update Report for the security council pursuant to Resolution 1441 (2002), January 27, 2003, Document 5.

Source : <http://www.iaea.org>.

وفى هذا السياق نجد أيضاً أن الدكتور هانز بليكس قد قدم تقريره إلى مجلس الأمن فى ٢٠٠٣/٢/١٤ وقد قال فيه: "أنه حتى الآن لم تجد ينموفيك أى أسلحة دمار شامل".

Dr. Hans Blix, Briefing of the security council February 14, 2003.

Source : <http://www.un.org>., Document 8.

وفى هذا السياق أيضاً نجد أن هناك فضيحة مخابراتية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتمثل فى كذب المعلومات التى قدمتها كل من المخابرات المركزية الأمريكية CIA والمخابرات البريطانية حول إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل(=)

دخلوا العراق من أجل القضاء على نظام الحكم في العراق وهذا ما سوف نحاول أن نستعرضه في السطور القادمة.

الفرع الثاني

القضاء على نظام الحكم في العراق^(١)

قبل عدة شهور من غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أعلنتا أن الإطاحة بنظام الحكم العراقي هي أحد الأهداف الرئيسية وذلك من أجل جعلها بلداً ديمقراطياً أي استبدال نظام الحكم الاستبدادي في العراق بنظام يكون هذا النظام الجديد - في العراق - نموذجاً لمنطقة الشرق الأوسط وتحتذى به الدول في المنطقة^(٢).

(=) ونلاحظ أن كل من بوش الابن وبليز قد طلبا التحقيق حول هذه المعلومات، ولكنه متى كان هذا التحقيق؟ للأسف بعد أن دُمّرت العراق.
انظر في ذلك : الأهرام المصرية الأعداد الصادرة في ٤ ، ٧ ، ٨ من فبراير عام ٢٠٠٤م.

وأيضاً نجد أن أحد مفتشي الأسلحة - ويفيد كاي أمريكي الجنسية - يقول في مقابلة تليفزيونية:

In a televised interview this week, former chief us weapons inspector David Kay Said: "if you cannot rely on good accurate intelligence that is credible to the American people and to others, you certainly can't have a policy of preemption".

وكانت هذه المقابلة في شهر فبراير ٢٠٠٤.

[http://www.csmointor.com/2004/0204/POI SO₂-usfp.html](http://www.csmointor.com/2004/0204/POI%20SO2-usfp.html).

(١) في أواخر شهر أكتوبر عام ٢٠٠٢ قد صرح ديك تشيني - نائب الرئيس الأمريكي بتصريحات تحمل معنى التهديد ومفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط بضربة عسكرية أحادية الجانب ضد العراق لإجباره على تغيير النظام الحاكم في العراق.
انظر في ذلك :

[http://www.wsfs.org/articles/200/sep 2002/iraq-s05.shtml](http://www.wsfs.org/articles/200/sep%202002/iraq-s05.shtml).

(٢) انظر في ذلك : جريدة الأخبار المصرية العدد الصادر في ١/٤/٢٠٠٣ م ، ص ٦.

وبعد احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، فقد أكد رئيس الوزراء البريطاني بلير على أن المجتمع الدولي من حقه التدخل في حماية الشعوب المهددة والتي عجزت حكوماتها عن تفادي أوضاع داخلية وخارجية تثقل تلك الشعوب بكثير من المعاناة، وبذلك - ما زال الكلام من رئيس الوزراء البريطاني - يكون التخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ضرورة من أجل حماية الشعوب من حكومات غير قادرة على حل مشاكل شعوبها^(١). ثم أعلن رئيس الوزراء البريطاني - أيضاً - أنه في حالة لو لم نعثر على أسلحة دمار شامل في العراق فإن التاريخ سوف يغفر لنا ولمن قادوا الحرب على العراق لأننا خلصنا العراقيين من أسوأ الأنظمة الاستبدادية^(٢).

وبعد مرور شهور عدة على احتلال العراق من قبل ما يسمى بدول التحالف بقيادة الولايات المتحدة، بل مر - الوقت - عدد من السنوات على احتلال العراق ولم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي جعل كل من بوش الابن وبلير في ورطة حقيقية. وقد ترتب على ذلك ضغوط سياسية وشعبية جعلتهما - كل على حدة - أن يشكل لجنة مستقلة تكون مهمتها التحقيق في المعلومات الاستخبارية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية تقويم هذه المعلومات على ضوء عدم العثور على تلك الأسلحة بعد احتلال العراق^(٣).

(١) انظر في ذلك : جريدة الأهرام المصرية العدد الصادر في ١٤/٧/٢٠٠٣ م : ص
(٢) انظر في ذلك : جريدة الأهرام المصرية العدد الصادر في ١٩ يوليو ٢٠٠٣ م ، ص
(٣) قد زاد الأمر سوءاً - في هذا المضمار - أنه حتى بعد مرور عدة أشهر بعد غزو واحتلال العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية لم يعثروا على تلك الأسلحة، رغم الاستعانة بخبراء عديدة من جهات مختلفة، وذوى تجارب سابقة في هذا (=)

ورغم ذلك نجد أن كلاً من رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا تمسكا في تصريحات علنية أمام الإعلام العالمى بأن الحرب على العراق كانت مبررة بالنظر إلى أن النظام العراقى كان يمثل خطراً على العالم وعلى الأمن القومى الأمريكى البريطانى دون أن يبيننا كيف يكون هذا النظام العراقى خطيراً دون أن يكون فى حيازته أسلحة دمار شامل^(١). ويزيد على ما سبق حينما نجد المسئولين فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا يتبعان نفس النهج السابق - تصريحات بوش الابن وبليز - فى أن نظام الحكم فى العراق استبدادى وقمعى ولهذا كان واجباً على قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة أن تخلص الشعب العراقى من هذا النظام - وكان ذلك بعد مرور عام من غزو العراق - وفى هذا الصدد نجد أن الرئيس بوش الابن قال فى إحدى خطبه أن قوات التحالف قد دخلت العراق من أجل تحريره من حكم الطاغية ومن أجل الشعب العراقى^(٢). ويفهم من هذا الكلام والتصريحات السابقة أن مبرر الهجوم العسكرى على العراق فى ٢٠٠٣/٣/٢٠ هو القضاء على

(=) المجال، ومنهم من كان ضمن خبراء الأمم المتحدة الذين سبق لهم المشاركة فى عمليات التفتيش فى العراق، كما أن أحدهم - ديفيد كامى من الخبراء المتخصصين فى المخابرات المركزية الأمريكية - شكل فريقاً من الخبراء يزيد على ١٢٠٠ فرد، وبعد ثلاثة أشهر من عمليات البحث والتفتيش قدم تقريراً إلى الكونجرس الأمريكى أثبت فشله فى العثور على أسلحة دمار شامل فى العراق وطلب مهلة أخرى للبحث ولكنه فشل فى الحصول على أى شىء الأمر الذى جعله يستقيل من منصبه وأنهى المهمة، الأمر الذى سبب حرجاً كبيراً للإدارة الأمريكية: انظر فى ذلك جريدة الأخبار المصرية، ٢٠٠٣/٢/٤.

(١) انظر فى ذلك : جريدة الأهرام المصرية ، الأعداد الصادرة فى ٤ ، ٧ ، ٨ من فبراير ٢٠٠٤ : ص ٥.

(٢) انظر فى ذلك : جريدة الأهرام المصرية ، العدد الصادر فى ٢١/٣/٢٠٠٤ : ص ٥.

النظام الاستبدادي في العراق واستبداله بنظام ديمقراطي آخر يكون نموذجاً لدول منطقة الشرق الأوسط ويفتح الباب أمام إحداث تغييرات واسعة على خريطة المنطقة بما يحقق مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية. ولا يوجد أدنى شك أن مبرر الهجوم على العراق يتعارض تعارضاً تاماً مع مبدأ من أهم مبادئ القانون الدولي العام والذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة بين نصوصه وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة^(١) وذلك سواء كان التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد تم تأييد مبدأ عدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قراراتها الدولية وفي مواثيق الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية وغير ذلك من المنظمات الدولية^(٢).

ولا جدال في أن التدخل العسكري للتغيير أو للقضاء على نظام الحكم في أي دولة من الدول هي أكثر صور التدخل غير المشروع الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تحت أي زعم إن كان - وعند النظر لتصريحات رئيس وزراء بريطانيا السابقة - في نفس هذا المطلب - والخاصة بالتخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يصبح ضرورة في تلك الحالة لحماية الشعوب من حكومات غير قادرة على حل مشكلات شعوبها - فواجب علينا أن نرد على هذه التصريحات - مما لا

(١) وفي ذلك تنص المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحال بحكم هذا الميثاق على أن المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الباب السابق.

(٢) انظر في ذلك : الدكتور محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام - القاهرة - دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص ٢٩٠ وما بعدها.

شك فيه أن هذا المبدأ قد طرأ عليه بعض القيود عند تطبيقه في عصرنا الحالى وذلك للتمكن من التوسع فى حالات التدخل للاعتبارات الإنسانية بغرض حماية حقوق الأقليات واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما حدث فى جنوب أفريقيا العنصرية، البوسنة والهرسك وبعض الحالات المماثلة. إلا أن التدخل الذى أقره المجتمع الدولى تحت لواء الشرعية الدولية التى مثلتها الأمم المتحدة^(١). بمعنى أن يكون التدخل مشروع من قبل الأمم المتحدة فى حالة اتساع نطاق النزاع ووقوع أعمال تهدد السلم والأمن الدوليين وذلك عن طريق تطبيق أحكام الفصل السابع فى ميثاق الأمم المتحدة أما التدخل الذى يكون خارج نطاق المنظمة الدولية وبما لا يتفق مع مبادئ القانون الدولى فإنه بلا شك سوف يكون مجرداً من أى شرعية، وأمثلة ذلك كثيرة منها حالات التدخل الذى تمت من جانب الاتحاد السوفيتى السابق فى شئون دول أوروبا الشرقية وأفغانستان وأيضاً حالات التدخل من قبل الولايات المتحدة فى شئون كثير من دول أمريكا اللاتينية وأيضاً التدخل العسكرى الذى قامت به كل من فرنسا وإنجلترا وإسرائيل فى شئون مصر عام ١٩٥٦ أعقاب تأميم قناة السويس وعلى ضوء ما سبق فقد أصبح من المستقر عليه ومن الأمور المسلم بها عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول إلا فى أضيق حدود ممكنة وفقاً لقيود وضوابط لاقت الإجماع الدولى من أهمها^(٢):

١ - أن تكون حالة كل التدخل الدولى منطوية على أشياء من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

(١) انظر فى ذلك الدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة فى

النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى ، القاهرة، عام ٢٠٠١، ص ٩١.

(٢) انظر فى ذلك الدكتور على صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص ٢١٦.

٢- أن يكون هذا التدخل لاعتبارات إنسانية بحتة - بعيداً عن تحقيق أن مصلحة - ومن أهمها حماية الأقليات ومناهضة العنصرية.

٣- ألا يتم اتخاذ أي إجراء من إجراءات التدخل إلا في إطار الشرعية الدولية والتي تتمثل في الأمم المتحدة أو أي من المنظمات الإقليمية التي تعهد إليها اتخاذ إجراءات في مثل هذه الأمور.

٤- أن يكون التدخل وفق أحكام القانون الدولي.

٥- عند صدور قرار بالتدخل من قبل المنظمات الشرعية يجب أن يكون - قرار التدخل - واضحاً ومحددلاً لا ريب فيه وأيضاً كيفية تنفيذه.

٦- أن يكون قرار التدخل متدرجاً مع الوسائل السلمية فرفض المنازعات الدولية كالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وتطبيق ما سبق على محاصرة في ٢٠٠٣/٣/٢٠ وذلك بغزو العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا يكون هذا الغزو باطلاً لأنه يتم خارج نطاق الشرعية الدولية حتى ولو كانت الدولة التي قامت بهذا الغزو هي أقوى دولة في العالم، ونحن نعرف أن غزو العراق تم دون موافقة الأمم المتحدة وبالتالي يكون هذا الغزو غير شرعي وفي حالة إذا ما صدر من الأمم المتحدة قرار بالتدخل في العراق فيمكن هنا أن نقول أن هذا التدخل وفق الشرعية الدولية، أما ما قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا في ٢٠٠٣/٣/٢٠ يفتح الباب أمام الفوضى وشرعية الغاب في المجتمع الدولي ويترتب على ذلك أن الدولة الضعيفة ليس لها مكان في هذا المجتمع^(١).

(١) انظر في ذلك : الدكتور محمود شريف بسيوني، المرجع السابق، ص ٢٠ : ٢٢، وأيضاً الدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان ، المرجع السابق، ص ١٧٨ وما بعدها.

المبحث الثانى

الموقف الدولى وعدم شرعية الحرب الاستباقية

لقد تمكنت الولايات المتحدة من فرض إرادتها وشروطها على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الذراع التنفيذى للمنظمة الدولية فى قضايا عربية كثيرة مثل الأزمة الليبية والسودان والعراق إبان حرب الخليج الثانية ونجحت فى شن عدوان وحشى وفرض الاحتلال على العراق، ثم فرضت غالبية شروطها على الدول الرئيسية فى مجلس الأمن - فرنسا، وروسيا، والصين إلى جانب ألمانيا - ووضعتهم أمام أمر واقع جديد بل هددت علنا بحرمان هذه الدول التى عارضت الحرب بقوة من أية استثمارات وأى دور فى إعادة بناء العراق بل هددت بأكثر من ذلك بالغاء العقود السابقة فى مجال استثمارات النفط العراقى والتى أبرمت مع النظام العراقى السابق، ونجحت فى ذلك وفرضت على هذه الدولة أن تفوز ببعض العقود ولكن تحت سيطرة وإشراف سلطة الاحتلال الأمريكى للعراق التى من المنتظر أن تستمر طويلاً فى العراق.

وفى مبحثنا هذا سوف نستعرض مطلبين رئيسيين لاستبيان عدم شرعية الحرب الاستباقية وهما على التوالى.

المطلب الأول : موقف الأمم المتحدة من هذه الحرب وفشلها فى التصدى لها.

المطلب الثانى : موقف الدول الأوروبية والدول العربية.

المطلب الأول

موقف الأمم المتحدة من هذه الحرب وفشلها فى التصدى لها

عرفنا فيما سبق أن الولايات المتحدة قد خاضت معركة عنيفة

وشرسة داخل أروقة الأمم المتحدة وبالتحديد في مجلس الأمن من أجل استصدار قرار يتيح لها استخدام القوة ضد العراق إلا أنها فشلت في الحصول على الموافقة من قبل مجلس الأمن، وذلك بسبب وقوف كل من الصين، وفرنسا وروسيا إضافة إلى ألمانيا أعضاء المجلس ضد الطموح الأمريكي في استخدام هذا القرار واستخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار بهذا المضمون^(١) إلا أن الولايات المتحدة أصرت على ضرب العراق باستخدام القوة العسكرية وبالفعل^(٢) قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في ٢٠٠٣/٣/٢٠ بشن هجوم وحشي على العراق استناداً إلى مفهوم الحرب الاستباقية، ومن هنا يكون السؤال ما هو موقف ميثاق الأمم المتحدة من هذه الحرب؟ وأيضاً ما هو موقف الأمم المتحدة من هذه الحرب؟ وللإجابة عن هذين السؤالين لابد أن نقوم بالآتي :

(١) نلاحظ أنه قد صدر عن الدول الثلاث - فرنسا ، روسيا الاتحادية، ألمانيا، إعلان مشترك في ١٦ مارس ٢٠٠٣ أكدوا فيه أن اللجوء للقوة في هذه الأزمة ليس لها مبرر وأن الحرب يجب أن تكون هي الملاذ أو الملجأ الأخير.

(٢) ففي يوم ١٧ من شهر مارس ٢٠٠٣ كان للولايات المتحدة الأمريكية موقف معارض لهذا الإعلان المشترك ففي جزر الأزور بأسبانيا اجتمع كل من الرئيس الأمريكي بوش الابن ورئيس وزراء كل من بريطانيا وأسبانيا وانتهى الاجتماع إلى توجيه إنذار من الدول الثلاث إلى الأمم المتحدة طالبوها فيه بإصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة ضد العراق وإلا أنهم سيضطرون إلى الذهاب للحرب ضد العراق دون تفويض من الأمم المتحدة. وفي نفس ذات اليوم مساء ٢٠٠٣/٣/١٧ وجه الرئيس الأمريكي بوش إنذاراً نهائياً إلى الرئيس صدام حسين وولديه بمغادرة العراق خلال ٤٨ ساعة وفي صباح ٢٠٠٣/٣/٢٠ بدأت العمليات العسكرية ضد العراق.

انظر في ذلك : الدكتور محسن جاد، المرجع السابق، ص ١٤٤.

الفرع الأول

أولاً : ميثاق الأمم المتحدة والحرب الاستباقية

فى البداية يجب علينا أولاً أن نبين ماهية أهداف وأسس كل من القانون الدول والأمم المتحدة وهل هذه الأهداف تتعارض مع مفهوم الحرب الاستباقية، هذا ما سوف نحاول شرحه فى السطور القادمة.

الأهداف والأسس التى تقوم عليها العلاقات الدولية :

إن العلاقات الدولية بين الدول تتركز على أسس وأهداف ينص عليها كل من القانون الدول وميثاق الأمم المتحدة ويمكن لنا أن نلخصها فى الآتى:

- أ - حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية ^(١).
- ب - تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
- ج - تشجيع وتعزيز التعاون ما بين الدول فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- د - تشجيع قيام العلاقات الدولية من خلال المنظمات الدولية.

(١) وقد عبر عن ذلك وأصدر ميثاق الأمم المتحدة صراحة على تحريم استعمال القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية. وعبرت عن نفس المعنى ديباجة الميثاق، وجاءت المادة الأولى من الميثاق أن أول مقاصد الأمم المتحدة هو حفظ السلام والأمن الدول ونصت المادة ٢/٤ من الميثاق على أنه يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو يستخدموها ضد سلامة الأراضى والاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. كما جاء فى الفصل السابع من الميثاق وفقاً على تحديد الأعمال الواجب اتخاذها من جانب مجلس الأمن فى حالات تهديد السلم أو الإخلال به ووقوع العدوان.

انظر فى ذلك الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص ٣٣١ : ٣٣٢.

ويمكن لنا القول أن الأهداف وراء هذه الأسس السابقة هي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين في المجتمع الدولي بأسره وبذلك نلاحظ أن العلاقات الدولية بين الدول تركز على ركيزتين أساسيتين^(١): الركيزة الأولى السلم السلبي ، الركيزة الثانية، السلم الإيجابي.

السلم السلبي :

وهو مفهوم عام للسلم والمقصود منه منع الحروب وتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

وفي نص المادة ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنها حرمت استخدام القوة في العلاقات الدولية وكذلك التهديد باستخدام القوة. وإن استخدام القوة في العلاقات الدولية يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة إلا في حالتين:

الحالة الأولى : تدابير الأمن الجماعي التي يتخذها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة ضد المعتدى.

(١) والسؤال الذي يطرح هنا ما الذي يمكنه أن يلزم الفرد على تحمل المعاناة من الحرمان - على سبيل المثال - وأمامه القدرة على الاستعانة الأسلحة، يتفق معظم الناس على أن بداية تحقيق السلام قد تكون مضمونه في بعض الأحيان حتى وإن كان هناك ظروف شديدة، وبالتالي يسمح الفرق بين السلام بمفهوم الإيجابي ومفهومه السلبي التوفيق بصورة ظاهرية بين المتطلبات المتعارضة وبالتالي إمكانية تصعيد السلام وجعله أسمى القيم.

انظر في ذلك :

Dr. Kai Ambos (Max. Planck Institute for International and Foreign Criminal Law, Freiburg, in Breisgau Germany). European Journal of International law, NATO, the UN and the use of Force: Legal Aspects.

<http://www.ejil.org/journal/vol10/No1/coma.html>.

الحالة الثانية : ما نصت عليه المادة ٥١ من الميثاق في حق ممارسة الدفاع الشرعى الفردى والجماعى.

السلم الإيجابى :

إن المجتمع الدولى عانى من ويلات الحروب وخاصة الحرب العالمية الأولى والثانية حيث راح أكثر من عشرات الملايين ضحايا لمثل هذه الحروب التى لا تفرق بين محارب وغير محارب، وأكلت الأخضر واليابس^(١)، ولذلك ترتب على مثل هذه الحروب نتيجة فى غاية الأهمية، والتى تتمثل فى محاولة المجتمع الدولى الاتجاه إلى طريق التعاون والتضامن والمودة فيما بينهم بدلاً من العداة والتصارع والاستقطاب، وكان من ثمار هذا التعاون إنشاء منظمة عصبة الأمم ثم بعد ذلك منظمة الأمم المتحدة، التى تحاول - رغم الصعوبات التى تواجهها - جاهدة من أجل القضاء على أسباب المشكلات التى تهدد البشرية فى أمنها وسلمها، وعند النظر إلى المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة قد قرنت الأمن بالسلم، فإن المقصود بالسلم هو ذلك السلم السلبي - السابق شرحه - أما الأمن هنا المقصود به

(١) لقد شهد القرن الماضى أبشع الحروب وجرائم القتل فى التاريخ الإنسانى، حيث لقي أكثر من مائتى مليون شخص مصرعهم خلال مائتين وخمسين حرباً، ونلاحظ أنه قد مات أكثر من ستة ملايين شخص فى حروب منذ نهاية فترة الحرب الباردة حيث كان من المفترض أن تسود حالة من الهدوء والسلام فى تلك الفترة - ولا زال النهر يفيض بدماء الإنسانية - وينذر بجروح دامية لمن هم على قيد الحياة :

انظر فى ذلك للمزيد :

- Global Action to Preemptive War A Coalition - Bull Ding Effort to stop war, Genocide & Internal Armed Conflict.
<http://www.globalactionpw.org/prev/rev17.html>.

السلم بالمعنى الواسع أى السلم الإيجابى^(١).

وعند النظر إلى مقدمة ميثاق الأمم المتحدة نجد أن هناك تعهداً بين الشعوب لا يقتصر فقط على السلم من أجل إزالة أسباب المنازعات الدولية وإنما يمتد إلى التعهد بتحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها، حتى يتمكن المجتمع الدولى من إزالة أسباب المنازعات الدولية^(٢) إن البشرية قد حققت علاقات - بعد معاناة طويلة من الحروب وويلاتها - طيبة عن سابقتها فى القرن العشرين وذلك عن طريق تطبيق السلم العام - السلبي - والسلم الإيجابى - الذى يتمثل فى الأمن وما سبق هو أسس العلاقات الدولية فى عصر التنظيم الدولى المعاصر - على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه - والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الشأن : هل تتعارض نظرية الحرب الاستباقية مع هذه الأسس - أسس العلاقات الدولية - الحالية فى التنظيم الدولى المعاصر ؟

إن الحرب الاستباقية - التى أعلن عنها الرئيس بوش الابن بعد أحداث سبتمبر كإستراتيجية جديدة للولايات المتحدة فى علاقاتها الخارجية - لا تعتمد على سياسة رد الفعل وإنما تعتمد على الهجوم أولاً - وفقاً لنظرية بوش فى مفهوم الضربات الاستباقية - من أجل منع الهجوم المتوقع حدوثه

(١) المقصود بالسلم الإيجابى هو إنشاء نظام يقوم على التعاون والتوافق والاندماج بين الدول من أجل القضاء على أسباب المشكلات التى تهدد البشرية فى مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية.

انظر فى ذلك : الدكتور محسن جاد على جاد، المرجع السابق ، ص ١٥٢.

(٢) انظر فى ذلك :

- Wild. Verwey, Economic Developments, Peace and International law the Hague 1972 p. 233.

مستقبلاً^(١) وفى واقع الأمر - من الناحية الدولية - نجد أن الرئيس بوش الابن ليس هو أول من نادى بالضربات الاستباقية^(٢)، ففي القرن الماضى نجد

(١) فالولايات المتحدة الأمريكية يستخدمون القوة العسكرية للقضاء على تهديد متخيل أو مخترع حتى وإن كان مصطلح 'وقائى ذو نية حسنة، فالحرب الوقائية أو الاستباقية هي حرب الجريمة العليا التى أدينت فى محاكم نورمبرج.

- Washington told the united nations that it could be relevant by endorsing u.s plans or it could a debating society. The U.S had the "sovereign right to take military action" the administration's moderate colin powell told the world economic forum, which also vigorously opposed the war plans : "When we feel strongly about something we will lead, even if no one is following us".

للمزيد انظر :

Naom Chomsky; preemptive war "The supreme crime".

<http://www.informationclerhinghouse.info/article4416.html>.

(٢) يعد إدعاء إدارة بوش بأنه يخوض حرب وقائية مع العراق لإحباط حرب أكثر خطورة فيما بعد هو تحرك سياسى خارجى لم يسبق له مثيل علمياً فى التاريخ الأمريكى وحتى بين الأمم الأخرى خلال القرنين الماضيين. ص وعلى الرغم من ذلك نجد أن الحرب الاستباقية أو الوقائية - كمفهوم - ليس بالجديد، ولكن عند النظر إلى التاريخ - فى القرنين الماضيين - نجد أن هناك أمثلة لمثل هذه الحروب الاستباقية أو الوقائية فمثلاً: عندما قرر نابليون بوناپرت عام ١٨١١ بشن حرب على روسيا كان على أساس وقائى.

وأيضاً عندما قرر اليابان عام ١٩٤١ بشن حرب على الولايات المتحدة الأمريكية كان طبقاً للمفهوم الوقائى وليس بسبب اختلال التوازن الاقتصادى والعسكرى بينهما وذلك فى ظل العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة على اليابان منذ أواخر الثلاثينات ص ١٥ ورق كمبيوتر وأيضاً ما قامت به كل من فرنسا وإنجلترا وإسرائيل - العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وأيضاً ما قامت به إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ وادعت ادعاءات وقائية.

انظر فى ذلك :

- Duncan E.J. Currie L.L.B. (Hons.) L.L.M; "preemptive war" and International Law after Iraq, 22 May, 2003.

<http://www.globelaw.com/Iraq/preemptive war after iraq.html>.(=)

أن الدول الكبرى كانت تهاجم الدول الأخرى بحجة الدفاع الوقائي وذلك لتبرير هذه الهجمات التي تقدم بها، وفي واقع الأمر إن هذه الهجمات من أجل أطماع استعمارية^(١) - سواء كان في التنظيم الدولي الحالي أو في القرن الماضي - ويؤيد ذلك كذبهم حول الأسانيد التي يستندون إليها من أجل تبرير هذه الهجمات.

وبناء على ما تقدم نجد أن نظرية الحرب الاستباقية تصيب التنظيم الدولي المعاصر بأضرار بالغة بل - الأسوأ من ذلك - ترجع التنظيم الدولي المعاصر إلى عصور الظلام والهمجية التي كانت سائدة قبل ذلك والتي كانت تعتمد اعتماداً كلياً على استخدام القوة - باعتبارها أداة شرعية - في العلاقات الدولية^(٢) وبالتالي تكون هذه الحرب غير شرعية ولا تتماشى مع التنظيم الدولي المعاصر وذلك للأسباب الآتية :

١ - عند النظر إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر نجدهما يبيحان استخدام القوة في العلاقات الدولية في حالتين : الحالة الأولى

(=) - Stanley kober [He is a research fellow in foreign policy studies at the cato institute], what Napoleon and Bismarck Teach us About preemptive war, September 14, 2004,
- <http://www.cato.org/dailys/09-18-04.html>.

(١) ومن الأمور التي نقف أمامها في حالة غرابة شديدة، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت - فيما مضى - على رأس الدول التي قادت الاتجاهات الحديثة لمحاربة هذا النهج الاستباقي والقضاء عليه، إن التنظيم الدولي المعاصر قد وضع من الأسس - بعد نضال طويل - ما ينزع كل المبررات والذرائع التي قامت عليها هذه النظرية).

(٢) نجد أنه منذ ولادة هذا التنظيم الدولي الجديد. وهو يحاول الوقوف ضد مفهوم استخدام القوة في العلاقات الدولية - التي كان استخدامها في القرنين السابقين مشروعاً، وفي محادثات سان فرانسيسكو - من أجل إنشاء الأمم المتحدة - نجد أن الولايات المتحدة - باعتبارها من الدول الكبرى - كانت مهتمة اهتماماً بالغاً بمشروع نص ٤/٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحرم مثل هذه الحروب الوقائية.

عند اتخاذ تدابير الأمن الجماعي - فى الفصل السابع من الميثاق - والحالة الثانية تنص عليها المادة ٥١ من الميثاق وهى حالة الدفاع الشرعى الفردى والجماعى. ويترتب على ذلك أن الحرب الاستباقية حرب عدوانية غير شرعية لا تتوافق مع أحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة.

٢- فى حق الدفاع الشرعى - ما نصت عليه المادة ٥١ من الميثاق - نجد أن الدولة الضحية للعدوان من حقها صد هذا الهجوم وفى نفس الوقت تقوم هذه الدولة بإخطار مجلس الأمن من أجل القيام بمهامه حتى يحافظ على السلم والأمن الدوليين أما فى الحرب الاستباقية لا تستلزم إخطار الأمم المتحدة بل تكون خارج نطاق الأمم المتحدة^(١).

٣- إن القرن الـ ٢٠ شهد محاولات من رجال القانون الدولى والسياسة من أجل القضاء على سياسة استخدام القوة فى العلاقات الدولية وقيام الدول القوية بشن الحروب من أجل تحقيق مصالحها القومية وكانت النتائج المترتبة على هذه الجهود قيام منظمة الأمم المتحدة والنص فى ميثاقها على تحريم استخدام القوة أو التهديد بها - م ٢/٤ - وبعد أحداث سبتمبر نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تعتمد نظرية الحرب الاستباقية وبذلك تريد أن تهدم كل الجهود السابقة.

(١) عندما اجتمعت الدول الثلاث - الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وأسبانيا - فى جزر الآدور بأسبانيا فى مساء ٢٠٠٣/٣/١٧ نجد أنهم حاولوا أن يوجهوا رسالة إلى الأمم المتحدة من أجل أن يحصلوا على الموافقة من قبل هذه المنظمة بخصوص مهاجمة العراق إلا أن هذه الدول قد لاقت معارضة شديدة من دول كثيرة أهمها - روسيا ، فرنسا، الصين، ألمانيا، وعندما فشلت هذه الدول - الولايات المتحدة، بريطانيا، أسبانيا، فى الحصول على قرار من الأمم المتحدة بخصوص حزب العراق، قامت فى ٢٠٠٣/٣/٢٠ بضرب ومهاجمة العراق واحتلالها بعيداً عن الأمم المتحدة.

٤- إن اعتماد نظرية الحرب الاستباقية فى التنظيم الدولى المعاصر سوف يؤدى إلى نتائج بالغة السوء تتمثل فى الفوضى الدولية، فىمكن للدولة القوية استخدام هذه النظرية - فى حالة اعتمادها فى النظام الدولى - من أجل الهجوم على دولة أخرى متعلقة بأن أمنها القومى يتعرض للخطر من قبل هذه الدولة وهذا ما نجده فى تصريح وزير الدفاع الروسى الذى نشر فى الأهرام المصرية من أن "بلادنا لا تستبعد توجيه ضربة عسكرية وقائية إلى أى دولة فى العالم إذا تطلبت مصالحها ذلك"^(١).

٥- نجد أن بعض أصحاب هذه النظرية - الاستباقية - يعتمدون فى تبريرها باعتبارها نوع من أنواع الدفاع الشرعى^(٢) وهذا كلام مغلوط لسببين:

أولاً : وفقاً لهذه النظرية - الاستباقية - نجد أن استخدام القوة فى إطارها لا يتوقف - فقط - على وقوع هجوم من قبل دولة أخرى وإنما يكفل لذلك توقع خطر الهجوم أو الاعتداء مستقبلاً حتى ولو كان هذا المستقبل ليس بقريب.

ثانياً : إن ممارسة حق الدفاع الشرعى من قبل الدول يكون وفقاً لشروط وضوابط معينة معروفة ومحددة تمنع الدول التى تقوم بحق الدفاع الشرعى أن تتجاوز هذه الشروط والضوابط - فى استخدام القوة - من أجل صد هذا العدوان، أما فى حالة الحرب الاستباقية فإن استخدام القوة فيها ليس

(١) انظر فى ذلك : جريدة الأهرام المصرية الصادرة بتاريخ الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣ م.

(٢) وهذا ما حدث بالفعل عام ١٩٦٧ وذلك عندما قامت إسرائيل بشن الحرب على مصر وسوريا والأردن وباقى فلسطين الواقع تحت الانتداب بحجة أن أمنها القومى سوف يتعرض لخطر ما - لا تعلمه إلا إسرائيل - حتى تضيف صفة المشروعية على هذه الحرب وتدخلها فى حق الدفاع الشرعى.

لها حدود فالدولة التي تقوم بهذه الحرب الاستباقية تستمر في استخدام القوة ضد الدولة التي تهاجمها حتى تضمن أنها سوف لا تفكر أن تهاجمها^(١).

وبناء على ما تقدم من أسباب يمكن أن نقول أن الحرب الاستباقية حرب غير شرعية بل هي حرب عدوانية.

الفرع الثاني

موقف الأمم المتحدة من هذه الحرب والتكيف القانوني لها^(٢)

من الناحية العملية للأمم المتحدة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في أحيان كثيرة قد فرضت هيمنتها على الأمم المتحدة عن طريق فرض شروطها وإرادتها على الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن خاصة الذراع التنفيذي لهذه المنظمة في قضايا عربية كثيرة^(٣).

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نجد أن هناك تحولاً كبيراً قد طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية فبعد أن أعلنت الولايات المتحدة على لسان رئيسها - بوش الابن - نظرية جديدة في علاقاتها الدولية من أجل مكافحة الإرهاب - كما تعتقد الولايات المتحدة - تسمى بنظرية الحرب الاستباقية.

(١) Modlein K.A. 18 ritght : the Bush Administ-ratins doctrine of premtion is not Authorized by the U.N. Charter Foreign Policy September 1 October 2003.

(٢) في ٢٠٠٤/١٢/٣ نجد أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان قد صرح بأنه تم استبدال الألتفاف العالمي ضد الإرهاب في أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إلى حجج واهية حول الحرب على العراق في عالم أحادي القطبية.

انظر في ذلك تصريحات كوفي أنان في صحيفة (The International Herald Tribune) المرجع السابق.

(٣) الأزمة الليبية والسودانية، العراقية إبان حرب الخليج الثامنة.

فأرادت أن تضيف صفة الشرعية الدولية على هذه النظرية، فبعد تطور الأحداث بخصوص العراق في الفترة ما بين ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقبل الهجوم على العراق في مارس ٢٠٠٣ وتصنيف الرئيس الأمريكي - بوش الابن - العراق من دول الشر، أرادت الولايات المتحدة أن تذهب إلى مجلس الأمن من أجل أن تأخذ صفة الشرعية الدولية على الهجوم التي سوف تقوم به على العراق آنذاك - كما فعلت سابقاً^(١) - إلا أنها قد لاقت فشلاً ذريعاً داخل أروقة الأمم المتحدة وذلك بسبب معارضة بعض الدول الكبرى أمثال روسيا وفرنسا والصين وألمانيا، وبالفعل قد نجحت هذه الدول في منع الولايات المتحدة من الحصول على قرار يضيف صفة الشرعية في ضرب العراق^(٢).

(١) فقد نجحت الولايات المتحدة في أثناء غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ في استصدار قرار من مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذي يفوض دول التحالف الدولي من استخدام القوة المسلحة ضد العراق، وأيضاً صدور قرار مجلس الأمن ١٤٤١ في ديسمبر ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن القرار الأخير يمس سيادة العراق وينطوي على العديد من الفقرات التي تشكل تجاوزاً صريحاً للأمم المتحدة فقد كان هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحجيم الولايات المتحدة والحد من اندفاعها وإصرارها على الحرب خارج الإطار الأمم المتحدة في الشرعية الدولية.

(٢) رفض مجلس الأمن أن يعطى تصريحاً باستخدام القوة، وراحت الولايات المتحدة تمارس أقصى ما في وسعها من ضغوط بأساليب مختلفة حتى تأخذ غطاء الشرعية الدولية من مجلس الأمن بقرار يصدره إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً ولم تنجح في الحصول على التسعة أصوات اللازمة لتمرير القرار ناهيك عن تلويح فرنسا وروسيا باستخدام الفيتو ضد أي قرار يجيز استخدام القوة، فقد كان هناك حركة تمرد من التنظيم الدولي ضد الولايات المتحدة الأمريكية تجسدت في عجز الولايات المتحدة عن الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة، وهذا الأمر له دلالة على قرب انهيار القطب الواحد بشكل أو بآخر، فلم تستطع هذه الامبراطورية أن تجبر الدول الصغيرة في (=)

ولكن لم يستمر هذا الوضع كثيراً، وسرعان ما تحول هذا النجاح - من قبل التنظيم الدولي عندما اعترضت الولايات المتحدة في محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن يبيح لها غزو العراق - إلى فشل جديد في مواجهة الحرب الاستباقية، لقد تحدثت الولايات المتحدة - وبريطانيا الشرعية الدولية عندما غزت العراق وقات باحتلاله هي ومن يعاونها، وحرمت الدول التي عارضتها في هذا الغزو - روسيا ، فرنسا، الصين ، ألمانيا - من عقود الاستثمار التي كانت أبرمتها مع الحكومة العراقية قبل الغزو.

فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها على الأمم المتحدة بعد غزوها للعراق من إستصدار قرارات من مجلس الأمن لكي تضيف على غزوها للعراق صفة الشرعية الدولية، ومن أمثلة هذه القرارات: القرار رقم ١٤٨٣ الصادر من مجلس الأمن في الثاني والعشرين من مايو ٢٠٠٣ وهذا القرار لم يتغير في جوهره عن مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس من مايو إلا في رتوش بسيطة.

ومن المثير للسخرية في مشروع القرار الأمريكي - الذي يبين لنا مدى فشل الأمم المتحدة الذريع في مواجهة الحرب الاستباقية - أنه يتحدث عن "سلطة" يزعم إقامتها في العراق المحتل سوف يعهد إليها "ضمان مصالح شعبه" و"يصادق" لاحظ ودقق في كلمة يصادق - مجلس الأمن على قيام

(=) مجلس الأمن على أن تصوت معه ولذلك فقد قررت أن تسحب المشروع وهو تأكيد الهزيمة السياسية للولايات المتحدة.

انظر في ذلك : الدكتور حسن نافعة ، الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة، العدوان على العراق، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ : ٥٤ . وأيضاً:

السلطة بالمسئوليات، أى أن الولايات المتحدة لا تحدد بالضبط ماهية طبيعة هذه السلطة ولا توقيت قيامها ولا سبل تشكيلها ولا صلاحياتها بل تركت الأمر لإدارة الولايات المتحدة المنفردة ولا يتحدث عن يمثل العراق فى الولايات المتحدة - مشروع القرار الأمريكى بعد أن علقت عضوية العراق فى الامم المتحدة وذلك بسبب احتلال الولايات المتحدة لها، وهذا أمر معقد ومفهوم منه أن الولايات المتحدة هى التى سوف تمثل العراق فى الأمم المتحدة لمدة عام قابلة للتجديد وذلك بمشاركة الأمم المتحدة لهذا ... !، وأيضاً قد دعا هذا القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين منسق خاص - ما بعد الاحتلال - من أجل التنسيق بين المنظمة الدولية ووكالات الإغاثة الدولية وإعادة الإعمار.

وقد شمل - القرار - رفع كل أنواع الحظر الدولى باستثناء الحظر على بيع أسلحة للعراق ودعا إلى إنشاء صندوق مساعدة العراق^(١). وأن هذه القرار يدلنا دلالة واضحة على سيطرة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة وبخاصة على الذراع الرئيسى للأمم المتحدة - مجلس الأمن - وبذلك يمكن للولايات المتحدة أن تقوم وتفعل ما تريد فى المجتمع الدولى وبما يتوافق مع مصالحها وأطماعها الشخصية وفى نفس الوقت تقوم بتغليف هذه الأطماع الاستعمارية بغلاف الشرعية الدولية وهذا يثبت لنا - بدون أى شك - مدى فشل الأمم المتحدة فى مواجهة الحرب الاستباقية وبالتالي يمكن أن نقول إن التكيف القانونى للحرب الاستباقية يتمثل فى أنها حرب عدوانية وذلك للأسباب الآتية :

(١) للمزيد من المعلومات حول القرار رقم ١٤٨٣ الصادر من مجلس الأمن انظر فى ذلك الدكتور أحمد ثابت، الأستاذ خليل العنانى، المرجع السابق، ص ٨٥، وما بعدها.

أولاً : أنها تتعارض تعارضاً تاماً مع نص المادة ٤/٢، حيث إن الدولة التي تقوم بمثل هذه الحروب - الاستباقية - يكون عندها النية المسبقة للهجوم على دولة أخرى وأن الذي يلي هذه النية هو القيام باستخدام القوة المسلحة - الفعل - ضد هذه الدولة وفي كلتي الحالتين - نية استخدام القوة، واستخدام القوة فعلاً - حرمتها نص المادة ٤/٢^(١).

ثانياً : الحرب الاستباقية ليست من الحالات التي يبيح فيها القانون الدولي استخدام القوة: نلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة - كما عرفنا مسبقاً - قد أباح استخدام حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقاً لشروط وضوابط نص المادة ٥١ من الميثاق الجماعي - وأيضاً - قد أباح ميثاق الأمم المتحدة وفقاً للفصل السابع من الميثاق استخدام القوة تدابير الأمن الجماعي التي يصدر بها قرار من مجلس الأمن.

ثالثاً : الحرب الاستباقية حرب عدوانية وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتعريف العدوان.

(١) فعند النظر إلى غزو العراق نجد أنه تم غزو العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بناء على أسانيد باطلة - امتلاك أسلحة دمار شامل ، وتغيير نظام الحكم بالقوة الذي حرّمته المادة ٧/٢ من الميثاق - وبالتالي يمكن القول بأن هناك نية من الولايات المتحدة باستخدام - نية مسبقة - القوة ضد العراق وبالفعل تم استخدام هذه القوة في مارس ٢٠٠٣ ويكفي هنا تصريح كولن باول وزير الخارجية في أحد تصريحاته عندما يقول إذا قررت الولايات المتحدة عمل شيء فسوف نقوم بعمله وحتى وإن لم يتبعها أحد، ص ١٠ من الورقة.

المطلب الثاني

موقف الدول الأوروبية والدول العربية

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين أولهما يتحدث عن موقف الدول الأوروبية من الحرب الاستباقية على العراق وثانيهما يتحدث عن موقف الدول العربية من هذه الحرب.

الفرع الأول

موقف الدول الأوروبية^(١)

كانت العراق محك الاختبار - وما زالت - في مجال العلاقات الدولية بين أوروبا والولايات المتحدة وفي هذا السياق نجد أن هناك أنقسام وخلافات بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، قد كشفتها القضية العراقية ، بل أمتد هذا الانقسام - وهذا هو الأخطر - بين الدول الأوروبية نفسها مما قد يؤثر سلباً على الاتحاد الأوروبي وأيضاً على حلف الأطلسي. وعلى ضوء ما سبق سوف نقوم بإلقاء الضوء على الانقسامات الأوروبية ، والأوروبية الأمريكية بشأن الحرب الاستباقية وأيضاً موقف الاتحاد الأوروبي من هذه الحرب .

(١) لقد صرح كثيراً من زعماء دول أوروبا أن يكون البيت الأبيض قد تعلم مما يسمونه مخاطر العمل العسكري الاستباقي ، الذي تم الإشارة إليه لأول مرة - كمذهب جديد للسياسة الأمريكية - في استراتيجية الإدارة الأمريكية للأمن القومي انظر في ذلك الرابط الإلكتروني الاتي:

**أولاً : الانقسامات الأوروبية - الأوروبية الأمريكية بشأن الحرب
الاستباقية على العراق :**

أ- الانقسام الأوروبي - الأوروبي:

دعا ثمانية زعماء أوروبيين - وهم زعماء كل من جمهورية التشيك،
وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وبريطانيا وهنغاريا وبولندا والدنمارك - إلى
التضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأزمة العراقية - وذلك في
٢٠٠٣/١/٣٠ وقد وجهوا خطاباً إلى الأمم المتحدة يطالبونها بسرعة
التخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق - على حسب ادعائهم - وأن
تضمن ذلك الأمر.

وبعد أيام قليلة أعلنت مجموعة فيلنوس - Vilnius group
وتشمل هذه المجموعة الدولة الشيوعية التي ترغب في الانضمام إلى حلف
شمال الأطلسي - لاتفيا ، ليتوانا ، أستونيا، سلوفاكيا، سلوفانيا ، وبلغاريا،
رومانيا، ألبانيا ، كرواتيا، مقدونيا - وقد أعلنوا رغبتهم في الانضمام إلى
تحالف دولي يعمل على نزع سلاح العراق. وبعد أحد عشر يوماً من بيان
الزعماء الثمان - السابق ذكره وبالتحديد في ١٠ فبراير ٢٠٠٣، أصدرت
كل من فرنسا وروسيا وألمانيا بيان مشترك يدعو إلى استمرار وتقرير
عمليات التفتيش في العراق، وامتداد لهذا الموقف اجتمع وزراء خارجية هذه
الدول - فرنسا وروسيا وألمانيا - في الخامس من مارس ٢٠٠٣ بباريس
أصدروا بياناً مشتركاً ، يحذر من أي خطوة تؤدي إلى استخدام القوة ضد
العراق وإنهم سوف ينقضوا - باستخدام حق الفيتو - أي قرار يخول
استخدام القوة (١).

(١) انظر في ذلك موقع برلمان الاتحاد الأوروبي الإلكتروني في الرابط التالي: (=)

لقد ثار الخلاف والإنقسام بين الأوروبيين وبين الولايات المتحدة منذ أن حاولت الأخيرة في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها الاستخدام التلقائي للقوة المسلحة ضد العراق عند عدم إمتثالها للقرارات الدولية وتعاونها مع مفتشى الأسلحة الدوليين^(١)، وقد لعبت كل من فرنسا وروسيا وألمانيا دوراً كبيراً في اتجاه رفض هذه المحاولات من قبل الولايات المتحدة وأصروا على إصدار قرارين وليس قراراً واحداً بما لا يتيح للولايات المتحدة اللجوء التلقائي للقوة بدون قرار من مجلس الأمن^(٢).

ازداد الخلاف قوة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وفرنسا وألمانيا^(٣) وروسيا من جهة أخرى عندما حاولت الولايات المتحدة استصدار

(=) [http://www.assembly.coe.int/Documents/working_Docs/doc03/EDOC9768 AD.htm](http://www.assembly.coe.int/Documents/working_Docs/doc03/EDOC9768_AD.htm).

- (١) انظر في ذلك نفس ذات المرجع الذي نحن بصددده في المطلب السابق.
- (٢) انظر في ذلك : الهامش (٦) ص ١١٥ من نفس ذات المرجع في المطلب الخاص بأسانيد الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الاستباقية.
- (٣) نجد أن هناك تحركات للحكومة الألمانية في معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها الجديدة - الضربات الاستباقية - فعلى سبيل المثال نجد أن صحيفة الفرانكفور تيرالجيمينين زيتاج (Frankfurter Allgemeinen Zeitung) الألمانية قد نشرت على لسان السفير الأمريكي في ألمانيا "دانيال آر. كوتس أن هدف زيارته للمستشارية الألمانية مقابلة المستشار الألماني "ترويدر" - وقد رفض الأخير مقابلة السفير الأمريكي وأرسل له مستشارة لشئون الأمن ديتر كاستروب (Dieter Kastrup) وزير المستشارية فرانك شتايتميير (Frank Steinmeier) - من أجل تقديم وجهة النظر الأمريكية - حول إستراتيجية الولايات المتحدة في ضرب العراق - وقد أوضح أن العبارات والكلمات التي استخدمها المستشار الألماني لانتقاد السياسات الأمريكية - فيما يتعلق بالحرب الاستباقية على العراق - غير ملائمة بالإضافة إلى إنزعاج الولايات المتحدة من إتهامه - ترويدر - للحكومة الأمريكية في واشنطن (=)

قرار ثان من مجلس الأمن بخصوص استخدام القوة ضد العراق قبل أن تستكمل لجنة التفيتيش أعمالها وكانت حجة الطرف المعارض - فرنسا وألمانيا وروسيا - أنه ليس هناك من مبرر في التخلي عن مهمة لجنة التفيتيش الدولية واللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ضد العراق، وكما بينا سابقا أن موقف الدول المعارضة قد هددت الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو - فرنسا وروسيا - مع قيام الصين بتأييدهما في هذا الرأي وانضمام ألمانيا إلى الجبهة المعارضة للولايات المتحدة في موقفها، وقد طلبت الدول

(=) بأنها لا تضع في الحسبان نتائج هذه الحرب - وقد أثبتت الأيام صدق كلام شرويدر - وسريعا ما رفض المستشار الألماني هذه الانتقادات ففي المؤتمر الوطني لمؤسسى الحزب الديمقراطي الإجتماعي (D.B.S.) والذي عقد في برلين ١٨ أغسطس ٢٠٠٢، أكد فيه أن علاقة الصداقة مع الولايات المتحدة لا تعنى "قول نعم وأمين على كل شيء" وقد حذر فقط من خلق "موقع اضطرابات جديدة" من خلال التدخل العسكري.

انظر في ذلك :

Ulrich Rippert, German Chancellor Lines up with us critics of Bush war plans vs. Iraq, 26 August 2002, <http://www.wsws.org/articles/200/aug2002/germ-a26.shtml>.

وأيضاً نجد أن فرنسا تعارض الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الاستراتيجية، فقد عبر الرئيس الفرنسى "جاك شيراك" عن وجهة نظر مشابهة - لحكومة ألمانيا - ففي خطابه السنوى إلى السفراء الفرنسيين فإه قال: "هناك إغراء لتشريع باستخدام القوة الأحادي الجانب والوقائي من جانب الولايات المتحدة، وهذا تطور مقلق وأكمل قائلا "هذا على النقيض من وجهة النظر التى تتبناها فرنسا والقائمة على الأمن الجماعى المستند على التعاون بين الدول وإحترام سلطات مجلس الأمن.

انظر في ذلك :

Peter Schwarz; European Union Foreign Ministers divided on Iraq war, 5 September 2002.

<http://www.wsws.org/articles/2002/sep 2002/Iraq-S05.shtml>.

المعارضة من مجلس الأمن بذل كل الجهود من أجل حل هذه الأزمة بالطرق السلمية. وكانت النتيجة المترتبة على هذا الرفض - من قبل روسيا والصين، وفرنسا، وألمانيا - أن قامت الولايات المتحدة بسحب مشروع القرار الذي تقدمت به إلى مجلس الأمن دون أن يصوت عليه^(١).

ب- الإنقسام الأوربي الأمريكى بشأن هذه الحرب :

فعلى جانب آخر نجد أن الدول المعارضة للحرب على العراق - فرنسا ، وألمانيا وروسيا - كانت تقف بقوة فى مواجهة الولايات المتحدة وكانت هناك دوافع متنوعة لمعارضة هذه الحرب من قبل هذه الدول المعارضة، فنجد فرنسا تعارض الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها ضد العراق وتكون هذه المعارضة متفقة ومنسجمة مع تراث السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة.

فقد رغبت فرنسا - من وراء هذه المعارضة - فى تسجيل خلافاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فى إدارة النزعات العالمية، حيث يتضح رفضها للهيمنة الأمريكية العالمية حيث ترى أن المسألة تتجاوز العراق لتتعلق بقضايا أساسية أخرى^(٢).

(١) فرنسا تحاول عن طريق تراث سياستها الخارجية تجاه الدول العربية أن تعدل من الجنوح الأمريكى على المنطقة دون قدرتها على احتلال المشروع السياسى الكامل الذى يكون بديلاً للمشروع الأمريكى.

(٢) وفى هذا الإطار تقول فرنسا: "إننا نتحدث عن مستقبل النظام الدولى والعلاقات بين الشمال والجنوب وبشكل خاص علاقتنا مع العالم العربى ومن ثم فإن أى عمل تنقص الشرعية ولا يحظى بتأييد المجتمع الدولى لن يتم تفهمه وسوف يؤثر على هذه العلاقات". انظر فى ذلك : (=)

وقد جاءت معارضة ألمانيا لهذه الحرب رغبة في حماية السيادة الأوربية من سطوة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعادت ألمانيا - في ظل حكومتها اليسارية بقيادة شرودر - اكتشاف نفسها كقوة أوربية يمكن أن تتصرف عالمياً وباستقلال عن الولايات المتحدة^(١)

أما روسيا فقد يصعب عليها - بعد انتهاء الحرب الباردة - أن يكون القرار الدولي الذي كانت شريكة فيه أثناء الحرب الباردة قد خرج من بين يديها إلى الدولة التي انفردت بالعالم والولايات المتحدة - وهذا ما دعا الرئيس الروسي بوتين إلى القول إذا أريد للعالم أن يكون أكثر قوة وواقعية وأمناً لابد أن يكون متعدد القطبية^(٢).

والخلاصة مما تقدم يمكن القول بأن معارضة كل من روسيا وفرنسا وألمانيا لهذه الضربات الاستباقية قد تكون نقطة تحول في العلاقات الدولية. وإلى جوار الدول المعارضة لهذه الحرب الاستباقية نجد أن هناك

(=) Outline positions on possible Resolution Concerning Iraq, Un News October, 17 2002.

(١) مواجهة لهذا التوجه الانفرادي الأمريكي التفت مصالح فرنسا وألمانيا وروسيا فأصبحت الدول الثلاث في سان بطرسبرج بروسيا وطالبت بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً جوهرياً في عملية رسم مستقبل العراق بعد الحرب. وشدد الزعماء الثلاث في ختام قمتهم على أهمية موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدورهما في العراق.

انظر في ذلك الأهرام في ١٢/٤/٢٠٠٣.

(٢) انظر في ذلك :

- Charles G. Fenwick, International law the old and the new A.J. I.L. Vol. 60 (1960), p. 482.
- W. Frid iman; the chan ging dimension of International law Colombia law Review, Vol. 62, 1962 p. 1162.

فقهاء غربيين يعارضون هذه الحرب بشدة، فعلى سبيل المثال نجد أن الدكتور مايكل بيبرس^(١) قد بين أن القانون العرفي أجمع على حق محدود للدفاع الوقائي عن النفس وذلك وفقاً لما يسمى بـ (معايير كارولين)^(٢) ومن ناحية أخرى قال - بيبرس - أن مذهب بوش غير شرعي - الاستباقي - فليس هناك ما يشير إلى أن العراق سيقوم غداً بمهاجمة الولايات المتحدة، أو حتى الأسبوع القادم، أو أن أي من البلدان التي تقع ضمن مجال العمل العسكري^(٣) - وفقاً لمذهب بوش - تشكل تهديدات مباشرة على الولايات المتحدة^(٤).

وأيضاً نجد الكاتب نعوم تشومسكي^(٥) قد قال إن كل من الرئيس

(١) أستاذ القانون الدولي بكلية القانون جامعة الدوق. انظر في ذلك :

Crimes of war project Op. Cit.

(٢) ويرجع ذلك إلى حادثة الكارولين عام ١٨٣٧ أثناء تمرد الثوار ضد الحكم البريطاني في كندا عندما هاجمت القوات البريطانية السفينة كارولين، التي كان يستقلها الثوار ويستخدمونها في نقل المؤن إليهم. وبعد مناقشات دبلوماسية طويلة بين وزير خارجية الولايات المتحدة "دانيال وبستر" ونظيره البريطاني "اللورد أشبرتون" تم التوصل إلى صيغة مشتركة لإجراءات الدفاع الشرعي عن النفس التوقعي "المسبق" لا بد أن يكون هناك ضرورة لدفاع شرعي عن النفس عاجل وقهري لا يترك مجال للاختيار أو التشاور.

انظر في ذلك :

- Anthony Dworkin; Crimes of war project Iraq and "Bus Doctrine of Preemptive self defence", August 20, 2002.

- <http://www.crimes of war org/expert/bush-intro.html>.

(٣) وهي تلك الدول التي أطلق عليها محور الشر - بوش الابن - كوريا الشمالية ، إيران ، سوريا ، والعراق.

(٤) انظر في ذلك نفس المصدر السابق للهامس (١).

(٥) انظر في ذلك : (=)

الأمريكي بوش الابن ورئيس وزراء بريطانيا توني بلير قد أظهرتا إزدراءهما للقانون الدولي والمؤسسات الدولية وذلك في اجتماع أزور عشية الغزو وأطلقا إنذارهما النهائي ليس للعراق فحسب وإنما لمجلس الأمن على حد سواء إما أن يستسلم أو يتم الغزو بدون موافقة المجلس وأضاف قائلاً - بخصوص الحرب الاستباقية - إنهم يستخدمون القوة العسكرية للقضاء على تهديد تحيلى أو مخترع - ليس له أساس من المواقع - حتى وإن كان مصطلح "وقائى" ذا نية حسنة، فالحرب الوقائية - من وجهة نظره - ببساطة هي الجريمة التى أدينى فى نور مبيرج^(١).

ويرى دنكان إى جى^(٢) إن جميع الأعضاء - فى المجتمع الدولي - عليهم أن يبعدوا فى علاقاتهم الدولية عند التهديد واستخدام القوة ضد سلامة الأراضى الإقليمية والاستغلال السياسى لأية دولة أو لأى غرض آخر يتعارض مع أهداف الأمم المتحدة. ويرى - دنكان - إن مذهب بوش الجديد - الضربات الاستباقية - يقوم على مهاجمة دولة ما مع غياب الدليل الواضح على هجوم محتمل وهذا المذهب ينبأ بإزاحة مبدأ منع استخدام القوة فى العلاقات الدولية - المنصوص عليه فى القانون الدولي وميثاق الأمم

(=) - Noam Chomsky; Preemptive war "The Supreme Crime" Iraq: invasion that will live in infamy.

- <http://www.information clearing house.info/article 4416.html>.

(١) انظر فى ذلك:

- Noam Chomsky; Preemptive war "The Supreme Crime" Iraq: invasion that will live in infamy.

- <http://www.information clearing house.info/article 4416.html>.

(٢) انظر فى ذلك :

- Duncan E.J. Curre LL. B (Hons) LL.M., "preemptive war" and international law after Iraq, 22 May, 2003.

- http://www.globelaw.com/Iraq/preemptive_war_after_iraq.html.

المتحدة - وإحلال مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية. .

ويرى آرثر شليسينجير - الابن -^(١) إن من يقول بأن الحرب الاستباقية أداة شرعية وأخلاقية في الولايات المتحدة ، هو شيء مدهش ويدعو إلى الاستغراب والاستنكار لمثل هذه الأفكار ، لأن مثل هذه النظريات تقوم على التنبؤ ، والتنبؤ ما هو إلا وهم ليس له أساس من الواقع وأن التاريخ قد علمنا إن المستقبل مليء بالمفاجآت التي لا تخطر على وهم أحد. وعن موقف الفاتيكان من الحرب الاستباقية فقد صرح وزير الخارجية البابوي عن حيرة الفاتيكان وقلقها عما يحدث في العراق، وأنه لا بد أن يتم حل هذه القضية - العراقية - عن طريق الأمم المتحدة ونجد أيضاً أن في الفاتيكان من صرح - حول الحرب العراقية - بأنه ليس هناك تبرير أخلاقي لهذه الحرب وقد أوضح أيضاً أن التعاليم لا تعتنق المذهب السلمي بشكل بديهي، ولكنه في الحقيقة تعترف بإمكانية شن حرب عادلة وذلك لأسباب دفاعية فقط^(٢).

إضافة إلى ما تقدم نجد أن اتحاد الكنائس البروتستانتية السويسرية قد رفض بشدة شن حرب إستباقية ضد العراق وكانت أسباب الرفض عديدة منها:

(١) آرثر شليسينجير، جية آر، مؤرخ بارز، مستشار سابق لدى الرئيس الأمريكي جون إف كينيدي. انظر في ذلك :

- Arthur, Schlesinger, jr, unilateral Preemptive war: illegitimate and immoral, los angeles times, 21 august 2002.

(٢) انظر في ذلك :

- Noto "Preemptive war" John Pau II Ratzinger, Tauran, Ruini the position of the church has been reiterated through the mass media. The crisis with Iraq has to be resolved within the framework of the united nations.

- <http://www.comunioneliberazione.org/articoli/eng/l/nowar.html>.

أولاً : النتائج المدمرة لهذه الحرب على المدنيين العراقيين من الناحية الاجتماعية والصحية والاقتصادية بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً : أن شن حرب إستباقية على العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا يمثل إنتهاك واضح للقانون الدولي كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة^(١). وأيضاً نجد أن رئيس مركز الحقوق الدستورية وجمعية حقوق الإنسان في مدينة نيويورك قد قال - بخصوص الحرب الاستباقية - : "إن حرص الولايات المتحدة وبريطانيا على شن حرب استباقية ضد العراق دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن يشكل خطراً كبيراً"^(٢).

ويقول فيليب موريو ديفارجيس - Philippe Moreau Defarges - خبير العلاقات الدولية في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية - **International Relations expert a French Institute for International Relations -** أن فرنسا دائماً تؤمن بأن مذهب الأفعال الاستباقية مذهب غير عملي^(٣).

(١) انظر في ذلك :

- No Preemptive war against Iraq, Federation of Swiss protestant churches, Berne, January 23, 2003.
- <http://www.ware.ch/dcw/iraq/08.html>.

(٢) انظر في ذلك :

- Art Moore; Eye on the Gulf, Could U.N. use military force on U.S.? 15 March, 2003.
- <http://www.worldnetdaily.com/news/article/article ID=31535>.

(٣) انظر ما يلي :

- Howard La Frachi; Doubt grows over Preemptive war, from the February, 4, 2004 edition.
- <http://www.csmointor.com/2004/0204/pols02-usfp.html>.

أما عن موقف الدول المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأوروبية^(١)، نجد أن أهم هذه الدول بريطانيا التي تضعه أولوية لتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية على مستقبل الاندماج مع القارة الأوروبية التي تنتهي إليها.

أما عن موقف كل من أسبانيا وإيطاليا هو موقف يحتاج إلى معرفة دوافعه وذلك على خلفية ما تميزت به الأحزاب اليسارية والاشتراكية التي سيطرت على مقاعد الحكم في مدريد وروما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - من نزعة نقدية إزاء السياسات الأمريكية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط المجاورة لها جغرافياً والمرتبطة بها تاريخياً.

وفي الواقع أن حقيقة الائتلاف الحاكم في كل من الدولتين - أثناء الحرب على العراق - هو ائتلاف يمني يؤيد الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

(١) إلى جوار الدول الأوروبية المؤيدة لسياسة الولايات المتحدة الاستباقية تنضم إليهم استراليا حيث أبدى كل من رئيس الوزراء الاسترالي جون هاوارد ووزير خارجيته الكساندر داوينير ووزير الدفاع روبرت هيل فقد أعلنوا جميعاً تأييدهم الكامل للحرب ضد العراق، وفي ١١ يوليو ٢٠٠٢ عند زيارة وزير الخارجية الاسترالي للولايات المتحدة فقد أعلن في حديثه الصحفي مع كولن باول وزير الخارجية الأمريكي قائلاً: أحقق من يريد مهادنة صدام حسين وأيضاً من يحاول مهادنة العراق فسنعطى الفرصة للعراق مواصلة بناء أسلحة الدمار الشامل وهذا سيكون له نتائج سيئة جداً على العالم ككل.

انظر في ذلك :

- Mike Head; Australian government backs a us war against Iraq, 9 August 2002.
- <http://www.wsws.org/articles/200/aug2002/iraq.aog.shtml>.

ولكن لم يستمر الوضع كثيراً - في كل من أسبانيا ، وإيطاليا - في تأييد الولايات المتحدة الأمريكية ، فبعد الانتخابات العامة في أسبانيا سنة ٢٠٠٤ نجد أن اليسار بزعماء خوسية ثاباتيرو الذي أعلن عن معارضته للحرب على العراق - في أثناء حملته الانتخابية وبعد نجاحه في في الانتخابات العامة وبالفعل قد قام - بعد نجاحه في الانتخابات العامة الأسبانية وتولية رئاسة الوزراء - بسحب قواته من العراق^(١).

وفي موقف مشابه في إيطاليا وبعد الانتخابات العامة الإيطالية في هذا العام - ٢ٰ٠٦ - نجد أن رئيس الوزراء رومان برودي المنتخب ، يعلن عن رفضه تواجد قوات إيطالية في العراق وهاجم هذه الحرب ونعتها بالغير أخلاقية^(٢).

وفي موقف جديد لليابان فقد أعلن رئيس وزارئها في شهر يونيو

(١) انظر في ذلك . <http://WWW.a/-bayader.com//index.asp?>

وأيضاً للمزيد نجد أن هناك تصاعد في الاستفسارات حول الفشل في إيجاد أسلحة الدمار الشامل وأيضاً كذب المعلومات الاستخبارتية حول هذا الموضوع أدى إلى شكوك حلفاء الولايات المتحدة حول السبب الجوهري لهذه الحرب وتزيد أيضاً من المعارضة في شن حرباً استباقية، انظر في ذلك:

- Howard Lafranchi; Bush's "Preemptive war" Doctrine Under Siege, 4/2/2004/p.48.

(٢) قال رئيس وزراء إيطاليا برودي عقب خروجه للصحفيين من غداء عمل مع بليير

- رئيس وزراء بريطانيا - إن وزير الدفاع الإيطالي والبريطاني سيجتمعون في القريب العاجل لترتيب تفاصيل الانسحاب - القوات الإيطالية - من العراق ، وأكد على أن القوات الإيطالية في العراق تخضع للقيادة البريطانية ومن ثم فإنه بتعين تنسيق الانسحاب بشكل وثيق مع بريطانيا انظر في ذلك : الموقع الإلكتروني

<http://WWW.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006/03/content-271542>.

htm.. .

من عام ٢٠٠٦ بسحب قوات اليابان الموجود في العراق ، فتلاحظ هنا أن عقد التحالف في العراق بدأ ينقرط . ومما سبق يتضح لنا المأزق الذي تعاني فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطاني سواء كان هذا المأزق بسبب سحب بعض الدول المتحالفة منها قواتها المتواجدة في العراق أم كان - المأزق - بسبب المقاومة العراقية الشرسة ضد التواجد الأمريكي على أرض العراق - ومن وجهة نظري هو أكبر مأزق لها في العراق وتريد أن تحاول أن ترد على هذا المأزق بإحداث الفتنة الطائفية في العراق من أجل إضعاف هذه المقاومة - ويحضرني ما قاله وزير العدل الأمريكي الأسبق - رمزي كلارك - في إحدى الصحف "أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد محاكمة صدام حسين لتبرير غزوها للعراق وأيضاً بقائها في العراق كدولة محتلة"^(١).

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب الاستباقية

لقد عارض الاتحاد الأوروبي - في جلسة البرلمان الأوروبي المنعقدة في ٣١/١/٢٠٠٣ حول العراق - أي عمل عسكري أحادي الجانب وأي ضربة وقائية تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وفي ختام مجلس " الشؤون العامة والعلاقات الخارجية " General affairs and external relations " في ٢٧ يناير ٢٠٠٣ وأيضاً في ختام المجلس الأوروبي ١٧ فبراير ٢٠٠٣ ، أكد الاتحاد الأوروبي على ذلك، وقد أضاف - الاتحاد الأوروبي - أن عملية نزع سلاح العراق هي مسألة تخص في المقام الأول مجلس الأمن الدولي والذي لديه الدعم الصريح من قبل ميثاق الأمم المتحدة.

(١) انظر في ذلك : رمزي كلارك وزير العدل الأمريكي الأسبق ، جريدة المصري اليوم

فى ختام رئاسة الاجتماع الأوروبي التى عقدت فى بروكسل فى ٢١ مارس ٢٠٠٣ - بعد إعلان الحرب على العراق - نجد أن الاتحاد الأوروبى قد أعاد تأكيد التزامه بالدور الأساسى للأمم المتحدة فى النظام الدولى وإلى المبدأ الذى يرجع مسئولية السلام والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن الدولى^(١).

ونظراً للانقسامات التى ظهرت بين الدول الأوروبية - كما عرفنا سابقاً - كان صعب على وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى أن يتوصلوا إلى إجماع ضد ضربة أمريكية أحادية الجانب ، وفى نهاية اجتماع الاتحاد الأوروبى لم يصدق على أى قرار رسمى وقد ذكر وزير خارجية ألمانيا - بوشكا فيشر - لا أحد يؤيد النظرة الأحادية أو الغزو الأحادى الجانب كوسيلة "لضمان تغيير النظام" وأجمع وزراء الاتحاد الأوروبى أن أى عمل أمريكى ضد العراق يجب أن يتم بموافقة مجلس الأمن الدولى^(٢).

الفرع الثانى

موقف الدول العربية

فى الصفحات السابقة عرفنا موقف دول أوربا من الحرب الاستباقية - المؤيدة والمعارضة - التى قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيقها على العراق فى شهر مارس ٢٠٠٣ ، وعرفنا أن هناك مجموعة من دول أوربا - روسيا فرنسا وألمانيا - معارضة الموقف الولايات المتحدة

(١) انظر فى ذلك :

Peter Schwarz; European union foreign ministers divided on Iraq war, 5 september 2002. <http://www.ws.ws.Org/articles/2002/sep2002.iraq.S05.shtml>.

(٢) انظر فى ذلك : نفس المصدر السابق

الأمريكية ، وكانت واقفة بالمرصاد لها فى أروقة مجلس الأمن عندما حاولته الولايات المتحدة باستصدار قرار من مجلس الأمن بخصوص استخدام القوة المسلحة ضد العراق ، حتى يكون لها أن تضيف صفة الشرعية على ضرب العراق واحتلاله ، إلا أنها فشلت فى الحصول على استصدار قرار من مجلس الأمن بسبب وقوف روسيا وقرنا أمامها وتهديدها باستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن وعلى هذا الأساس قامت الولايات المتحدة بسحب مشروع القرار الذى تقدمت به لمجلس الأمن من أجل استصدار قرار بضرب العراق.

وفى هذا السياق لابد من سؤال أنفسنا سؤالاً - كعرب طبعاً - ما هو موقف العرب من هذه الحرب؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد لنا أن نستعرض شقين فى الإجابة :

١ - موقف جامعة الدول العربية من هذه الحرب . ٢ - موقف الدول العربية منها.

١ - موقف جامعة الدول العربية من الحرب الاستباقية :

حتى يمكن لنا أن تعرف موقف جامعة الدول العربية من هذه الحرب - وبخاصة أن التطبيق العملى لها هو على ميثاقها حتى يتثنى لنا معرفة موقف الميثاق من العدوان صفة عامة والموقف العملى لجامعة الدول العربية فى مواجهة هذا العدوان الذى حدث على دولة عضو فيه ففى نص المادة (٦) من ميثاق جامعة الدول العربية تنص على أنه: " إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فالدولة المعتد، عليها ، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً.

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع ، فإذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب

الإجماع رأى الدولة المعتدية إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليه عاجزة عند الاتصال بالمجلس ، فالممثل تلك الدولة فيه ، أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة وإذا تعذر مع الممثل الاتصال بمجلس الجامعة ، حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده" (١).

عند النظر إلى النص السابق نجد أن جامعة الدول العربية لا تستطيع التدخل من تلقاء نفسها إذا ما وقع عدوان على دولة عربية ولكن لابد وأن يتحقق ما نصت عليه المادة السادسة من شروط حتى يتسنى لها التدخل ضد هذا العدوان . إذا لابد وأن يكون التدخل - من الجامعة - بناء على طلب من أحد ، هذه الجهات التى خولها نص المادة (٦٩ سالفه الذكر ، وبالتالي تكون سلطة جامعة الدول العربية فى هذا الخصوص ضعيفة جداً بالمقارنة بالأمم المتحدة والدور الكبير لمجلس الأمن فى هذا المجال (٢).

قد طرأ تطور كبير لدور جامعة الدول العربية فى التصدى للعدوان ، وذلك بمقتضى أحكام معاهدة الدفاع العربى المشترك ، والتى تعتبر وثيقة هذه المعاهدة هى مكملة لميثاق جامعة الدول العربية ، فقد نصت المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك على أنه: "تطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء

(١) انظر فى ذلك

<http://WWW.arab/eagueonline.org/las/arabic/details-arjsp?art-id=133&level-id=119>

(٢) انظر فى ذلك : الدكتور: أحمد حسن الرشيدى ، النظام العربى وجامعة الدول العربية فى ظل الأزمة الأمريكية العراقية ، العدوان على العراق مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ص ١٨٨ .

وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات وتنص المادة الثالثة منه : تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استغلالها أو أمنها وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف" (١).

وتنص المادة الرابعة من المعاهدة على أنه "رغبة في تنفيذ الالتزامات سألغة الذكر على اكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها ويشترك - بحسب مواردها وحاجاتها - في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة لمقاومة أي اعتداء مسلح" (٢)، كان هذا هو موقف جامعة الدول العربية من قبل هذه الحروب وهو بالفعل موقف متواضع للغاية ، ونجد أن رد فعل الجامعة العربية إزاء الهجوم مع العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا رد فعل ضعيف للغاية إذا ما تم مقارنته برد فعل الجامعة إزاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠/١٩٩١ (٣) .

رد فعل الجامعة إزاء تطورات أزمة العدوان الأمريكي على العراق كان ضعيفاً ومتأخراً وذلك منذ عام ٢٠٠٢ على أقل تقدير ، فالبقمة العربية التي كانت من المنتظر أن تتعقد استثنائياً لم تنعقد بالوصف الاستثنائي وإنما

(١) انظر في ذلك

<http://WWW.arab/eagueonline.org/las/arabic/details-arjsp?art-id=135&level-id=121>

(٢) انظر في ذلك ك الدكتور أحمد حسن الرشيدى ، المرجع السابق ص ١٨٨ .

(٣) حيث بادر مجلس الجامعة - في زمة الخليج ١٩٩١ - إلى اجتماع طارئ لوزراء الخارجية في نفس يوم الغزو العراقي للكويت كما أجمع مؤتمر القمة العربية الطارئ لمنافسة الأزقة في ٩ أغسطس ١٩٩٠ هذا إلى جوار اجتماع آخر لوزراء الخارجية في شهر أغسطس ١٩٩٠ .

عقدت كقمة عادية في ٢٠٠٣/٣/١ وهذه القمة التي عقدت في شرم الشيخ وسميت بالقمة العاجلة وقد غاب عنها رؤساء دول عربية كثيرين وقد طرح على القمة بندين رئيسيين هما: الأزمة العراقية الأمريكية ، والأزمة العراقية الكويتية - من الغريب أن الدول العربية لم تفعل شيئاً إزاء أزمة العراق الكويت سنة ١٩٩١ وبعد ثلاثة عشر عاماً من الخلافات وفي شرم الشيخ عام ٢٠٠٣ يبحثون عن هذه الخلافات الآن فأمام مشكلة الاحتلال الأمريكي للعراق فلا يكون الوقت المناسب لفتح الجرح العربي (تجديد الأحران - ولكن الأمر جد خطر ليس فقط الوقوف مع العراق فحسب وإنما على منطقة الشرق الأوسط كلها - ما عدا إسرائيل بالطبع - لقد كان متوقعاً من الدول العربية بجانب جامعة الدول العربية الوقوف أمام العدوان الأمريكي على العراق كما حدث من هذه الدول العربية الوقوف بجانب الكويت ضد العراق في أزمة احتلال العراق للكويت . للأسف الشديد موقف جامعة الدول العربية بخصوص اعتداء واقع على أحد ، الدول الأعضاء فيها. وبعد أن عرضنا هذا الموقف علينا عرض موقف النظام العرب باختصار شديد لأنه لا يختلف كثيراً عن موقف الجامعة العربية.

٢- موقف النظام العربي :

وهن، ضعف، انقسام، هذه الكلمات هي أقل وصف يمكن أن نصف به موقف النظام العربي من الحرب مع العراق . نجد أن هناك فارقاً بين النظام العربي من جهة والشعوب العربية من جهة أخرى ، نجد أن الشعوب - على رغم من قلة الحيلة وضغوط السلطة عليها - كانت تحاول أن تثبت أن هناك معارضة من شعوب الدول العربية سواء كان هذا بالمظاهرات أو بالإعلام الخاص وليس العام المملوك للنظام العربي . أن موقف النظام العربي الرسمي - محزن ، فنجد أن هذا النظام يتجه بكل أحاسيسه إلى جهة

الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن يحقق مصالحها واستراتيجيتها - مصلحة الولايات المتحدة الخاصة وليس من أجل مصلحة شعوبهم ، وبالتالي نجد أن هناك نتيجة فى غاية الأهمية - للأسف الشديد - إن حجم الاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٥ فقط ٧٥ مليار دولار ، وكأنهم يعطون الجائزة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية على ما تفعله فى العراق من جرائم لا يمكن السكوت عنها^(١).

لو كانت هناك دولة عربية كبيرة فى هذا النظام العربى رفعت صوتها فقط أمام الولايات المتحدة وقالت لها: "لا لاي عدوان على المنطقة العربية" لما تجرأت - الولايات المتحدة - وجاءت بجيوشها إلى المنطقة العربية من أصله.

إن موقف الفقه العربى من الحرب الاستباقية موقف واضح وظاهر من هذه الحرب العدوانية، فقد أجمع فقهاء الفقه العربى على رأى واحد يتمثل فى أن مثل هذه الحروب ما هى إلى حروب عدوانية، تخدم مصالح استعمارية ولكن بلون جديد - فقد كان الاستعمار فى القرن التاسع عشر على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا بحجة نشر حضارة الرجل الأبيض - يتمثل فى تخليص العالم من شرور الأسلحة الفتاكة - فى الوقت نفسه نجد أن هذه الدول هى التى تمتلك الأسلحة الفتاكة - وأيضاً نشر الديمقراطية - وقد تناسوا ما يحدث فى فلسطين وما تفعله إسرائيل هناك، وأيضاً ما حدث للهنود الحمر أصحاب الأرض الأصليون فى الولايات المتحدة - فى منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه الحرب تكون مخالفة تماماً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المادة ٢/٤ منه، وهذا ما قالته أستاذتنا الدكتور عائشة

(١) هذا ما قاله اللواء أركان حرب / صلاح سليم ، عضو المجلس المصرى للعلاقات الخارجية وذلك فى برنامج بلا حدود ، قناة الجزيرة الإخبارية فى يوم ٢٠٠٦/٧/٥.

راتب، ونجد أن الدكتور عبد العزيز سرحان^(١) قد أضاف قائلاً - بخصوص هذه الحرب الاستباقية - إنها إحياء للعصر الاستعماري من جديد، فهي - الولايات المتحدة - تريد أن تفرض هيمنتها على العالم بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة وترى أن ثروات الشعوب ملك للدولة الأقوى ومن يتربص فهو خائن شارد يستحق العقاب وأصبحت الحرب أولوية مطلقة في أجندتها السياسية، وعلى هذا الأساس قامت بضرب أفغانستان والعراق. وأن هذه الحرب خرقت مبادئ الشرعية الدولية سعياً وراء مصالحها الاقتصادية، ورغبتها العارمة في السيطرة المطلقة على العالم، وقد أيده في ذلك الأستاذ الدكتور يحيى الجمل^(٢) الذي أبدى دهشته البالغة من هذا الاستعمار الجريء ويتساءل عن العلاقة بين الاحتلال والتحرير؟ وقد اعتبر أن هذه الحرب ما هي إلا مخطط أمريكي من أجل السيطرة على بترول الشرق الأوسط. مما سبق نجد أن الفقه العربي قد أجمع على عدم شرعية هذه الحرب بل اعتبر أنها حرب عدوانية يطبق عليها أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة - فيما يتعلق بنصوص العدوان والآثار والنتائج المترتبة عليه - وقد اتفق الفقه العربي على أن هذه الحرب ما هي إلا استراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تريد بها تحقيق مصالحها الخاصة التي تتمثل في السيطرة على بترول الشرق الأوسط وأيضاً تريد أن تثبت للعالم أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

(١) أستاذ القانون الدولي في كلية الحقوق جامعة عين شمس وقد ذكر هذا الرأي في مؤلفه تحت عنوان الأمم المتحدة واختيار المصير: الشرعية أو الاستعمار الأمريكي، دار النهضة عام ٢٠٠٥ ص ٢٥، ٢٦، ٣٠.

(٢) أستاذ القانون الدستوري، جامعة القاهرة، وقد ذكر هذا الموقف في المرجع السابق، ص ٣٣.

الباب الثاني

**الحرب الاستباقية : آثارها ونتائجها
ومبدأ التضامن الدولي في الميثاق**

الباب الثاني

الحرب الاستباقية : آثارها ونتائجها ومبدأ التضامن الدولي فى الميثاق

فى الباب السابق قد تعرضنا بالشرح والإيضاح عن مفهوم العدوان فى القانون الدولي وعرفنا أن العدوان كفعل متواجد منذ قديم الزمان ، ولكن تعريف العدوان لم يكن قديم مثل فعله وعرفنا أن أول تعريف للعدوان بصورة كاملة كان فى ١٤/١٢/١٩٧٤ بالقرار رقم ٣٣١٤. ثم بعد ذلك عرفنا ماهية الحرب الاستباقية وتطبيقاتها وتعرضنا للأدلة والأسانيد التى على أساسها قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بغزو العراق فى مارس ٢٠٠٣ وأثبتنا أن هذه الأدلة والأسانيد ليس لها أساس من الواقع وبالتالي تكون هذه الحرب الاستباقية حرب غير شرعية، أى أنها فى عداد الحرب العدوانية كما يبين لنا القانون الدولي المعاصر ومواثيق المنظمات الدولية وبالذات منظمة الأمم المتحدة ، وبما أن الحرب الاستباقية حرب عدوانية - كما أثبتنا ذلك - فإنه لابد وأن يترتب على ذلك مجموعة من الآثار والنتائج القانونية التى تترتب عليها، والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: هل من الممكن أن يكون هناك - فى مواجهة الحرب الاستباقية - تضامن دولى لمواجهة هذه الحرب الاستباقية؟ وإذا قام هذا التضامن الدولي كيف يمكن أن يؤثر على سيادة الدولة التى سوف يكون لها دور فى هذا التضامن، وأيضا ما هو موقف الدولة المحايدة من هذا التضامن.

هذا ما سوف تقوم بعرضه فى صفحات هذا الباب وعليه سوف نقسم هذا الباب إلى فصلين متتاليين كالآتى :

الفصل الأول : آثار الحرب الاستباقية على بعض المبادئ الأساسية فى القانون الدولي.

الفصل الثانى : مبدأ التضامن الدولي فى ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة الحرب الاستباقية.

الفصل الأول

آثار الحرب الاستباقية على بعض المبادئ

الأساسية فى القانون الدولي

وفى هذا الفصل سوف نقسمه إلى مبحثين رئيسيين كل مبحث يحتوى على مطلبين كاملين كالآتي :

المبحث الأول : آثار الحرب الاستباقية على بعض المبادئ الأساسية فى القانون الدولي.

المبحث الثاني : النتائج التى يمكن أن تترتب على الحرب الاستباقية.

المبحث الأول

آثار الحرب الاستباقية على بعض المبادئ

الأساسية فى القانون الدولي

وهذا المبحث يحتوى على مطلبين رئيسيين أولهما يتحدث عن الحرب الاستباقية والدفاع الشرعي وثانيهما يتحدث عن الحرب الاستباقية وحق تقرير المصير.

المطلب الأول

الحرب الاستباقية والدفاع الشرعي

عرفنا فيما سبق - من دراسة التكيف القانوني للهجوم الأمريكي ، البريطاني على العراق وأيضاً الأسانيد التى استندت عليها كل من هاتين الدولتين فى غزوهما للعراق - أن الحرب الاستباقية ماهية إلا حرب

العام - ولجنة التفتيش بالتعاون الذي تقدمه دولة العراق - وقد عرضنا ذلك في تفصيل سابق - ولكن الولايات المتحدة على نقيض تماماً من هذه النتائج - وضربت هذه التصريحات عرض الحائط - وقد قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع دول أخرى - صاحبة مصلحة - وعلى رأسها المملكة المتحدة ، ومرت الأيام والسنين على غزو واحتلال العراق دون جدوى من العثور على أسلحة الدمار الشامل وبالفعل لم يجدوا أية آثار لهذه الأسلحة ويترتب على ذلك أن السند الرئيسي الذي استندت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهو أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل - غير صحيح وبالتالي

(=) العراق يتعاون مع المفتشين الدوليين بشكل جيد، وقد صرح بليكس في ١٤/٢/٢٠٠٣ أن المفتشين الدوليين التابعين للجنة ينموفيك قد أقرروا بالتزام العراق بالقرار رقم ١٤٤١ - الصادر من مجلس الأمن وقد تعرضنا له سابقاً - وقد أوضح أيضاً - بليكس - أن ينموفيك لم تعثر على أسلحة دمار شامل في العراق وإضافة إلى ما تقدم نجد أن مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية - محمد البرادعي - قد صرح في تقريره إلى مجلس الأمن أن عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة التي يترأسها قد انتقلت من مرحلة الاستطلاع (التي تستهدف تحديد معرفة الإمكانات النووية العراقية) إلى مرحلة "استقصائية" (تستهدف تقدير الإمكانات العراقية في الأربع سنوات السابقة). وقد صرح أيضاً أن الوكالة الدولية قد قامت بعمليات التفتيش على أكمل وجه - فعلى سبيل المثال نجد أن فرق التفتيش خلال الأسبوعين الذين يسبقا هذا التصريح قد قاموا بـ ٣٨ عملية تفتيش في ١٩ موقع وتضمنت طرق التفتيش أخذ عينات من الهواء، الماء، الرواسب بالإضافة إلى استخدام كاشفات شعاع القاما المحمولة يدوياً والمحمولة بواسطة السيارة بالإضافة إلى بعض الأشياء الخاصة التي تبين امتلاك اليوآرنسيوم أو من عدمه ... الخ. وبذلك نجد مدى تعاون العراق مع لجان التفتيش الذين هم أقرروا بذلك : انظر في ذلك الروابط الالكترونية الآتية :

- <http://www.un.org>.
- <http://www.state.gov>.
- <http://www.iaea.org>.

يكون هناك خطأ كبير قد وقع من قبل هذه الدول المشتركة في غزو العراق فقد ترتب عليه أضرار بالغة الوحشية والجسامة ، أصابت الشعب العراقي كله ، وكما أثبتنا سابقاً أن هذه الحرب ماهية إلا حرب عدوانية ولا يمكن تصنيفها غير ذلك. كما بينا ذلك عند دراسة التكيف القانوني لهذه الحرب ولا يمكن أن تكون من ضمن الحالات التي يبيح فيها القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة استخدام القوة.

وعند دراستنا للعدوان في الباب الأول توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الحرب الاستباقية ما هي إلا حرب عدوانية ينطبق عليها وصف العدوان الوارد في القرار رقم ٣٣١٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بتعريف العدوان ^(١) ، وعرفنا أن هذا الغزو الأمريكي البريطاني للعراق نتج عنه احتلال لدولة العراق - حتى يومنا هذا - وهذا يعني أن العدوان ما زال مستمراً على العراق من قبل هاتين الدولتين.

وفي هذا السياق لا يمكن أن نعتبر أن الحرب الاستباقية حرب تحرير بلد ما من حكم مستبد أو طاغ فهذا الأمر لا يمكن أن يتماشى مع أحكام القانون الدولي ولا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وإن هذه المهمة هي مسئولية شعب الدولة - التي تتعرض لحكم استبدادي - وليس لأي دولة أخرى أن تتدخل في مثل هذه المسائل ، حيث إن أهم مبادئ القانون الدولي تتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أياً كانت المبررات والأسانيد - التي تستند عليها الدولة المتدخلة - اللهم إلا إذا كان هذا التدخل في حالة اتخاذ إجراءات أو تدابير الأمن الجماعي من قبل منظمة الأمم المتحدة.

(١) نجد أن فكرة الدفاع الشرعي لم تكن بالفكرة الحديثة ولكنها فكرة قديمة جداً ولمعرفة ذلك انظر في الفصل التمهيدى من نفس ذات المرجع.

عند استعراضنا للحرب الاستباقية - فى الباب الأول - عرفنا - من التكيف القانوني لها - أن هذه الحرب ما هى إلا حرب عدوانية لا تتفق البتة مع الشرعية الدولية ويترتب على ذلك بعض الآثار القانونية التى تدلنا على تعارض هذه الحرب مع قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة.

وبعد هذا يُطرح سؤال يتعلق بما سبق ويتمثل فى ماهية علاقة الحرب الاستباقية بمبدأ حق الدفاع الشرعي فى القانون الدولي؟ قبل الإجابة على هذا السؤال يجب علينا أن نلقى ضوءاً سريعاً على مبدأ حق الدفاع الشرعي فى القانون الدولي.

إن فكرة الدفاع الشرعي - كما عرفنا سابقاً - مرتبطة ومتلازمة مع مبدأ خطر استخدام القوة بين الدول. هذا لا يعنى أن حق الدفاع الشرعي لم يكن متواجداً قبل مبدأ خطر استخدام القوة فى العلاقات الدولية بين الدول. بل على العكس نجد أن فكرة الدفاع الشرعي قديمة قدم الأزل.

عندما ظهر مبدأ خطر استخدام القوة فى العلاقات الدولية نجد فى المقابل ظهر أيضاً استفساراً حول حق الدولة فى استخدام القوة إذا ما تعرضت لعدوان من قبل دولة أخرى فهل يكون استخدامها للقوة لصد هذا العدوان مشروعاً أم لا ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يتطلب منا أن نلقى الضوء على هذا الأمر. بإيجاز نظراً لأننا قمنا بشرح هذا الأمر سابقاً^(١)

(١) عرفنا فى دراستنا السابقة - الباب الأول من هذا المرجع - أن العدوان كفعل منذ قديم الأزل ولكن تعريف العدوان لم يكن بالقديم كفعله ، وأن تعريف العدوان لم يكن محددًا حتى ١٩٧٤/١٢/١٤ صدر قرار الجمعية للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ والخاص بتعريف العدوان ان تعريف العدوان يبين لنا على أقل تقدير من هى الدولة المعتدية ومن هى الدولة المعتدى عليها ، حتى يمكن فى ظل عصر التنظيم الدولي المعاصر أن نعرف من الطرف صاحب الحق فى الدفاع عن نفسه ومن الطرف الآخر المعتدى (=)

فعهد عصبة الأمم وميثاق بريان كيلوج قد أظهرنا حق الدولة التي تتعرض لعدوان من قبل دولة أخرى ، أن تدافع عن نفسها^(١).

وقد أقر ميثاق الأمم المتحدة صراحة وبطريقة واضحة - لا لبس فيها - شرعية استخدام القوة المسلحة من أجل غرض الدفاع الشرعي ، حيث جاء في نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه : ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى ، أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة مع أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه^(٢).

ومن هذا التعريف يمكن لنا أن نقول إن هناك ركنين أساسيين للدفاع الشرعي الدولي وهما : الاعتداء والدفاع ولكل منهما شروط سوف نقوم باستعراضها - سريعاً وبإيجاز شديد حيث إننا تعرضنا لهذا الأمر بالشرح سابقاً - ففي ركنه الأول - العدوان أو الاعتداء - يجب أن يتوافر فيه شروط معينة حتى يمكن لنا أن نحكم على هذا العمل بأنه عدوان أو اعتداء مخالف لأحكام القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة وتتمثل هذه الشروط في :

١ - أن يحدث عدوان مسلح غير مشروع.

(=) الذي يجب أن يأخذ المجتمع الدولي الاجراءات ضده وذلك عن طريق المنظمة الدولية المختصة بذلك انظر ذلك المفهوم في ذات المرجع (المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول).

(٢) انظر ذلك الدكتور إبراهيم العنان - المرجع السابق - ص ٦١٧ ، ٦١٨.

(٣) انظر في ذلك الدكتور ياسين الشيباني - المرجع السابق - ص ٤٥ وأيضا الدكتور : نبيل أحمد حدي الارهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - ص ٨٧.

٢- أن يكون العدوان حال ومباشر.

٣- وأن يكون العدوان المسلح ضد أحد أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لنص المادة ١ فى ميثاق الأمم المتحدة نجد أن الدفاع الشرعي يكون حق للدول فرادى أو جماعات إذا اعتدت قوة مسلحة على " أحد أعضاء الأمم المتحدة " (١).

٤- أن يكون العدوان ماساً بالحقوق الأساسية للدول التى تتمثل فى سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها وغير ذلك مما يتعارض مع أهداف الميثاق (٢).

وعندما ننظر إلى هذه الشروط الأربع الواجب توافرها حتى يمكن لنا أن نقول إننا بصدد عدوان غير شرعي يقع على دولة ما ، وبتطبيق هذه الشروط على ما قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عند غزوها للعراق - بموجب نظرية الحرب الاستباقية - نجد أن هذه الشروط - الخاصة بالعدوان - تنطبق تماماً على غزو العراق ، وبالرجوع إلى تعريف

(١) انظر فى ذلك الدكتور نبيل أحمد حلمي ، المرجع السابق ص ٩٠.

(٢) قد تعرضنا - فيما سبق من دراستنا هذه - لأركان الدفاع الشرعي وشروط كل ركن من هذه الأركان بالشرح الموسع فى نفس ذات المرجع م ٢ ف ٢ الباب التمهيدي .
إضافة لذلك نجد أن هناك من الفقهاء - الذين أوضحوا لنا هذه الحقوق الجوهرية التى تتمتع بها الدول من الناحية العلمية : حق سلامة الإقليم - حق الاستقلال السياسي - حق تقرير المصير للمزيد انظر فى ذلك الدكتور محمد محمود خلف . المرجع السابق ص ٢٦١.

وأيضاً : الدكتور محمد السيد عبد التواب ، المرجع السابق ص ٦٤.

وأيضاً : الدكتور ويصا صالح المرجع السابق ص ١٨٨.

وأيضاً : الدكتور حسنين عبيد المرجع السابق ص ٦٦.

العدوان فى القرار رقم ٣٣١٤ الصادر عند الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤/١٢/١٩٧٤^(١) نتوصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن غزو العراق فى مارس عام ٢٠٠٣ من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هو عمل من أعمال العدوان التى يبيح للدول المعتدى عليها أن تستخدم حقها فى الدفاع الشرعى لصد هذا العدوان.

والركن الثانى فى الدفاع الشرعى هو الدفاع ، والشروط الواجب توافرها فى ركن الدفاع شرطان اللزوم والتناسب.

ولزوم الدفاع يتطلب :

١ - أن يكون أعمال الدفاع هى الوسيلة الوحيدة لصد الاعتداء.

٢ - أن توجه أعمال الدفاع إلى مصدر العدوان.

٣ - أن يتم ابلاغ مجلس الأمن بتدابير الدفاع الشرعى^(٢).

وتناسب الدفاع يتطلب أن تكون أعمال الدفاع التى تقوم بها الدولة المعتدى عليها يجب أن تكون متناسبة مع حجم العدوان وألا تتجاوز له لأن التجاوز فى استخدام حق الدفاع الشرعى ينقلب إلى ضده أى ينتقل من صفة الدفاع الشرعى - فى حالة التجاوز إلى صفة العدوان والفارق بينهما

(١) عندما ننظر إلى المادة السادسة من قرار تعريف العدوان نجد أنها إشارة إلى العلاقة بين ارتكاب العدوان وحق الدفاع الشرعى ، وحق الدولة المعتد : عليها فى استخدام القوة لصد هذا العدوان انظر فى ذلك ففى ذات المرجع المطلب الثانى ، المبحث الأول ، الفصل الأول ، الباب الأول، (تعريف العدوان والدفاع الشرعى).

(٢) انظر فى ذلك للمزيد : الدكتور نبيل أحمد حلمي - المرجع السابق ص ٩٢.

الدكتور حسنين عبيد - المرجع السابق ص ٧٠.

الدكتور نجيب حسنى - المرجع السابق ص ٤٩.

شاسع^(١).

فى الباب السابق من دراستنا هذه عرفنا - بالأدلة والأسانيد - أن الحرب الاستباقية ما هى إلا حرب عدوانية تتعارض مع أحكام القانون الدولى المعاصر وأهداف الأمم المتحدة ، وأن الدولة التى تقوم باستخدام القوة ضد دولة أخرى وفقا لنظرية الحرب الاستباقية تكون دولة معتدية وفقا لأحكام القانون الدولى المعاصر وأهداف منظمة الأمم المتحدة ، ويترتب على ذلك نتيجة فى غاية الأهمية والتى تتمثل فى حق الدولة الضحية للضربات الاستباقية وفقا لنظرية بوش أن تقوم بصد هذه الضربات الاستباقية وفقا لما هو منصوص عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وما هو متعلق بحق الدفاع الشرعى من شروط وأركان - سبق الإشارة إليها.

وبالتالى يمكننا القول إن ما قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى يوم ٢٠/٣/٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا - هى أعمال عدوان يحق للشعب العراقى أن يدافع عن نفسه ضد هذا الاحتلال وفقا لأحكام المادة ٥١ سابقة الذكر.

المطلب الثانى

الحرب الاستباقية وحق تقرير المصير

فى المطلب السابق عرفنا ماهية العلاقة بين الحرب الاستباقية وحق الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة المادة ٥١ من الميثاق. وفى سياق ما تقدم - علاقة الحرب الاستباقية بعقد الدفاع الشرعى. عرفنا

(٢) انظر فى ذلك : الدكتور ويصا صالح ، المرجع السابق ، ص ٣١٣.

وأىضا الدكتور محمد محمود خلف المرجع السابق ، ص ٤٤٩.

أن الحرب الاستباقية ماهية إلا حرب عدوانية ولا يمكن أن تندرج تحت الحالات التي يبيح فيها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة. ويترتب على ذلك أن الدولة التي تقوم بهذه الحرب فإنها تكون دولة معتدية تقوم بعمل من أعمال العدوان وبالتالي يكون هناك دولة على الجانب الآخر ضحية لهذه الحرب - معتدى عليها - يحق لها - الدولة المعتدى عليها. أن تقوم بصد هذا العدوان وفقاً لمبدأ حق الدفاع الشرعى المنصوص عليه - كما عرفنا سابقاً - فى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن قد يحدث وفى واقع الأمر من الممكن أن القوة التى استخدمتها الدولة المعتدى عليها لصد هذا العدوان - الحرب الاستباقية. لم تكن كافية لوقف هذا العدوان وتترتب على ذلك احتلال الدولة المعتدى عليها من قبل الدول المعتدية وأصبح إقليم الأول تحت سيطرة الثانية ومن هنا يكون لشعب الدولة المحتلة وفق أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن قد يحدث وفى واقع الأمر ومن الممكن أن القوة التى استخدمتها الدولة المعتدى عليها لصد هذا العدوان - الحرب الاستباقية. لم تكن كافية لوقف هذا العدوان ويترتب على ذلك احتلال الدولة المعتدى عليها من قبل الدولة المعتدية وأصبح إقليم الأول تحت سيطرة الثانية ومن هنا يكون لشعب الدولة المحتلة وفق أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة - حق تقرير المصير.

فواجب علينا أولاً أن نقوم بشرح موجز عن مبدأ حق تقرير المصير وتطوره حتى وصوله إلى مفهومه المعاصر ثم بعد ذلك - ثانياً - علينا أن نستعرض علاقة الحرب الاستباقية حق تقرير المصير.

أولاً : ما هو حق تقرير المصير : عندما نطلع على التاريخ الإسلامى وفتوحاته نجد أن للفتوحات الإسلامية دوراً كبيراً فى نشأة حق تقرير

فى عام ١٩٢٣ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية - فى عهد الرئيس مونرو وعلى لسانه هذا الإعلان - برفضها التام لتدخل الدول الأوروبية فى شئون القارة الأمريكية على أساس حق تقرير المصير.

وفى هذه الحقبة الزمنية كان حق تقرير المصير مبدأ سياسى وليس - بدأ قانوني^(١) ونلاحظ أيضا أن الدول الاستعمارية فى هذه الفترة الزمنية تقوم بنهب خيرات الدول المستعمرة وثرواتها الطبيعية فى مقابل وعود زائفة منها نشر حضارة الرجل الأبيض وأيضا المناداة بحق تقرير المصير لهذه الدول المستعمرة ولكن للأسف الشديد كانت هذه الأمور ما هى إلا وعود فى الهواء الطلق لا أساس لها إلا شئ واحد فقط وهو الثروات الطبيعية لهذه البلدان وأن موقف الاستعمار موقف غير مجدي تجاه حق تقرير المصير^(٢).

وبمرور الأيام والسنين نجد أن هناك تطور يطرأ على هذا المبدأ بمرور هذه الأيام حتى أن وصلنا إلى فترة عصبة الأمم ، حيث نصت فى عهدها - عهد العصبة - على حق تقرير المصير فى المادة ٢٢/٣ على أنه «بعض الجماعات التى كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى بلغت درجة من الترقى والتقدم يمكن معها الاعتراف بها أمما مستقلة بشرط أن تسدى الدولة صاحبة الانتداب النصح والمعونة لها حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه أن

(١) انظر فى ذلك الدكتور عز الدين على الخير ، المقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير ، بغداد عام ١٩٧١ م ص ١٩ .

(٢) وفى هذا السياق مثلا نجد فرنسا تتمسك بحق تقرير المصير للشعوب وفى نفس الوقت نقول إن لائحة حقوق المواطن الفرنسي التى تعتبر جزء لا يتجزأ من الدستور الفرنسي والصادرة فى عام ١٧٩١ بأن أحكام الدستور هذه لا تنطبق على المستعمرات الفرنسية أسيا وإفريقيا وأمريكا على الرغم أنها جزء من الامبراطورية الفرنسية انظر ذلك : الدكتور عز الدين على الخير المرجع السابق ص ٢١ .

تعتمد على نفسها ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات في الاعتبار»^(١).

هذا النص السابق يحمل أكثر من معنى علاوة على عبارته العامة المطاطة ويمكن يصل هذا إلى حد التناقض أى الشئ ونقيضه.

الفقه التقليدي - فى هذه الفترة الزمنية - كان يعتبر حق تقرير المصير هو مبدأ سياسي ولا يجوز التمسك به كمبدأ قانوني^(٢).

ننتقل بعد ذلك إلى فترة الأمم المتحدة منذ نشأتها ١٩٤٥ حتى يومنا هذا محاولة معرفة موقف الأمم المتحدة من مبدأ حق تقرير المصير ، فى ميثاق الأمم المتحدة ، نجد قد نص فى كل من المادة ٢/١ . والمادة ٥٥ على حق تقرير المصير.

وقد أكدت - المادة ٢/١ ، المادة ٥٥ من الميثاق - على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وفى عام ١٩٥٢ أكدت لجنة حقوق الإنسان الثالثة على حق تقرير المصير ، وقد انفق معظم أعضاء اللجنة على أن حق تقرير المصير يعنى حق الشعوب فى أن تقرر وضعها الدولي على الرغم من ذلك نجد أن هناك اختلافات حول معنى حق تقرير المصير^(٣).

(١) انظر فى ذلك : الدكتور عبد الرحمن قاسم زيدان ، المرجع السابق ص ١٨٥ .

(٢) وهذا ما أكدت عليه لجنة الفقهاء المعنية بدراسة جزر " الاند " عام ١٩٢٠ والتي انتهت فى قرارها بخصوص مشكلة هذه الجزيرة إلى أن الشعوب ليس لها الحق فى أن تحرر نفسها من حكم الدول التى استعمرتها حتى ولو كانت لا تنتمى اليها وهى بذلك نحت جانبا حق تقرير المصير الذى شاع ترده على السنة قادة الدول الأوربية انظر ذلك الدكتور ، ويصا صالح ، السلطان الداخلى واختصاص أجهزة الأمم المتحدة ، المجلة المصرية للقانون الدولي عام ١٩٧٧ ص ١٩٥٨ .

(٣) وقد انقسمت آنذاك الدول إلى فريقين أحدهما يرى أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق عام بشأن تقرير المصير ويمثله فريق الدول الاستعمارية التى رأت أن (=)

وفى أوائل الستينات من القرن الفائت - قد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (١٥١٤ xV) بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٤ تحت عنوان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وجاء هذا القرار مدعوماً من الأغلبية الكبرى والمستنده على فكره الاختيار الحر. هو الذى جعل من حق تقرير المصير قاعدة قانونية وأصناف القرار بأن الدول وفقاً لحق تقرير المصير بها أن تقرر نظامها السياسي بحرية وأن تشق طريقها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ^(١) وعلى هذا الأساس نشأت لجنة تصفية الاستعمار والتي بدأت فى وضع القرار الخاص بمنح الاستقلال للشعوب موضع التنفيذ ١٩٦٦ ^(٢) اضافة لذلك نجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قراراً رقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠ مفاده بعدم السماح

(=) تفسير لمبدأ حق تقرير المصير يعتبر اعترافاً بسيادة الدول واحترام كل منها لسيادة الدول الأخرى والثاني - الذى يضم معظم الدول المعادية للاستعمار - يرى أنه مبدأ - يستفيد منه كل مجموعة تعتبر نفسها أنه ولذا قال هذا الفريق - الثاني - بأن حق تقرير المصير يصور مجموعة تعتبر نفسها أنه ولذا قال هذا الفريق - الثاني - بأن حق تقرير المصير يصور إلى الأغلبية فى إقليم معين على أن يكون هذا الإقليم تحت سيطرة أجنبية. انظر فى ذلك الدكتور محمد الحسيني مصيلحي : منظمة الوحدة الافريقية. رسالة دكتوراد - جامعة عين شمس ١٩٧٦. ص ٨٨ : ٨٩.

(١) انظر فى ذلك الدكتور : حامد سلطان الدكتورة عائشة راتب ، الدكتور صلاح الدين عامر المرجع السابق ص ٧٢٦ : ٧٢٧ وأيضاً الاستاذ الدكتور : صلاح الدين عامر . قانون التنظيم الدولي العام ، المرجع السابق ص ٢٦٣ : ٢٧١.

(٢) قد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتجاه السابق وذلك من خلال قرارها (X.I.X2189) الذى نص على أن استمرار وبقاء أى نطاق استعماري يهدد السلام والأمن الدوليين. انظر فى ذلك الدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، المرجع السابق ص ١٩٢.

بتمزيق وحدة بلد ما تمزيقا كلياً أو جزئياً^(١).

أيضاً نجد لمبدأ حق تقرير المصير سنداً في الميثاقين الدوليين حول حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذين دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٧٤ وعند النظر إلى تعريف العدوان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ نجد أنه قد اهتم اهتماماً كبيراً بحق تقرير المصير ، فعند النظر إلى المادة السابعة من تعريف العدوان نجد أنها تنص على : " ليس في هذا التعريف عامة ولا في المادة الثالثة خاصة ما يمكن أن يمس على أي نحو بما هو مستقى من الميثاق، حق تقرير المصير والحرية والاستقلال للشعوب المحرومة من هذا الحق بالصورة المشار إليها في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ولاسيما الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية أو لأشكال أخرى من السيطرة الأجنبية أو بحق هذه الشعوب في الكفاح من أجل ذلك الهدف وفي تلقى التماس الدعم وتلقيه وفقاً لمبادئ الميثاق وطبقاً للإعلان السالف الذكر"^(٢).

(١) ان الاعتراف بالانفصال الذي تقوم به جماعة معينة في إقليم ما سوف يؤدي هذا إلى تهديد الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي لدول ويدخل حق تقرير المصير في صراع مع السيادة التي تجيز للحكومات اتخاذ الاجراءات المناسبة للحفاظ على وحدة إقليمها وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الوحدة الداخلية للدول : انظر في ذلك الدكتور عبد العزيز سرحان. المرجع السابق ص ١٩٨.

(٢) قبل اقرار هذه المادة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نجد أن هناك خلاف قد ظهر بين مجموعتين بخصوص بحث حق تقرير المصير والنص عليه في هذا التعريف فنجد مجموعة القوى الستة السابقة الإشارة إليها في مطلب تعريف العدوان من الباب السابق في ذات المرجع لا تحبذ مسألة حق تقرير المصير في هذا التعريف لخروجها عن نطاق هذا التعريف ويكفي لذلك النص في هذا التعريف على العلاقات الودية بين الدول اما مجموعة الثلاث عشرة - سبق الإشارة إليها - قد حرصت على النص في

ثانياً : علاقة الحرب الاستباقية بحق تقرير المصير :

عرفنا فيما سبق ان الحرب الاستباقية ما هي إلا حرب عدوانية غير مشروعة وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالي يحق للدولة المعتدى عليه من قبل دولة أخرى بموجب نظرية الضربات الاستباقية^(١) أن تقاوم هذا العدوان الواقع عليها بموجب حق الدفاع الشرعي من أجل صد هذا العدوان فإذا تمكنت هذه الدولة المعتدية من احتلال إقليم الدولة الضحية لهذه العدوان فيحق لشعب هذه الأخيرة حق

المشروع المقدم منها على حق تقرير المصير بالنسبة للدول التي تسعى إلى نيل استقلالها وللتغلب على هذه المشكلة قد تجنب النص على الظروف المحيطة بحق تقرير المصير واكتفى بسلطة مجلس الأمن وحرية في تقرير وجود العدوان في كل حالة على حدة استناداً لنصوص المادتين (٢) ، (٤) من تعريف العدوان انظر تفصيلاً في ذلك :

A/9619. Twenty-Ninth session . sup No. 19 Report of special committee 11 Mar – 12 Apr. 1974.

(١) وبتطبيق ذلك على ما يحدث في العراق - النموذج العملي المعاصر لنظر الحرب الاستباقية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد احتلت العراق بموجب هذه النظرية الاستباقية والتي تستند على أساسها ليس لها أساس في القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فإن احتلال العراق هو عدوان يهدد السلم والأمن الدوليين وأيضاً ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها للعراق ضد محاولات لتقسيم العراق تحت غطاء ما يسمى بالكونفدرالية العراقية - إقليم الشمال كردستان العراق وإقليم وسط العراق وإقليم جنوب العراق - ومحاولات بث روح الفتنة بين الطوائف الدينية المختلفة - السنة والشيعة وللأسف الشديد ان الشعب العراقي قد وقع في هذا الفخ كل هذا ليس إلا لتحقيق رغبات استعمارية من قبل الدول للعراق وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكل هذا يندرج تحت مسمى العدوان على شعب العراق وإقليمه وثرواته الطبيعية ونطاقه السياسي ويترتب على ذلك حق الشعب العراقي بكافة طوائفه في المطالبة باستقلاله وحرية أي حق تقرير مصيره.

تقرير مصيره السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وبالتالي نجد أن أهمية نص م (٧) من تعريف العدوان - السابق ذكره - يتأتى من كونه أن يقرر العلاقة بين حق تقرير المصير والحصول على الحرية والاستقلال لا يعتبر عدواناً^(١).

نحن نعرف أن مبدأ حق تقرير المصير عند بداية ظهوره كان للحد من السلطان المطلق للملوك وعائلاتهم ول يؤكد أن السيادة ليست تبعا للحاكم أو الأمير أو الملك. ذى السلطة المطلقة ولكن هى للشعب أو الأمة وتطور هذا المبدأ وأصبح يمثل حق الشعب فى تقرير مصيره السياسى^(٢) وبالتالي يجب علينا أن نوضح نتيجة استخلاصنا مما سبق والتى تتمثل فى أن الشعب الذى يقع تحت الاحتلال الناتج عن مثل هذه الحروب يجب ان يتحرك فى مواجهة هذا الاحتلال من أجل الحصول على الحرية والاستقلال أى الحصول على حق تقرير مصيره.

المبحث الثانى

النتائج المترتبة على الحرب الاستباقية

كما عرفنا فى المبحث السابق أن الحرب الاستباقية لها آثار على مبادئ القانون الدولى وأهداف الأمم المتحدة ومن أهم هذه المبادئ - على سبيل المثال وليس الحصر - حق الدفاع الشرعى للدولة التى تتعرض للعدوان من قبل دولة أخرى وفقاً لشروط المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وذلك لصد هذا العدوان وبما أن هذه الحرب - الاستباقية - عدوانية وفقاً

(١) انظر ذلك الدكتور ياسين الشيباني التضامن الدولى فى مواجهة العدوان ، المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢) انظر ذلك الدكتور عمر إسماعيل سعد الله - المرجع السابق ص ١٢ .

للأسانيد والأدلة التي عرضناها سابقاً فيكون من حق الدولة التي تقع ضحية لمثل هذه الحرب أن تقوم بالدفاع من إقليمها واستقلالها السياسي وذلك من أجل وقف هذا العدوان.

وعن حق تقرير المصير وأثر الحرب الاستباقية عليه فقد تحدثنا سابقاً أن الدولة التي تتعرض لهذه الحرب - الدولة المعتدى عليها - قد لا تنجح في صد هذا العدوان عن إقليمها وبالتالي يترتب على ذلك احتلال إقليم هذه الدولة من قبل الدول المعتدية ، وعرفنا أن من حق الشعب - أحد عناصر الدولة المعتدى عليها - أن يقوم بتقرير مصيره وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وكما أن للحرب الاستباقية أثراً على مبادئ القانون الدولي أيضاً لها نتائج أخرى وهذا ما سوف نحاول أن نستعرضه في الصفحات القادمة في مطلبين متتاليين :

المطلب الأول : الحرب الاستباقية ضد السلم الدولي وتحديد المسؤولية الدولية.
المطلب الثاني : عدم مشروعية اكتساب الأراضي وتحقيق مغانم كثيرة نتيجة الحرب الاستباقية.

المطلب الأول

الحرب الاستباقية ضد السلم الدولي وتحديد المسؤولية الدولية

الحرب الاستباقية هي - بالتأكيد - حرب تُعبر بطريقة واضحة لا ريب فيها عن أطماع استعمارية بطريقة حديثة حتى تتناسب مع البيئة

الدولية المعاصرة ^(١) ومما لا شك فيه أن الحرب الاستباقية هي حرب غير شرعية وتكون ضد السلم والأمن الدوليين وذلك لأسباب كثيرة من أهم هذه الأسباب :

أولاً : ان الحرب الاستباقية حرب عدوانية تنتهك نص الفقرتين (٣)، (٤) من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة اللتين أوجبتا على جميع أعضاء الهيئة الدولية عرض منازعتهم بالوسائل السلمية على وجهه لا يجعل كل من السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر وأن يمتنع جميع أعضاء الهيئة الدولية عن استخدام القوة في علاقاتهم الدولية على بعضهم البعض أو التهديد بها أو أن يستخدموا هذه القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجهة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم

(١) تعرضت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا خلال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين لإستعمار كان مبرره ينحصر في نشر حضارة الرجل الأبيض - من محاضرات استاذنا الدكتورة عائشة راتب - وبالتأكيد هذا مبرر ليس له أساس من الصحة فعرفنا من التاريخ عن هذا الاستعمار ما هو إلا استعماراً لنهب ثروات هذه المنطقة وتأمين خطوط الملاحة الخاصة به ، ثم بعد ذلك جاء استعمار ذات لون جديد يستخدم ما يسمى بالضربات الاستباقية يستند في ذلك - كما حدث في غزو العراق - على أسانيد لا يمكنه أن تتماشى مع أحكام القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومن أهم الأهداف التي يستند عليها لتبرير الضربات الاستباقية - لحماية العالم من شروخ أسلحة الدمار الشامل ويقول أن هذه الأسلحة متواجدة في العراق وغيرها من دول محور الشر - كما هو في تعبير بوش الابن - ويترك اسرائيل التي تمتلك ٢٠٠ رأساً نووياً والتي تقوم - أيضاً - بإنتاج البلونوترم - كما جاء في تقرير كبير المفتشين الدوليين السابق هانز بليكى انظر في ذلك: جريدة المصري اليوم العدد ٧٢٠ لسنة ٢ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٣ ص ١٢ - إذا السؤال الذي تطرحه من الذي يهدد السلم والأمن الدوليين اسرائيل التي تمتلك ٢٠٠ رأس نووي أن العراق التي لا تمتلك شئ.

المتحدة^(١) إلى جوار ما تقدم نجد أن تعريف العدوان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٧٤ بموجب القرار رقم ٣٣١٤^(٢) قد بين لنا صور العدوان واعتبر عدواناً كل استخدام للقوة من قبل دولة ما ضد سيادة أو سلامة أرض دولة أخرى كذلك قذف الأهداف في إقليم دولة أخرى بالقنابل أو بأية وسيلة أخرى^(٣).

ولا يجوز الارتكان - أكد على ذلك قرار تعريف العدوان - إلى مبرر أيا كانت طبيعته سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها لتبرير العدوان، فلا بد لنا أن نعرف أن الحرب العدوانية هي جريمة دولية^(٤).

ثانياً : ان الحرب الاستباقية تنتهك المادتين الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة اللتين تنصان على عدم استخدام القوة وعدم التدخل في

(١) هذا هو المعنى الذي نصت عليه الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وإضافة إلى هاتين الفقرتين نجد أن القرار رقم ٢٣٣٤ الصادر في ١٦/٢/١٩٧٠ والمعروف بإعلان " تقرير الامن الدولي " والذي نص على دعوة جميع الدول إلى مراعاة أهداف ومبادئ الأمم المتحدة في علاقاتهم الدولية بما في ذلك المبدأ الخاص بالامتناع على النحو - للتعرف أو التهديد بها وكذلك تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية. انظر في ذلك : الدكتور رجب عبد المنعم متولى ، مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالفقرة في ضوء القانون الدولي المعاصر ، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧١.

(٢) انظر للتفصيل في تعريف العدوان في نفس ذات المرجع المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

(٣) إن هذه الأنواع هي نفس ما تقوم به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أثناء غزوهما وأيضاً في فترة الاحتلال التي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

(٤) انظر في ذلك : الدكتور حسنين محمد بواوي ، غزو العراق بين القانون الدولي والسياق الدولي منشأة المعارف بالاسكندرية ص ١١.

الشئون الداخلية للدول^(١).

ثالثا : عرفنا فيما سبق أن الحرب الاستباقية حرب غير مشروعة طبقا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ففي نص المادة ٢٤ من الميثاق وأحكام الفصلين السادس والسابع في نفس الميثاق تخول مجلس الأمن وحده حق التدخل في أى نزاع يخشى منه قيام الحرب وبالتالي فإن هذا يتعارض مع الحرب الاستباقية حيث إن هذه الحرب قامت بعيدة كل البعد عن قرارات مجلس الأمن^(٢).

رابعا : أن قرار الحرب الاستباقية قرار فردي بعيد كل البعد عن أحكام ومبادئ الأمم المتحدة ومختلف القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بشأن نظام الأمن الجماعي ، فنجد إن ما قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا - في غزوهما للعراق ما هو إلا عمل انفرادي متخط لمجلس الأمن المختص بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين الأمر الذى دفع الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفى أنان إلى سرعة تقديم تقرير إلى

(١) أبلغ مثال على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قبل غزوها للعراق حاولت كل منها فى الحصول على قرار من مجلس الأمن حتى يعطى لهذا الغزو صفة الشرعية الدولية ولكن - فى نفس الوقت - كانت هناك دول - روسيا - فرنسا ، ألمانيا - واقفة بالمرصاد لمحاولات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى الحصول على هذا القرار الأمر الذى ترتب عليه أيضا اجتماع فى جزر الأزور بأسبانيا يجمع كل من الرئيس بوش الابن ورئيس وزراء كل من بريطانيا وأسبانيا وقاموا بتوجيه رسالة إلى الأمم المتحدة يطالبوها بهذا القرار من أجل إضفاء صفة الشرعية الدولية على غزوهم للعراق ولكنهم فشلوا فى الحصول على ذلك الأمر الذى جعلهم أن يقدموا على غزو العراق بدون أية قرارات من مجلس الأمن.

(٢) انظر فى ذلك : مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٦ الصادر فى ابريل ٢٠٠٤ ص ٢٥.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم ٣٢٣ في ٢٢ سبتمبر يتساءل به عن شرعية استخدام القوة في العلاقات الدولية بمناسبة غزو العراق بدون تفويض من مجلس الأمن كما طرح سؤالا آخر عن شرعية الحرب الوقائية^(١).

خامسا : الحرب الاستباقية تتعارض تماماً مع اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ ومن أبرز هذا التعارض:

- تعارضها مع المادة ٢٥ من اتفاقية لاهاي بشأن العمليات الحربية التي توجب تحديد مساحة انتقال ضماناً لحسن سير العمليات العسكرية وعند تطبيق ذلك مع ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية أثناء غزوها للعراق من ضرب الأحياء المدنية والمستشفيات والأطفال والنساء وآخرها ما قام به الجيش الأمريكي في بلدة "الاسراقي" شمال ببغداد من مذابح

(١) انظر في ذلك تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة - كوفي أنان - في صحيفة The International Herald Tribune المرجع السابق، وفي هذا المعنى أيضاً نجد أن البرلمان الأوروبي قد أعلن في قراره الصادر في ٣١ يناير ٢٠٠٣ - بخصوص العراق - أن أي عمل عسكري أحادي الجانب وأي ضربة وقائية تنتهك أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وفي ختام إجتماعاته - البرلمان الأوروبي - في ١٧ فبراير ٢٠٠٣ أصر ثانية على أن الأمم المتحدة يجب أن تبقى العنصر المركزي في النظام الدولي، كما أعلن أيضاً إن نزع سلاح العراق هي مسألة تخص في المقام الأول مجلس الأمن والذي لديه الدعم الواضح والصريح لذلك. انظر في ذلك أيضاً :

- Parliamentary Assembly, Europe and the war in Iraq, Doc. 9768 Addendum, 3 April 2003, political Affairs committee, Rapporteur: Mr Andreas Gross, Switzerland, Socialist Group. Op. Cit.

راح ضحيتها ١١ مدنياً عراقياً بينهم خمس أطفال وأربعة سيدات^(١).. الخ.

- هذه الحرب لا تتفق مع المادة ٢٢ من اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ بشأن خطر استخدام الوسائل الهمجية في الحرب. فإذا كانت تتكلم عن أسلحة فتاكة صنعت في عام ١٩٠٧ فاليوم تتحدث عن التقدم الذي وصلت اليه صناعة السلاح من أسلحة تدميرية وتخريبية في القرن الحادي والعشرين^(٢) - وللأسف الشديد على حد رأى الشخص - إن دول الشرق الأوسط أصبحت ساحات لتجارب الأسلحة الحديثة المصنوعة في الولايات المتحدة وأصبحنا نسمع عن الطائرات الحديثة التي تحمل كم هائل من القنابل وأيضاً القنابل التي تخترق الكهوف - كما حدث في حرب أفغانستان - أو كذلك القنابل العنقودية وخطورة استخدامها وهكذا.

- مما سبق يتضح لنا أن الحرب الاستباقية تمثل الحرب العدوانية التي تعتبر صريحة ضد السلم الدولي ولا تتفق تماماً مع الشرعية الدولية.

- ونحن نعرف أن من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي العام أن كل عمل غير مشروع - أى كل عمل أو امتناع عن عمل ينسب إلى شخص

(١) بثت الاذاعة البريطانية شريطاً كشف عن مذبحة جديدة ارتكبتها الجيش الامريكي في بلدة "الإسحاقي" راح ضحيتها احدى عشر مدنيا عراقيا بينهم خمس أطفال وأربع سيدات وأظهر الشريط جثثاً لأطفال في احدى شوارع البلدة التي كانت القوات الأمريكية والعراقية قد أغارت عليها بعد أنباء عن وجود أحد عناصر القاعدة بها في مارس الماضي ، وقد تزامن توفيت بت الشريط مع اعلان المحققين التابعين للبحرية الأمريكية أنهم يحاولون استخراج جثث ضحايا مذبحة "الحدیثة" بعد أكثر من أربعة أشهر من وقوعها .. انظر للمزيد الأهرام ، العدد ٣٦٤٣ الصادر في ٣ يونيو ٢٠٠٦ ص ١.

(٢) انظر في ذلك للمزيد : الدكتور حسنين المحمدي بواوي : المرجع السابق ص ٩٩ : ١٠١.

- دولى يولد التزاماً آخر هو الالتزام بالمسئولية الدولية وتقوم المسئولية الدولية اذا توافر عنصران الأول أن هذا التصرف قد تم مخالفا لما تقضى به القاعدة القانونية الدولية^(١). والعنصر الثانى يتمثل فى الضرر الناجم عن هذا التصرف المخالف.

لا شك أن الحرب الاستباقية - على حد رأى - هى أخطر أنواع العدوان المسلح^(٢) وبالتالي تكون الأخطر فى انتهاك القواعد القانونية الدولية ولذلك فقد قررت المادة الخامسة الفقرة الثانية من الميثاق أن الحرب العدوانية جريمة ضد السلم الدولى وأن العدوان ينشئ المسئولية الدولية.

وأیضا هذا ما أكده - سابقا - كل من عصبة الأمم فى عهدها والمواثيق اللاحقة له وأحكام المحاكم الدولية نانورمبرج وطوكيو " وأیضا ما ورد فى مشروع تقنين الجرائم ضد سلم وآمن البشرية حيث اعتبر العدوان فى تلك الوثائق الدولية جريمة دولية ترتب مسئولية دولية^(٣).

(١) انظر فى ذلك : أساتذتنا الدكاترة : عائشة راتب ، حامد سلطان ، صلاح الدين عامر المسئولية الدولية عموما ، القانون الدولى العام، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٤ . ص ٢٩٩ : ٣٣١ .

(٢) لأنها حرب ليس لها أساس من الواقع أو القانون أو ناموس الحياة البشرية وبالتالي فهى حرب ظالمة قامت على الظن الذى لا يغنى من الحق فى شئ بل على العكس نجد أن هذه الحرب حرب غير مشروعة وفقا لأحكام القانون الدولى العام وأهداف الأمم المتحدة وخطورة هذه الحرب - انها سوف تفتح مجالا جديدا للعلاقات الدولية بين الدول يكون أساسه أن الدولة القوية سوف تتبع سياسية القوة غير المبررة من أجل تحقيقه أهداف ومصالح شخصية على حساب الدول الضعيفة ومن هنا نرجع إلى عصور الغابة.

(٣) انظر فى ذلك للمزيد : الدكتور نبيل بشر ، المسئولية الدولية فى عالم متغير ١٩٩٤ ص ١٢١ : ١٣٣ : وأيضا الدكتور باسين الشيباني المرجع السابق ص ٥١ : ٥٢ .

المطلب الثاني

عدم مشروعية اكتساب الأرض وتحقيق مغانم

كثيرة نتيجة الحرب الاستباقية

إن النتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها - سابقاً - عن الحرب الاستباقية تتمثل في عدم مشروعية هذه الحرب بناء على دلائل وأسانيد، تطرقنا إليها سابقاً في نفس ذات المرجع.

وبالتالي فإن أي نتيجة مترتبة على الحرب الاستباقية فإنها تكون مخالفة للقانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

وقد يكون نتيجة هذه الحرب الاستيلاء على إقليم الدولة التي تعرضت للغزو من قبل الدولة أو الدول - التي تنتهج في غزوها نظرية الحرب الاستباقية - المعتدية^(١) ولذلك يمكننا القول بعدم مشروعية هذا الاستيلاء الواقع على أراضي الدولة الضحية لمثل هذا الاعتداء وهذا ما سوف نقوم بشرحه - بإيجاز - في السطور القادمة.

إن الحرب والدمار الشامل الذين خلفتها الحرب العالمية الأولى للعالم، كان له أثر كبير في دفع دول العالم إلى التفكير في السلام والتخلص من شرور الحروب، وعلى هذا الأساس انعقد المؤتمر العام للسلام في فرنسا

(١) بالطبع هناك أمثلة لمثل هذا الاعتداء الذي ينتج عنه الاستيلاء من قبل الدولة المعتدية منها : ما قامت به إسرائيل في حرب ١٩٦٧ من الاستيلاء على أراضي الدول العربية نتيجة هذه الحرب - أرض الجولان في سوريا ، والضفة وقطاع غزة وسيناء بمصر - انظر بصفة عامة في هذا الموضوع أستاذتنا الدكتورة عائشة راتب: بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي - وهناك مثال ما زال حياً على أرض الواقع المتمثل في احتلال إقليم العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

فى ٢٨ أبريل ١٩١٩ والذى نتج عنه عهد عصبة الأمم الذى يعتبر أول دستور عالمي لأول منظمة دولية عالمية ، وكانت المناداة بنبذ الحروب وشرورها - فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وإحلال مكانها السلام والرخاء ، لم تكن هذه الفكرة من فراغ بل كان نابعة من الاحساس العام الذى كان سائدا فى تلك الفترة بأن مبدأ المشروعية المطلقة للحرب لم يعد أمراً يمكن التسليم به. وهذا ما يفسر لنا ما حدث من تطور لمفهوم الاستيلاء فى فترة العصبة فلم يعد مفهوم الاستيلاء يعنى حرية الدولة فى بسط سيادتها على أحد الأقاليم التابعة لاحدى الدول وضمها بالقوة كأثر لانتصارها عليها ، وذلك نتيجة القيام بعمليات عسكرية ضدها^(١).

والذى نفهمه مما سبق أن المجتمع الدولي لم يعد يسلم بحق الدولة فى الاستيلاء على أقاليم الدولة الأخرى كأثر للاعتراف بحق الدولة المطلق فى شن الحرب والاستيلاء على أقاليم الدول الأخرى وضمها بالقوة^(٢) وقد نص فى عهد عصبة الأمم فى المادة العاشرة منه على التزام الدول الأعضاء بالعمل على احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبقية الدول الأعضاء^(٣)، وأعطت لمجلس العصبة المختلفة تفسيراً يتضمن منه المساس بالأوضاع الإقليمية العامة ويمنع الاعتراف بالأوضاع الإقليمية التى تتم نتيجة

(١) انظر فى ذلك : الأستاذ الدكتور : صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي . النظرية العامة ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(٢) انظر فى ذلك : الدكتور رجب عبد المنعم متولى مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة فى ضوء القانون الدولي المعاصر ، رسالة دكتوراه ١٩٩٩ ، جامعة القاهرة ، ص ٢٢ .

(٣) انظر فى شرح هذه المادة :

Schuschigg k : " The league of Nations convenientin international law an Introduction to the law of peace " London 1959 pp 451-457

استخدام القوة ^(١).

ورغم ذلك لم يكتب لعصبة الأمم النجاح في ترسيخ مبدأ عدم الاستيلاء على أرض الغير وتحريم الحرب ^(٢).

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كان لها دور مباشر في ما عاناه المجتمع الدولي من خراب ودمار شامل التي راح ضحيتها الأخضر واليابس وملايين من البشر وكان ذلك له أثر مباشر في الدعوة إلى إنشاء هيئة عالمية جديدة تعنى بالسلام والأمن الدولي وكانت الأمم المتحدة هي بمثابة ميلاد جديد لتنظيم دولي حديث يعنى بالأمن الجماعي والعمل على نبذ الحروب وتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية وأيضاً تحريم الاستيلاء على أرض الغير بالقوة.

فإذا ما نظرنا إلى ميثاق الأمم المتحدة نجد أن المادة ٢/٤ نصت على أنه : "يُمتنع على كل الدول الأعضاء في علاقاتهم الدولية عند التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً ضد سلامة الأرض أو الاستقلال السياسي

(١) انظر في ذلك الأساتذة الدكتوراة عائشة راتب بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي المرجع السابق ، ص ١٦٤ - ١٨٠.

(٢) وقد عجزت العصبة في القضاء نهائياً على الحرب وعدم تمكنها من منع الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وكان ذلك له أثر مباشر على المحاولات الدولية بخصوص هذا المبدأ ، حيث كانت هناك محاولات عدة من أبرزها : أ- معاهدة المعونة المتبادلة ١٩٢٣. ب- بروتوكول جنيف ١٩٢٤. ج- ميثاق بريان كبلوم ١٩٢٨ ، مبدأ ستمسون ١٩٣١.

انظر للمزيد في ذلك : الدكتور يحيى الشيمي ، مبدأ تحريم الحروب في العلاقات الدولية المرجع السابق ص ٢٧٤ : ٢٨٤.

وأستاذنا الدكتور صلاح عامر المرجع السابق ص ٢٣٦ ، ٢٤٢.

لأى دولة أو على وجهه يخالف أغراض الأمم المتحدة ومن هذا النص يبين لنا تحريم الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإن كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".

ويترتب على ذلك قاعدة هامة تتمثل في مبدأ عدم مشروعية أي توسع إقليمي ناتج عن الاستخدام غير المشروع للقوة^(١).

إن التطور الذي قد حدث في المجتمع الدولي من جراء نجاحه في القضاء على حق الدولة المطلق في شن الحرب على غيرها من الدول كحق لصيق بمبدأ السيادة^(٢) حيث كان هذا له الأثر المباشر في استقراء مبدأ عدم مشروعية التوسع الإقليمي الناتج عن استخدام القوة وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ نجد أن من أشهر القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن القرار رقم ٢٤٢ بمناسبة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وقيام إسرائيل بالاستيلاء على كثير من أراضي الدول العربية حيث جاء في ديباجة هذه القرارات على أن الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة أمر مقبول ولا يمكن الاعتراف به^(٣) وهذا أيضا ما أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(١) انظر في ذلك : الدكتور ياسين الشيباني ، التضامن الدولي في مواجهة العدوان المرجع السابق ص ٥٣.

(٢) انظر في ذلك : الدكتور محمد سعيد الدقاق ، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ١٩٩١ ، ص ٢٠ وما بعده أيضا انظر أيضاً : الأستاذة الدكتورة عائشة راتب. بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي المرجع السابق ص ١٦٤ وما بعدها.

(٣) انظر في ذلك :

Resolution and Decision of the security council 1967 S.C.OF 22nd gear p.8.

نلاحظ أيضاً أن القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ والقرار ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠ واللذان يقررا بعدم مشروعية التغيرات الإقليمية التي تتم عن طريق استخدام القوة في العلاقات الدولية^(١).

وفى قرار تعريف العدوان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٧٤ نجد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قرار تعريف العدوان تنص على أنه : ليس قانونياً ولا يجوز أن يعتبر كذلك أى كسب إقليمي أو أى غنم خاص ناجم عن ارتكاب عدوان وهذا النص يلزم جميع الدول أن تلتزم بذلك المبدأ الذي مفاده بالامتناع عن الاعتراف بصور التوسع الإقليمي الناتج عن العدوان.

وفى ديباجة قرار تعريف العدوان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ نجد أنها قد أشارت لهذا المبدأ : " إن الجمعية العامة تؤكد من جديد أنه لا يجوز الاعتداء على إقليم أية دولة أخرى خرقاً للميثاق كما لا يجوز أن يكون محل اكتساب دولة أخرى نتيجة اتخاذ تدابير من هذا القبيل أو التمهيد باتخاذها ^(٢) إلى جوار ما تقدم نجد أن هناك كثير من الدول قد يحدث عن قبولها لهذا المبدأ الذي نحن بصدد ذلك بالالتزام بعدم الاعتراف باكتساب الأراضي عن طريق القوة وعدم الاعتراف بكافة النتائج المترتبة على هذا الاستيلاء، وقد كانت موقف الدول من هذا المبدأ ايجابياً وذلك بالموافقة عليه - واضحاً سواء كان هذا عن طريق اعلانات منفردة أو

(١) انظر في ذلك : الدكتور رجب عبد المنعم متولى ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢) انظر ذلك المعنى : الدكتور ياسين الشيباني ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

من خلال اتفاقيات دولية^(١).

وقد كان للأمم المتحدة باع طويل في ترسيخ هذا المبدأ ، وقد صدر عنها كثير من الإعلانات والقرارات الخاصة بعدم مشروعية اكتساب الأراضي وتحقيق مغانم بنتيجة العدوان^(٢) وأحكام المحاكم الدولية لها أيضاً أحكام بخصوص هذا المبدأ^(٣) ونجد أيضاً أن فقهاء القانون الدولي لهم دور كبير

(١) وأمثلة ذلك إعلان الجمهوريات الأمريكية سنة ١٩٣٦ الموجه إلى بوليفيا وبراجواي وتصريح الدول وميثاق منظمة الدول الأمريكية الموقع في بوجوتا سنة ١٩٤٨ . انظر في ذلك الدكتور ياسين الشيباني المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٢) من أمثلة هذه الإعلانات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عنها بشأن العدوان الثلاثي والانسحاب الإسرائيلي أعقاب عدوان عام ١٩٥٦ .

- قرارات كلاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي إحتلتها إسرائيل أعقاب حرب ١٩٦٧ ومن أشهر هذه القرارات قرار ٢٤٢ .

- اعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول مثل القرار رقم ٢٦٢٥ الصادر في ١٠/٢٤/١٩٧٠ .

- القرار رقم ٢٧٣٤ الصادر في ١٦/١٢/١٩٧٠ بشأن تقرير الأمن الدولي انظر في ذلك : بخصوص القرار ٢٤٢ :

Resolution & Decisions of the security 1967 S.C.R. 22nd year p.8.

وبالنسبة للقرار ٢٦٢٥ الصادر في ١٠/٢٤/١٩٧٠ انظر الدكتور رجب عبد المنعم مستولى المرجع السابق ص ٢٨٢ . وبالنسبة للقرار ٢٧٣٤ بشأن تعزيز الأمن الدولي انظر في ذلك : الدكتور ياسين الشيباني المرجع السابق هامش المرجع - ص ٥٤ : ص ١٨٧ .

(٣) انظر مزيد من التفاصيل حول دور القضاء الدولي في إرساء مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة : (=)

فى المناداة بأهمية المبدأ من الناحية العملية^(١).

ومما سبق يتضح لنا عدم مشروعية الاستيلاء واكتساب الأراضى وتحقيق مغانم ناتجة عن عدوان قامت به دولة ما على إقليم دولة أخرى وبالتالى فقد سبق لنا بالأدلة والأسانيد العديدة التى أثبتنا عن طريقها بعدم مشروعية الحرب الاستباقية وعرفنا أيضا أنها عمل من أعمال العدوان وبالتالى فإن قيام أية دولة بهذا النوع من الحروب وكان من نتائجها الاستيلاء على إقليم دولة ما - ضحية العدوان - .

يكون هذا الاستيلاء فى القانون الدولى ومبادئ الأمم المتحدة غير

(=) Shwarz enberiger Ca : Territorial changes and international practice international law vol (1) London 1951 pp 166 , 167.

وأيضاً نجد أن المحكمة العسكرية الدولية فى نورمبرج اعتبرت ما قامت به ألمانيا من عمليات ضم الأقاليم والدول التى جرى احتلالها ومنها الأجزاء الشرقية من بولندا وأجزاء من لوكسمبرج : والالزاس واللورين اعتبرت تلك العمليات غير مشروعة وتحكمها قواعد الاحتلال الحرب كما أن ضم النمسا الذى تم تحت التهديد باستخدام القوة أمر غير مشروع انظر فى ذلك أيضا:-

الدكتور ياسين الشيباني ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(١) من هؤلاء الفقهاء الذين أجمعوا على عدم مشروعية اكتساب الأراضى والاستيلاء عليها استاذتنا الدكتورة عائشة راتب انظر فى ذلك بعض الجوانب القانونية للنزاع العربى الإسرائيلى المرجع السابق ص ١٧٢ وأيضا الاستاذ الدكتور مفيد شهاب فى وضعه للغزو العراقى للكويت باعتباره يوم حزين وارتد بالبشرية فى عصر البربرية وشرعية الغاب انظر فى ذلك ورقة العمل المقدمة من الدكتور مفيد شهاب فى الندوة الدولية للعدوان على العراق وأيضا الأستاذ الدكتور حامد سلطان مبادئ القانون الدولى المرجع السابق ص ٧٠ والفقهاء الغربيين نجدهم يشاطرون الفقهاء العرب فى هذا المبدأ ومنهم كوينسى ، وأوبامنهج ، وهيجنز ، وكاسترن ، وأوكانين .. الخ انظر فى ذلك تفصيلاً : الدكتور رجب عبد المنعم متولى - المرجع السابق - ص ٨٩ : ص ٩١ .

مشروع ، كما عرفنا من شرحنا السابق لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على إقليم دولة ما نتيجة لعمل العدوان التي تقوم به الدولة المعتدية.

الفصل الثاني

مبدأ التضامن الدولى فى ميثاق الأمم المتحدة

لمواجهة الحرب الاستباقية

إن الدولة المستقلة فى ظل القانون الدولى تتمتع بحق السيادة على إقليمها وحق المساواة .. الخ وكان القانون قد نص على عدم جواز التدخل المسلح وكل صور التدخل الأخرى للمساس بشخصية الدولة أو بعناصرها أو العدوان عليها ، وعرفنا سابقاً أن العدوان فى ميثاق الأمم المتحدة أمر غير مشروع وإنتهاك للشرعية الدولية، وفى نص المادة ٢٣ من الميثاق تجد أنها تلزم الدول أطراف النزاع حل منازعتهم عن طريق المفاوضات ولتحقيق الوساطة والتوفيق والتحكيم .. قبل أن يهدد - النزاع - السلم والأمن الدوليين ويعرضهما للخطر ، وبالتالي فإن المنازعات التى تنشأ بين الدول يتعين حلها بالطرق السلمية وهى الوسائل القضائية (التحكيم والقضاء) أو الوسائل غير القضائية (التسوية السلمية السياسية أو الدبلوماسية) .

مما سبق يتضح لنا أن هناك ارتباط وثيق بين مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية وبين مبدأ حل المنازعات التى قد نشأ بين الدول بالطرق السلمية المشار إليها سابقاً وبالتالي لابد وأن يرتبط مبدأ ثالث بهذين المبدأين السابقين فى حالة إذا ما خرجت إحدى الدول عن الالتزام الخاص بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو حيثما لا يتم الالتزام بحل منازعتها مع الآخرين بالطرق السلمية المشار إليها. فإن الخروج عن المبدأين السابقين هو خروج عن نطاق القانون الدولى المعاصر وبالتالي هناك واجب على المجتمع الدولى المعاصر يتمثل فى التصدى لمثل هذا الخروج على الشرعية الدولية وذلك عن طريق ما يسمى بالتضامن الدولى

لمواجهة العدوان - وهذا المبدأ الأخير هو أحد المبادئ الرئيسية في التنظيم الدولي المعاصر - وهذا ما سوف نتناوله بالشرح في هذا الفصل في بحثين كاملين أحدهما لمفهوم المبدأ وأهم مقومات هذا المبدأ والثاني يكون خاص بالعلاقة بين التضامن الدولي وكل من مبدأي السيادة والحياد :

المبحث الأول : مفهوم مبدأ التضامن والمقومات الأساسية فيه من أجل مواجهة الحرب الاستباقية.

المبحث الثاني : التضامن الدولي لمواجهة هذه الحرب ومبدأ سيادة الدولة والحياد.

المبحث الأول

مفهوم المبدأ والمقومات الأساسية فيه من أجل

مواجهة الحرب الاستباقية

وفي هذا المبحث نتعرض لمفهوم مبدأ التضامن الدولي لمواجهة مثل هذه الحروب الاستباقية غير الشرعية وكيفية انجاح هذا المبدأ وتفعيله على الصعيد الدولي. كل هذا يكون في مطلبين كاملين أولهما يتحدث عن مفهوم التضامن الدولي وثانيهما عن المقومات الأساسية لهذا المبدأ.

المطلب الأول

مفهوم مبدأ التضامن الدولي

فكرة التضامن ليست بالجديدة ولكنها قديمة جداً تعنى الاتحاد والتكافل بين أفراد مجتمع من المجتمعات ، اتحاداً وتكافلاً يجمعهم حول مصالح مشتركة. التضامن حثت عليه الأديان السماوية بما فيه الدين

الإسلامي^(١) لأن أية ديانة سماوية لا بد أن تقوم على مبدأ التضامن والتكامل وأيضا التسامح بين أفرادها من ناحية والآخرين اللذين لا يدينون بهذه الديانة من ناحية أخرى.

ومبدأ التضامن الدولي هو من أقدم المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي في مواجهة العدوان وأنه قد ارتبط بالمحاولات الأولى لإقامة شكل من أشكال التنظيم الدولي فلا يغرب عن البال أن الباعث المحرك وراء إقامة الوفاق الأوربي ، الذي يمكن اعتباره من المحاولات الأولى للتنظيم الدولي في العصور الحديثة ، كان يكمن في محاولة وضع حد للتوسع الإقليمي من جانب بعض الدول الأوربية الكبرى عن طريق استخدام القوة وإقامة نوع من توازن القوى ففي التنظيم الدولي نجد أن مبدأ التضامن الدولي مبدأ رئيسي في هذا التنظيم حيث يتعلق بجوهره لأن فكرة التنظيم الدولي تقوم على

(١) ان الشريعة الإسلامية الغراء حرصت كل الحرص على إرساء مبدأ التضامن سواء بين الأفراد في المجتمع الإسلامي أو بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول ، حيث أنها تبحث عن الرباط الروحي بين أفرادها والبحث عن السلام بين بنو البشر فعندما ننظر إلى الآية الثانية من سورة المائدة في آخر الآية يقول مثالي : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان " نجد أنها تحت على هذا التضامن وعندما فرض الإسلام الجهاد - كما بينا سابقا في الباب التمهيدي من نفس ذات المرجع - فرضه ليس من أجل الهجوم على الآخرين من بنى البشر ولكن فرض من أجل مهمة دفاعية بحتة عن الشرعية الإسلامية وأصحابها عند تعرضهم لهجوم خارجي انظر ذلك الامام محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية في الإسلام المرجع السابق ص ١٠ . ٢٤ ، ٣٩ ، وقد قال الله تعالى في القرآن الكريم (سورة البقرة الآية ١٩٤) : ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ وقال تعالى (سورة البقرة الآية ١٩٠) : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

أساس من التضامن والتعاون بين الدول أعضاء المجتمع الدولي من أجل تحقيق مصالحها المشتركة في مختلف المجالات^(١).

ومما لا شك فيه أن الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي في وسائل النقل والاتصال كانت سبباً رئيسياً في تقريب المسافات بين أجزاء العالم المختلفة ، وإزداد الترابط بين الدول وأصبحت كل دولة تعتمد على غيرها في الحصول على جانب كبير منه احتياجاتها ، ومن المتعذر أن تعيش الدول بمعزل عن بعضها البعض^(٢) أضف إلى ذلك مرور المجتمع الدولي بمحن كبيرة - كالحرب العالمية الأولى والثانية - جعل الدول تبحث عن نبذ هذه الحروب وما يتبعها من شرور وويلات وتخطو خطوات أخرى في سبيل التعاون والتضامن الدولي في كافة المجالات ويترتب على ذلك أنه أصبح من المحتم والضروري على الدول إلا تتصرف من منطلق مصالحها الحيوية فحسب بل عليها أن تراعى في تلك التصرفات مصالح الدول الأخرى ومقتضيات الترابط الدولي^(٣).

ولا ريب في أن تخلق الدول عن سياسة القوة والتزامها بمبادئ القانون الدولي وقواعده بروح من التمس والإخاء ولن يؤتى ثماره بتحقيق

(١) انظر في ذلك نفس المعنى : الدكتور إبراهيم العناني حرب الشرق الأوسط ونطاق الأمن الجماعي ، المرجع السابق ، ص ٦٠٤ .
وأيضاً الأستاذ الدكتور : صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، المرجع السابق ص ١٥٣ .

(٢) انظر في ذلك :

MoRG ENTNA U.J.HANS; The yord stick of national security politics in the twentieth century the impass of American foreign policy Chicago vol (2) p 1952 p.122.

(٣) انظر في ذلك الدكتور عبد الله العريان ، المرجع السابق ، ص ٦ : ٨ .

الامن لدولة بعينها فحسب ولكنه سوف يحقق الأمن لكافة الدول ، ويجنب البشرية ويلات الحروب المدمرة التى ضاعف من خطورتها التطور التكنولوجي فى هذا الميدان^(١).

ولا شك أن استخدام القوة هو أخطر ما يمكن أن يواجهه المجتمع الدولي المعاصر ومن الطبيعي أن يجرى التعبير فى إطاره عن نوع التضامن الذى يستهدف حفظ مقوماته الأساسية وبصف خاصة فى مواجهة الإخلال بالسلم والأمن الدولي نتيجة لوقوع العدوان^(٢).

ويقوم مبدأ التضامن الدولي فى مواجهة العدوان على أساس أن المجتمع الدولي لا يقبل الانقسام وبالتالي تتضافر جهود الدول جميعاً لتحقيق الأمن المشترك وتتولى الأسرة الدولية كلها مسئولية رد العدوان وردع المعتد باعتبار أن أى عدوان على أية دولة هو عدوان على الجماعة الدولية بأسرها^(٣).

إن مبدأ التضامن الدولي فى مواجهة العدوان كان وما يزال من المحاور التى يقوم عليها بنيان التنظيم الدولي المعاصر ، وكان من الطبيعي أن يجرى التعبير فى إطاره عن نوع التضامن الاجتماعى الذى يستهدف حفظ مقوماته الأساسية وبصفة خاصة فى مواجهة الإخلال بالسلم والأمن الدولي نتيجة لوقوع العدوان.

(١) انظر فى ذلك الدكتور سمعان بطرس فرج الله ، تعريف العدوان المجلة المصرية للقانون الدولي العدد ٢٤ لعام ١٩٦٨ ص ٨٧.

(٢) انظر فى ذلك : الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر : قانون التنظيم الدولي المرجع السابق . ص ١٥١ : ١٥٣.

(٣) انظر ذلك : الأستاذ الدكتور مفيد شهاب المنظمات الدولية ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية عام ١٩٨٢ ، ص ١٨.

تعريف التضامن الدولي في مواجهة العدوان : لا يمكن لنا بآية حال من الأحوال أن ننظر إلى أمن الدولة بمفردها بعيدا عن أمن المجتمع الدولي في ظل التنظيم الدولي المعاصر حيث إن أمن الدولة - من وجهة نظري - هو لبنة في البناء الأمني للمجتمع الدولي فعليه فإن النظام القانوني الذي يحكم المجتمع الدولي المعاصر لابد وأن يكفل لكل الدول الأعضاء الاطمئنان والثقة في أن الجماعة الدولية سوف تهب لنجدها إذا تعرض أمنها أو سلامتها الإقليمية للاعتداء^(١).

وذلك عن طريق مبدأ يتضمن هذا المفهوم الذي يكون ملزم لكافة الدول في المجتمع الدولي ، وهذا الأمر يتمثل في مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان.

وقد عرفه البعض بأنه «النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسئولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء»^(٢) وبالتالي فإن لجوء أية دولة إلى استخدام القوة المسلحة غير القانونية ضد أية دولة أخرى سيقاوم بالقوة الجماعية.

وهناك تعريف آخر للتضامن الدولي في مواجهة العدوان وقد عُرف بأنه: «نظام تعتمد فيه الدولة لحماية حقوقها ، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها فحسب وإنما على أساس من التضامن والتعاون الدولي المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية»^(٣).

(١) انظر في ذلك الاستاذ الدكتور : صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) انظر في ذلك : الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي في التنظيم الدولي منشأة المعارض ، الإسكندرية ١٩٧٤ ، ص ٢٩ : ٣٠ .

(٣) انظر في ذلك الأستاذ الدكتور : إبراهيم العناني حرب الشرق الأوسط ونطاقه الأمن الجماعي المرجع السابق ص ٦٠٧ .

وهناك من يرى أن مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان هو التزام عالمي بالسلم والأمن الدوليين يضطلع به باعتباره التزاماً قانونياً على جميع الدول^(١).

وترى أستاذتنا الدكتورة عائشة راتب أن مبدأ العمل الجماعي للمحافظة على السلم والأمن الدولي هو مبدأ ذو شقين : الشق الأول فيه : التحضير الجماعي وهو يتمثل في صورة إجراءات وقائية وهي تسبق العدوان وقد يكون سبباً في منعه. الشق الثاني : التدخل الجماعي للمحافظة على السلم والأمن الدولي ويتمثل في صورة الإجراءات العلاجية التي تتعلق بالعدوان وقد تكون سبباً في إيقافه ومنعه^(٢).

وفي إيجاز شديد سوف نقوم باستعراض هذا المبدأ في عصبة الأمم ، ثم بعد ذلك في ميثاق الأمم المتحدة .

مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان في عهد عصبة الأمم : عرفنا فيما سبق أن عصبة الأمم لم تقوم على تحريم الحرب تحريماً كاملاً ، فعلى الرغم من ذلك فإن عهد عصبة الأمم قد عبر عن مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان تعبيراً واضحاً فقد جاء في المادة العاشرة من عهد العصبة التزام يلتزم به كافة الدول الأعضاء في عصبة الأمم ومفاده أن الدول الأعضاء يجب عليها أن تحترم سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي^(٣) ، وعليه فإن الدول التي تتجاوز هذه الالتزامات

(١) انظر في ذلك الدكتور ياسين الشيباني ، التضامن الدولي في مواجهة العدوان ، المرجع السابق ، ص ٦٨.

(٢) انظر في ذلك : الأستاذة الدكتورة عائشة راتب دراسات قانونية المرجع السابق ، ص ٧٥ : ٧٦.

(٣) فقد نصت المادة العاشرة من عهد العصبة على أنه " يتعهد أعضاء العصبة احترام سلامة أقاليم جميع أعضاء البعض واستقلالها السياسي والقائم والمحافظة عليه (=

والواجبات المتصوص عليها فإنها سوف تواجه بعمل من قبل الدول الأخرى من أجل إيقاف مثل هذه المخالفات وبالتالي فإن هذا النص السابق يعتبر الأساس القانوني للعمل ضد الدول المتجاوزة.

وفى نص المادة الحادية عشرة من عهد العصبة نجد فى فقرتها الأولى تقدم لهذا المبدأ أساساً متيناً فقد نصت على أنه " يعلن أعضاء العصبة بأن أى حرب أو تهديد بها سواء كان أم لم يكن له تأثير مباشر فى أى عضو من أعضاء العصبة يعتبر مسألة تهم الأعضاء جميعاً.."

وقد رسمت المادة السادسة عشر من عهد عصبة الأمم معنى واضح للتضامن فى مواجهة العدوان، وقد تعرضت هذه المادة لمبدأ التضامن فى فقراتها الثلاث^(١).

ولكن رغم ذلك فقد تعرض هذا المبدأ - التضامن الدولى فى مواجهة العدوان فى عهد العصبة - لكثير من النقد ، ذلك أن العهد قد إنطوى على الكثير من الثغرات التى جعلت من الالتزام بمبدأ التضامن فى مواجهة العدوان مبدأ نظرياً مثالياً ، ولعل أول ما يبادر إلى الذهن فى هذا السبيل هو الافتقار إلى الالتزام الإيجابى للدول بالمشاركة فى الجزاءات العسكرية وعلى هذا الأساس كانت العصبة عاجزة عن اتخاذ القرارات التى تكفل إدارة نظام فعال فى مواجهة العدوان^(٢).

(=) ضد أى عدوان خارجي وفى حالة وقوع عدوان من هذا النوع أو فى حالة وقوع تهديد أو حلول خطر هذا العدوان يشير المجلس بالوسائل التى يتم تنفيذ هذا الالتزام "

(١) قد نعرفنا فيما سبق فى نفس ذات المرجع إلى نص المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم وذلك فى المبحث الثانى من الفصل الثانى فى الباب التمهيدى من نفس ذات المرجع.

(٢) انظر فى ذلك : الاستاذ الدكتور : صلاح الدين عامر . قانون التنظيم الدولى . المرجع السابق . ص ١٥٥ .

وقد عرف تاريخ العصبة الكثير من المحاولات التي استهدفت تميع واضعاف نصوص عهد العصبة الخاص بالتضامن الدولي في مواجهة العدوان^(١).

مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان في ميثاق الأمم المتحدة : لقد فشلت عصبة الأمم من تحقيق أهدافها وعرفنا هذا خلال دراستنا السابقة ففي خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية كان لها أثر كبير في تحقيق التضامن الدولي في مواجهة العدوان^(٢) في ميثاق الأمم المتحدة ، ففي ديباجة أعلن عن رغبة المجتمع الدولي في التضامن الدولي من أجل المصلحة المشتركة^(٣).

وعند النظر إلى المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنها قد جعلت مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان من المقاصد الرئيسية التي

(١) بدأت المحاولات قبل أن يحف المداد الذي كتبت به نصوص العهد ، عندما ظهرت بوادر الشك والريبة بشأن التعهدات والالتزامات المبالغ فيها والتي وردت في المادتين ١٠ ، ١٦ من عهد العصبة وقد اتخذت الجمعية في عام ١٩٢١ سلسلة من القرارات أكدت حق كل دولة أن تقرر لنفسها مناسبة تطبيق العقوبات الاقتصادية ويكفي الإشارة هنا إلى ما حدث في عام ١٩٣٥ عندما احترمت الدول الأعضاء في العصبة على ادانة العدوان الايطالي على الحبشة ضد اثيوبيا وتنظيم جزاءات اقتصادية ضد ايطاليا ولكنها لم تنجح انظر في ذلك الاستاذ الدكتور صلاح الدين عامر المرجع السابق ص ١٥٥ .

(٢) فقد تقرر خلال هذه الفترة الزمنية ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية تحريم اللجوء إلى الحرب من قبل الدول في المجتمع الدولي وكان مثل هذه القرارات لها أثر واضح في تفعيل مبدأ التضامن الدولي.

(٣) فقد جاء في هذه الديباجة " وأن تضم قوانا كي نحفظ بالسلم والامن الدولي وان يكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها وألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة " .

تعمل الأمم المتحدة على تحقيقها^(١). وفى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنه يحدد الأعمال التى يقوم بها مجلس الأمن فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان ، فمن خلال نص المادة ٣٩ من الميثاق قد أعطت لمجلس الأمن مهمة تقرير ما إذا كان قد رفع تهديد للسلم أو إخلال أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان^(٢).

وفى الفصل السابع نجد أن المادة ٤١ من الميثاق قد نصت على التدابير والإجراءات التى يمكن للمجلس أن يتخذها لمواجهة العدوان بدءاً من وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية لحفظ السلم والأمن الدولى أو لإعادته لنصابه (م ٤٢) ^(٣).

وقد أخذ نطاق الأمن الجديد بمبدأ العمل المشترك بشقيه الإيجابى منه

(١) فقد نصت المادة الأولى وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولازالتها وقمع لأعمال العدوان وغيرها من وجود الإخلال بالسلم ..

(٢) ففى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة نجدها أن الميثاق قد قصد منه نص هذه الفقرة إلى منع نية استخدام القوة أكثر منه منع الأعمال الإيجابية عند وقوعها وترك تحديد المعنى الحقيقى لهذه القاعدة القانونية لمجلس الأمن الذى يقررها تبعاً للظروف المحيطة بكل حالة على حد وهذا ما أكدته المادة ٣٩ من الميثاق حيث أن هذه الأخيرة تعطى لمجلس الأمن سلطة تقدير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان والمجلس حُرِف تقدير ولا يلتزم باتخاذ الإجراءات الجماعية فى كل أحوال استخدام القوة المخالفة للميثاق بل تقدير . ويمكن للمجلس أن يطلب اتخاذ هذه الإجراءات دون أن يكون هناك مخالفة لأحكام المادة ٤/٢ من الميثاق .. انظر فى ذلك للمزيد الأستاذة الدكتورة عائشة راتب ، دراسات قانونية المرجع السابق ص ٩٢ : ٩٣ .

(٣) انظر فى ذلك الدكتور صلاح عامر . المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

والسلبي فقررت المواد ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ إنشاء القوة الدولية^(١).

إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، قد واجهت كثير من النقد على وجه الخصوص فى مجال التضامن فى مواجهة العدوان - حيث إنها قد أعطت للدول ذات العضوية الدائمة^(٢) فى مجلس الأمن حق الاعتراض - الفيتو. فإن هذا الحق من الناحية العلمية سوف يؤدي إلى شل فعالية سلطات مجلس الأمن فى مواجهة أى عدوان محتمل من جانب احدى الدول الكبرى أو إحدى الدول المرتبطة بها^(٣). وإذا كانت هناك محاولات قد كشف عن صحة هذه الانتقادات فإنه على الناحية الأخرى هناك جهود قد بذلت من أجل تفعيل التضامن الدولى فى مواجهة العدوان وفى تلك الحالات التى فشل فيها مجلس الأمن اتخاذ القرار المناسب وذلك بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق الاعتراض^(٤).

(١) انظر فى ذلك الدكتورة عائشة راتب المرجع السابق ص ٥٩.

(٢) وهى الولايات المتحدة - الصين - فرنسا - روسيا - بريطانيا.

(٣) وعند تطبيق ذلك نجد هو ما يحدث فى العراق وفى فلسطين ، وفى العراق هناك دولة كبرى - الولايات المتحدة - قد استخدمت نظرية الحرب الاستباقية فى غزوها للعراق وفشل بحى الأمن فى التصدى لهذا العدوان نظر لأن الولايات المتحدة الأمريكية بها حق الاعتراض فى المجلس - حق الفيتو - وفى فلسطين ما تفعله إسرائيل فى الشعب الفلسطينى من هدم وخراب وذلك تحت مسموع ومرأى العالم كله دون أن يقول لها .. عيب لأن الولايات المتحدة فساندها قلبا وقالبا.

(٤) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ قرار الاتحاد من أجل السلم لمواجهة الموقف الذى نجم عن فشل مجلس الأمن حتى اتخاذ قرارات بشأن عمليات الأمم المتحدة العسكرية فى كوريا بسبب استخدام مندوب الاتحاد السوفيتى حق الاعتراض انظر فى ذلك تفصيلا : الاستاذ الدكتور صلاح عامر المرجع السابق ، ص

وفى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية وانتهائها بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، نجد أن هناك اختفاء واضح لحق الفيتو فى مجلس الأمن وانفراد الولايات المتحدة بالقوة فى العالم كان ذلك له أثر فى تمكين مجلس الأمن من اتخاذ مواقف أكثر حسماً إزاء بعض الأزمات الدولية^(١).

كان هذا هو مفهوم مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان فى العصر الحالى وعلينا أن نستعرض المقومات الأساسية فيه.

المطلب الثانى

المقومات الأساسية لهذا المبدأ

إن المجتمع الدولى عليه الأخذ بمبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان حيث إن مفهوم السلام الدولى فى نطاق النظام القانونى للأمم المتحدة يقوم على أن سلام وأمن المجتمع الدولى لا يقبل التجزئة أو المساومة وهذا يقتضى التصميم الفعال من قبله لكى يضبط بكل الوسائل المعنوية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والعسكرية الضرورية لإحباط أى هجوم على أية دولة أو قوة أو تحالف أن يواجهها^(٢).

(١) مثال ذلك موقف مجلس الأمن الحاسم إزاء الأحداث الدامية فى جمهورية البوسنة والهرسك وقرار مجلس الأمن بخصوص الصومال وهماينتي وقرارات مجلس الأمن بخصوص غزو العراق لىكويت بدأ من القرار رقم ٦٦٠ إلى القرار رقم ٦٨٧ الذى تضمنت شروط وقف إطلاق النار ولكن مجلس الأمن فشل فشلاً ذريعاً فى مسألة غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق فى مارس ٢٠٠٣.

(٢) انظر Claude . Inis Power & International Relations House new york 1962 p.110.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بوضع قدر من التخطيط والتهيئة الأكيدة من أجل إنجاح التصدي للعدوان وإحباطه وتزويد الدولة الضحية بالطمأنينة إلى أن المجتمع الدولي يمتلك من القوة بحيث يستطيع فعلاً أن يتحمل هذا العبء على النحو المرجو لحماية الدولة الضحية للعدوان الواقع عليها ، وأن يتصدى لهذا المعتدى في حالة استخدامه لقوته الوطنية من أجل تحقيق أهداف غير شرعية^(١).

هناك آراء كثيرة حول المقومات والمتطلبات الأساسية لهذا المبدأ حتى يمكن لنا أن نقول أننا أمام نظام دولي يقوم على التضامن الدولي من أجل حفظ السلم والأمن الدولي والتصدي لأي عدوان يحدث من قبل دولة ما وبالتالي فإن هناك مقومات ومتطلبات أساسية لمبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان يجب أن تتوافر فيه وتتمثل هذه المقومات والمتطلبات الأساسية فيه كالآتي :

١- وجود منظمة دولية عامة ودائمة : إن مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان يتطلب جهاز دولي يتمثل في منظمة دولية ذات صفة عالمية ودائمة يكون هدفها هو صيانة السلم والأمن الدوليين ويكون لهذه المنظمة القدرة على فرض الالتزامات على أعضائها ومن أهم هذه الالتزامات التي تفرضها هذه المنظمة هي حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها وعند وقوع هذا العدوان يجب أن تتعهد هذه الدول الأعضاء في المنظمة بقمع هذا العدوان والتصدي له.

تكون الكلمة العليا هنا للمنظمة الدولية دون أية تأثيرات خارجية

(١) انظر في ذلك الاستاذ الدكتور / محمد طلعت الغنيمي في التنظيم الدولي المرجع

تؤثر على قرارات المنظمة الدولية من قبل دولة كبرى. يكون للمنظمة حق تقرير وجود العدوان من عدمه ومن يكون المعتدى وضد أية دولة تفرض الجزاءات وأنواعها^(١).

٢ - عدم تجزئة السلام العالمي : يجب أن يكون لدى جميع الدول والشعوب قناعة ثابتة وراسخة بأن أمنها ومصالحها ترتبط بمصير الدول الأخرى وذلك من أجل إنجاح مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان ، وهذا ما سوف يجعل السلام يعم المجتمع الدولي ككل ولا يمكن بأية حال من الأحوال في العصر الذي نعيش فيه تجزئة السلام إذ أصبح من المتعذر في المجتمع الدولي المعاصر أن تفصل بين أمن دولة ما وبين الأمن الجماعي لبقية الدول.

ووفقا لمبدأ عدم تجزئة السلام يجب على الدول في المجتمع الدولي أن تتصرف وفقا لخدمة هذا المبدأ حيث إن المجتمع الدولي أصبح مندمجا متماسكا وفقا لهذا النطاق العالمي الجديد بدرجة محكمة ، ومن ثم فإن أي خرق لهذا النظام سوف يكون له آثار سلبية على هذا المجتمع الدولي ويكون التأثير على سلامة وأمن هذا المجتمع فقيام العدوان بلا رادع من شأنه أن يغري ويقوى المعتدى بالتوغل في اتجاهات أخرى أو بعبارة أخرى فإن الاستعمال الناجح للقوة المخالفة للقانون في أحد المواقف من شأنه أن يسهم

(١) ومن هنا نعالج السلبيات المتواجدة في نص المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطى لمجلس الأمن الحق في الاعتداء دون أن يكون ملزم بتحديد المعتدى وأيضا ميوعة الفصل السابع من الميثاق الذي يقرر أن لمجلس الحق في اتخاذ تدابير واجراءات معينة على الرغم من أنه لا يوجد هناك أية شواهد على استخدام القوة غير الشرعي أو هناك تهديد بها. وبالتالي إذا طبقنا هذا نقول - الذي في أعلى الصفحة - سوف نقضي على السلبيات السابق ذكرها.

فى تفويض احترام مبدأ التضامن فى كل المواقف^(١).

٢- التضامن الدولى والمشاركة العالمية : عرفنا فيما سبق أن مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان يتطلب قيام منظمة دولية دائمة من أجل تطبيق ناجح لهذا المبدأ باعتبار أن هذا المبدأ مبدأ قانونى يلتزم به كل الدول وأن يكون هناك اتساع فى نطاق عضوية الدول فى المنظمة الدولية.

والصفة العالمية المطلوبة هناك ليس بالضرورة أن يكون هناك اشتراك من كل الدول الأعضاء فى هذه المنظمة ولكن يفضل الأغلبية من هذه الدول ويا حبذا تلك الدول التى تكون مؤثرة على التوازن الدولى.

مما سبق قد عرفنا أن مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان يتطلب مجموعة من التدابير الاقتصادية والعسكرية تفرض هذه التدابير على الدول المخالفة التى تنتهك السلم والأمن الدوليين ، ومن أجل إنجاح هذه التدابير لابد أن يكون هناك اشتراك من معظم الدول فى تنفيذ هذه التدابير إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حجم وعدد معظم الدول المشاركة فى إجراءات التضامن الدولى وبين قدرتها على تكوين جبهة اقتصادية وعسكرية مؤثرة فى مواجهة العدوان^(٢).

٤- القوة الحاسمة : من أجل أن يكون هذا التضامن ناجح فى مواجهة العدوان لابد وأن يكون هناك قوة مشتركة قوية وفعالة وحاسمة فى ردع أى عدوان مهما كانت قدرته وقوته^(٣).

(١) انظر فى ذلك الدكتورة ياسين الشيبانى، المرجع السابق ، ص ٧٨.

(٢) انظر فى ذلك الدكتور نشأت الهلالي الأمن الجماعى الدولى ، رسالة دكتوراه - عين شمس ١٩٨٥ ، ص ١٠١.

(٣) انظر فى ذلك : (=)

وهذا يعنى أن افضل وضع للمحافظة على السلام العالمى أن تتوزع القوة بين أعضاء النظام بحيث لا تكون هناك دولة لديها من القوة أن تتحدى القوة الساحقة للمجتمع الدولى^(١).

وان هذا الكلام من وجهة نظري - يصعب تطبيقه لأن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة لا يمكن أن تتنازل عن قوتها اضافة إلى ما تقدم لابد وان تكون مجموع القوى التى يمتلكها المجتمع الدولى من أجل ردع أى دولة تقوم بأى عمل من أعمال العدوان - متفوقة على أية قوة أخرى وأن يكون هذا التفوق بشكل دائم ومستمر وهذا يتطلب وجود نظام دولى مرن عنده القدرة على اعادة تشكيل القوة وتوزيعها، وعدم السماح لأية دولة بامتلاك قوة اقوى من قوة المجتمع الدولى.

هـ - الحياد والنزاهة : عرفنا فيما سبق أن التضامن الدولى يجب أن يكون عن طريق جهاز دولى يكون تخصصه الأمن الجماعى وأن يكون هذا الجهاز قد حاز على الثقة من قبل أعضاء المجتمع الدولى ، وهذا لا يتأثر إلا من خلال قناعة الدول الاعضاء بأن هذا النظام يعمل بحياد تام ونزاهة فى كل موقف يكون لزاما عليه فيه أن يواجه عدواناً.

(=) Haas. Ernst. Collectire security and the future of International system op.cit p258.

(١) انظر Claude . Inis Power & International Relations House New York 1962 p.110.

المبحث الثاني

التضامن الدولي لمواجهة الحرب الاستباقية ومبدأ سيادة الدول والحياد

عرفنا فيما سبق أن المبدأ التضامن الدولي هو من المبادئ الرئيسية فى التنظيم الدولى المعاصر ويقوم على التعاون بين الدول فى المجتمع الدولى المعاصر فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل التصدي لآى عدوان قد يحدث ضد دولة ما فى المجتمع الدولى وإلى جوار مفهوم مبدأ التضامن الدولى وكيف تطور هذا المبدأ نجد أنه حتى ينجح هذا التضامن الدولى لابد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية فى هذا التضامن الدولى حتى نحصل على الغرض المطلوب من هذا التضامن وفى هذا الخصوص علينا أن نوضح ماهية العلاقة بين التضامن الدولى لمواجهة العدوان وكل من مبدأ السيادة والحياد نحن نعرف أن لكل دولة سيادة تتمتع بها فما هو موقف التضامن من هذه السيادة التى تتمتع بها الدولة التى تشترك فى هذا التضامن وأيضاً ما هو موقف التضامن من حياد الدولة سواء كان عرضى أو دائم كل هذا ما سوف نقوم بعرضه شرحاً فى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : التضامن الدولى ومبدأ سيادة الدول.

المطلب الثانى : التضامن الدولى والحياد.

المطلب الأول

التضامن الدولى ومبدأ السيادة الدولى

قد استقر العرف والعمل الدولى على اشتراط توافر عناصر ثلاث

لوجود الدولة والتي تتمثل في شعب ، إقليم وتنظيم سياسي فضلا عن مبدأ السيادة الأهلية الدخول في علاقات دولية مع سائر أفراد الجماعة ^(١) وقد اقتسمت الدول ذات السيادة كل مناطق اقاليم العالم تقريبا مع جزء من البحر يحيط كل منطقة أطلق عليها تعبير البحر الإقليمي وتمارس كل دولة ذات سيادة اختصاصها الإقليمي غير المحدود على إقليمها لا يقيدتها في ذلك إلا القيود التي تقررها القواعد الدولية العرقية ، والمعاهدات ، والمبادئ القانونية العامة التي تأخذ بها الأمم المتمدينة.

وسيادة الدولة تعنى وفقا للقانون الدولي التقليدي، سلطان الدولة العليا على إقليمها ومن فيه من سكان واستقلالها عند أية سلطة خارجية ^(٢).

ووفقا للنظرية التقليدية نجد أن السيادة تأخذ أحد المظهرين : أولهما مظهر السيادة الداخلية للدولة ويتمثل في سلطانها على الاشخاص وسلطانها على إقليم الدولة - البرى - البحري - الجوي .. وثانيهما السيادة الخارجية للدولة وتتمثل في حرية الدولة في إدارة شئونها الخارجية وتحديد علاقاتها مع سائر الدول الأخرى وحريتها في التعاقد معها وحقها في إعلان الحرب أو التزام موقف الحياد ^(٣).

فى ظل النظرية التقليدية للسيادة نجد أن القانون الدولي قد اقتصر دورة على مجرد توزيع الاختصاص بين الدول بهدف إقامة نوع من النظام

(١) انظر فى ذلك : الأستاذة الدكتور ة عائشة راتب ، دراسات قانون ، المرجع السابق ص ٤٦ .

(٢) انظر فى ذلك المعنى : الدكتورة عائشة راتب المرجع السابق ، ص ١٤٦ : ١٥١ .

(٣) انظر فى ذلك : الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي فى التنظيم الدولي ، المرجع السابق ص ١٠٧ .

فى العلاقات الدولية من خلال فرض إدارة الأقوياء على الضعفاء^(١).

وفى التنظيم الدولى المعاصر قد طرأ على القانون الدولى تطور ، فقد أصبح القانون الدولى بحكم العلاقات الدولية وينظم المجتمع الدولى بدلاً من أن يحكم هذه العلاقات فقط، وقد طرأ على مفهوم سيادة الدولة تطور مهم فقد أصبحت - السيادة - فكرة قانونية محددة نابعة من القانون الدولى وخاضعة له ، وتم إزالة التعارض بين مفهوم السيادة التقليدى وفقاً للنظرية التقليدية وخضوعها للقانون. وأصبح مبدأ السيادة يكمل القانون الدولى ولا يتعارض معه فالدول ذات السيادة تضع قواعد القانون الدولى. وهذه الأخيرة تعترف بمبدأ السيادة فى إطار القواعد التى يفرضها القانون^(٢).

مما لا شك فيه أن مفهوم السيادة قد تأثر خلال الستين سنة الماضية - منذ انشاء الأمم المتحدة - بالتطورات التى لحقت بالمجتمع الدولى خلال الفترة المذكورة.

هناك فرق كبير بين مفهوم السيادة فى ميثاق الأمم المتحدة وبين الممارسات الدولية المستتلة بمظلة " الشرعية الدولية " ودعاوى العمل الجماعى من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وبناء على ذلك سوف نقوم بتوضيح نقطتين رئيسيتين تتعلقان بما هو موجود فى ميثاق الأمم المتحدة عن السيادة والتطور اللاحق للممارسات الدولية تحت مظلة الشرعية الدولية :

(١) انظر فى ذلك الاستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولى ، المرجع السابق . ص

(٢) انظر فى ذلك : الدكتور : ياسين الشيباني ، التضامن الدولى ومواجهة العدوان المرجع السابق ص ٨٢.

- ١ - سيادة الدولة فى ميثاق الأمم المتحدة.
- ٢ - مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان وأثره على مبدأ سيادة الدولة وهذا ما سوف نقوم بشرحه فى السطور القادمة:

١ - سيادة الدولة فى ميثاق الأمم المتحدة

عندما ننظر للفقرة الأولى من نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنها تنص على أنه " تقوم الهيمنة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها " وهذا نص يوضح لنا أن الأمم المتحدة لم تعطل فكرة سيادة الدولة على أنها نصت على السيادة فى ميثاقها وجعلتها أساسا لها من أجل وجودها ، وأن ميثاق الأمم المتحدة قد نص فى الفقرة السابقة - ١/٢ على المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء فى نطاق الهيئة^(١).

وفى نص الفقرة السابقة من المادة الثانية فى ميثاق الأمم المتحدة نجد أنها أكدت على أهمية مبدأ المساواة بين الدول ومراعاة الحساسية الخاصة بالسيادة من وجهه نظر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس نجد أن هذه الفقرة قد حرمت على الأمم المتحدة التدخل فى شئون الدول الداخلية على أن ذلك لا يخل بتدابير المجتمع الواردة فى الفصل السابع.

عندما أقر ميثاق الأمم المتحدة بسيادة الدول فإن هذه الهيئة لا يكون لها سلطه أعلى من سلطة الدول الأعضاء، وإنما يكون دورها قائم على تنظيم التعاون بين الدول داخل هذه الهيئة مع إحتفاظ الدول بكافة حقوق السيادة ، ويكون تفسير السيادة فى إطار مجموعة الاحكام والبنود التى قيدت

(١) انظر فى ذلك الاستاذ الدكتور حامد سلطان القانون الدولى العام وقت السلم دار النهضة العربية الطبعة السادسة ١٩٧٦ ، ص ٦٢٢.

الدول نفسها - إختيارا - بها .

هناك سؤال يطرح نفسه فى هذا الأمر - الذى نحن بصدده - هل أن المساواة فى السيادة بين الدول مساواة فعلية ؟ .

لكى نقوم بالإجابة على هذا السؤال لابد لنا أن ندقق النظر فى ميثاق الأمم المتحدة وأيضا الواقع الفعلى بخصوص هذه المسألة - محل السؤال - فحقيقة الأمر بالنسبة للمساواة فى السيادة بين الدول فى ميثاق الأمم المتحدة ما هو إلا امر ظاهريا بعيدا عن الواقع الفعلى ، حيث إن المساواة بين الدول الكبرى والدول الصغرى أمر متعذر نظرا للتفاوت الرهيب بينهم فيما يتعلق بمدى الإمكانيات التى تمتلكها كل طائفة من هذه الدول سواء كانت من الناحية العسكرية أو من الناحية الإقتصادية او من أى ناحية أخرى.

وبالتالى فإن هذا الامر سوف يؤثر على الواقع الفعلى فى الموضوع الذى نحن بصدده فنجد مثلا - أن العضوية فى مجلس الامن تنقسم إلى نوعين من العضوية أحدهما يسمى الأعضاء الدائمين - الصين - ، الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، روسيا . والأخرى عبارة عن عشرة أعضاء يتم اختبارهم التناوب وفقا للقواعد الخاصة بذلك والخمس أعضاء الدائمين لهم حق الاعتراض - حق الفيتو - وأيضا لهم سلطه مطلقه وتقديرية فيما يتعلق بموضوع السلم والأمن الدولى^(١)

(١) إن إحتفاظ الدول الكبرى، بحق الفيتو داخل مبنى الامن وايضا السلطنة التقديرية التى تتمتع بها الدول الكبرى فى كافة المسائل المتعلقة بحالات السلم والأمن الدولى ، يكون له الأثر السلبي على قرارات مجلس الأمن ، وأيضا إتباع سياسة الكيل بمكيالين فى معالجة الامور التى تعرض على مجلس الامن ، فهناك أمثله من ناحية الواقع الفعلى من أهم هذه الأمثلة القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمن (=)

أخيرا وليس بآخر نجد أن المساواة في السيادة بين الدول - فقط في تحقيقه داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث إن لكل دولة عضو في الأمم المتحدة مقعد داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة وأيضا لها صوت واحد عند الاقتراع على الموضوعات ، التي تطرح على الجمعية العامة للأمم المتحدة^(١)

(=) اعقاب حرب إسرائيل على الدول العربية سنة ١٩٦٧ وقيام إسرائيل باحتلال أجزاء كبيرة من اراضي الدول العربية، فمنذ صدور هذا القرار إلى يومنا هذا لم تستطع الأمم المتحدة تنفيذ فمتى إذا يتم تنفيذه...؟ بالتأكيد أن هذا القرار لم ولن يتم تنفيذه لأنه ببساطة - إسرائيل تلقى الدعم والمساندة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وأيضا ماذا عن المذابح التي قامت بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل - مذابح دير ياسين ، وصبرا وشتيلا ، وفانا الخ - هل وقف مجلس الأمن موقفا إيجابيا من هذه المذابح - وآخر هذه المذابح التي راح ضحيتها الأطفال والنساء الفلسطينيون على شاطئ عزه الفلسطيني في ٢٠٠٦/٦/٩ - يقول لإسرائيل إن الذي تفعله هو الإرهاب بعينه . أم أن أفعال إسرائيل الإرهابية لا تهدد السلم والأمن الدولي!

ففي المقابل من ذلك - عكس ما تقوم - نجده عندما احتلت العراق الكويت - وهذا أيضا غير مشروع . قامت الولايات المتحدة الأمريكية ولم تقعد - نظر لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة. وأسرعت إلى أروقة مجلس الأمن وأصدر هذا الأخير كثير من القرارات تبدأ من القرار رقم ٦٦٠ وينتهي بالقرار ٦٨٧ بخصوص احتلال العراق للكويت ، ولم يكن دور المجلس فقط بأصدار هذه القرارات وإنما دعى دول التحالف من أجل تنفيذ هذه القرارات وبالفعل تم تطبيق هذه القرارات على وجه السرعة وخرجت العراق من الكويت.

(١) مضمون المساواة في السيادة بين الدول ، انظر في ذلك للمزيد : الأستاذة الدكتورة / عائشة راتب ، دراسات قانونية ، الملحق الخاص بالسيادة الإقليمية حتى ص ٤٩ وأيضا الأستاذ الدكتور / مفيد شهاب ، المنظمات الدولية المرجع السابق ص ٢١٨ ،

٢ - مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان وأثره على مبدأ سيادة الدولة

التضامن الدولى بصفه عامه - كما عرفنا سابقا - هو التعاون بين الدول فى التنظيم الدولى المعاصر فى كافه المجالات الحياتيه - سياسيه كانت أو اجتماعيه أو اقتصاديه أو عسكريه - نجد أن هذا التعاون يتم برضاء الدول وبالتأكيد فإن هذا التعاون يكون له أثر ونتيجة إيجابية على حياة الدول وتقدمها فى عصرنا الحالى ، بشرط أن يكون هذا التضامن على أسس ومقومات سليمة (١)

إن التضامن الدولى ينشأ برضاء الدول وبالتالي سوف يكون له أثر مباشر على فكره سيادة الدولة وتصبح هذه السيادة مفيدة بعد أن كانت مطلقة - وفقا للنظرية التقليدية- دون قيد أو شرط .

منذ قيام هيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ نجد أن لهذه القيود أثر ملموس فى ميثاق الأمم المتحدة ، فعند النظر فى ميثاق الأمم المتحدة ، نجده قد أخذ - كقاعدة عامة - بمبدأ منع الحروب وبنظرية الأمن الجماعى وقضى

(١) عرفنا فيما سبق - من نفس ذات المرجع - أن أهم المقومات إلى يجب أن تتوافر فى مبدأ التضامن الدولى من أجل مواجهة العدوان ، ونجاح هذا التضامن ليس فقط على صعيد العدوان وإنما أيضا على كافه النواحى المختلفة لحياة الدول وتضامنها ، وأن يكون هناك شفافية واضحة فى تطبيق هذه المقومات حتى لا ينقلب هذا التضامن من أمر إيجابى إلى امر سلبى قد يضر الدول الضعيفة والصغيرة التى لا تتوافق مع سياسات الدول الكبرى انظر فى ذلك - على سبيل المثال - ما تتخذه من الولايات المتحدة تجاد العراق ومنطقه الشرق الأوسط - تحت مسميات مختلفه ليس لها أساس من الصحة كالبحت عن أسلحه الدمار الشامل ، وتعرثر الديمقراطية - وفى نفس الوقت تعاملها مع كوريا الشماليه التى اعلنت صراحة عن امتلاكها للتقنية النووية الحديثه - برفق ودبلوماسية شديدة.

بإشتراك كافة الدول الأعضاء فى دفع العدوان الواقع على أحدها وقد تضمن الميثاق النص على منع استخدام القوة فى عدة مواضع منه وبخاصة الفقرة الرابعة من المادة الثانية^(١) وفى ظل القانون الدولى التقليدى ، كانت للدول الحق المطلق بناء على نظرية السيادة المطلقة فى هذه الحقبة الزمنية - فى استخدام القوة فى علاقتها الدولية ولكن بظهور الحروب - العالمية الأولى والثانية - التى قد أدت إلى خراب شديد فى العالم بشكل غير مقبول ، ومذهل للعقل الإنسانى ، جعلت الدول تنادى بنبذ هذه الحروب والبحث عن السلام والأمن . ولا يمكن أن يتم هذا إلا إذا كان هناك قيد على حق الدولة فى استخدام القوة حتى تتمكن الدول فى المجتمع الدولى من تفعيل مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان وبذلك يمكننا القول أنه لا يمكن أن تقوم فكرة التضامن الدولى فى مواجهة العدوان إلا إذا كان هناك قيودا على سيادة الدولة وهذا هو أخطر القيود ، وإلى جوار هذا القيد نجد أن هناك قيود يفرضها ميثاق الأمم المتحدة طبقا للاختصاصات المقررة لمجلس الأمن فى مجال حفظ السلام والأمن الدولى وهى قيود لا تتفق مع فكرة السيادة بالمعنى الذى كان مفهوما فى الماضى ، وهناك أيضا القيود المترتبة على عضوية الدولة فى المجتمع الدولى وضرورة مراعاتها القواعد الدولية فى تعاملها مع الدول الأخرى وكذلك القيود الناشئة عن المعاهدات الدولية بما تقضى من تقييد لحرية الدولة فى التصرف وفقا لما أبرمته من معاهدات^(٢)

ونلاحظ أن وضع الدول الكبرى فى مجلس الأمن يكون قيودا على سيادة الدول فى التنظيم الدولى المعاصر، ويتمثل هذا الوضع - كما أوضحنا

(١) انظر فى ذلك الأستاذة الدكتورة / عائشة راتب ، دراسات قانونية المرجع السابق ص ٩١ . ٩٢

(٢) انظر فى ذلك : الدكتور ياسين الشيبانى - المرجع السابق ص ٨٥

سابقاً - المتميز داخل مجلس الأمن فى حق الفيتو الذى تتمتع به الدول الخمس الكبرى ، وأيضاً الاحتكار الفعلى للقوة العسكرية والاقتصادية من جانب عدد محدود من الدول ، كل هذا - بالتأكيد - يكون له تأثير على مجريات العلاقات الدولية يعين الدول وبالتالي يكون له تأثير مباشر وغير مباشر على سيادة الدولة فى التنظيم الدولى المعاصر.

مما لا شك فيه أنه فى أعقاب الحرب الباردة ، وانتهيار الاتحاد السوفيتى كان له الأثر المباشر على سيادة الدول ، ففى أعقاب هذه الحرب الباردة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تسيطر على العالم ، معتبرة نفسها القوة العسكرية الكبرى الوحيدة فى المجتمع الدولى ، وبالتالي كانت ومازالت لهذه الإستراتيجية الأمريكية تأثير مباشر فى فرض قيود على سيادة الدول.

المطلب الثانى

التضامن الدولى والحياد

فى هذا المطلب سوف نستعرض ثلاث نقاط رئيسية إلا وهى : أولها نقوم بإلقاء نبذة عن الحياد وثنائيهما : واجبات وحقوق الدولة المحايدة وثالثهما : ما هو أثر التضامن الدولى على الحياد ؟

أولاً : نبذة عن الحياد : الدولة المحايدة هى الدولة التى تتمتع عند التدخل فى النزاع القائم بين دولتين أو أكثر، والحياد كنظام قانونى يمكن تعريفه بأنه : مجموعة من القواعد القانونية الدولية التى تنظم العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول المتحاربة والدول غير المشتركة فى الحرب ،

ويخول الدول ذات السيادة الحق في البقاء بعيدا عن معترك الحروب^(١) والحياد يتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة ، قامت بتقريرها الاتفاقيات الدولية المختلفة^(٢) ومما لا شك فيه أن للحياد دور في التعبير عن رغبة الشعوب في تحقيق الأمن والسلام الدولي ويعطى للدول الحق في عدم الدخول في الحروب الدائره وبذلك تكون - الدولة المحايدة - قد قامت بالمحافظة على استقلالها وكيانها الدولي وجنبت شعوبها ويلات الحروب وأثارها السيئة. خلال القرن الثامن عشر نجد أن الحياد الفعلي هو الصورة الوحيدة للحياد تقريبا^(٣).

ثانيا واجبات وحقوق الدولة المحايدة : قد استقر العرف الدولي على

(١) انظر في ذلك: الدكتور ياسين الشيباني ، التضامن الدولي في مواجهة العدوان ، المرجع السابق ص ٩٩.

(٢) سوف نقوم باستعراض واجبات وحقوق الدولة المحايدة في النقطة القادمة من هذا المطلب ولكن هنا سوف نشير إلى هم ما يتميز به الحياد من خصائص : فنجد - أولا - أن قواعد الحياد تفترض وجود حرب بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي العام فكما تعرف أن الحرب مصدر لمجموعة من الحقوق القانونية التي تتمتع بها الدولة المحاربة بصرف النظر عما إذا كانت حربا مشروعة أو غير مشروعة ، ونجد - ثانيا - أنه لا بد وأن تمتنع الدولة المحايدة عند الاشتراك في القتال ، وتلتزم الدولة المحايدة بقاعدة عامة بالإمتناع عند المساهمة بأي صورة كانت في العمليات الدائرة أن قواعد الحياد - ثالثا - تخالب الدول ذات السيادة حيث أن القانون الدولي هو مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات التي تتم بين الدول ولا يلتزم به إلا الدول الاعضاء في لجماعة الدولية . وأخير وليس بأخر - رابعا - يتوقف وجود وإستمرار قواعد الحياد على رغبة الدول المحايدة . انظر في ذلك : الاستاذ الدكتور عائشة راتب . دراسات قانونية بالمرجع السابق ص ٢١ : ٢٦

(٣) فقد تلا هذا الحياد في القرن التاسع عشر الحياد الاتفاقي والحياد المعلن ثم ظهرت صور للحياد الاتفاقي عقب مؤتمر فيينا وفي عهد التوازن الأوربي بعد عام ١٨١٥ .

الاعتراف للدولة المحايدة ، ايا كان شكل حيادها بمجموعة من الواجبات التى تقع على عاتق الدولة المحايدة ولا بد لها أن تفى بهذه الواجبات وأهم هذه الواجبات :

أ- واجب الإمتناع عن الاشتراك فى العمليات الحربية وعن التحيز لأحد المحاربين وفى هذا تلتزم الدولة المحايدة بالإمتناع عن الاشتراك فى القتال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومقتضى ذلك إلزام المحايدين بعدم التحيز لأى من الأطراف المتنازعة.

ب- هناك واجب يقع على عاتق الدولة المحايدة يتمثل فى منع الاعتداء على إقليمها وسيادتها وتقوم على منع الدولة المحاربة أو ممثليها من إتيان أعمال معينة على إقليمها قد يترتب عليه الأضرار بالطرف الآخر، والأساس القانونى لهذا الواجب هو حق السيادة التى تتمتع به الدولة المحايدة على إقليمها.

ج- أن تمنع الدولة المحايدة عن جرائم التهريب والمساعدة العدائية واختراق الحصار البحرى ، فنجد تصريح باريس الصادر فى ١٨٥٦ قد قرر وجوب إحترام بضائع المحايدىن حتى ولو وجدت على سفن العدو والعرف الدولى أبقى على حرية الدولة المحايدة فى التجارة الملاحة فى أعالى البحار ولم يقيدها إلا بوجوب عدم الاتجار فى المهربات والى جوار هذه الواجبات التى تقع على عاتق الدول المحايدة ، نجد فى المقابل حقوق تتمتع بها الدولة للمحايدة أهم هذه الحقوق : أ- إحترام اقاليم الدولة المحايدة وسيادتها فلا يجوز للدولة المحاربة الاعتداء على أراضى الدولة المحايدة أو السماح بالقيام بأى أعمال عدوانية على أراضيتها ، وللدولة المحايدة مقاومة هذا الاعتداء بالقوة، ولا تعتبر إجراءات الدفاع الشرعى التى يتخذها المحايد فى

هذه الحالة عملاً عدائياً. ب- أيضاً نجد أن للدولة المحايدة حق في حماية أشخاص وأموال رعاياها ، وبناء على ذلك يحق للدولة المحايدة حماية رعاياها المقيمين بالداخل أو بالخارج ولا يرد على ذلك إلا قيد واحد خاص بحق الدولة المحاربة في القيام بحرية عملياتها الحربية. ولا يجوز للدولة المحايدة بإعفاء رعاياها المقيمين بصفة دائمة بالخارج من الأعباء الإضافية التي قد نجد الدولة المحاربة ضرورة فرضها على مواطنيها ، ويمتنع على الدولة المحاربة الاستيلاء على الأموال المملوكة للمحايدين والموجودة بصفة مؤقتة أو دائمة بالدولة المحاربة إلا بعد دفع التعويض الكافي ، كانت هذه، هي أهم واجبات وحقوق الدولة المحايدة. حتى يمكن لنا أن نتمكن من معرفة أثر التضامن الدولي في مواجهة العدوان على الحياد وهذا ما سوف نستعرضه في السطور القادمة :

ثالثاً: أثر التضامن الدولي على الحياد : منذ أن أخذت النمسا بنظام الحياد الدائم في معاهده ١٩٥٥ التي نجمت عن المفاوضات النمساوية الروسية (١)

-
- (١) إن ميثاق الأمم المتحدة قد نص في كثير من المواضع منه ينص على مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان من هذه النصوص على سبيل المثال وليس الحصر:
- تنص الفقرة السادسة والسابعة من الديباجة على اعتراف دول الأمم المتحدة " ضم قواها كي تحتفظ بالسلم والأمن الدولي وألا تستخدم القود المسلحة في غير المصلحة المشتركة
 - تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى على أنه " تتخذ الأمم المتحدة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع العدوان
 - تلتزم المادة الثانية في فقرتها الخامسة الدول الاعضاء " بتقسييم كل ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق الميثاق ، وبالامتناع عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملاً من أعمال المنع أو القمع "
- وهذه نصوص بخصوص على مبدأ التضامن الدولي في ميثاق الأمم المتحدة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

وقبول النمسا كعضو في الأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٥٥ مع الاعتراف لها بحق الحياد الدائم زاد ذلك من أهميه دراسة الوضع القانوني للحياد ومدى توافقه مع نطاق الأمن الجماعي الذي يقوم على أساس التضامن الدولي في مواجهة العدوان والذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

فقبل أن تكون النمسا عضو في الأمم المتحدة نجد أن حياد النمسا الدائم هو حياد اختياري ، من جانب واحد ولا يمكن طبقا لقواعد القانون الوضعي المعاصره الإحتجاج به قبل الأمم المتحدة. غير أن الصورة تغيرت بعد أن قبلت الأمم المتحدة عضوية النمسا بها وأصبحت أمام نظام للأمن الجماعي يعترف نظام سياسي وقانوني للحياد الدائم وبالتالي يترتب على هذا الأمر استفسارا مهماً يتمثل في علاقة الحياد كنظام قانوني بمبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان الذي جاء به التنظيم الدولي الحديث ، مما قد يدفع إلى الإعتقاد بأن نظام الحياد لم يعد له ما يبرره في ظل الأمن الجماعي والمسئولية الدولية المشتركة عن السلم والأمن الدوليين.

وقد سبق لنا القول - في نفس ذات المرجع - أن ميثاق الأمم المتحدة أخذ كقاعده عامه بمبدأ منع الحروب ، وبنظرية الأمن الجماعي ، وتعنى باشتراك كافة الدول الأعضاء في دفع العدوان الواقع على إحداها وتتضح نظرية الميثاق في المسئولية الدولية المشتركة في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال دراستنا السابقة في نفس ذات المرجع .

وعرفنا من ظاهر نصوص الميثاق أن الدول الأعضاء ملتزمة بما يقرره مجلس الأمن من إجراءات تجاه أي حرب أو نزاع مسلح - وبالتالي لا يكون لها أي خيار في موقف آخر بما في ذلك اتخاذ موقف الدولة المحايدة وإلا أعتبر موقفها خروجاً على أحكام الميثاق.

ولعلاج مدى توافق نظام الحياد مع مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان، نجد منهم من قال بسهولة حل مشكلة توافق الحياد بنوعية كنظام قانوني يتميز بالامتناع مع نظام الأمم المتحدة في الأمن الجماعي كنظام جماعي يتميز بالتدخل ، إذا ما عالجنا الحياد كاستثناء من القاعدة العامة للتدخل الجماعي^(١)

وهذا رأى ، لا يتماشى مع ما تقوله أستاذتنا الدكتورة عائشة راتب حيث ترى أن نظام الحياد لا يتعارض إطلاقاً مع نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة ، حيث نرى أن الحياد نظام إقليمي ينفق مع روح الميثاق وصياغته التي سمحت بوجود النظم الإقليمية التي تهدف إلى المحافظة على السلم والأمن في أقاليم معينة، وإذا كانت الجماعه الدولية الحاضرة قد اعترفت بتوافق الأحلاف العسكرية مع نظام الأمن الجماعي ورتبتها على أحكام المادة ٥١ من الميثاق فمن الاكيد أن الحياد الدائم - وهو نظام يهدف إلى المحافظة على السلم في المجتمع الدولي ويصدق هذا القول على الحياد العادي التقليدي منه والموصوف فهو نطاق مشروع ومرغوب فيه في ظل نطاق الأمن الجماعي الحالي لا يحرم كل أنواع الحروب^(٢).

إذا يمكننا القول إن نظام الحياد نظام يتماشى مع نظام الأمن الجماعي ولا يخالفه لأن كل منهما يعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين ،

(١) وقد قال بهذا الرأي :

on peut concevoir cette liaison Chaumont en voyant dans la neutralité une exception ou une dérogation à la sécurité collective le système normal de la sécurité collective serait anti - théorique de la neutralité mais celle - ci pourrait encore trouver sa place comme une limitation particulière .

انظر ذلك الأستاذة الدكتورة عائشة راتب المرجع السابق ص ٩٠

(٢) انظر في ذلك الرأي : الأستاذة الدكتورة عائشة راتب، المرجع السابق ص ٩٠ ، ٩١ .

وبالتالى فإن الدولة التى تتبع نظام الحياد -دائم أو مؤقت - أثناء النزاع الدائر بين دوليتين لا تكون خارجة عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبالعودة إلى دور مجلس الأمن فى التدابير المذكوره - السابقة ذكرها - نجد أنه فى حاله وقوع عدوان من قبل إحدى الدول الخمس دائمة العضوية^(١). لا يستطيع أن يصدر ضدها أية إجراءات وبالتالي يمكن لنا أن نستنتج نتيجة واقعية تتمثل فى أن دور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين يقتصر فقط على الدول الصغيرة أما إذا كان المعتدى هو إحدى الدول الخمس الكبرى أو دولة تابعة لاحد، هذه الدول المذكورة لا يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرار ضد أى منها^(٢)

وعلى ضوء ما تقدم نجد أن العلاقة بين فكرة التضامن الدولى وفكرة الحياد فى ظل أحكام الميثاق تتخذ بالضرورة أحد الأوضاع الآتية:

١ - إذا ما قامت دولة كبيرة من الدول الخمس دائمة العضوية أو دولة تستند على أحد هذه الدول الكبرى - بشن حرب على إحدى الدول الصغرى - فإن مجلس الأمن سوف يتعطل عن إصدار أى قرار فى هذا الإعتداء وبالتالي يمكننا القول إن مجلس الأمن يكون قراراته فقط على الدول الصغيرة من الناحية الإلزامية، ويكون مجلس الأمن أداة فى يد هذه الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها . وبالتالي موقف الدول الأخرى فى المجتمع الدولى سوف تكون مكتوفة الأيدى ولا يكون أمامها إلا الحياد (انظر فى ذلك الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق

(١) مثال ذلك الحرب التى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا لغزوا

العراق فى ٢٠/٣/٢٠٠٣

(٢) وهذا ما يتضح لنا من دراستنا فى نفس ذات المرجع أن مجلس الأمن قد فشل فى

التصدى لمثل هذا العدوان من قبل الولايات على العراق

ووقوف الدول العربية موقف المحاييد من هذه الحرب).

٢- عدوان دولة صغيره على دولة صغيرة أخرى وفي نفس الوقت يفشل مجلس الأمن من القيام بواجبة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي هذا الوضع تسترد الدول الأعضاء حريتها في العمل ولها بالطبع أن تقف موقف الحياد (انظر في ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لمدة ٨ سنوات وفشل مجلس الأمن في التصدي لهذه الحرب).

٣- أن تكون هذه الحرب من الحروب المشروعة في ميثاق الأمم المتحدة كحالة الدفاع الشرعى أو إجراءات الأمن الجماعى ونرى أن الميثاق فى هذه الحالة قد أعطى الدول حرية التصرف ويمكن لها أن تأخذ بموقف الحياد الموصوف لصالح الدولة المعتدى عليها وذلك فى حالة الدفاع الشرعى أو لصالح الأمم المتحدة فى حالة الإجراءات الجماعية

٤- أن تكون الحرب بين دولتين من الدول الدائمة العضوية وبالتالي تكون أمام كارثة عالمية أخرى من الممكن بل الاكيد أن تتسبب فى إنهيار الأمم المتحدة بل إنهيار المجتمع الدولى كله وفى هذه الحالة يحق للدول غير المشتركة فى ايقاف هذه الحروب أن تأخذ بموقف الحياد

وهكذا فإن الأخذ بنظام الحياد يظل ممكنا من الناحيتين القانونية والعملية فى كثير من الحالات، وذلك بسبب المسالب الخطيرة التى يتصف بها نظام الأمن الجماعى الذى جاء به الميثاق وبسبب إخفاق الدول الكبرى بمسؤوليتها تجاه حفظ السلم والأمن الدوليين.

الفصل الختامي

نحو مقترحات فعالة لمواجهة الحرب الاستباقية

تمهيد وتقسيم :

منذ قيام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ وهي تحاول أن تعمل على إحلال السلم والأمن في المجتمع الدولي ومنع وقوع حرب عالمية ثالثة، وبالفعل كان غاية المؤتمرون في مؤتمر سان فرانسيسكو عند وضع ميثاق هذه المنظمة إنشاء تنظيم دولي تستطيع الدول فيه أن تحقق أمالها المشتركة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وحاولت الدول - فعلاً - صياغة وبلورة نظرية للأمن الجماعي تركز على المصلحة المشتركة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين منه جهة ، وعلى تضامن هذه الدول وترابطها في دفع العدوان فيه جهة أخرى.

وهنا سؤال يطرح نفسه حول ما سبق : هل نجحت الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين ؟ ، إن وضع الأمم المتحدة الفعلى يبين لنا مدى قصور هذا النظام - الأمم المتحدة - في المحافظة على السلم والأمن الدوليين^(١)، بسبب الأزمات السياسية المتوالية ، ظهور ما يسمى بالحرب

(١) ونجد أن الأمين العام للأمم المتحدة يقول في أحد كتاباته التي نشرت في أواخر ٢٠٠٤ : "مع بداية القرن الحادي والعشرين تواجه عالماً من التحديات والترابطات غير العادية، فكلنا عرضة للتهديدات الأمنية الجديدة إلى جانب التهديدات القديمة التي تتطور بطرق معقدة ومتقلبة، فيجب أن نقوم بإجراء لمواجهة هذه التهديدات على أساس التزام مشترك حتى يتحقق الأمن الجماعي."

وفي أواخر عام ٢٠٠٣، اقتنعت - - الكلام لكوفي عنان - بأنه قد حان الوقت لمراجعة أساسية لنظام الأمن الجماعي فقامت بتأسيس لجنة رفيعة المستوى لمواجهة هذه التهديدات، وطالبت من أعضاء اللجنة - المكونة من ستة عشر عضواً يمثلون الثقافات المختلفة في المجتمع الدولي - كيفية تحويل هذه التهديدات (إلا سلام،=)

الباردة بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي - السابق - والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة ، واستمرت هذه الحرب حتى أوائل التسعينات - وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق - ^(١) وظهور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية باستراتيجية جديدة تريد بها السيطرة على العالم، وإزداد الأمر سوءاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

وعند النظر إلى ميثاق الأمم المتحدة نجده أعطى للدول الكبرى حق الاعتراض - الفيتو - كضمن لقبولها أحكام الفصل السابع من الميثاق الخاص

(=) والتوصيات اللازمة لإحداث التغييرات في سياسات المؤسسة الدولية - الأمم المتحدة - وذلك لضمان رد فعل جماعي فعال على تلك التهديدات.
انظر للمزيد في : -

- Kofi A. Annan, Un Secretary – General; Courage to Fulfill our responsibilities, published in the Economist, on Thursday, 2 December 2004.

(١) في بداية التسعينات انهار الاتحاد السوفيتي السابق ، وهلل لذلك الصحافة العربية وغيرها - عن جهل - بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وظنت الشعوب العربية أن الخطر قد زال بانتهاء الاتحاد السوفيتي ، فلم يعرفوا أن الخطر قد يدعو على منطقة الشرق الأوسط ، وتحول العالم من عالم متعدد القطبية إلى عالم أحادي القطبية - الولايات المتحدة بقوتها الجبارة نريد أن تهيمن على العالم - وتريد الولايات المتحدة = أن تضع فيه مفاهيم جديدة للشرعية الدولية - الضربات الاستباقية - وأصبحت منطقة الشرق الأوسط تمر بحالة سيئة ما لا يفهم من هذه الحالة السيئة إلا شيء واحد يتمثل في استعمار جديد تحت مسميات ليس لها أساس من الصحة - البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق المحاصر منذ حرب الخليج الأولى، والذي ثم وضع قصرًا تحت الوصاية الدولية ببرنامج بسيط للغاية النفط مقابل الغذاء، وأيضاً نشر الديمقراطية في البلاد العربية وغيرها - كل هذا أكان له الأثر السلبي على الأمم المتحدة التي تعتبر الآن في مفترق الطرق أما تتعثر وتتلاشى من الوجود وأما أن تتعافى وتعمل على المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، ولن يكون هذا الأخذ إلا بالإصلاحات الحقيقية فيها حتى يكون المجتمع الدولي صادق مع نفسه في مواجهة مثل هذه الصعوبات التي يمر بها.

بالتدابير الجماعية.

وعرفنا أيضاً أنه لم يحدث تعديل بخصوص عدد أعضاء مجلس الأمن - منذ نشأة الأمم المتحدة - إلا مرة واحدة ، فمنذ نشأة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كان أعضاء مجلس الأمن أحد ، عشر عضواً منهم الخمس أعضاء - الدول الكبرى - دائمين وفي عام ١٩٦٥ حدث تعديل وأصبح عدد أعضاء مجلس الأمن خمسة عشر عضواً منهم الخمس أعضاء الدائمين.

وعند النظر للمادة ٣٩ من الميثاق نجد أنها تعطي لمجلس الأمن سلطة تقرير الإجراءات القهرية ، وتعطيه أيضاً سلطة تحديد ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ، والمجلس في تقديره لا يلتزم باتخاذ الإجراءات الجماعية في كل أحوال استخدام القوة المخالفة للميثاق ، بل قد يرى المجلس ضرورة اتخاذ هذه الإجراءات حتى ولو لم تحدث مخالفة لأحكام المادة ٤/٢ - سبق أن تعرضنا لها بالتفصيل في نفس ذات المرجع - كما لو رأى المجلس في موقف معين تهديداً للسلم رغم عدم مخالفته لأحكام الميثاق أو لقواعد القانون الدولي العام.

ومن المؤسف نجد أن الاعتبارات السياسية تتغلب عادة في المجتمع الدولي المعاصر على الاعتبارات القانونية وهي التي تحدد طبيعة العمل وتؤدي إلى النظر إليه كعمل يهدد السلم وتخضعه بالتالي لسلطان المجلس.

فمن وجهة نظرنا - بعد استعراضنا لقليل من الثغرات في الميثاق - لا يمكن أن تحقق الأمم المتحدة أهدافها في حفظ السلم والأمن الدوليين ما دام هناك مثل هذه الثغرات الكفيلة بهدم أي نظام قانوني ولذلك كانت هناك محاولات من أجل تطوير الأمم المتحدة لكي تواكب التغيرات والظروف المستجدة على المجتمع الدولي فيكفي أن نقول أنه حتى الآن لم تنجح الأمم

المتحدة فى إنشاء قوة مسلحة دولية تابعة لها طبقاً لنصوص المواد ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من الميثاق^(١) .

ولابد منه إيجاد دور للجمعية العامة للأمم المتحدة فى إحلال السلم والأمن والمحافظة عليهما.

كل هذا - النقاط السابقة - ما سوف تفوق بشرحه فى مبحثين كاملين - بإيجاز - أولهما خاص بمقترحات حول إصلاح مجلس الأمن ، وأيضاً انتشار قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة ، وثانيهما خاص بالجمعية للأمم المتحدة، ومحاولة تفعيل دورها فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين وذلك لسد ثغرات سلطات مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين.

(١) نجد أن عمر منظمة الأمم المتحدة الآن حوالى الستين عام بل أكثر، وخلال هذه الفترة نجد أنها مرت بظروف مختلفة خلال هذه السنوات - الستين عام - فكانت الاخطار - وما زالت - متجددة فى المجتمع الدولى، ففى خلال هذه السنوات مر المجتمع الدولى بحروب عديدة - سواء كانت بين الدول أو كانت حروب أهلية داخل الدول - وكانت أحداث ١١ سبتمبر لها دوراً كبيراً فى أن ينتبه العالم إلى خطر قادم - سواء كان هذا الخطر نتيجة لسياسات ظالمة وخاطئة من الولايات المتحدة الأمريكية وإحساسها بأنها فوق الجميع أو ردود الفعل على هذه السياسات (هذا رأى لى) - وهذا الخطر لابد من مواجهته عن طريق المجتمع الدولى ولا تتأتى هذه المواجهة إلا عن طريق الأمم المتحدة - التى من أهم أهدافها المحافظة على السلم والأمن الدوليين - وبالتالي لابد من إصلاح بعيد المدى للأمم المتحدة يتواءم مع هذه التطورات الدولية. انظر هذا المعنى :

- Kofi A. Annan; (Un Secretary – General, Courage to Fulfill our Responsibilities; The Economist, Thursday 2 December 2004.

المبحث الأول

إصلاح مجلس الأمن وإنشاء قوة عسكرية

وفى هذا المبحث نحاول أن نضع أفكاراً جديدة من أجل تطوير مجلس الأمن لكى يواكب التطور الحاصل فى المجتمع الدولى المعاصر ، وأيضاً كيفية انتشار قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة ، لكى تكون ذراعها القوى فى تحقيق السلم والأمن الدوليين، وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول : تطوير مجلس الأمن

المطلب الثانى: إنشاء قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة - جيش دولى.

المطلب بالأول

تطوير مجلس الأمن^(١)

من دراستنا لقانون التنظيم الدولى عرفنا أن مجلس الأمن هو الجهاز التنفيذى لهيئة الأمم المتحدة، وبهذا الوصف يكتب أهمية كبيرة وتنعكس هذه الأهمية على طبيعة تكوينه، وطبيعة الاختصاصات والسلطات المخولة له

(١) أعقاب حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق فى مارس ٢٠٠٣ استعرض الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً يحتوى على الوسائل والأساليب الكفيلة بالتصدى للتهديدات والتحديات العالمية فى القرن الواحد والعشرين، ومنها توسيع عضوية مجلس الأمن حتى يكون أكثر تمثيلاً وفى هذا الإطار كلف الأمين العام فريقاً من الشخصيات الرفيعة المستوى لدراسة التهديدات والتحديات العالمية والحاجة للتغيير برئاسة اناند بتيار أتشون رئيس وزراء تايلاند السابق. انظر فى ذلك : الدكتور منير زهران نظام الأمن الجماعى وتحديات الألفية ، الأهرام فى ٢١/١٢/٢٠٠٤ العدد ٤٣١١٤. وأيضاً :

وهى تفسر من ناحية أخرى حرص الدول الكبرى المتحالفة والمنتصرة فى الحرب العالمية الثانية على أن تضمن لنفسها عضويته بصفة دائمة^(٢).

وعند النظر إلى ميثاق الأمم المتحدة نجده عبر عن هذه الأهمية فى نصوصه ، فنجد على سبيل المثال أن المادة الرابعة والعشرين من الميثاق فى فقرتها الأولى قد نصت على أنه: ((رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً وفعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات))^(١).

وفى واقع الأمر لا يمكننا الحديث عن إصلاح مجلس الأمن إلا كجزء من الحديث عن قضية أهم وأوسع هى قضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الدولية التى تعمل على تحقيق فكرة الأمن الجماعى فى المجتمع الدولى المعاصر ومع ذلك سنقتصر دراستنا على إصلاح مجلس الأمن بوصفه الجهاز الذى يتوقف على إرادته التطبيق الفعال لمبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان ، وبناء عليه سوف نستعرض نقاط محددة فى إصلاح ، مجلس الأمن تتمثل فى :

أولاً: اقتراح توسيع دائرة العضوية فى مجلس الأمن وإعادة تشكيله

ثانياً: اقتراح حول تعديل نظام التصويت فى مجلس الأمن.

ثالثاً: قرارات مجلس الأمن ومشروعية الرقابة عليها.

(١) انظر فى ذلك: الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولى ، المرجع السابق ص ٣٦٤.

(٢) أعقاب حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق فى مارس ٢٠٠٣ استعرض الأمين لعام للأمم المتحدة تقريراً يحتوى على الوسائل والأساليب الكفيلة بالتصدى للتهديدات والتحديات العالمية فى القرن الواحد والعشرين ، ومنها توسيع عضوية مجلس الأمن حتى يكون أكثر تمثيلاً وفى هذا الإطار كلف فريقاً من الشخصيات الرفيعة المستوى لدراسة التهديدات والتحديات.

أولاً : اقتراح توسيع دائرة العضوية في مجلس الأمن وإعادة تشكيله^(١) : وفيه سوف نستعرض أسباب توسيع عضوية المجلس وإعادة تشكيله ، وأيضاً أنواع العضوية المقترحة في مجلس الأمن ومعايير توسيع دائرتها:

١ - أسباب توسيع عضوية المجلس وإعادة تشكيله : عندما ننظر إلى ميثاق الأمم المتحدة نجد أن الدول الخمس الكبرى - دائمة العضوية فيه - لها دوراً كبيراً في تطبيق نظام الأمن الجماعي الدولي، ولا نبالغ في القول إذا قلنا إن نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي المعاصر يتوقف على اتفاق الدول الكبرى الأمر الذي يبين لنا لماذا أخذت هذه الدول لنفسها ميزتين عن باقي دول العالم.

الأولي: العضوية الدائمة في مجلس الأمن الثانية : حق الاعتراض - الفيتو - على قرارات مجلس الأمن^(٢) وهذه الرؤية السابقة تعتمد على

(١) فقد نشر على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني مجموعة من المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فنجد منها :

* فقد اقترحت النرويج بإنشاء خمس مقاعد دائمة في مجلس الأمن - إلى جوار الخمس المقاعد الدائمة الموجودة بالفعل - وذلك استكمالاً لجهود الإصلاح التي تمت مناقشتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

* وأضاف ممثل أيرلندا أنه يجب زيادة المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن وذلك لتعزيز فاعليته، وتكون هذه الزيادة في المقاعد وفقاً للتمثيل الجغرافي لكافة دول المجتمع الدولي وقد دعمت أيرلندا حصول كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي على مقاعد دائمة جديدة في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا واليابان.

* ومن ناحية أخرى عبرت العديد من الدول الأعضاء عن طموحاتها في الحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن وهذا ما عبر عنه ممثل كندا.

* وأضاف ممثل مصر أن جهود توسيع مجلس الأمن يجب ألا تتسبب في خلق مقاعد جديدة من أجل الدول المتقدمة وإلحاق الضرر بالدول النامية من ناحية أخرى.

للمزيد انظر الموقع الإلكتروني الخاص بالأمم المتحدة على الرابط التالي:

<http://www.un.org/news/press/docs/1996/1996/030.ga9146.html>.

(٢) انظر في ذلك : الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، مجلس الأمن: نظرة على المستقبل في النظام القانوني الدولي في مفترق الطرق ، المرجع السابق ص

فرض أساسى يتمثل فى أن هذه الدول دول كبرى وأن التحالف الذى بينهم أثناء الحرب العالمية الثانية سوف يستمر بينهم حتى يمكن لهم القيام بمسؤولياتهم فى حفظ السلام والأمن الدوليين وتحقيق أهداف الأمم المتحدة^(١). ويمكننا القول أننا لا نحتاج التفكير كثيراً حتى يمكن أن نثبت أن الرؤية التى قامت عليها الأمم المتحدة قد ذهبت مع الريح ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نجد أن التحالف الذى كان بين الدول المنتصرة سرعان ما انتهى أيضاً ، وإلى جوار أن الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ليست هى الدول الأهم فى المجتمع الدولى الآن ، فقد ظهر اليوم دول ذات ثقل سياسى واقتصادى كبير ولها تأثير قوى فى خريطة العالم السياسية والاقتصادية، ومن أمثال هذه الدول اليابان: وألمانيا والهند .

لهذه الأسباب السابقة يمكننا القول أن هناك الحاجة الضرورية لإصلاح مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل - لكى يواكب التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، وبما يعبر عن حقائق توزيع القوى ويضمن تمثيل مختلف لمناطق العالم وأيضاً يعمل على تحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة لشعوب الأمم المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة^(٢).

٢- أنواع العضوية المقترحة فى مجلس الأمن ومعايير توسيع دائرتها^(٣): هناك

(١) انظر فى ذلك الدكتور حسن نافعة - إصلاح الأمم المتحدة ، المرجع السابق ص ٤٠٥ .

(٢) انظر فى ذلك : الأستاذة الدكتورة عائشة راتب: نحو رؤية مصرية للأمم المتحدة

ف عالم يتغير ، دراسات قانونية ، المرجع السابق ص ٣٧٦:٣٦٩ .

(٣) فى عام ٢٠٠٣ قام كوفى أنان - سكرتير عام الأمم المتحدة - بتشكيل لجنة مكونة

من ستة عشر شخص - يمثلون الثقافات المختلفة فى العالم وأيضاً من ذوى الخبرة

الدولية (فى المجالات المختلفة) لدراسة المشكلات والتهديدات التى تواجه المجتمع

الدولى وما هى التوصيات التى يمكن أن يتم تقديمها من أجل التغلب على مثل هذه

المشكلات والتهديدات. (=)

إجماع دولى حول توسيع دائرة العضوية فى مجلس الأمن حتى يتلائم مع التطورات التى حدثت خلال الستين عام - منذ إنشاء الأمم المتحدة - وإلى جانب هذا الإجماع هناك خلاف حول عدد الأعضاء المناسب لتشكيل مجلس الأمن بشكله الجديد ، وأيضاً عن أنواع العضوية المقترحة.

أما فيما يتعلق بالأعداد المقترحة لأعضاء مجلس الأمن لكى يلائم التطورات الدولية المعاصرة فهناك شبه إجماع على أن يكون عدد الأعضاء المقترح ما بين ٢٥ - ٣٠ عضواً فى مجلس الأمن بتشكيله الجديد حتى يكون مناسباً مع هذه التطورات ، لكن هناك خلافاً حول توزيع هذه المقاعد العشرة بين العضوية الدائمة وغير الدائمة وأى الدول والقارات استحقاقاً لها وهناك أربع خيارات أساسية لتوزيع المقاعد العشرة المقترحة^(١)

الخيار الأول : توزيع المقاعد العشرة المقترحة كالاتي: خمسة مقاعد غير دائمة يتم تغييرها كل سنتين ويراعى فى ذلك تحقيق التوازن بين الأقاليم بعد شغل المقاعد الدائمة، وخمس مقاعد دائمة ثلاثة منهم يتم اختيارهم على

(=) وبالفعل قد قاموا بعمل تقرير وتقديمه للسكرتير العام للأمم المتحدة يحتوى على مائة وواحد من التوصيات المختلفة التى تحتوى على كيفية مواجهة هذه المشكلات والتهديدات ومن أمثلة هذه التوصيات: نجد أن هذه اللجنة قد أوصت فى تقريرها إلى توسيع العضوية فى مجلس الأمن الدولى من ١٥ إلى ٢٤ عضواً وذلك بإضافة ستة أعضاء دائمين جدد ليس لهم حق الاعتراض - الفيتو - أو أن يكون هناك نوع جديد من المقاعد القابلة للتجديد كل أربع سنوات مع مراعاة التمثيل الجغرافى فى مجلس الأمن.
انظر فى ذلك :

Kofi A. Annan; Un Secretary - General, A way forward on global security, The International Herald Tribune, Friday, 3 December 2004.

(١) انظر فى ذلك تفصيلاً: الدكتور حسن نافعه ، إصلاح الأمم المتحدة ، المرجع السابق ص ٢٣٤ وما بعدها.

أساس إقليمي بحيث يكون لكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عضو دائم الإثنان الباقيون يُختارا على أساس عالمي.

الخيار الثاني : ويتم بموجبه توزيع هذه المقاعد كما يلي : ثلاثة مقاعد شبه دائمة تشغل كل واحد منها دولة من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وذلك مع أساس إقليمي واثنان دائمان لألمانيا واليابان - بدون حق الفيتو - وواحد على أساس الانتخاب وأربعة غير دائمين يتم شغل المقاعد بالتناوب لمدة عامين.

الخيار الثالث : ست مقاعد شبه دائمة بواقع مقعدين لكل قارة من القارات الآتية أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية واثنان لألمانيا واليابان بدون حق الفيتو، ومقعد بن بالانتخاب على أساس عالمي.

الخيار الرابع : خمسة مقاعد شبه دائمة يتم شغلها بالتناوب اثنان على أساس عالمي وثلاث على أساس إقليمي لكل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وخمس مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالتناوب . لا بد أن يركز على حقيقة التوازنات القائمة بين القوى السياسية في العالم.

ثانياً : اقتراح حول تعديل نظام التصويت في مجلس الأمن: وفيه نستعرض حق الاعتراض خروجاً على مبدأ المساواة بين الدول واقتراحات حول نظام التصويت كالاتي:

١- حق الاعتراض خروجاً على مبدأ المساواة بين الدول : نحن نعرف أن مجلس الأمن به خمس عشرة عضو منهم خمسة دائمين. الصين، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا، بريطانيا ، روسيا الاتحادية - لهم حق الاعتراض

فى علم القرارات التى يصدرها مجلس الأمن ^(١) المسائل الموضوعية ^(٢) -
وقد جاء نظام التصويت الوارد فى المادة ٢٧ من الميثاق مقررأ لهذا الحق ^(٣) .

وعند التدقيق فى نص (م ٢٧) نجد أن هناك هيمنة من الدول الخمس
دائمة العضوية على الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن ، فنجد أن هذا
الأخير لا يمكن أن يصدر قرارأ فى أى من المسائل الموضوعية إلا إذا صدر
هذا القرار بأغلبية تسعة من أعضاء مجلس الأمن من بينهم أصوات
الأعضاء الدائمين متفقة ^(٤) ان التبرير الذى قيل حول حق اعتراض للدول
دائمة العضوية فى مجلس الأمن هو أمرأ لابد مه من اجل تحملها لمسئولية
حفظ السلام والأمن الدوليين ، وبالتالي - خلافا لما يراه المعارضون - لا
يعتبر هذا خروجأ على قاعدة المساواة أمام القانون ، حيث أن هذه الدول -
دائمة العضوية - تتفاوت إمكاناتها ومواردها وبالتالي تتفاوت مراكزها

(١) عرفنا فيما سبق أن حصول الدول الكبرى على حق الاعتراض . الفيتو - كان هو
الثن الذى تقاضته هذه الدول دائمة العضوية مقابل موافقتها مع أحكام الأمن
الجماعى والانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة أنر فى ذلك الدكتور ياسين الشيبانى ،
التضامن الدولى فى مواجهة العدوان، المرجع السابق ص ٣٥٨ .

(٢) وعند النظر إلى المادة ٢٧ من الميثاق نجد أنها فرقت بين المسائل الإجرائية
والمسائل الموضوعية دون أن تضع معيارأ يمكن أن يكون أساسأ للتفرقة بين
المسائل الموضوعية التى يشترط بصددها موافقة الدول الكبرى - دائمة العضوية
فى مجلس الأمن - وبين المسائل الإجرائية التى لا يشترط بصددها موافقة الدول
الكبرى انظر فى ذلك تفصيلاً الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم
الدولى ، المرجع السابق ص ٣٦٨ : ٣٦٩ .

(٣) نص المادة ٢٧ من الميثاق انظر : الدكتور صلاح الدين عامر المرجع السابق ص
٣٦٨ انظر فى ذلك الدكتور ياسين الشيبانى : المرجع السابق ص ٣٥٩ .

(٤) انظر ذلك الدكتور ياسين الشيبانى : المرجع السابق ص ٣٥٩ .

السياسية والاقتصادية والعسكرية^(١).

وفى الاتجاه المقابل نجد أن هناك عدداً كبيراً من الدول ومجموعة من فقهاء القانون الدولي ينتقدون بشدة هذا الحق انتقاداً شديداً وذلك منذ نشأة ميثاق الأمم المتحدة، حيث ثبت من الواقع العملي - بالذات فى فترة الحرب الباردة - أن الدول دائمة العضوية قد أساءت استخدام هذا الحق - من أجل مصالحها الخاصة - مما أدى إلى فشل مجلس الأمن فى حل كثير من المنازعات الدولية أو صد العدوان واستحالة تطبيق مبدأ التضامن الدولي فى مواجهة العدوان ضد دولة دائمة العضوية أو دولة تتمتع بالحماية من قبل إحدى الدول دائمة العضوية^(٢)، ولذلك يرى منتقدوا حق الاعتراض بالغائه أو تعديله لأنه عقبة كبيرة فى تطبيق نظام الأمن الجماعى الذى جاء فى ميثاق الأمم المتحدة^(٣).

(١) انظر ذلك أستاذتنا الدكتورة عائشة راتب ، التنظيم الدولي ، المرجع السابق ص ١٨٧ .
(٢) وخير دليل على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق فى مارس ٢٠٠٣ ، وما تفعله إسرائيل من جرائم ضد الإنسانية جزء اتجاه الشعب الفلسطينى واللبنانى.

(٣) أن ممارسات مجلس الأمن بخصوص الأمن الاجتماعى لا توحى بالثقة فيما تفعله الدول دائمة العضوية، فعلى سبيل المثال نجد أن روسيا الاتحادية قامت باستخدام حق الفيتو على المشروع الخاص بتمويل قوات حفظ السلام فى قبرص وهذا لأسباب اقتصادية وليس لأسباب سياسية ، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت حق الفيتو مرات ومرات - لصالح إسرائيل - منها مثلاً عندما عرض مشروع قرار على مجلس الأمن يدين إسرائيل لمصادرتها للأراضى الفلسطينية فى القدس الشرقية - عام ١٩٩٥ وللأسف الشديد نجد أن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو وبالتالى سقط القرار الذى يدين إسرائيل ولم يقتصر حق الفيتو من قبل الولايات المتحدة لصالح إسرائيل ولكن استخدمته لكل من يقف أو يحاول أن يقف ضد سياستها بصفة عامة فعلى سبيل المثال استخدمت حق الفيتو ضد إعادة تعيين الدكتور بطرس غالى لولاية ثانية كأمين عام للأمم المتحدة عام ١٩٩٦ .

٢- اقتراحات حول نظام التصويت: عرفنا فيما سبق أن حق الاعتراض من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن قد لاقى انتقادات كثيرة من الدول الأخرى وفقهاء القانون الدولي وعرفنا أيضاً أن هناك استحالة لتطبيق مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان عندما تكون الدولة المعتدية من الدول الخمس دائمة العضوية ^(١) نتيجة للوضع الذي تتمتع به هذه الدول داخل الأمم المتحدة - خاصة داخل أروقة مجلس الأمن - حيث أن أي قرار من قرارات مجلس الأمن حول المسائل الموضوعية يحتاج إلى موافقة هذه الدول - دائمة العضوية - فإذا ما اعترضت إحدى هذه الدول على أي من القرارات المعروضة أمام مجلس الأمن - فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية - فإن هذا القرار لا يمكن أن يكتب له النور.

ومن هنا جاء من يطالب بإلغاء حق الاعتراض والبحث عن نظام بديل للتصويت في مجلس الأمن تراعى فيه التوازنات الإقليمية والسياسية القائمة ، دون أن يكون لأية دولة حق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن ، وهناك من يطالب باستمرار حق الاعتراض ولكن مع توضيح وتحديد وتقييد حالات استخدامه ، وهناك من يطالب باشتراط دولتين أو أكثر على مشروع القرار لكي يصبح الاعتراض حائلاً دون القرار وهكذا تتبلور مقترحات تعديل نظام التصويت في الاتجاهات الآتية: ^(٢)

(١) ماذا فعل المجتمع الدولي عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا ودول أخرى بغزو العراق في عام ٢٠٠٣ تحت مسميات مختلفة ؟ هل قام وطالب بالتضامن في مواجهة هذا العدوان الذي هو بكل المقاييس - ضد الأمن الدولي - وأثبتنا ذلك فيما سبق - لم يكن أمامه غير الوقوف مكتوف الأيدي فيما عدا دول قليلة مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين وبالتأكيد هؤلاء يعارضون من أجل نصيبهم في الكعكة العراقية - أما الدول العربية كان لهم موقف عجيب وغريب -.

(٢) لمراجعة هذه الاتجاهات وتفصيلاتها انظر : الدكتور حسن نافعه ، إصلاح الأمم المتحدة ، المرجع السابق ص ٢٥٠:٢٤١ وأيضاً الدكتور ياسين الشيباني المرجع السابق ص ٣٦١: ٣٦٧.

الاتجاه الأول : إلغاء حق الاعتراض والعمل على إيجاد نظام جديد للتصويت، ويستند أصحاب هذا الرأي على أن حق الاعتراض يتعارض تماماً مع مبدأ المساواة بين الدول، حيث إن هذا المبدأ نص عليه في الميثاق وليس هناك مبرراً أخلاقياً أو قانونياً بأن يكون هذا الحق - الفيتو - في الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولذلك يرى أصحاب هذا الرأي أن حق الاعتراض يعكس غطرسة القوة والدكتاتورية من قبل هذه الدول.

وفي خلال الحرب الباردة نجدهم - الدول دائمة العضوية - قد استخدموا مجلس الأمن من أجل إصدار قرارات منه - مجلس الأمن - تخدم مصالحهم الشخصية - سواء كانت هذه المصالح لمجموعهم الخمس أو لكل دولة على حدة - دون النظر إلى الشرعية الدولية - في إصدار مثل هذه القرارات التي تخدم مصالحهم . أو تحقيق السلم والأمن الدوليين ولذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه إلغاء حق الاعتراض والبحث عن نطاق بديل بهذا الحق يكون هدفه تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي ومراعاة كافة القوى والحضارات والثقافات الدولية في صنع القرار الدولي^(١).

الاتجاه الثاني : تقييد استخدام حق الاعتراض ، وفي هذا الاتجاه يرى أصحابه أن هناك واقعاً عملياً في المجتمع الدولي يتمثل في أنه لا يوجد أحد يستطيع إجبار هذه الدول دائمة العضوية على إلغاء حق الاعتراض ، كما أن ميثاق الأمم المتحدة يعطى هذه الدول وحدها الحق في تعديل ميثاق الأمم المتحدة^(٢) ويرى أصحاب هذا الاتجاه الإبقاء على حق الاعتراض للدول

(١) انظر الدكتور ياسين الشيباني . المرجع السابق ص ٣٦٣.

(٢) مراجع في ذلك نص المادتين ١٠٨ ، ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث وضعنا الضمانات الكافية باستمرار حق الاعتراض للدول الخمس دائمة العضوية في (=)

دائمة العضوية مع تقييده بمجموعة من الضوابط التي تمنع إساءة استخدام حق الاعتراض من قبلهم ، حيث يروا - أصحاب هذا الرأي - أن الخطورة ليست في حق الاعتراض نفسه إنما في تعدد ميثاق الأمم المتحدة على عدم إيضاح كل الجوانب المتعلقة بتطبيقه، فمثلاً عند النظر إلى المادة ٢٧ من الميثاق نجد أنها تفرق بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية التي يمكن لمجلس الأمن أن يأخذ القرار بصددتها بموجب عملية التصويت التي تتم في أرواقته دون أن تحدد لنا المعيار الذي يمكننا على أساسه التفرقة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية التي تتطلب موافقة الأعضاء الدائمين ، وعلى هذا الأساس يرى أصحاب هذا الاتجاه إدخال التعديلات اللازمة والتي من شأنها أن تحدد الضوابط والمعايير التي على أساسها تبين المواضيع التي يجوز استخدام حق الاعتراض من قبل هذه الدول وتلك المواضيع التي لا يجوز استخدام حق الاعتراض من قبل هذه الدول وتلك المواضيع التي لا يجوز استخدام حق الاعتراض عليها .

الاتجاه الثالث: عدم صحة حق الاعتراض الصادر من دولة واحدة من الدول دائمة العضوية. وفي هذا الاتجاه يرى أصحابه أن حق الاعتراض لا يكون صحيحاً إلا إذا صدر من دولتين أو أكثر من الدول دائمة العضوية في المجلس ، أما إذا صدر الاعتراض من دولة واحدة من هذه الدول لا يكون منتجاً لآثاره القانونية ، بمعنى أنه لا يحق لإحدى الدول - دائمة العضوية - منفردة استخدام حق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن وإنما هذا الحق يكون لأكثر من دولة مجتمعة.

ورأينا الخاص بهذا الموضوع - بصرف النظر عن مدى صحة

(=) مجال الأمن ، وقد اشترطنا موافقة هذه الدول من أجل أحداث تعديل أو تغيير في ميثاق الأمم المتحدة ضمن أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الاتجاهات السابقة أو عن مدى إمكانية إسهاماً في تحقيق نظام الامن الجماعى - أن ترتفع الدول الكبرى بمسئوليتها الدولية بعيداً عن مصالحها الشخصية وعليها أن تبني حوار الثقة بينها وبين الدول الأخرى بعيداً عن أى أطماع سياسة أو اقتصادية أو عسكرية ، وتقوم بالتعاون مع كافة الدول فى التنظيم الدولى من أجل النهوض بالمسئوليات التى يلقيها ميثاق الأمم المتحدة عليها ز حيث أننا نلاحظ أن الميثاق يلقي بمسئولية كبيرة على عاتق الدول الخمس دائمة العضوية من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين فى التنظيم الدول المعاصر ، وبالتالى إذا أخلت هذه الدول بواجباتها سوف يترتب على ذلك خلل بالنظام كله.

ثالثاً: قرارات مجلس الأمن ومشروعية الرقابة عليها: إنه من الواجب عند صدور قرارات مجلس الأمن أن تتمشى مع قواعد الشرعية الدولية التى تتمثل فى نصوص ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى أقرتها الهيئة الدولية بالإضافة إلى قواعد القانون الدولى^(١).

ويتوقف القول باتفاق قرارات مجلس الأمن أو عدم اتفاقها مع قواعد الشرعية الدولية على مدى استجابتها لـ "شروط الشرعية الدولية" وهذه الشروط تعمل على تقييد مجلس الأمن عند إصدار قراراته بأحكام الميثاق وأهدافه الرئيسية بالإضافة إلى التزام المجلس باختصاصاته الأساسية وبالإجراءات التى تتعلق بكيفية ممارسته لهذه الاختصاصات فإذا ما جاءت قرارات المجلس مستجيبة لهذه الشروط كان ذلك احتراماً لقواعد الشرعية الدولية، وبذلك يكون هذا القرار عليه صفة الشرعية الدولية. أن ممارسى

(١) انظر فى تفاصيل هذا الموضوع ممدوح على محمد منيع ، مشروعية قرارات مجلس الأمن فى ظل القانون الدولى المعاصر، رسالة ماجستير . كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ص ٦٩.

مجلس الأمن فى مجال حفظ السلام والأمن الدوليين منذ عام ١٩٩٠ تكشف عن اتجاه المجلس الى فرض "شرعية واقعية" تستند إلى إرادته الدول الكبرى وحدها وذلك كبديل للشرعية القانونية المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي^(١).

وهناك اتجاه قوى من فقهاء القانون الدولي حول أهمية قيام نوع من الرقابة على أعمال مجلس الأمن بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٢) ، عرفنا أن مجلس الأمن له السلطة العليا والمطلقة فى مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، وقد منحه هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة وفى نفس الوقت لم يعطى الجمعية العامة سوى سلطة المناقشات وإصدار التوصيات دون إصدار قرارات ملزمة .

إن قضية التوازن بين مجلس الأمن والجمعية العامة ظلت دائماً محلاً للجدل والنقاش حيث ثارت هذه القضية منذ أن ظهر بواكر الإتفاق بين القوى الكبرى فى السنوات الأولى عن عمر المنظمة وما ترتب على ذلك من شل مجلس الأمن وانتقال مركز الثقل إلى الجمعية العامة ، التى حلت - فى وقت من الأوقات - محل مجلس الأمن فى الميثاق بمسئولية المحافظة على السلم .

(١) ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى ووجود الحرب الباردة بين الكتلتين الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى والرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة كان هناك توازن فى مجلس الأمن عند اتخاذ القرارات لأن الكتلتين - السابق ذكرهما - كانتا تتعهدان إلى استخدام حق الاعتراض وهو ما كان يحول دون صدور قرارات تتجاوز الحدود المقررة لسلطات مجلس الأمن وعلى ذلك لم تطرأ مشكلة قرى مشروعية قرارات مجلس الأمن بقوة إلا بعد أن طويت صفحة الحرب الباردة انظروا ذلك الدكتور ياسين الشيبانى ، المرجع السابق ص ٣٦٧ : ٣٨٦ .

(٢) انظر فى ذلك الدكتورة : عائشة راتب ، دراسات قانونية : نحو رؤية مصرية للأمم المتحدة المرجع السابق ٣٦٩ : ٣٧٦ .

والأمن الدوليين^(١) وبعد انتهاء فترة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة على الساحة الدولية - تحاول السيطرة على المجتمع الدولي - بقوتها الجبارة ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع على الشرعية الدولية، وقد أدى ذلك إلى المطالبة بتمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من القيام بالرقابة الفعالة على أعمال المجلس وذلك لعدة اعتبارات قانونية ومنطقية لا يمكن إغفال أهميتها ومنها: (أ) الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر برلمان المجتمع الدولي حيث أن لكل دولة عضو في الأمم المتحدة صوت واحد على قدم المساواة بين كافة الدول، وبالتالي تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الجهاز الأصديق تعبيراً عن إرادة المجتمع الدولي. (ب) اختصاص الجمعية العامة اختصاص عام وشامل يحيط بكل ما يدخل في دائرة نشاط الأمم المتحدة. (ج) يلزم ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن وغيره من فروع الأمم المتحدة الأخرى بتقديم تقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن تلتزم الجمعية العامة بتقديم تقارير عن نشاطها إلى تلك الفروع^(٢).

أن الهدف من رقابة الجمعية العامة للأمم المتحدة هو التأكد من أن أعمال المجلس تحكمها ضوابط ومعايير تخدم مصلحة المجتمع الدولي ككل ولا تحكمها الصفقات السياسية والحلول الوسط التي تحقق المصالح الخاصة

(١) نجد أن المتحول الحقيقي والحاكم من هذا الصدد هو قرار الاتحاد من أجل السلم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٥٠ وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في المبحث القادم.

(٢) تنص المادة ١٥ من الميثاق على: "١- تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن، وتنظر فيها وتتضمن هذه التقارير بياناً عند التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها، أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي. ٢- تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وتنظر فيها".

بالدول الكبرى^(١).

٢ - الرقابة على أعمال المجلس بواسطة محكمة العدل الدولية^(٢): عندما ننظر إلى المادة ٢/٢٤ من الميثاق نجد أنها تبين لنا أن مجلس الأمن يقوم بأداء واجباته التي ألقاها على عاتقه نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لمقاصد ومبادئ الأخيرة ، ونجد أن نص المادة ١/١ من الميثاق تنص على هذه المبادئ والمقاصد والتي تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين وإزالة هذه الأسباب والتصدي لأي عدوان لا يلتزم فقط - في القيام بمهامه - بنصوص ميثاق الأمم المتحدة فحسب، وإنما يلتزم فوق ذلك بمراعاة مبادئ العدل والقانون الدولي^(٣)، وبعد أن اتسعت الهوة بنى قرارات بمجلس الأمن وبين أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدل والقانون الدولي لابد أن يكون هناك سؤال مطروح ويتمثل في: هل أصبح لمجلس الأمن مطلق الحرية في تطبيق وتغيير الميثاق وفقاً لمشئته الدول الخمس دائمة العضوية فيه

(١) انظر في ذلك الاستاذة الدكتورة، عائشة راتب ، دراسات قانونية ، المرجع السابق ص ٣٦٩ : ٣٥٩

(٢) انظر في ذلك الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، دور محكمة الدول الدولية في المتغيرات الدولية، المرجع السابق ص ١٩٤ .

وأيضاً يمكن القول بتدعيم وتقوية دور محكمة العدل الدولية في فض النزاعات الدولية (تسوية الخلافات) حيث أن نظام الأمن العالمي الفعال يتطلب التزام من قبل الدول يتعهدوا من خلاله - الالتزام - بتسوية خلافاتهم ونزاعاتهم بطريقة سلمية، ويجب أن يجد هذا النظام المكان الراسخ والقوى في إجراءات التحكيم والحكم الإجباري. انظر في ذلك :

Global Action to prevent war a coalition – Blding Effort to stop war, Genocide & Internal Armed Conflict.

Home : www.globalactionpw.org.

(٣) انظر ذلك : الأستاذة الدكتورة: عائشة راتب ، نحو رؤية مصرية للأمم المتحدة . المرجع السابق ص ٣٦٩ .

والمسيطرة عليه أم أن مجلس الأمن يجب أن يخضع لنوع من الرقابة القضائية على مدى مشروعية أعماله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تجعلنا أمام اتجاهين رئيسيين، أحدهما يعارض فكرة الرقابة القضائية، والآخر يؤيدها ويطالب بها ^(١) ولكل منها حججه، وأسانيده أصحاب الاتجاه الأول - الذى يرفض الرقابة يستند فى ذلك الرفض إلى:

- أن تكون هذه الرقابة عقبة فى وجه مجلس الأمن عند القيام بمهامه ^(٢).
- وأيضاً من الممكن أن يقع مجلس الأمن فى مصيدة الاعتبارات القانونية نظراً للآراء القانونية المختلفة، وبالتالي يكون هناك عائق جديد لقيام مجلس الأمن بمهامه ^(٣).
- أن اختصاص مجلس الأمن سياسى والخشية من وضع هذا الاختصاص تحت رقابة جهاز قضائى ^(٤).

أما أصحاب الاتجاه الثانى - الذى يطالب بدور لمحكمة العدل الدولية فى حق الرقابة على قرارات مجلس الأمن - نجد أن هذا الاتجاه قد ظهر بقوة أعقاب قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١، ٧٤٨ بشأن حادثة لو كريبى وما

(١) انظر تفاصيل هذا الموضوع: الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر، دور محكمة العدل الدولية فى ضوء التغيرات الدولية، المرجع السابق، ص ١٨٠ : ١٩٥ حيث أننا اعتمدنا بشكل أساسى فى هذا الموضوع على هذا المرجع.

(٢) والسؤال الذى تطرحه هنا هل أطماع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن هى العقبة العامة مهامه مجلس الأمن

(٣) أن الاعتبارات القانونية أفضل بكثير من لكل الاعتبارات الخاصة بمصالح الدول الخمس الدائمة حيث أن الاعتبارات الأولى لن تسبب إعاقة لمجلس الأمن فى مهمة أما القائمين هى التى تسبب حركة مجلس الأمن.

(٤) إن حقوق الدول هى حقوق ثابتة وراسخة من كافة النواحي وبذلك فإن الرقابة التضامنية سوف تكون محققة لهذه الحقوق وليس هادمة لها.

أنطوى عليه هذان القراران من خلط بين الاعتبارات السياسية والقانونية ويرى أنصار هذا الرأي أن هذه الرقابة ضرورية كالاتي:

- إن القول بعدم شرعية خضوع قرارات مجلس الأمن لأى رقابة هو قول مشكوك فيه من الناحيتين المنطقية والقانونية (١)

- إن المقصود من خضوع قرارات مجلس الأمن للرقابة هو مجرد مطالبة مجلس الأمن أن يقوم باحترام نصوص الميثاق ومبادئ القانون الدولى وبالتالي تكون قراراته منسقة مع الشرعية الدولية.

- عندما ننظر إلى نص المادة ٢/٢٤ ، والمادة ١/١ نجد أن الأولى قد أعطت مجلس الأمن سلطة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك وفقاً لما هو مقرر فى أحكام الميثاق ومبادئ العدل والقانون الدولى - ووفقاً بهذه الاعتبارات السابقة - على الأقل من وجهة نظر أصحابها - إلى وجوب ألا يكون مجلس الأمن فوق القانون وإنما يتعين عليه أن يخضع لنوع من الرقابة المشروعة ونحن نرى أن هذا الرأى الأخير هو الرأى الواجب التطبيق حتى تكون قرارات مجلس الأمن صادرة وفقاً للشرعية الدولية، ولن يتأتى ذلك إلا بهذه الرقابة وبالتعديلات الخاصة بتوسيع العضوية وتعديل نظام التصويت فيه ، حتى يمكننا أن نقول أن مجلس الأمن لا يبحث عن مصلحة الدول الخمس دائمة العضوية وإنما يبحث عن مصلحة المجتمع الدولى ككل.

(١) انظر فى هذا الموضوع تفصيلاً : الأستاذ الدكتور / أحمد حسين الرشيدى ، الوظيفة الافتاتية لمحكمة العدل الدولية ودورها فى تفسير اختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٢ ص ٢١٣ .

المطلب الثانى

تكوين جيش دولى يتبع الأمم المتحدة^(١)

عرفنا فيما سبق أن مجلس الأمن وفقاً لنص المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة يتمتع بسلطة كاملة فى تقرير ما إذا كان ما وقع تهديد للسلم ، أو إخلال به أو عمل من أعمال العدوان وسلطة المجلس التقديرية فى هذا

(١) أنه فى يوم الخامس عشر من سبتمبر ٢٠٠٥ وقد وقعت وزارة الخارجية الأمريكية على وثيقة مفادها فرض نظام عسكري غير مسبق على الأمم المتحدة.

The liberal media have long portrayed the Bush administration as hostile to the united Nations. Yet, Bush's State Department Signed a document on September 15 that would result in an unprecedented militarization of the united nations.

وقد نصت هذه الوثيقة أن هدف تأسيس هذه القوة يتمثل فى توفير إمكانات مسئولة وفعالة ومتناسكة من أجل أن تقوم الأمم المتحدة بأداء مهام حفظ السلام.

إضافة إلى ما سبق نجد أن إدارة الرئيس بوش قد اقترحت بشكل رسمى بتشكيل قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة فى شهر أبريل ٢٠٠٤.

ويعرف هذا الاقتراح بمبادرة السلام العالمية وقد تعهدت إدارة بوش بدفع ٦٠٠ مليون دولار - معظمها من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكى التى تعاني من بعض الضغوط المالية - وذلك بهدف تدريب وإعداد ٧٥٠٠٠ من الأفراد العسكريين الأجانب لأداء مهام حفظ السلام وعمليات دعم السلام خلال خمس سنوات.

انظر فى ذلك :

Thomas R. Eddlem; Here Come the un Army & Police, October, 17, 2005.

Source : The New American.

http://www.getusout.org/artman/publish/article_189.shtml. Kai Ambos [Dr. Kai Ambos, Max planck. I.I. F.C.L.F. in Breisgau Germany] NATO, the U.N. and the use of Force: Legal Aspects., E.J.I.L.

<http://www.egil.org/journal/VOIIO/NO1/coma.html>.

الشان كاملة ، فهو يستطيع أن يضع ما يشاء من المعايير لتحديد أحوال تدخله ، وعرفنا أيضاً أن المجلس قد عمل على وضع ضوابط معينة بشأن تكييف ما يعرض عليه من وقائع ، بحيث ينظر في كل حالة على حدة لتقرير ما إذا كانت تشكل تهديداً للسلم أو إخلالاً به أو عدواناً، جاز له أن يصدر كل ما يراه ملائماً من توصيات أو إجراءات قمع.

وتتمثل هذه الإجراءات إما في الإجراءات المؤقتة ^(١) ، أو الإجراءات غير العسكرية ^(٢) أو الإجراءات العسكرية ^(٣) التي يصدرها مجلس الأمن ، وتكون هذه الإجراءات العسكرية ذات طابع حربي بواسطة القوات الجوية والبحرية والبرية التي تشكلها الأمم المتحدة في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدولي وهذا ما أقرته المادة ٤٢ من الميثاق ، وهذه القوة العسكرية هي موضوع هذا المطلب وسوف تتناول فيه النقاط الثلاث الآتية:

أولاً: نصوص الميثاق الخاصة بتكوين قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة، وفشلها في تجهيز هذه القوة .

ثانياً: مدى إمكانية تجهيز جيش دولي في ظل الوضع الدولي المعاصر.

ثالثاً: تمويل جيش الأمم المتحدة،

(١) وتكون هذه التدابير المؤقتة وفقاً لنص المادة ٤٠ من الميثاق ، حيث يملك مجلس الأمن منعاً لتفاقم الموقف وقبل أن يصدر توصياته أو قراراته المناسبة أن يدعو الأطراف المتنازعة إلى الأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير بحقوق المتنازعين ومطالبهم.

(٢) وقد نصت المادة (٤١) من الميثاق على قبل هذه الإجراءات غير العسكرية وقد أورد بعض الأمثلة من أهمها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية واللاسلكية .. الخ وقطع العلاقات الدبلوماسية انظر في ذلك الأستاذة الدكتورة عائشة راتب ، دراسات قانونية ، المرجع السابق ص ١٠١ : ١٠٢ .

(٣) انظر الأستاذة الدكتورة عائشة راتب المرجع السابق ص ١٠٢ : ١٠٤ .

أولا : نصوص الميثاق الخاصة بتكوين قوة عسكرية ثابتة للأمم المتحدة وفشلها في تجهيز هذه القوة

إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، قد بينت الوسائل الكفيلة بحصول المجلس على قوات مسلحة وحددت أسلوب استخدامها وقيادتها على النحو التالي:

أ- نجد أن المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، قد بينت لنا أن جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، يتعهدوا بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه، وطبقاً لإتفاق أو اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية ، ومن ذلك حق المرور ، ويجب أن تحدد هذه الاتفاقات عدد القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها ، ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم لها، ويتم إبرام هذه الاتفاقات بين المجلس والدول الأعضاء، أو بينه وبين مجموعات منها ، وتصدق الدول عليها وفق أوضاعها الدستورية ^(١) .

(١) للأسف الشديد لم تنفذ الاتفاقات المذكورة ، نتيجة الخلاف بشأنها بين الاتحاد السوفيتي - السابق - والولايات المتحدة الأمريكية ، وترتب على ذلك أن الأمم المتحدة لم تستطع حتى الآن من تشكيل قوة تنفيذية دولية دائمة وقد أدت ذلك إلى استعانة المجلس كلما دعت الظروف بقوة مسلحة خاصة، ويطلق عليها قوة الطوارئ أو قوة السلام ومن أمثلة هذه القوة : أول قوة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط (UNEFI) ١٩٥٦ : ١٩٦٧ ، عملية الأمم المتحدة ، في الكونغو (ONUC) ١٩٦٠ : ١٩٦٤

- ثانياً قوة للأمم المتحدة للطوارئ في الشرق الأوسط (UNEFD) ١٩٧٣ : ١٩٧٩ .

- قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (UNDOF) ١٩٧٤ : حتى الآن قوة الأمم المتحدة في لبنان (UNFIL) ١٩٨٧ : حتى الآن بعثة الأمم المتحدة في ناميبيا (UNTAG) ١٩٨٩ : ١٩٩٠ بعثة الأمم المتحدة في كمبوديا (UNTAC) ١٩٩١ : حتى الآن .

انظر في ذلك مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٢ أكتوبر ١٩٩٥ ص ١٤٠ .

ب- ووفقاً لنص المادة ٤٣ ، والمادة ٤٥ من الميثاق نجد أنهما تبينا كيفية اتخاذ تدابير حربية عاجلة عن طريق وحدات جوية تمتلكها الدول الأعضاء ، حيث يتولى مجلس الأمن تحديد هذه القوة ومدى استعدادها ووضع خطط أعمالها المشتركة عن طريق مساعدة لجنة أركان الحرب.

ج- وفي نص المادة ٤٦ من الميثاق نجد أن مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب يضع الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة.

ومما سبق يتضح لنا أن ميثاق الأمم المتحدة لم يقرر تشكيل جيش دولي ثابت للمنظمة الدولية ، وإنما اقتصر على تعهد الدول بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن بعض وحداتها الوطنية للاستخدام عند الحاجة في إجراءات القمع وهو يملك وفقاً للمادة ٥٣ من الميثاق ان يستخدم التنظيمات والوكالات الإقليمية في تنفيذ هذه الإجراءات وعرفنا ان ميثاق الأمم المتحدة لم يستخدم لفظ (جزاءات) للإشارة إلى التدابير الجماعية وإنما استخدم لفظ إجراءات وهذا اللفظ الأخير يوحي بمعنى اجرائية سواء كانت وقائية ام علاجية أكثر من إيحائه بمعنى الجزاء^(١). ومما تقدم يتضح لنا أن مجلس الأمن قد فشل في إبرام تلك الاتفاقات المنصوص عليها في الميثاق مما حرم على الأمم المتحدة من تشكيل قوة تنفيذية دولية يمكن استخدامها على الدوام طبقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق^(٢).

إن نقطة الضعف الرئيسية في نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي تتمثل في عدم وضع أحكام المادة ٤٣ من الميثاق موضع التطبيق بمعنى أن

(١) انظر في ذلك الأستاذ الدكتور عائشة راتب ، دراسات قانونية ، المرجع السابق ص ٩٣ .

(٢) انظر في ذلك الدكتور ياسين الشيباني ، التضامن الدولي في مواجهة العدوان ، المرجع السابق ص ٣٧٩ .

عدم وجود جيش دولى سابق التجهيز ويستعد للعمل فور صدور الأوامر من مجلس الأمن أدى إلى ضعف دور الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلام والأمن الدوليين. حيث كان الاعتقاد إلى وقت قريب أن الحرب الباردة والاتقسام بين الدول هو السبب الرئيسى فى عدم وضع المادة ٤٣ موضع التنفيذ.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة إلى يومنا هذا فشلت الأمم المتحدة ، فى تطبيق المادة ٤٣ من الناحية العملية ^(١) وأن الواقع العملى فى قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بغزو العراق فى مارس ٢٠٠٣ بعدم تقييد نفسيهما بأحكام نظام الأمن الجماعى وبالتالي الاحتفاظ بحرية العمل المنفرد - أو ضمن تحالف متفق عليه - خارج إطار الميثاق وذلك عندما فشلا فى الحصول على قرار من مجلس الأمن يعطى الصفة الشرعية لغزوهما للعراق.

ثانياً: مدى إمكانية تجهيز جيش دولى فى ظل الوضع الدولى المعاصر

فى أعقاب احتلال العراق للكويت فى أوائل التسعينات فقد تم منح دول التحالف - بقيادة الولايات المتحدة - ترخيصاً مفتوحاً بالعمل العسكرى لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة - لتحرير الكويت - وفعلاً تم استخدام هذه القوة العسكرية و تم تحرير الكويت ، وفى نفس الوقت قد ألحق هذا العمل العسكرى ضرراً كبيراً ودماراً شديداً واسع النطاق بالعراق وأجبرت على تعديل حدودها وتدبير منظمة أسلحتها وصناعاتها الاستراتيجية ، وفوق كل هذا تم وضعها

(١) أن تجربة الأمم المتحدة فى مواجهة العدوان العراقى على الكويت قد كشفت عن رغبة بعض الدول الكبرى فى العمل بحرية وعدم تقبلها لفكرة وضع قواتها المسلحة تحت قيادة دولية وفقاً للميثاق كان هو السبب الحقيقى بعدم دخول المادة ٤٣ موضع التنفيذ . انظر فى ذلك الدكتور ياسين الشيبانى المرجع السابق ص ٣٩٧ .

تحت الوصاية الدولية ^(١) مما ترتب على ذلك نتائج تتمثل في مخاوف بعض الدول من مثل هذه التحالف ، وتحركها بإطار الشرعية المغلوط.

وقد ازداد الأمر تعقيداً عندما حاولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في إصدار قرار من مجلس الأمن لغزو العراق بحجج باطلة. ولكنهما فشلنا في الحصول على قرار يضيف صفة الشرعية على ضربهما ضد العراق ، وهنا لنا وقفة على ما سبق ذكره - غزو العراق - نجد أنه سوف يترتب على مثل هذه الأفعال - استخدام القوة بدون ترخيص من مجلس الأمن أو حتى استخدام القوة بترخيص من مجلس الأمن من قبل دولة أو أكثر - أثاراً خطيرة على المجتمع الدولي ككل ومن الممكن أن تؤدي إلى فوضى دولية بل وزيادة الإرهاب الدولي، وبالتالي فإن مسألة تجهيز جيش دولي يعمل تحت علم الأمم المتحدة وسيطرتها وإشرافها وفقاً للميثاق أمر ضروري لا غنى عنه للمجتمع الدولي ، حتى تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أهم أهدافها ^(٢) المتمثلة في حفظ السلم والأمن الولي، وفي هذا السياق

(١) عرفنا إنه تم اخراج العراق من الكويت بالقوة العسكرية في أوائل التسعينات عندما قامت العراق بغزو الكويت - وهذا الغزو هو عدوان بكل المقاييس - ولكن رد الفعل على العراق وصدور قرارات من الأمم المتحدة بدء بالقرار رقم ٦٦٠ وانتهاء بالقرار رقم ٦٨٧ كان فيه انتقام من دولة العراق - فقد تم منع الطيران في شمال وجنوب العراق وأيضاً أصبح الشعب العراقي يأكل ويعالج بنظام النفط مقابل الغذاء وهذا نظام اعتبره بنظام الوصاية ولكنها وصاية بالقوة من أجل تركيع الشعب العراقي - فمات آلاف مؤلفة من الأطفال بسبب الجوع والأمراض الفتاكة.

(٢) نجد أن أهم أهداف الأمم المتحدة هي :

أولاً : الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ثانياً : تشجيع علاقات الصداقة بين الدول.

ثالثاً : تحقيق التعاون بين الدول لحل المشكلات الدولية التي تحمل الطابع الإنساني والثقافي والاجتماعي وكذلك الاقتصادي، كما تهدف إلى حث وتشجيع إحترام حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات الأساسية لجميع الشعوب دون التفرقة بينهم من حيث الجنس، والعرق، واللغة أو الدين. (=)

تجئ مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة تطبيق المادة (٤٣) وإحياء لجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الأمن وتكوين جيش دولى تابع للأمم المتحدة على أساس دائم ومستمر ، بعد أن أصبح ذلك ممكناً الآن فى ظل الوفاق الجديد بين الدول الكبرى وبعد أن أصبح ذلك ممكناً الآن فى ظل الوفاق الجديد بين الدول الكبرى وبعد أن طويت صفحة الحرب الباردة ، مما يمكن مجلس الأمن من القيام بدورة الذى رسمه الميثاق له خصوصاً فيما يتعلق بصدرته على استخدام التدابير العسكرية التى هى حيز الزاوية فى نظام الأمن الجماعى، ووفقاً لرؤية الأمين العام للأمم المتحدة فإن وجود قوات مسلحة متاحة وجاهزة عند الطلب سيكون مفيداً فى حد ذاته بوصفه وسيلة لردع أى معقد لأنه سوف يعرف مسبقاً أن لدى مجلس الأمن وسيلة لردع العدوان (١) .

وبخصوص هذه القوة المسلحة الدائمة التابعة للأمم المتحدة نجد أن أستاذتنا الدكتورة عائشة راتب ترى - بحق - أن اعطاء مجلس الأمن سلطة استخدام قوات مسلحة دائمة - فى ظل الظروف القائمة التى يسيطر عليها

(=) رابعاً : كما تناشد الأمم المتحدة الدول لجعلها مركز مسئول عن توحيد كل الإجراءات المطلوبة من الدول لتحقيق الغايات العامة.
انظر فى ذلك :

- Bjorn Moller; Un Military Demands And Non-Offensive Defense Collective Security Humanitarian and Peace Support Operations.
- <http://www.gmu.edu/academic/pes/moller.html>.

(١) نجد أن الأمين العام للأمم المتحدة يعترف بأن القوة المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من الميثاق ربما لن يقدر لها - أبداً - إمكانية الوقوف والتصدي لتهديد يأتى من جيش كبير ومتطور إلا أن تلك القوات ستكون مفيدة لمواجهة قوة منذ مرتبة أقل انظر ذلك الأستاذة الدكتورة عائشة راتب ، دراسات قانونية ، تطوير الأمم المتحدة فى ضوء خطة السلام المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة - المرجع السابق ص ٢٧٧ : ٢٩٦ .

فكر واحد على مجلس الأمن - لن يؤدي فقط إلى التحكم ، بل وأيضاً إلى الأضرار بجماعة الدولة الصغيرة التي ستوضع رغماً عنها تحت رحمة تفسير القوة الكبرى لأحكام الميثاق ، وكان من الأفضل أن تعطى خطة الأمين العام دوراً موازياً للجمعية العامة للأمم المتحدة عند إصدار قرارات استخدام القوة ليكون ذلك تعبيراً عن ضمير المجتمع الدولي ككل ، وحتى لا ينقلب مجلس الأمن - كما في الوضع الحالي للجماعة الدولية - إلى حلف بين جماعة الدول الكبرى ضد دولة أو ضد جماعة من الدول يدعى قيامها بأعمال عدوانية ، وتتخذ ضدها تدابير باسم الأمم المتحدة ، دون مراعاة قواعد العدالة أو قواعد القانون الدولي " (١)

وإلى جانب مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بوضع المادة (٤٣) من الميثاق موضع التنفيذ وتجهيز قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة على أساس دائم ، فقد طالب - الأمين العام - باستخدام قوة مسلحة من جانب مجلس الأمن - وهذه القوة مستحدثة من جانب الأمين العام - أطلق عليها تعبير وحدات إنفاذ السلم *Peace enforcement units* ، وتستخدم في الحالات التي لا يحترم فيها الاتفاق على وقف إطلاق النار لإعادة احترام وقف إطلاق النار والحفاظ عليه، وتكون متاحة عند الطلب ، وتستخدم في مهام تتحدد مسبقاً وفي ظروف معروفة وواضحة ، وتتألف من جنود مقطوعين ومدنيين لإدارة هذه المهمة ، كما إنها مسلحة تسليحاً أقل من قوات حفظ السلام ، ويكون توزيع هذه القوات وعملها بإذن من مجلس الأمن وتحت إمرة الأمين العام ، وهي تختلف عن القوات الدائمة التي يمكن أن تشكل وفقاً للمادة (٤٣) من الميثاق ، كما تختلف عن القوات المشاركة في عملية حفظ السلام أو وحدات

(١) للمزيد انظر : الأستاذة الدكتورة عائشة راتب المرجع السابق أيضاً ص ٢٧٧ :

اتخاذ السلام بهذه الصورة هي وضع يتوسط القوات العسكرية (م ٤٢) والقوات البوليسية (م ٤٠) ولن يمكن الحكم عليها إلا بعد إنشائها وتحديد اختصاصها وطريقة عملها وعندئذ فلن تخرج على أحد أمرين:

١- قوات عسكرية تعمل بصفة مؤقتة وبناء على طلب وبإذن من مجلس الأمن.

٢- ان تكون قوات حفظ سلام بالمعنى التقليدي الذي ممارسته الأمم المتحدة منذ ان قامت الجمعية العامة بإنشاء قوات للسلام في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

وإضافة إلى ما تقدم لابد وأن يكون هناك قيوداً على استخدام القوة العسكرية سواء كان من قبل الدول أو من جانب الأمم المتحدة^(١).

ثالثاً تمويل جيش الأمم المتحدة

حتى يمكن لنا أن نقول أننا أمام نظام للأمن الجماعي يحافظ على السلم والأمن الدولي لابد وأن يتوافر له الموارد والإمكانات البشرية

-
- (١) ففي توصيات اللجنة التي قام بتكوينها السكرتير العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ والمكونة من ستة عشر عضواً - نجد أن من ضمن توصياتها المائة والواحد توصية تتحدث عن خمس نقاط أساسية، يجب على الدول في المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يضعوها في عين الاعتبار عند اتخاذ القرار الخاص باستخدام القوة.
- أ - أن يكون هناك تهديد جاد بما فيه الكفاية لتبرير استخدام القوة.
- ب - أن يكون الغرض الرئيسي من استخدام القوة هو وقف أو تفادي هذا التهديد.
- ج - اللجوء إلى استخدام القوة يكون في حالة استنزاف جميع الخيارات غير العسكرية.
- د - وأن تتناسب هذه القوة مع الحد الأدنى لهذا التهديد.
- وأن يكون من نتائج استخدام هذه القوة وفق هذا التهديد.
- انظر في ذلك :

Kofi A. Annan; (Un Secretary – General) Courage to Fulfill Our Responsibilities. Op. Cit.

والمادية ، وذلك من أجل التصدي لأى عدوان وردعه فى حالة وقوعه.

إذا كانت هناك إرادة من قبل المجتمع الدولى ككل فى تجهيز جيش دولى يتبع الأمم المتحدة وذلك من أجل النهوض بالأمم المتحدة ، فإن ذلك يستلزم تمويل مالى كبير لبناء البنية التحتية لهذا الجيش الدولى من أجل توفير أسلحة هذا الجيش وأنظمة اتصالاته فضلاً عن توافر العنصر البشرى - الجنود والمدربين والخبرات العسكرية - الذى يعتبر العمود الفقرى لهذا الجيش الدولى.

منذ الستينات والأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية كبيرة تضع الأمم المتحدة فى خطر الإفلاس بين أسباب أخرى - توسع الأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام^(١).

وحول هذه الأزمة المالية نجد أن هناك آراء مختلفة حول هذه الأزمة، من هذه الآراء التى ترى أن هذه الأزمة هى أزمة مفتعلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية ، باعتبارهما من أكبر المساهمين فى ميزانية الأمم المتحدة حيث تعدت كل منهما فى عدم دفع حصصها المالية للأمم المتحدة حيث أصبحتا من أكبر الدول المدينة للأمم المتحدة ، ولقد تعلت الولايات المتحدة بعدم دفع حصصها نظراً للفساد المالى

(١) بدأت الأزمة المالية للأمم المتحدة فى مطلع الستينات عندما رفض كل من الاتحاد السوفيتى وفرنسا المساهمة فى نفقات قوات الأمم المتحدة فى الكونغو (١٩٦٠) على أساس أن ميثاق الأمم المتحدة لا يلزمهما بتحمل نفقات قوات حفظ السلام التى لا نجد لها سنداً فى الميثاق - على حسب قولهم - غير أن محكمة العدل الدولية فى رأيها الاستشارى الصادر فى ٢٠ يوليو ١٩٦٢ قد أكدت على التزام جميع الدول الأعضاء بتحميل نفقات قوات الأمم المتحدة باعتبارها من النفقات العادية للهيئة طالما أن مهام تلك القوات فى إطار المحافظة على السلم والأمن وهو الهدف الأساسى للأمم المتحدة .

والإدارى فى الأمم المتحدة^(١).

ويرى البعض الآخر أن سبب الأزمة المالية التى تعاني منها الأمم المتحدة يرجع إلى تعدد مصادر التمويل وتداخل أوجه الاتفاق^(٢).

ومن أجل إقالة عشرة الأزمة المالية التى تعاني منها الأمم المتحدة ، من أجل أن تقوم هذه المنظمة بأهدافها الرئيسية فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين اقترح الأمين العام للأمم المتحدة بمجموعة توصيات حتى تستطيع الأمم المتحدة مواجهة الأزمات الخاصة بالسلم وأن نجد لها الحلول المناسبة :-

أ- القيام فوراً بإنشاء احتياطي من التبرعات لحفظ السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار .

ب- قيام الجمعية العامة برصيد ثلث التكاليف المقدرة لكل عملية جديدة لحفظ السلم .

ج- ترخيص الدول الأعضاء للأمين العام بالدخول فى عقود دون إجراء مناقصة تنافسية وذلك فى الأحوال الاستثنائية^(٣).

(١) ولعل هذا هو الذى يبرر المناشدات المستمر ، التى يوجهها الأمين العام للأمم المتحدة للدول بالمساهمة فى ميزانية الأمم المتحدة وبسداد التزاماتها المتأخرة.

(٢) أسلوب التمويل الحالى للأمم المتحدة يعتمد - فى جانب منه - على المساهمات الإلزامية ، وفى جانبه الآخر على المساهمات الطوعية ، ومن جهة أخرى فإن هناك نفقات عادية ونفقات حفظ السلم وهذا الأمر المتعلق بالتمويل وذلك متعلق بالاتفاق يقيد حركة الأمم المتحدة تقييداً شديداً وفوق ذلك يجعلها عرضة للابتزاز من جانب الدول التى تساهم بالقدر الأكبر من ميزانية الأمم المتحدة وهذه الدول تحديداً الدول السبع الكبرى حيث تهم مجمعة بحوالى ٧٠% من ميزانية الأمم المتحدة.

(٢) انظر فى ذلك :

وأيا ما كان الأمر فإن الأزمة المالية يجب ألا تقف حائلاً بين الأمم المتحدة وبين القيام بمهامها الأساسية التي حددها الميثاق وفي مقدمتها المحافظة على السلم والأمن الدوليين ومواجهة العدوان وإلا كان معنى ذلك أننا نقوم بهدم الأمم المتحدة. وعوداً على ذي بدء ينبغي القول أيما كانت الصعوبات التي تكون واقفة أمام تنفيذ المادة (٤٣) من الميثاق وجعلها موضع التنفيذ العملي، سواء كانت هذه الصعوبات سياسية أم فنية أم مالية فإنه لا بد من التغلب عليها وتشكيل الجيش الدولي.

المبحث الثاني

تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة

تنفرد الجمعية العامة للأمم المتحدة من بين جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بكونها الإدارة الوحيدة التي تمثل فيها كل الدول الأعضاء (المادة ١/٩ من الميثاق).

وما من ريب في أن هذه الحقيقة التي تتميز بها الجمعية العامة تبرر الأحكام المتعددة في الميثاق التي تجعل لها الرأي الأعلى والنهائي في كثير من الشؤون والمكانة الخاصة التي تتمتع بها في نظم الأمم المتحدة وقد أخذت هذه المكانة تنمو وتتوطد حتى صدر قرار الاتحاد من أجل السلم لتقابل وتعادل من السلطات الخاصة التي يتميز بها مجلس الأمن بحكم الميثاق ، وإذا كانت هذه السلطات الخاصة مستمدة من الدور الذي تقوم به الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس ، فإن النمو الفعلي المضطرد لمكانة الجمعية العامة للأمم المتحدة وتزايد وزن أرائها ، بغض النظر عن وضعها من حيث أنها قرارات نهائية أو مجرد توصيات ، إنما يستند إلى كونها الهيئة الوحيدة التي تمثل آراء كل الأمم المتحدة على قدم المساواة وعلى

هذا الأساس سوف نقوم فى مطلبين كاملين بعرض - سريع - عن مهام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال تحقيق الأمن الجماعى - وذلك فى المطلب الأول - أما عن كيفية تفصيل دورا الجمعية العامة فى حفظ السلام والأمن الدوليين وخاصة قرار الاتحاد من أجل السلم يكون فى المطلب الثانى.

المطلب الأول

مهام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال تحقيق الأمن الجماعى

للجمعية العامة للأمم المتحدة وظائف متعددة يعينها الميثاق ، وأهم ما يسترعى النظر فيها هو تنوعها تنوعاً كبيراً ، فهى تمتد من نطاق المسائل المتعلقة بحفظ السلم الدولى إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية الى المسائل الإدارية والمالية والحق انه ليست هناك مسألة من المسال لا تشملها وظيفة من وظائف الجمعية ، «فهى الهيئة الوحيدة التى تشمل ولايتها جميع نواحي النشاط ، بل إنها تشمل فى اختصاصها الفسيح شطراً من وظيفة حفظ الأمن التى هى اختصاص ينفرد به مجلس الأمن وهى تباشر نوعاً من الاشراف على الفروع الأخرى ، للهيئة بما فيها فى حدود أضيق مجلس الأمن ذاته وهى توزع الأعمال على تلك الفروع وتقدم تقاريرها. وهى تمارس الرقابة المالية على جميع تلك الفروع بواسطة سلطاتها الخاصة بالميزانية»^(١)

والذى يهمنا هنا هو مهام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين نلاحظ أن المادة الحادية عشر من ميثاق الأمم المتحدة قد أفردت للجمعية العامة اختصاص فى مجال حفظ السلم والأمن

(١) انظر فى ذلك :

الدوليين وهى فى واقعة الأمر حالة خاصة تطبيقية من الحكم العام الذى أوردته المادة العاشرة من اختصاص الجمعية العامة بمناقشة أى شأن من شئون الأمم المتحدة.

إذا يمكننا القول أن ميثاق الأمم المتحدة ، يعترف - إلى حوار مسئولية مجلس الأمن فى حفظ السلام والأمن الدوليين - للجمعية العامة للأمم المتحدة بالاختصاص فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، حيث أن حفظ السلم والأمن الدوليين هو الهدف الأساسى الذى أنشئت من أجله الأمم المتحدة وتستدرج اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم والأمن فى النقاط التالية:

أ- المبادئ العامة للتعاون فى حفظ السلام والأمن الدولى بما فى ذلك المسائل المتعلقة بنزع السلاح أو تنظيم التسليح ويستدل على ذلك من نص الفقرة الأولى من المادة الحادية عشر من الميثاق ، وقد اهتمت الجمعية العامة بمباشرة هذه الوظيفة منذ أول اجتماع لها فى يناير ١٩٤٦ عندما قامت ببناء على طلب الدول الأعضاء - الدائمة فى مجلس الأمن بدراسة المشاكل التى يثيرها اكتشاف الذرة واستعمال الأسلحة الذرية^(١). وقد ظلت مشكلة نزع السلاح تحتل دائماً مكانة رئيسية فى عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث اتخذت فى شأنها قرارات وتوصيات متعددة من بينها قرار بوضع برنامج لنزع السلاح الكامل الشامل تحت إشراف دولى صدر عام ١٩٦١ كما شكلت لجنة من ثمانية عشرة دولة لنزع السلاح ، مهمتها تحضير مشروع معاهدة دولية فى هذا الشأن كما أقرت الجمعية العامة فى هذا المجال العديد من الاتفاقات الدولية فى مجالات نزع السلاح ومنع انتشار

(١) انظر فى ذلك : الدكتور إبراهيم العنانى ، التنظيم الدولى ، دار النهضة العربية عام ١٩٨٤ ص ١٣٥.

الأسلحة النووية ، ومن المعلوم أن كل هذه الأمور السابقة - سواء بنزع سلاح منطقة ما أو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل - هي أحد الأعمدة الرئيسية لحفظ السلام والأمن الدولي ، فمنذ نشأة الأمم المتحدة والجمعية العامة حريصين على هذا الأمر.

ب- مناقشة أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي ، وللجمعية العامة حق مطلق في بحث ودراسة هذه المسائل ويتم إحالة هذه المسائل إلى الجمعية العامة بواسطة أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن كما يمكن لدولة عضو في المنظمة أن تعرض مثل هذه المسائل على الجمعية العامة إذا كانت طرفاً فيها وللجمعية العامة أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً.

ج- تنبيه مجلس الأمن إلى ما يهدد السلم الدولي شرط أن يقتصر هذا التنبيه على الحالات المهددة للسلم والأمن الدولي والتي من الضروري فيها القيام بعمل من أعمال المنع أو القمع.

د- حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وفقاً لنص المادة ١٤ من الميثاق فإن للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير اللازمة لتسوية أى موقف - مهما يكن منشأه تسوية سلمية متى رأت هذا القيد فى نص المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت على أنه : "ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطات الداخلى لدولة ما .. " وأن هذا القيد الوارد فى هذا النص هو قيد عام على اختصاص الأمم المتحدة ، ومن باب أولى أن يطلق على اختصاص الجمعية العامة ذات الطابع العام ، وذلك دون إخلال بتطبيق تدابير القمع الوارد فى الفصل السابع.

مما سبق يبين لنا دور الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال التضامن الدولى من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، والقيود الواردة على هذا الاختصاص ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هل اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال حفظ السلام والأمن الدوليين يكفى لتحقيق التضامن الدولى لمواجهة العدوان؟

هذا السؤال يطرح وضع - جد - خطير فى التنظيم الدولى المعاصر ويتمثل هذا الوضع الخطير إذا ما قامت دولة كبرى بأعمال العدوان ضد دول أخرى - لا ترقى الى مستوى قوة هذه الدولة الكبرى - فماذا يكون العمل إذا..؟ وهنا نغنى بالدولة الكبرى هى تلك الدولة التى تكون من بين الخمس دول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، فمن البديهي هنا لن يكون لمجلس الأمن دوراً يذكر ، فلن يستطيع أن يصدر قراراً بهذا العدوان وبالتالي لن يصد هذا الاعتداء الذى قامت به دولة من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن أو حتى دولة تابعة لأحدى هذه الدول الخمس ومن هنا - هذا من وجهة نظر ، ومع هذا التقصير الذى يعانى من مجلس الأمن فى مثل هذه المواقف، التى تجعله شبه عاجز عن مواجهة مثل هذا العدوان ^(١) قد يضر

(١) فماذا فعل مجلس الأمن عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول التى تعاونهم عندما قاموا بغزو العراق بحجج واهمة ليس لها أساس - ادعائهم أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل - وأن شعب العراق - يحكمهم ديكتاتور يجب التخلص منه ونشر الديمقراطية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط - من الصحة؟ إن مجلس الأمن بل الأمم المتحدة كلها فشلت فشل ذريع فى مواجهة هذا العدوان الأمريكى البريطانى على العراق ، وبالتالي لا بد وأن يكون هناك حلاً فى مواجهة هذه الغطرسة الأمريكية ، هذا الحل يكمن فى إرادة الدول مجتمعة وليس فى فرادى الدول بمعنى أن يقف المجتمع الدولى فى وجه هذا العدوان. وخاصة الدول العربية - أما عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة أو عن طريق عقد مؤتمر دولى فى الأمم المتحدة يقولون فيه لا لمثل هذا العدوان ، ويتم تفعيل مبدأ التضامن الدولى فيما بينهم من أجل مواجهة مثل هذا العدوان.

بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك احكام الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها يجعل للجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً كبيراً في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا ما يتوقف على إرادة الدول الأخرى - غير دائمة العضوية في مجلس الأمن - التي إذا توحدت من أجل إعطاء الجمعية العامة هذا الدور.

ما سبق كان أهم اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدولي ، واختصاصات الجمعية العامة في هذا المجال ليست مطلقة ولكن هناك قيوداً ترد على سلطات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال المحافظة على السلم والأمن الدولي ومن أهم هذه القيود :

القيد الأول : في حالة ما إذا كان هناك مسألة تنظر أمام مجلس الأمن لا يجوز للجمعية العامة في هذه الحالة أن تصدر أية توصيات بها. ونجد أن أساس هذا القيد في نص المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يؤكد الفصل بين سلطات الجمعية العامة ومجلس الأمن ^(١) . وبالتالي فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة - في حالة ما إذا كان هناك موضوع معروض على مجلس الأمن للنظر فيه - لا يجوز لها أن تصدر توصية بخصوص هذا

(١) وعند النظر في ميثاق الأمم المتحدة نجد أن المادة ١٢ منه تنص على:

أ- عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمته في الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن النزاع أو الموقف إلا إذا طلب منها مجلس الأمن.

ب- يخطر الأمين العام بموافقة مجلس الأمن - الجمعية العامة في كل دور من أدوار من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين التي تكون محلي نظر مجلس الأمن ، كذلك يخطرهما أو يخطر أعضاء الأمم المتحدة إذا لم تكن الجمعية العامة في دور انعقادها بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل بمجرد انتهائه منها.

الموضوع ، ولكن يجوز لها أن تناقش هذا الموضوع وتبحثه دون أن تصدر توصية بصدده ، وإذا تم شطب هذا الموضوع من جدول أعمال مجلس الأمن - يجوز لها أن تقوم بإصدار التوصيات الخاصة بهذا الموضوع .

القيد الثاني : ويتمثل هذا القيد فى : أنه لا يجوز للجمعية العامة للأمم المتحدة ان تدخل فى الشئون الداخلية للدول وأن يكون للجمعية العامة للأمم المتحدة - التى تعتبر برلمان التنظيم الدولى المعاصر ، ويطبق فيها مبدأ المساواة بين الدول تطبيقاً فعلياً - دوراً فى تفعيل مبدأ التضامن الدولى بين الدول من أجل المحافظة على السلم والأمن الدولى، وفى عام ١٩٥٠ وبالتحديد فى شهر نوفمبر صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرار الاتحاد من أجل السلم ^(١) ، لمواجهة الحرب الكورية ، وكان لهذا القرار صدى إيجابى فى المجتمع الدولى آنذاك ، وعليه سوف نقوم بشرح قرار الاتحاد من أجل السلم وكيفية تطوير دور الجمعية العامة للأمم المتحدة - حتى تكون ند لمجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين - فى المطلب القادم. ^(٢)

المطلب الثانى

تفعيل دور الجمعية العامة فى حفظ السلام

عرفنا فيما سبق عن أن لكل من الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١) صدر قرار الاتحاد من أجل السلم فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ .

(٢) فى هذا المطلب والمطلب القادم قد اطلعنا على المراجع الآتية:

- الأستاذة الدكتورة عائشة راتب - التنظيم الدولى - المرجع السابق .
- الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولى - المرجع السابق
- الأستاذ الدكتور إبراهيم العنانى ، التنظيم الدولى - المرجع السابق
- الأستاذ الدكتور مفيد شهاب ، التنظيم الدولى - المرجع السابق
- النظام الدولى والسلام العالمى - د. إينيس ل. كلود "الابن" - المرجع السابق
- الدكتور عبد الله الأشعل - النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولى - المرجع السابق.

ومجلس الأمن صلاحيات في حفظ السلام والأمن الدوليين ، ولكل منهما وسائل وإجراءات للقيام بواجبات سلطانه هذه ، فمن المعلوم أيضاً أن لمجلس الأمن الدور الرئيسي في هذا المجال - الأمن الجماعي - دوراً هشا نظر لعوامل كثيرة من أهمها اختلاف المصالح بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، ولذاك بدأت الأنظار تتجه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا المضمار^(١) وكيفية تفعيلها من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين وبالتالي سوف نقوم بشرح النقاط الأربع الرئيسية الآتية :

- تطور دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين:

إن تعارض مصالح وأطماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن قد أثر بالسلب على قضايا السلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي جعل الدول تتحول إلى الجمعية العامة من أجل عرض قضايا السلم والأرض الدوليين عليها ولكن البطء الذي تعاني منه الجمعية العامة - وذلك في المسائل التي تعرض عليها بما فيها مسائل حفظ السلام والأمن الدوليين - كان حائلاً وبين بعض الدول الحريصة على السلام واللجوء إليها وذلك بسبب عدم انعقاد جلساتها بصفة دائمة أو في فترات متقاربة، حتى الدعوة إلى جلسات استثنائية كانت تستغرق وقتاً طويلاً في الإعداد والتحضير لها حتى التمامها^(٢) ولذلك ظهر اتجاه داخل الأمم المتحدة لإيجاد آلية تتغلب بها الجمعية العامة للأمم المتحدة على المعوقات التي تقابلها وتحول بينها وبين مهامها في حفظ السلم والأمن الدوليين، حتى يمكن لها أن تقوم بهذه المهام بكفاءة أفضل

(١) انظر في ذلك : الدكتور على ناجي صالح الأعوج ، الجزاءات الدولية في الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة ، رسالة دكتوراد ، جامعة القاهرة ص ٣٥١ .

(٢) انظر في ذلك : الدكتور على ناجي صالح الأعوج ، المرجع السابق ص ٣٥١ .

وبسرعة أكبر ، تفادياً لتلك السلبيات التي يعاني منها مجلس الأمن والتي تؤدي - فى أغلب الأحيان - إلى مشكلة فى القيام بمهامه فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

ووفقاً لما تقدم نجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت إنشاء الجمعية الصغرى ^(١) وذلك من أجل مساعدتها فى مهامها السياسية ، وكان ذلك فى عام ١٩٤٧ فى دورتها العادية ، وهذا القرار - الخاص بإنشاء الجمعية المصغرة - يستند على نص المادة ٢٢ من الميثاق ، التى تبيح للجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء أجهزة فرعية من أجل مساعدتها فى مهامها الخاصة بحفظ السلام والأمن الدوليين، وحرصت أن تكون العضوية فيها محددة ^(٢) ، وإن المهام التى خولت لها مناقشة النزاعات والمواقف التى تدخل فى إطار صلاحيات مجلس الأمن ، وتقديم النصح بشأنها والدعوى لعقد جلسات خاصة للجمعية ^(٣) ، وبذلك تستطيع الجمعية العامة القيام بمهامها فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين بمساعدة الجمعية الصغرى.

ولكن التطور الذى طرأ على مهام الجمعية العامة للأمم المتحدة - يتمثل فى إنشاء الجمعية الصغرى - كان تطوراً محدوداً لا يتناسب مع ما هو مطلوب من أجل قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورها فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وبالتالي كانت هناك محاولات عديدة هدفها الأساسى هو إيجاد بديل أكثر فاعلية فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ^(٤) ، ونظراً

(١) إن إنشاء الجمعية الصغرى كان بموجب القرار رقم ٢/١١١ الصادر من الجمعية العامة فى دورتها العادية سنة ١٩٤٧ ، وصدر هذا القرار بأغلبية ٤١ صوتاً ضد ستة أصوات.

(٢) انظر فى ذلك :

Bowtt. D.w; The law of international institutions, London 1970 p49.

(٣) انظر فى ذلك : Bowtt. D.W.; op. cit p.49.

(٤) نحن نعرف أن الدول الكبرى، تتمتع داخل مجلس الأمن بسلطة كبيرة ، من التلاعب بأحكام الفصلين السادس والسابع طبقاً لمصالحها وأهدافها السياسية الخاصة ، (=)

للخلافات التي ظهرت بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن - والخلافات بين الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق ، والكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة - نجد أن ذلك قد أثر على قرارات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين بالسلب، وبالفعل قد عجز عن تقرير الحلول - مجلس الأمن - وأدى ذلك - أيضاً - إلى نقل مركز النقل في الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بعد أن أصدر الأخيرة قرار الاتحاد من أجل السلم^(١) . وعليه سوف نقوم باستعراض قرار الاتحاد من أجل السلم^(٢) في السطور القادمة.

(=) مما أدى إلى عجز مجلس الأمن عند تقرير الحلول اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، وفي ظل الحرب الباردة بين الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن الأخيرة قامت بتقديم اقتراح مفاد نقل وسيلة التنفيذ إلى أيدي الهيئة البرلمانية - الجمعية العامة - بدلاً من أن تتلاعب بها أيدي الدول الكبرى، التي تتمتع بالسلطة الأولى والأخير وحفظ السلم طبقاً لأحكام الفصل السابع ، وهذه الرغبة من أجل تزويد الجهة الغربية بسلاح جديد يساعدها في الحرب الباردة وذلك بإخضاع منازعات الدول الكبرى - تماماً كمنازعات الدول الصغيرة - لإجراءات الأمن الجماعي وذلك حتى لا يحول الاتحاد السوفيتي الحرب الباردة إلى حرب ساخنة ، ولذلك أبدت استعدادها للتنازل عن حق الفيتو والأخذ برأي الأغلبية داخل الجمعية العامة،

انظر في ذلك أستاذتنا الدكتور عائشة راتب، دراسات قانونية، المرجع السابق ص ٩٤ : ٩٥ .
(٢) لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في البدء ، في حاجة إلى حق الفيتو لتمتعها بالأغلبية المطلقة في مجالس الأمم المتحدة . ومن الغريب أن المجلس الوحيد التي فشلت في تحقيق رغباتها فيه هو مجلس الأمن بسبب نفس الحق الذي أرادت الاحتفاظ به، انظر في ذلك الأستاذة الدكتورة عائشة راتب ، المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣) استعرضاً لقرار الاتحاد من أجل السلم ليس بتحليل أحكامه ومناقشة القضايا التي أثارها ويثيرها دائماً - دراسته - من ناحية التطور الذي لحق بمهام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومدى قانونية هذا القرار ، وكيف يمكن تفعيل هذا القرار - اليوم - حتى يمكن أن يتصدى لخروقات مبادئ القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة وذلك من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

- قرار الاتحاد من أجل السلم^(١): عندما فشل مجلس الأمن الدولي في

(١) والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا صدر قرار الاتحاد من أجل السلم؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد لنا أن نستعرض الخطوط الرئيسية - فقط - وبإيجاز للواقعة المادية التي حدثت على المسرح الدولي وصدر على أساسها قرار الاتحاد من أجل السلم: تم تحرير كوريا من الاحتلال اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية في شمال وجنوب كوريا، وأصبح خط عرض ٣٨ هو الخط الفاصل بينهما . قامت في الشمال حكومة مؤقتة موالية للاتحاد السوفيتي وفي الجنوب حكومة مؤقتة موالية للولايات المتحدة، ومع هبوب رياح الحرب الباردة بين القوتين العظميين فشلت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توحيد الكوريتين في ظل حكومة شرعية منتخبة ديمقراطياً ، وعندما قامت كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ برد في عملها بأنه شأن داخلي يهدف إلى توحيد الكوريتين ، واتجهت الولايات المتحدة والدول الأخرى التي قامت بمساعدة كوريا الجنوبية بالعدوان والتدخل في شئونها الداخلية ، وفي يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٠ تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بتقرير إلى مجلس الأمن مشيراً إلى أن الهجوم الكوري الشمالي مازال مستمراً ، وبتاريخ ٢٧ من نفس الشهر السابق اجتمع مجلس الأمن وأصدر قراراً رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ مشيراً فيه أن الهجوم المسلح الذي تقوم به كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية هو إخلالاً بأعمال السلم والأمن الدوليين ، ولكن لم تستجيب كوريا الشمالية لمجلس الأمن بوقف هذا الهجوم والرجوع إلى خط عرض ٣٨ والأمر الذي تترتب عليه اجتماع مجلس الأمن مرة ثانية وثالثة في ٧ يوليو ١٩٥٠ أشعر - في الاجتماع الأخير - عن صدور القرار رقم ٨٤. وعندما عجز مجلس الأمن في التصدي للمشكلة الكورية وفقاً لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، أصبح هناك رأياً ينادى بالاتجاه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقوية سلطاتها وزيادة اختصاصها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين فقامت الجمعية العامة بإصدار القرار رقم ٣٧٧/٥ في ٣ نوفمبر ١٩٥٠ - قرار الاتحاد من أجل السلم - وقد صدر هذا القرار بأغلبية ٥٢ صوتاً ضد خمسة اصوات وامتناع عضويته عند التصويت.

انظر ذلك : الدكتور ياسين الشيباني ، التضامن الدولي في مواجهة العدوان ، المرجع السابق ص ١٥٨ : ١٦٦ وأيضاً الأستاذة الدكتورة : عائشة راتب ، دراسات قانونية ، المرجع السابق ص ١٤٦ وأيضاً:

التصدى للحرب الكورية وأثبتت عجزه عند تأدية وظائفه الواردة فى الميثاق، قد دفع ذلك إلى إصدار قرار الاتحاد من أجل السلم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فى ١١/٣/١٩٥٠ ، وكان من أسباب صدور هذا القرار استمرار الحرب الكورية وقيام المندوب السوفيتى فى مجلس الأمن باستخدام حق الفيتو واشتراك الصين الشعبية فى الحرب الدائرة ، وبذلك كانت النتائج المترتبة على هذه الأسباب فشل مجلس الأمن فى التصدى لهذه الحرب الأمر الذى أدى إلى ظهور رأى - بقيادة الولايات المتحدة - بنقل مركز الثقل فى الأمم المتحدة - الذى يتمثل فى مجلس الأمن - الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ^(١) . والتى قد أصدرت قرار الاتحاد من أجل السلم فى الثالث من شهر نوفمبر عام ١٩٥٠ وبالفعل أصبحت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تتمتع فعلاً بالسلطة الرئيسية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين^(٢) ويتضمن هذا القرار ما يلى:

١ - فى حالة إخفاق مجلس الأمن فى القيام بواجباته ومسئوليته الرئيسية نظراً لعدم إجماع الدول الدائمة فيه ، فإن للجمعية العامة فى حالات تهديد السلم أو خرقه أو وقوع الأعمال العدوانية أن تنظر فى الموضوع مباشرة وتصدر التوصيات اللازمة التى تشمل فى حالة فرق السلم او وقوع العدوان استخدام القوات المسلحة (الفقرة أ من القرار) .

- أوصى القرار الدول الأعضاء بالاحتفاظ بعدد مدرب ومنظم من القوات المسلحة - ضمن قواتها الوطنية - لاستخدامها عند الحاجة كوحدات للأمم المتحدة وفقاً للإجراءات الدستورية (الفقرة ج ومن القرار) .

(١) انظر فى ذلك أستاذتنا الدكتورة عائشة راتب ، دراسات قانونية ، المرجع السابق ص ٩٤ .

(٢) انظر فى ذلك، أستاذتنا الدكتورة عائشة راتب ، التنظيم الدولى ، المرجع السابق ١٤٦ .

- أنشأ القرار لجنة الإجراءات الجماعية تختص باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ومنها اتخاذ الإجراءات العسكرية بدلا من لجنة أركان حرب مجلس الأمن^(١) كما أنشأ القرار لجنة لمراقبة السلم الدولي ومهمتها أن تراقب تطور المواقف والمنازعات في الأقاليم المضطربة التي تتسم بتهديد السلم والأمن الدولي^(٢).

- ويجوز دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دورة استثنائية مستعجلة في ظرف ٢٤ ساعة للنظر في تطبيق القرار وذلك إذا ما تلقى السكرتير العام للأمم المتحدة طلباً بهذا الشأن من مجلس الأمن بموافقة تسع دول من أعضائها أو من الجمعية العامة بموافقة أغلبية أعضائها^(٣)، وبهذا القرار يكون قد أعطى الجمعية العامة للأمم المتحدة الحق في اتخاذ ما هو مناسب من تدابير وإجراءات وذلك إذا ما قررت وجود حالة من حالات تهديد السلم والأمن الدوليين بما في ذلك استخدام القوات المسلحة وإن هذا الكلام لا يعنى إلا معنى واحداً : إمكانية الاستغناء عن دور مجلس الأمن ، إذا لم يتحقق الإجماع بين الدول الكبرى وإحلال الجمعية العامة محله كجهاز مسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين^(٤).

إن قرار الاتحاد من أجل السلم قد أثار جدلاً فقهيًا واسعاً واعترض

(١) هذه اللجنة مشكلة من أربعة عشر عضواً مختصة - كما أثارنا في المتن - بإجراءات المحافظة على السلم بما فيها الإجراءات العسكرية وذلك بدلا من لجنة أركان الحرب التي تتبع مجلس الأمن، انظر في ذلك : الدكتور ياسين الشيباني ، المرجع السابق ص ١٨٣.

(٢) وهذه اللجنة أيضاً مشكلة من أربعة عشر لتراقب تطور النزاع والمواقف في الأقاليم المضطربة انظر أيضاً الدكتور ياسين الشيباني ، المرجع السابق ص ١٨٣.

(٣) انظر في ذلك الأستاذة الدكتورة عائشة راتب، التنظيم الدولي، المرجع السابق ص ١٤٧.

(٤) انظر في ذلك الأستاذ الدكتور مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق ص ٢٦٢.

عليه الاتحاد السوفيتي السابق بشدة ^(١) من منطلق ان مجلس الأمن وحدة هو المخول إليه اتخاذ تدابير القمع . وأن دور الجمعية العامة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين يكون مقتصرأ على مناقشة الحالة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين دون اتخاذ أية إجراء أو صدور أية توصية بدون طلب مجلس الأمن منها صراحة ذلك ، وبذلك يكون القرار الصادر عنها.

- الاتحاد من أجل السلم - يكون مخالف للميثاق ^(٢) .

إلا أن الاتحاد السوفيتي عاد في قراره السابق وبارك قرار الاتحاد من أجل السلم كوسيلة تحد من سيطرة الدول الاستعمارية ، وبعد أن أصبحت الدول الصغيرة تنظر إلى الجمعية العامة كأداة لتحرير الشعوب ومحو صور الاستغلال في العالم ^(٣) . وإذا نظرنا إلى قرار الاتحاد من أجل السلم ، من زاوية الآثار التي تركها على سلطات الجمعية العامة بالتضامن الدولي في مواجهة العدوان نجد أن هذا القرار حقق لها ما يلي ^(٤):

(١) وقد استند الاتحاد السوفيتي على الأسباب الآتية :

أ- إن هذا القرار يتعارض مع اختصاصات الجمعية العامة في ميدان حفظ السلام والأمن الدوليين التي تنص عليها المادة ١١ من الميثاق .

ب- هذا القرار يخالف الأعمال التحضيرية للميثاق التي لم تقبل فيها الدول الكبرى التنازل عن قاعدة الاجماع إلا بشرط الاحتفاظ بحق الاعتراض.

ج- أعطى الميثاق الدولي الأعضاء حق الدفاع الشرعي وذلك لمعالجة الأحوال التي يعجز فيها مجلس الأمن عن القيام بوظائفه انظر الأستاذة الدكتورة عائشة راتب .

التنظيم الدولي . المرجع السابق ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) انظر المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٣) نجحت الدول الغربية في تطبيق قرار الاتحاد من أجل السلم في أزمة كوريا، وأزمة

المجر . غير أن أزمة السويس ١٩٥٦ ، ولبنان ١٩٥٨ أظهرتا بوضوح أن جماعة

الأمم المتحدة يمكنها تطبيق قرار الاتحاد فيه أجل السلم ضد الدول الغربية .

(٤) انظر في ذلك : الأستاذة الدكتورة، عائشة راتب ، التنظيم الدولي، المرجع السابق ص ١٤٨.

- ١ - خولها التصدى الفعال لكل القضايا التى من شأن استمرارها تهديد السلم والأمن الدوليين.
- ٢ - لقد فعل وأكد سلطة الجمعية العامة فى التوحد بالتصدى للعدوان بكافة الوسائل بما فى ذلك الوسيلة العسكرية.
- ٣ - إن هذا القرار قد مكن الجمعية العامة من سد الفراغ والثغرات التى يمكن أن يخلقها مجلس الأمن عندما يفشل فى أن يصدر قراراً بخصوص مسألة الأمن الجماعى .
- ٤ - شرعية التدابير والإجراءات التى توصى بها الجمعية العامة - وذلك عند توافر الشروط التى ينص عليها القرار - وذلك عند الإطلاع على الفقرة الثانية من هذا القرار التى تبين لنا إعادة التأكيد على الهدف الأول للأمم المتحدة حيث جاءت الفقرة فى نص المادة ١/١ من الميثاق .
- ٥ - وفر لها آلية لتنفيذ الإجراءات العسكرية - عن طريق اللجنة التى نص عليها فى هذا القرار - والتى تكون مماثلة فى مهامها للجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الأمن.
- ٦ - من الناحية النظرية - على الأقل - قد حل للأمم المتحدة مشكلة عدم تفعيل أحكام المادة ٣ ٤ من الميثاق^(١).

(١) نحن هنا اقتصرنا فقط إلى الإشارة للآثار التى خلفها هذا القرار دون الدخول فى التحليل والتعليل والآراء المؤيدة والمعارضة والضوابط التى تضمنها لممارسة الجمعية العامة سلطات حفظ السلم والأمن الدوليين استناداً إلى أحكامه ، ويكفى القول بخصوص هذا الشأن أن قرار الاتحاد من أجل السلم ، لو أنه سلم من شبهة الاستغلال السياسى - حيث ينظر الكثيرون إلى قرار الاتحاد من أجل السلم باعتباره حيلة قانونية خرجت من تحت عباءة (دين اسيشستون) وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك وكان الغرض الأساس من ورائها ليس تقرير دور للجمعية العامة وإنما تجنب الغيتو السوفيتى - لكان متفقاً تماماً مع روح الميثاق ومع الهدف الرئيسى من وجود الأمم المتحدة ذاتها وهو المحافظة على السلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى كونه أكثر (=)

إن قرار الاتحاد من أجل السلم كان تعبيراً عن تضامن المجتمع الدولي في مواجهة حالة من حالات العدوان السافر ، وأن الأمم المتحدة استخدمت القوة العسكرية في كوريا استناداً إلى قرار الاتحاد من أجل السلم . ونلاحظ أيضاً أن قرار الاتحاد من أجل السلم قد أوجد مخرجاً من المأزق الناتج عن عدم اتفاق الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وتعطيل أحكام الميثاق المتعلقة بحفظ وصيانة الأمن الدولي^(١). ومما سبق - من وجهة نظرنا - يتضح أن

(=) تعبيراً عن إرادة وضمير المجتمع الدولي ممثلاً بالجمعية العامة للأمم المتحدة تجاد حالة من حالات العدوان ، وإن قيام الجمعية العامة بالعمل الذي يشكل تدابير مضادة قد ثبت بناء على تعامل مقبول من قبل أعضاء الأمم المتحدة . انظر في ذلك للمزيد : الدكتور زهير الحسینی ، التدابير المضادة في القانون الدولي العام دمشق ١٩٨٨ ص ١١٣ : ١١٥ .

(١) قبل الحرب الأمريكية البريطانية على العراق - في مارس ٢٠٠٣ - بأيام قليلة نجد أن هناك من ينادى بتفعيل قرار الاتحاد من أجل السلم ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في حالة قياسهما بغزو العراق فنجد على سبيل المثال : أن السيد Michael / Ratner - رئيس مركز الحقوق الدستورية وجمعية حقوق الإنسان في مدينة نيويورك - قد أعلن أن حرص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا - ورغبتهما الأكيدة - في شن حرب على العراق دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن يشكل خطراً على الأمن الدولي، وقد أضاف قائلاً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكنها أن تجتمع خلال ٢٤ ساعة لمناقشة هذا الأمر - الحرب على العراق - من أجل اتخاذ قرار يحفظ السلم والأمن الدوليين وذلك في إطار قرار الاتحاد من أجل السلم.

وفي نيوزلاند قد صرح أيضاً Steve Swayer المتحدث باسم جريدة Creen peace النيوزلاندية، أن هذه الحرب ستكون خطراً على المجتمع الدولي وسوف يكون لها أثراً مباشراً في إحداث فوضى في المجتمع الدولي. انظر في ذلك :

Art Moore; Eye on the Gulf, could u.n. use military force on u.s.? Op. Cit. P. 137.

Note : Dr, Michael Ratner who also teaches at the Columbia University. Law School.

قرار الاتحاد من أجل السلم كان ضرورياً من أجل أحياء دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، حيث إن وضع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن كان - وما زال كفيلاً بشل حركة الأمم المتحدة في تحقيق أطماع ومصالح - على مختلف أنواعها - ذاتية ، كلها تدخل - من وجهة نظرنا - في مفهوم حديد للاستعمار ، ونلاحظ - أيضاً - أن هذا القرار قد قام بتفعيل بعض مبادئ المتحدة ومن أهمها مبدأ المساواة بين الدول حيث أنه - قرار الاتحاد من أجل السلم - صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

- يكون المساواة فيها بين الدول مساواة فعلية لا فرق بين دولة صغيرة وأخرى كبيرة - وبالتالي يحقق العدالة الدولية بين الدول في النظام الدولي المعاصر.

- تطور سلطات الجمعية العامة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين : مما لا شك فيه أن هناك ترابط بين تطور سلطات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأسباب قرار الاتحاد من أجل السلم فكليةما وجهان لعمله واحدة ، وإن اختلفت الأسباب السياسية وراء قرار الاتحاد من أجل السلم عن الأسباب القانونية لتطور سلطات الجمعية العامة.

إن الأسباب القانونية لقرار الاتحاد من أجل السلم - وهي طبعاً الأهم - كان لها دوراً في تطوير سلطات الجمعية العامة ، وقد تحصر أهم هذه الأسباب في تحقيق هدف الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، حيث أن أهداف القانون هي الغاية النهائية التي يجب تحقيقها وبالتالي فإن الآليات التي تعمل على تحقيق هذا الهدف القانون ما هي إلا وسيلة ، وإذا لم يتحقق هذا الهدف الذي من أجله نشأت الأمم المتحدة ونحن نعرف أن مسئولية حفظ السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق كل من مجلس

الأمن والجمعية لعامة، إلا أن نصيب مجلس الأمن فى هذا المجال أكبر بكثير من مسئوليات الجمعية العامة، إلا أن وضع الدول الكبرى، داخل مجلس الأمن - حق الفيتو والمحاولات المستمرة من هذه الدول باستخدام مجلس الأمن من أجل تحقيق مصالحها وإطماعها الاستثمارية، أدى هذا الى نتيجة فى غاية السوء وهو عجز مجلس الأمن فى تحقيق الهدف الأساسى الذى أنشئ من أجله وهو تحقيق الأمن الجماعى - حفظ السلم والأمن الدوليين - وبالتالي يمكن لكافة الدول الأخرى - غير الدول الخمس دائمة العضوية فيه - أن تستبدله بألية جديدة تحقيق هذا الهدف - حفظ السلم والأمن الدوليين - ولن يتم تحقيقه إلا عن طريق ألية جديدة تحقق مبدأ المساواة بين الدول - صغيرة كانت أو كبيرة - بالأخص - تحقيق هذا المبدأ - فى حق هذه الدول أن تعيش فى سلام وأمانة، ونحن نعتقد أن هذه الألية التى سوف تحقق هذا الهدف هى الجمعية العامة للأمم المتحدة - التى سبق لها أن أصدرت قرار الاتحاد من أجل السلم فى ١١/٣/١٩٥٠ التى تعتبر - بجد - برلمان التنظيم الدولى فى داخل الجمعية العامة مقعد لكل دولة وأيضاً يكون لكل دولة صوت واحد عند التصويت على قرارات الجمعية وبذلك يتحقق مبدأ المساواة بين دول العالم أجمعه - الذى يمكن أن يؤدى دوراً رائع فى مجال حفظ السلم والأمن الدولى - الأمن الجماعى - وذلك عن طريق تكاتف وتضامن الدول فى هذا التنظيم من أجل التوصيل إلى توافق جديد بشأن امن جماعى أوسع نطاقاً، وأكثر فاعلية وأن تنشئ الجمعية العامة ألية أفضل للتفاعل مع منظمات المجتمع المدنى، وليت أن يمتد هذا التفاعل أيضاً إلى مجلس الأمن^(١).

(١) انظر فى ذلك : الدكتور منير زهران ، نظام الأمن الجماعى وتحديات الألفية ، الأهرام فى ٢١/١٢/٢٠٠٤ العدد ٤٣١١٤ .

وهنا يجب أن نستدعى الانتباه إذا تم تجاهل دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين^(١). وتفعيله سوف يكون من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سيئة لا يحمد بعقباتها ومن هنا يقع على عاتق الدول الكبرى سواء كانت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أو تلك التي لا تكون أعضاء دائمة في مجلس الأمن - مثل اليابان ، والهند ، ألمانيا، الخ - أن تدعم الأمم المتحدة - سواء كان مالياً أم سياسياً أو أى دعم آخر من شأنه ان يحافظ على السلم والأمن الدولى - من أجل تحقيق هذا الهدف فى عالم به دول تبحث عن مصالحها الخاصة على حساب باقى الدول فى التنظيم الدولى، وبالتالي يجب على هذه الدول التى تبحث عن أطماع استعمارية - ان تقف وقفه جديدة وجدية مع نفسها تراعى فيها أن حرية الدولة تبدأ من حيث تنتهى حرية الدولة الأخرى، وتبعد كل البعد عن الأثانية وحب السيطرة على الآخرين ، وحب تكوين الإمبراطوريات - فعليهم أن يقرؤوا التاريخ جيداً - التى تنتهى بغطرسة حكامها.

(٢) نلاحظ أن القرار رقم ١٦/٥٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ ثمن الجمعية العامة ، قد أنشأ فريق من رجال ذات مناصب رفيعة فى العالم يكون مهمته بارزة فى تحديات عالمية مثل الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة عبر الحدود والصراعات الإقليمية والفقر والتنمية .. الخ ونجد أن هذا الفريق قد تجاهل - تماماً - دور الجمعية العامة مكثفياً بطلبى من أجل إصلاح الجمعية العامة - اختصار جدول أعمالها والتركيز على المشكلات الرئيسية بما يعكس تحديات العصر. انظر نلظ: الدكتور منير زهران المرجع السابق.

خاتمة

لكل بحث علمي هدف من أجل الوصول إلى نتيجة، وكان الهدف من إختيار موضوع البحث - الحرب الاستباقية في القانون الدولي المعاصر - الذي نحن بصدده أن أبحث - بطريقة علمية بعيدة عن أية عاطفة - كافة جوانبه القانونية والسياسية من أجل الوصول إلى نتائج محددة، وكان واجب علينا - في بداية البحث - أن نبين الوضع الذي كان عليه المجتمع الدولي قبل ذلك - من ناحية مشروعية الحرب وعدمه فقد عرفنا إلى وقت قريب أن الحرب كانت مشروعة في العلاقات الدولية بين الدول، إلى أن وصل المجتمع الدولي لحقبة زمنية أراد فيها أن يتخلى عن سياسة استخدام القوة في العلاقات الدولية، وعمل على أن تتحلى العلاقات الدولية - بمبادئ وقواعد القانون الدولي والتي قد تتمثل في التضامن الدولي والإطار الإنساني الذي يترتب عليه حماية ووقاية البشرية من ويلات الحروب والامها، وبالطبع لن يحدث هذا إلا إذا تخلى المجتمع الدولي عن سياسة استخدام القوة في العلاقات الدولية.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أرادت الدول أن تجسد ما سبق إلى واقع عملي من أجل نبذ مثل هذه الحروب وويلاتها، وبالفعل تم إنشاء منظمة جديدة - الأمم المتحدة - من أهم أهدافها إقرار السلم والأمن الدوليين، ولن يتحقق ذلك إلا بنبذ الحروب وتحريمها وبالفعل قد نص الميثاق - الأمم المتحدة - على هذا الهدف - المادة ٤/٢ منه - ، وبعد نشأة الأمم المتحدة نجد أن هناك صراع جديد ظهر في المجتمع الدولي - الحرب الباردة - بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي - السابق - والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وعلى الرغم من وجود الحرب الباردة في هذه الفترة الزمنية إلا أننا لاحظنا أن المجتمع الدولي به توازن القوى، فلم تستطع قوة - سواء كانت الشرقية أو الغربية - أن تستفرد بالعالم، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية الآن، فبعد إنتهاء الحرب الباردة أرادت الولايات المتحدة أن تثبت للمجتمع الدولي أنها القوة العظمى الوحيدة

وعلى المجتمع الدولي أن يكون تحت أمرها وطاعتها، وقد ظهر ذلك جلياً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد أعلنت عن مبادئ جديدة لسياساتها الخارجية، فنجد أن من أهم هذه المبادئ الجديدة تتمثل في الحرب الاستباقية والتي بمقتضاها تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية ضد أية دولة أو منظمة إرهابية - حسب المفهوم الأمريكي - يتوقع أو يخشى أن تقوم بشن هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو على مصالحها الخارجية، ولا يشترط - من وجهة نظر الولايات المتحدة - أن يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل أو هناك تحضير فعلي له حتى يتثنى لها أن تستخدم القوة من أجل صد هذا الهجوم أو إحباط هذه الأعمال التحضيرية وإنما يكفي - وفقاً لهذه السياسة الاستباقية - توقع أو احتمال أو حتى لتهديد بوقوعه. وعرفنا أن هذه النظرية عندما أعلنها الرئيس الأمريكي لم يكن يقصد منها المعنى الضيق للاستباق وإنما امتد هذا المعنى إلى معنى أوسع بكثير من استباق هجوم وشيك الحدوث ويتمثل في - المعنى الأوسع - شن حرب استباقية أو وقائية تجنباً لتهديد وارد في المستقبل وليس بالضرورة أن يكون قريباً.

وللأسف الشديد نجد أن الكونجرس الأمريكي قد وافق على هذه السياسة الاستباقية الجديدة.

وبالفعل قد أخذت العهد على نفسى - كباحث - أن أبحث بحث دقيقاً في هذا الموضوع - الحرب الاستباقية في القانون الدولي المعاصر - وقد توصلت إلى أن نظرية الحرب الاستباقية قد أصابت التنظيم الدولي المعاصر بأضرار بالغة السوء، بل - الأسوأ من ذلك - أرجعته التنظيم الدولي - إلى عصور الظلام والهجمية التي كانت سائدة قبل ذلك والتي كانت تعتمد اعتماداً كلياً على استخدام القوة - باعتبارها أداة شرعية في العلاقات الدولية، وقد أثبتنا أن هذه الحرب غير شرعية ولا تتماشى مع التنظيم الدولي المعاصر للأسباب الآتية:

١- عند النظر إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر

نجدهما يبيحان استخدام القوة فى العلاقات الدولية فى حالتين : الحالة الأولى عند اتخاذ تدابير الأمن الجماعى - فى الفصل السابع من الميثاق -، والحالة الثانية تنص عليها المادة ٥١ من الميثاق وهى الدفاع الشرعى الفردى والجماعى، ويترتب على ذلك أن الحرب الاستباقية - ليست من الحالات التى يُباح فيها استخدام القوة فى العلاقات الدولية - حرب عدوانية غير شرعية لا تتوافق مع أحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة.

٢- فى حق الدفاع الشرعى - نص المادة ٥١ من الميثاق - نجد أن الدولة الضحية للعدوان من حقها صد الهجوم وفى نفس الوقت تقوم هذه الدولة بإخطار مجلس الأمن من أجل القيام بمهامه حتى يحافظ على السلم والأمن الدوليين، أما فى الحرب الاستباقية لا تستلزم إخطار الأمم المتحدة بل تكون خارج نطاق الأمم المتحدة.

٣- إن القرن الـ ٢٠ شهد محاولات من رجال القانون الدولى والسياسة من أجل القضاء على سياسة استخدام القوة فى العلاقات الدولية وقيام الدول القوية بشن الحروب من أجل تحقيق مصالحها القومية وكانت النتائج المترتبة على هذه الجهود قيام منظمة الأمم المتحدة والقص فى ميثاقها على تحريم استخدام القوة أو التهديد بها - م ٢/٤ - وبعد أحداث سبتمبر نجد أن الولايات المتحدة تريد أن تعتمد نظرية الحرب الاستباقية وبذلك تريد أن تهدم كل الجهود السابقة.

٤- وقد عرفنا إن اعتماد نظرية الحرب الاستباقية فى التنظيم الدولى المعاصر سوف يؤدى إلى نتائج بالغة السوء تتمثل فى الفوضى الدولية.

٥- وقد أوضحنا أن هناك من يقول - أصحاب النظرية الاستباقية - أن هذه الحرب ما هى إلا نوع من أنواع الدفاع الشرعى، وقد قلنا - فى بحثنا - أن هذا الكلام مغلوط لسببين:

السبب الأول : وفقاً لهذه النظرية - الاستباقية - نجد أن استخدام القوة فى إطارها لا يتوقف - فقط - على وقوع هجوم من قبل دولة أخرى، وإنما يكفى لذلك توقع خطر الهجوم أو الاعتداء مستقبلاً حتى ولو كان هذا

المستقبل ليس بقريب.

السبب الثانى : إن ممارسة حق الدفاع الشرعى من قبل الدول يكون وفقاً لشروط وضوابط معينة معروفة ومحددة تمنع الدول التى تقوم بحق الدفاع الشرعى أن تتجاوز هذه الشروط والضوابط - فى استخدام القوة - من أجل صد هذا العدوان، أما فى حالة الحرب الاستباقية فإن استخدام القوة فيها ليس لها حدود فالدولة التى تقوم بهذه الحرب الاستباقية تستمر فى استخدام القوة ضد الدولة التى تهاجمها حتى تضمن أنها سوف لا تفكر أن تهاجمها.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الحرب الاستباقية حرب غير شرعية عدوانية من الدرجة الأولى يترتب عليها عدم مشروعية اكتساب الأراضى وتحقيق مغانم كثيرة نتيجة لهذه الحرب وأيضاً أنها - الحرب الاستباقية - ضد السلم الدولى وتحديد المسئولية الدولية على عاتق الدولة أو الدول التى تنتهج سياسة الاستباق غير المشروع.

وقد توصلنا إلى نتيجة - فى غاية الأهمية - عملية من أجل مواجهة أصحاب نظرية الحرب الاستباقية، هذه النتيجة تتشعب إلى أمرين: أولهما يتمثل فى تفعيل مبدأ التضامن الدولى بين الدول فى المجتمع الدولى من أجل الوقوف فى وجه الاستعمار الجديد - أصحاب نظرية الاستباقية - وثانيهما يتمثل فى تحديث الأمم المتحدة من أجل مواكبة التطورات الدولية. وخاصة - هذا التحديث - مجلس الأمن الدولى حتى يتحرر من سطور وسيطرة حق الفيتو للدول الخمس دائمة العضوية. التى تبحث عن مصالحها الخاصة أولاً وأخيراً.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً : الكتب السماوية ومراجع من التراث :

- القرآن الكريم.
- العهد القديم
- العهد الجديد.
- الأئمة الربعة للدكتور مصطفى الشكعة، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.
- الباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث لابن كثير.
- تاريخ الطبرى (تاريخ الأمم والملوك)، الجزء الأول، لأبى جعفر بن جرير الطبرى، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.
- حاشية الشرقاوى.
- رسالة القتال لابن تيمية.
- السيرة النبوية لابن هشام.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، الإمام الشوكانى، تحقيق محمود زايد - الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥.
- العيني شرح البخارى على النجار.
- مغنى المحتاج.
- مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون ، مكتبة الحاج عبد السلام بن محمد.

ثانياً : الكتب العامة والمتخصصة :

- ١- أ.د. إبراهيم العنانى : النظام الدولى الأمنى، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٢- أ.د. أحمد أبو الوفا : * كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولى والعلاقات الدولية فى الشريعة الإسلامية الجزء العاشر الحرب فى الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- * منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والإقليمية مع دراسة خاصة للمنظمة العالمية للتجارة ، طبعة أولى، دار النهضة، ١٩٩٧.
- ٣- أ. أحمد التاجى : سيرة النبى العربى الجزء الأول.

- ٤- د. أحمد ثابت، أ. خليل العناني: العرب والنزعة الامبراطورية الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٥- د. أحمد حسن الباقوري: صفوة السيرة المحمدية، مطبعة المدني، القاهرة،
- ٦- أ.د. أحمد حسين الرشيدى: الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية ودورها فى تفسير إختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- ٧- د. أشتون ب. كارتر، د. ويليام ج. بيرى: الدفاع الوقائى إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، الطبعة الأولى، ترجمة أسعد حلیم، الناشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١م.
- ٨- د. إينيس ل. كلور (الابن): النظام الدولى والسلام العالمى، دار النهضة العربية، ترجمة الدكتور عبد الله العريان.
- ٩- بيبرسيانجر، أريك لوران: حرب الخليج - الملفات السرية، سفنكس للطباعة والنشر، ترجمة عزمى مخلوف.
- ١٠- أ. توفيق وهبه: الجهاد فى الإسلام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- ١١- د. جابر إبراهيم الراوى: المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٨.
- ١٢- د. حازم عتلم: قانون المنازعات المسلحة، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١٣- أ.د. حامد سلطان: أحكام القانون الدولى فى الشريعة الإسلامية، دار النهضة، ١٩٨٦.
- ١٤- أ.د. حسن فتح الباب: المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة فى المشكلات المعاصرة، عالم الكتب.
- ١٥- أ.د. حسن نافعة: إصلاح الأمم المتحدة، دار النهضة، القاهرة.
- ١٦- لواء دكتور / حسنين بوادى: غزو العراق بين القانون الدولى

والسياسة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية.

١٧- أ.د. **حسنين عبيد**: * الجريمة الدولية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

* القضاء الدولي الجنائي ، القاهرة، ١٩٧٧.

١٨- د. **حسين شريف**: * الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم ١٧٨٧-٢٠٠١ الجزء الخامس، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وإنعكاسات الإرهاب الدولي على الولايات المتحدة، ٢٠٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

* ينابيع المعرفة فى السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخريطة الطريق ١٩٤٥-٢٠٠٣، الجزء السادس، إحتلال أفغانستان وغزو العراق وخريطة الطريق والسوق الشرق أوسطية أولى دعائم الامبراطورية الأمريكية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

* الجزء السابع (من نفس سلسلة المرجع السابق)، التحديات الداخلية والخارجية والدينية التى تواجه الامبراطورية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٩- د. **خيري حماد**: قضايا فى الأمم المتحدة، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر.

٢٠- د. **رجب متولى**: الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء فى ضوء التطورات الدولية الراهنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢١- د. **زكى سعيد البدرهاني**: عصبة الأمم ، مطبعة عين شمس، ١٩٢٦، ١٩٢٧.

٢٢- أ.د. **زكى هاشم**: الأمم المتحدة، المطبعة العالمية، ١٩٥١.

٢٣- **زهير الحسيني**: التدابير المضادة فى القانون الدولي العام، دمشق، كانون الثانى، ١٩٨٨.

٢٤- د. **سمعان بطرس فوج الله** : العلاقات السياسية الدولية فى القرن الـ ٢٠، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

- ٢٥- **د. سمير محمد فاضل** : المسئولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم، عالم الكتب، ١٩٧٦.
- ٢٦- **أ. السيد أبو عطية** : النظرية العامة في الجهاد في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- ٢٧- **د. الشافعي محمد البشير** : القانون الدولي العام في السلم والحرب، مكتبة الجلاء الحديثة، القاهرة.
- ٢٨- **أ.د. صلاح الدين عامر** : * قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، الطبعة المصورة، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٠-٢٠٠١.
- * المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٢٩- **د. صلاح شلبي** : التدخل الدولي ومأساة البوسنة والهرسك، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٣٠- **أ.د. عائشة راتب** : * التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- * مذكرات في العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.
- * بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية.
- * دراسات قانونية، دار النهضة العربية ١٩٩٩.
- ٣١- **أ.د. عائشة راتب، حامد سلطان، صلاح الدين عامر** : المسئولية الدولية والقانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.
- ٣٢- **د. عبد الحليم محمود** : الجهاد والنصر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٤.
- ٣٣- **أ.د. عبد العزيز سرحان** : * الأمم المتحدة وإختيار المصير: الشرعية أو الاستعمار الأمريكي، دار النهضة العربية - القاهرة ٢٠٠٥.
- * الإنحراف الأمريكي الصهيوني بالشرعية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
- * طرف تسوية المنازعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

- ٣٤- د. **عبد الله الأشعل**: * النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولى، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- * القانون الدولى لمكافحة الإرهاب، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٣٥- د. **عبد المعز عبد الغفار**: حق تقرير المصير بين ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان.
- ٣٦- د. **عبد الهادى محمد العشرى**: نظرية الأمن الجماعى الدولى والنظام العالمى الجديد، دار النهضة، ١٩٩٥.
- ٣٧- د. **عبد الوهاب حومد**: الإجرام الدولى، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٨.
- ٣٨- د. **عز الدين فودة**: * الاحتلال الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى ضوء القانون الدولى العام، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩.
- * عصر التنظيم الدولى، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.
- ٣٩- **عطية حسين أفندى عطية**: - مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- ٤٠- د. **علاء الدين راشد**: الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد ١١ سبتمبر، دار النهضة العربية ٢٠٠٥.
- ٤١- د. **على إبراهيم**: قانون المنظمات الدولية [النظرية العامة - الأمم المتحدة]، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
- ٤٢- **مستشار. على على منصور**: الشريعة الإسلامية والقانون الدولى العام، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٤٣- د. **عمر إسماعيل سعد الله**: تقرير المصير السياسى للشعوب فى القانون الدولى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- ٤٤- **القاضى / فاضل دولان**: أسرة الحرب فى التشريع الإسلامى والقانون الدولى العام، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٨٥.
- ٤٥- أ. **فهمى هويدى**: مصر تريد حلا، دار الشروق، القاهرة،

الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.

٤٦- **كامل سلام الدقن**: العلاقات الدولية فى الإسلام، دار الشروق،
جده، ص ٤١٤٦٢.

٤٧- **د. محسن على جاد**: الهجوم الأمريكى البريطانى على العراق
من وجهة نظر القانون الدولى [سقوط نظرية الحرب الوقائية]، الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

٤٨- **الشيخ / محمد أبوزهره**: العلاقات الدولية فى الإسلام، دار الفكر
العربى، القاهرة. - الجهاد، مطبعة الأزهر، القاهرة، ١٩٦٨.

٤٩- **أ.د. محمد حافظ غانم** : *مبادئ القانون الدولى العام، دار
النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

* الأمن الدولى، الإسكندرية، ١٩٥٠.

٥٠- **د. محمد طلعت الغنيمى**: الغنيمى الوسيط فى قانون السلام ،
دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٥١- **أ. محمد عبد اللطيف السبكى**: الجهاد فى الإسلام، مطبعة
الأزهر، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨، القاهرة.

٥٢- **مستشار / محمد فهم درويش**: الشرعية الدولية وأزمة الخليج
من الغزو إلى التحرير، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة.

٥٣- **د. محمد محمد فرحات**: مبادئ العلاقات الدولية فى الشريعة
الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

٥٤- **أ.د. محمود سامى جنيته** : قانون الحرب والحياد، مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤.

٥٥- **أ.د. محمود نجيب حسنى** : دروس فى القانون الجنائى الدولى،
دار النهضة، ١٩٥٩-١٩٦٠.

٥٦- **د. مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم** : تدخل الأمم المتحدة فى
النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى، القاهرة ٢٠٠١.

٥٧- **د. مصطفى الشكعة** : الأئمة الأربعة، دار الكتب الإسلامية، دار

الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

٥٨- **أ.د. مفيد شهاب**: المنظمات الدولية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية ١٩٨٢.

٥٩- **د. منى محمود مصطفى** : * إستخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة، دار النهضة ١٩٨٩.

* التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والمادية، المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨١-١٩٨٢.

٦٠- **د. ناتاليينورونزيتي** :

- استعمال القوة في إطار الأمم المتحدة وموضوعات أخرى، أستاذ القانون الدولي بجامعة بيزا، إيطاليا، جامعة الإسكندرية، ترجمة د. سعيد الدقاق.

٦١- **د. نبيل أحمد حلمي** : الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة، القاهرة.

٦٢- **د. نبيل بشر**: المسؤولية الدولية في عالم متغير، ١٩٩٤.

٦٣- **د. هاملتنى رمارسن** : الدولة الإتحادية أساسها ودستورها، ترجمة جمال محمد أحمد مراجعة الدكتور إحسان عباس، ١٩٥٩.

ثالثاً: الرسائل :

١- **د. رجب متولى** : مبدأ التحريم الإستلاء على أراضي الغير بالقوة في ضوء القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٢- **د. رشاد عارف يوسف**: المسؤولية الدولية لإسرائيل عن أضرار حرب ١٩٦٧، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

٣- **د. زكريا حسين عزمى** : من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٤- **د. سامى جاد عبد الرحمن واصل**: إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

- ٥- د. **على ناجى صالح الأعوج**: الجزاءات الدولية فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٦- د. **محمد سيد عبد التواب** : الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- ٧- د. **محمد محمود خلف** : حق الدفاع الشرعى فى القانون الدولى الجنائى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.
- ٨- د. **محمد مصطفى يونس** : النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.
- ٩- د. **مسعد عبد الرحمن زيدان** : تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- ١٠- د. **مصطفى كامل الامام شحاته** : الاحتلال الحربى وقواعد القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- ١١- د. **ممدوح شوقى مصطفى كامل**: الأمن القومى والأمن الجماعى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- ١٢- د. **ممدوح على محمد منيع**: مشروعية قرارات مجلس الأمن فى ظل القانون الدولى المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
- ١٣- د. **نبيل محمد نور الدين بشر**: مدى ملائمة سلطات مجلس الأمن للتطور المعاصر للمجتمع الدولى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
- ١٤- د. **وهبة الزحيلى**: أثار الحرب فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٢.
- ١٥- د. **ويصا صالح**: العدوان المسلح فى القانون الدولى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- ١٦- د. **ياسين سيف عبد الله الشيبانى** : التضامن الدولى فى مواجهة العدوان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

١٧- د. يحيى الشيمى: مبدأ تحريم الحروب فى العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

رابعاً : المقالات والأبحاث :

١- د. أنور عبد الملك : عالم جديد حرب الأعوام العشرة، الأهرام فى ٢٢ يونيو ٢٠٠٤ العدد ٤٢٩٣٢.

٢- **تقارير المراسلين:** - * وثيقة جديدة للفاثيكان تدين الحرب الاستباقية والإرهاب والإبادة الجماعية، الأهرام فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤، العدد ٤٣٠٩٣.

* وراء الأحداث، بين نهاية الشر وثنى الولاء، حرب الأفكار فى أمريكا لمن تكون الغلبة؟!، الأهرام فى ٢٦ يناير ٢٠٠٤، العدد ٤٢٧٨٤.

٣- **التقرير الاستراتيجى العربى** ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٤- **جريدة الأخبار المصرية** العدد الصادر فى ١/٤/٢٠٠٣، ص ٦.

٥- **جريدة المصرى اليوم** العدد ٦٩٧ الصادرة فى ١١/٥/٢٠٠٦ ص ١٦، تصريحات رمزى كلارك وزير العدل الأمريكى الأسبق.

٦- أ.د. **حامد سلطان:** الحرب فى نطاق القانون الدولى، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٢٥ لسنة ١٩٦٩.

٧- **لواء أ. ح.م. / حسام سويلم:** الضربات الوقائية فى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠٠٢.

٨- د. **حسن أبو طالب:** حرب دينية أم حرب استعمارية، الأهرام فى ٩ أبريل ٢٠٠٣، العدد ٤٢٤٩٢.

٩- **دلبيز:** النظرية الأنجلوساكسونية والنظرية الفرنسية، المجلة العامة للقانون الدولى، ١٩٣٧، القاهرة.

١٠- د. **سمعان بطرس فرج الله:** تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٢٤ لسنة ١٩٦٨.

١١- د. **السيد أمين شلبى:** هل لنظرية "الضربات الاستباقية"

مستقبل، الأهرام فى ٢٨ مايو ٢٠٠٤ العدد ٤٢٩٠٧.

١٢- **م. صلاح بسيونى**: ما بين الشرعية الدولية والشرعية الأمريكية، الأهرام فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣١٧.

١٣- **لواء أ.ح. / صلاح سليم**: (عضو المجلس المصرى للعلاقات الخارجية) تصريحاته التلفزيونية فى قناة الجزيرة الاخبارية، برنامج بلا حدود.

١٤- **د. عبد العاطى محمد**: سياسة خارجية، الأهرام فى ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤، العدد ٤٣١٢١.

١٥- **د. عبد العليم محمد**: أمريكا تقتدى بإسرائيل، الأهرام فى ٧ إبريل ٢٠٠٣ العدد ٤٢٤٩٠.

١٦- **د. عبد الله الأشعل**: تطوير الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢.

١٧- **أ. محمد السماك**: كل أربعاء من روزفلت إلى بوش، الأهرام فى ١ أكتوبر ٢٠٠٣، العدد ٤٢٦٦٧.

١٨- **أ. محمد سيد أحمد**: معضلات عصرية مذهب الحرب الاستباقية، الأهرام فى ٧ فبراير ٢٠٠٣، العدد ٤٢٤٣١.

١٩- **أ. مرسى عطا الله**: صيحة شيراك .. هل تعيد العقل للسياسة الأمريكية؟، الأهرام فى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤، العدد ٤٣٠٨٨.

٢٠- **مركز البحوث والدراسات السياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: - قراءة فى القضايا والاتجاهات، من واقع مناقشة التقرير الاستراتيجى العربى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، إعداد: اسامة أحمد مجاهد، تحرير أ.د. علا أبو زيد، ديسمبر ٢٠٠٣. - العدوان على العراق، خريطة أزمة ... ومستقبل أمه، تحرير: د. حسن نافع، د. نادية محمود مصطفى، ٢٠٠٣. - مصر والأمة، ماذا بعد العدوان على العراق، تحرير: - د. عمرو دراج، د. نادية محمود مصطفى، ٢٠٠٣.

٢١- **د. منير زهران**: نظام الأمن الجماعى وتحديات الألفية، الأهرام فى ٢١ ديسمبر، ٢٠٠٤ العدد ٤٣١١.

خامساً: المجلات القانونية المتخصصة :

- ١- مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدوان ٣ ، ٤ شهر ١٢ سنة ١٩٥١، جامعة الإسكندرية.
- ٢- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد الأول السنة ١٤ سنة ١٩٧٢، العدد الثاني، السنة ٦ يوليو ١٩٦٤، جامعة عين شمس.
- ٣- مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني، السنة ٣٥، يونيو ١٩٦٥، العددان ١، ٢، السنة ٢٥ لسنة ١٩٥٥، جامعة القاهرة.
- ٤- المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٥ ، لسنة ١٩٦٩، الجمعية المصرية للقانون الدولي.

سادساً : المراجع الأجنبية :

- Akhurst. M.; A Modern Introduction to International law third ed George, Allenand Unw. LTD. London 1977.
- BORMS BENGEI; The definition of aggression C.R.D.G. 1977.
- Bowett. D.W.; Self-defence in International law Manchester University Press 1950.
- Brownlie; International law and the use of force by states Oxford University Press London 1979.
- Brownlie; International law and use of force by states 1963 falklegal order in a violent world.
- Charles G. Fenwick; International law the old and the new Vol. I.J.I.L. Vol. 60, 1960.
- CLAUDEL. Inis; U.N. of Military force the U.N. International organization and administration 1967.
- De la Briere yres; Le droit de juste curre tradition the ologique adaptations contemporaines paris 1938 Edition

A, pedome Libraire de la coure D'apple et delordere des avocats.

- Documents de la comference des U.N. pour l'organisation internatioate Un. C. 1.0 "Vol. 6-doc 215/I/IIo).
- Emile Giraude; Le Droit International Publicet la politic.
- Ferenez B. Benjamin; Defining International aggression the search of world peac a documentary and analysis New York 1975.
- Hall, W,E. International law (8th edition).
- Hans dorrille and Dragoijub Najman; A New System to Finance the Un Security Dialoguer Vol. 25 June 1994.
- Hassan Abd Hadi Alchalabi. La legitime defenee endroit-international thesee la caire 1952.
- Henkin Louis; How Nations Behre: Law and Foreign-Columbia University press New York 1979.
- Higgins, R; The Development of International Law through political organs of the united netions London 1963.
- Howard La Franchi ; Bush's "preemptive war" Doctrine Under siege, 412/2004.
- International law 4th ed, New York, 1965, foothote 24.
- J.G. Starke; An Introduction to International lau Butter worths London, 5th ed: 1963.
- Jean Del Vanis; la legitime defense en droit in International moder these paris 1970.
- Jelan craven; cours de droit penal international la caire 1955.
- Jenks. C. Wilfred; A New World of Law? Longman 1969.

- JL'Hiller; Elements de droit international public parised Rousseau 1950.
- John Fisher Williams Sactions Under the covenant B.Y.B.I.L. 1963.
- Kai Ambos [Max planck I.I.F.C.L.F. in Breisgau, Germany] European. Journal of International Law, Nato, the U.N. and the use of force: Legal Aspect <http://www.ejil.org/journal/vol10/No.1/coma.html>.
- Kalshoren F. Belligerent Reprisals. A.W. Sijh off LEgden 1971.
- Kelsen. H.; The law of united Nations 195.
- Kofi A. Annan; (Un. Secretary – General) Coverage of Fulfill our responsibilities, the Economist, Thursday 2 December 2004.
- Kofi A. Annan; A way forward on global security, The International Herald Tribune, Friday 3 December 2004.
- May Allone M. Merlin; Defention of aggression preefactory, P.B.I.L. 1975.
- McDougal and Feliciano law Minimum world order; legal Regulation of international coercion 1961.
- Modlein K.A. 18 right: the Bush Administ-ratins doctrine of premtion not Authorized by un charter foreign policy September 1 October 2003.
- MORG ENTNA U.J. HANS; The yard stick of National Security politics in the twentieth century the impass of American Foreign Policy Chicago Vol. (2) 1952.
- Murphy John F. The united nations and control of International V.A.P.A.P.M.U. Press Manchester 1983.
- Nawaz. M.K.: The Doctrine of Out/b wry of war, Indian-

Yearbook of International Affairs 1994. P. 34-89.

- Quincy wright the meaning of the pact of paris, vol. 1933.
- Rober topapini & cortex la Rupture des Relations Diplomatiques et ses consequences, Edition A Pris 1972.
- Roling Bert. A.; "The Un Definition Aggression".
- Schuschiggk; The league of Nations conventientin international law an Introduction to the law of peace, London 1959.
- Schwars confrontation and International conflict 2nd 1959.
- Schwarzenberger G.: The fundamental principle of International law. R.C.A.D.I. Tome 87, 1955.
- Schwerzenberger, power politics.
- Shwarzenberiger ca; Territorial changes and international practice international law vol. (1) London 1951.
- Sir Hmphray Waldock; The use of roce in International law. II. 1952.
- Stone Aggression and World Order London 1958 re printed 1976.
- Stone Julius; Force in the seventies syracuse J.I.L. 2 Spring No. I.
- Thomas R. Eddem; Here Come the U.N. Army & Police October, 17, 2005, http://www.getusout.org/artman/publish/article_189.shtml.
- V.D. Mahjan; International politics since 1900 Delhi S. Chand and Company.
- W. Fridiman; The Changing dimension of International law Colombia law Review Vol. 62, 1962.
- Walter Mills; order and change in a warless word in

Kaplan (ed) Great issues of international politics second edition Chicago: Aldine publishing company 1974, pp. 12-13.

- Wiled verway; Economic Developments, peace and International low the Hague 1972.

المراجع التي حصلنا عليها من شبكة المعلومات الدولية :

- Art Moore; Eye On the Gulf, Could. U.N. use military force on U.S.2, 15 March, 2003.

<http://www.worldnetdaily.com/News/article.asp?Articleid=31535>.

- Arthur Schlesinger. Jr; (a distinguished historian, was an advisor to president John. F. Kennedy); Unilateral preemptive war.

- Bjorn Moller; U.N. Military Demands and non-offenseve defense collective security Humanitarian and peace support operation.

<http://www.g.u.edu/academic/pcs/moller.html>.

- Duncan. E.J. Currie L.L.B. (Hons) L.L.M.; "Preemptive war" and International law After Iraq, 22 May 2003.

<http://www.globelaw.com/Iraq/premative-war-iraq.html>.

- Global Action to preemptive war A COALITION-BUILDING EFFORT to stop war, COENOCIBE & INTERNAL ARMED CONFLICT.

<http://www.globalactionpw.org/prev/rev17.html>.

- Howard Lafanchi; Doubt grows over preemptive war from the February, 4, 2004 edition.

<http://www.csmointox.com/2004/0204/po/S02-USFP.html>.

- Neta C. Craw Ford; The slippery slope to preemptive war.

- <http://www.carnegiecouncil.org/viewmedia.php/prinID/868>.
- Noam Chomsky; Preemptive war "The supreme crime" Iraq: invasion that will live in infamy.
<http://www.informationlearninghouse.info/article.4416.html>.
 - Peter Schwarz; European union foreign ministers divided on Iraq war, 5 September 2002.
<http://www.wsws.org/articles/2002/sep2002/iraq.S05.shtml>.
 - Stanley Kober; what Napoleon and Bismarck Teach us about preemptive war, September, 18, 2004.
<http://www.cato.org/dailys/09-18-04.html>.
 - Ulrich Rippert; German Chancellor Lines up with us critics of Bush war plans vs. Iraq, 20 August, 2002.
<http://www.wsws.org/articles/2002/avg2002/germ-a26.shtml>.

ثامناً : الروابط الإلكترونية :

- <http://www.ahram.org.eg/archive.index>.
- <http://www.assembly.coe.int/Documents/working/Docs/doc603/EDOC9768 A.D.htm>.
- <http://www.carnegiecouncil.org/viewmedia.php/prinID/868>.
- <http://www.cia.gov>.
- <http://www.comunioneliberazione.org/articali/eng/I/No.War.html>.
- <http://www.iaea.org>.
- <http://www.sigassa.org.eg/asigyassa/ahram/2002/IOII/mili1.htm>.
- <http://www.uk.gov>.
- <http://www.un.org,document8>.

- <http://www.un.org>.
- http://www.usinfo.state.gov/arabic/tv/1015_sanasec.htm.
- http://www.usinfo.state.gov/arabic/tr/1015:sana_sec.htm.
- <http://www.world-nuclear.org/sym/2001/blixbio.html>.
- <http://www.arabic.xnhumanet.com/Arabic/2006/03/content271542.htm>.
- <http://www.state.gov>.
- <http://www.ware.ch/dcw/iraq/08.html>.
- www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/iraq.html.
- www.pbs.org/wgghi/frontline_show/iraq.htm.
- www.whitehouse.gov/News/releases/2002/06/20020601.html accessed July 5, 2002.

تاسعاً : إقرارات ووثائق صادرة عن الأمم المتحدة :

- A 19619-Twenty-Ninth Session-supp 19 Report of special committee 13 Jan.- Mar. 1972.
- A/221 Report by the secretary on the question of Defining of Aggression October 3rd 1952.
- A/80/9 Document 18 at 55 Twenty-fifth session Report of the special committee sppN. (14) Bjuly-Hougest.
- A/879 Document 2 at 18 Twenty-seventh session sup No. (10).
- A/96319. Twenty-Ninth session. sup. No. 19 Report of special committee 11 Mar-12 Apr. 1974.
- Document A/AC. 91/3 Report of the committee under Gen Ass Res 1181 (XII) question on defining aggression 13 Apr. 1962.
- Outline positions on possible resolution concerning Iraq un News October, 17, 2002.

- Report of special committee 13 Jan. – 3 Mar 1972.
- Resolution & Decision of the security 1967 S.C.R. 22nd year.
- SR, 1443 at 7, 8 A/9619 Document 12 at 16.
- SR, 1502 AT 4 SEE ALSO a/9890 Document.
- Un Monthly Chronicle, June 1976 pp 79: 81.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١
الفصل التمهيدي	
مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية	
ومبدأ الدفاع الشرعى كوضع مستثنى منه	
تمهيد وتقسيم	١٩
المبحث الأول : الخلفية التاريخية عن مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية	٢٠
المطلب الأول : تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية حتى فترة عصبة الأمم	٢٠
المطلب الثانى : تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة	٢٨
المبحث الثانى : الدفاع الشرعى فى ميثاق الأمم المتحدة	٣٧
المطلب الأول : مفهوم الدفاع الشرعى فى الميثاق	٣٧
المطلب الثانى : الدفاع الشرعى الجماعى والفردى	٤٧
- شروط الدفاع الشرعى	٤٧
- الدفاع الشرعى الفردى والجماعى	٥٩
الباب الأول	
العدوان والحرب الاستباقية	
تمهيد وتقسيم	٦٧
الفصل الأول	
مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة وماهية الحرب الاستباقية	
المبحث الأول : مفهوم العدوان فى الأمم المتحدة	٦٨
المطلب الأول : أساس ونطاق تعريف العدوان	٦٩
- مفهوم العدوان واستخدام القوة	٧٤
- الأفعال التى تشكل عدوان	٧٧
- العدوان غير المباشر	٧٩
المطلب الثانى : أثر تعريف العدوان	٨٠

٨١	- تعريف العدوان والمسئولية الدولية
٨٢	- تعريف العدوان والدفاع الشرعى
٨٥	- تعريف العدوان وممارسة حق تقرير المصير
٨٧	المبحث الثانى : ماهية الحرب الاستباقية وتطبيقاتها
٩١	المطلب الأول : ماهية الحرب الاستباقية
٩٨	المطلب الثانى : تطبيقات على الحرب الاستباقية
٩٩	- الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦٠ - ١٨٦١ م) ..
١٠١	- الحرب الأمريكية البريطانية على العراق (مارس ٢٠٠٣)

الفصل الثانى ١٠٩

مدى شرعية الحرب الاستباقية

	المبحث الأول : الولايات المتحدة الأمريكية وشرعية الحرب الاستباقية
١١٠	وأسانيدها
١١٠	المطلب الأول : الولايات المتحدة وشرعية الحرب الاستباقية
١١٩	المطلب الثانى : أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الاستباقية ...
١٢٠	الفرع الأول : حيازة العراق أسلحة دمار شامل
١٣٤	الفرع الثانى : القضاء على نظام الحكم فى العراق
١٤٠	المبحث الثانى : الموقف الدولى وعدم شرعية الحرب الاستباقية
	المطلب الأول : موقف الأمم المتحدة من الحرب الاستباقية وفشلها فى
١٤٠	التصدى لها
١٤٢	الفرع الأول : ميثاق الأمم المتحدة و الحرب الاستباقية
	الفرع الثانى : موقف الأمم المتحدة من الحرب الاستباقية والتكيف
١٥٠	القانونى لها
١٥٥	المطلب الثانى : موقف الدول الأوربية والدول العربية
١٥٥	الفرع الأول : موقف الدول الأوربية
	- الانقسامات الأوربية - والأوربية الأمريكية بشأن الحرب الاستباقية
١٥٦	على العراق
١٦٧	- موقف الاتحاد الأوربى من الحرب الاستباقية
١٦٨	الفرع الثانى : موقف الدول العربية
١٦٩	١- موقف جامعة الدول العربية من الحرب الاستباقية
١٧٢	٢- موقف النظام العربى

الباب الثانى

الحرب الاستباقية : آثارها ونتائجها

ومبدأ التضامن الدولى فى الميثاق

تمهيد وتقسيم ١٧٧

الفصل الأول

آثار الحرب الاستباقية على بعض المبادئ

الأساسية فى القانون الدولى

المبحث الثانى : آثار الحرب الاستباقية على بعض المبادئ الأساسية فى

القانون الدولى ١٧٩

المطلب الأول : الحرب الاستباقية والدفاع الشرعى ١٧٩

المطلب الثانى : الحرب الاستباقية وحق تقرير المصير ١٨٧

المبحث الثانى : النتائج المترتبة على الحرب الاستباقية ١٩٥

المطلب الأول : الحرب الاستباقية ضد السلم الدولى وتحديد المسئولية

الدولية ١٩٦

المطلب الثانى : عدم مشروعية اكتساب الأرض وتحقيق مغانم كثيرة

نتيجة الحرب الاستباقية ٢٠٣

الفصل الثانى

مبدأ التضامن الدولى فى ميثاق الأمم المتحدة

لمواجهة الحرب الاستباقية

المبحث الأول : مفهوم المبدأ والمقومات الأساسية فيه من أجل مواجهة

الحرب الاستباقية ٢١٢

المطلب الأول : مفهوم مبدأ التضامن الدولى ٢١٢

- تعريف التضامن الدولى فى مواجهة العدوان ٢١٦

- مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان فى عصبة الأمم ٢١٧

- مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان فى ميثاق الأمم المتحدة .. ٢١٩

المطلب الثانى : المقومات الأساسية لهذا المبدأ ٢٢٢

المبحث الثانى : التضامن الدولى لمواجهة الحرب الاستباقية ومبدأ سيادة

الدول والحياد ٢٢٧

المطلب الأول : التضامن الدولى ومبدأ السيادة الدولية ٢٢٧

- سيادة الدولة فى ميثاق الأمم المتحدة ٢٣٠

- ٢٣٣ - مبدأ التضامن الدولى فى مواجهة العدوان وأثره على مبدأ سيادة الدولة
٢٣٥ المطلب الثانى : التضامن الدولى والحياد
٢٣٥ - نبذة عن الحياد
٢٣٦ - واجبات وحقوق الدولة المحايدة
٢٣٨ - أثر التضامن الدولى على الحياد

الفصل الختامى

نحو مقترحات فعالة لمواجهة الحرب الاستباقية

- ٢٤٣ تمهيد وتقسيم
٢٤٧ المبحث الأول : اصلاح مجلس الأمن وإنشاء قوة عسكرية
٢٤٧ المطلب الأول : تطوير مجلس الأمن
٢٦٤ المطلب الثانى : تكوين جيش دولى يتبع الأمم المتحدة
- نصوص الميثاق الخاصة بتكوين قوة عسكرية ثابتة للأمم المتحدة،
وفشلها فى تجهيز هذه القوة
٢٦٦
٢٦٨ - مدى إمكانية تجهيز جيش دولى فى ظل الوضع الدولى المعاصر
٢٧٢ - تمويل جيش الأمم المتحدة
٢٧٥ المبحث الثانى : تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة
المطلب الأول : مهام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال تحقيق الأمن
الجماعى
٢٧٦
٢٨١ المطلب الثانى : تفعيل دور الجمعية العامة فى حفظ السلام
- تطوير دور الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال حفظ السلام والأمن
الدوليين
٢٨٢
٢٨٥ - قرار الاتحاد من أجل السلم
٢٩٥ خاتمة
٢٩٩ قائمة المراجع
٣٢٠ الفهرس

مستخلص الرسالة

بعد انتهاء الحرب الباردة - وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في أوائل التسعينات من القرن المنصرم - نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت التفكير فيما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر، وعلى هذا الأساس قد بادر فريق عمل كان يعمل تحت إمرة ديك تشيني بوضع وثيقة عرفت بمرشد التخطيط لشئون الدفاع، وقد نصت هذه الوثيقة على أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تكون على استعداد للجوء إلى القوة إذا لزم الأمر، ونلاحظ أن هذه الوثيقة - السابق ذكرها - لم تجتذب الانتباه إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد شجعت مساعدي الرئيس الأمريكي - بوش الابن - على وضع ملانح إستراتيجية جديدة. وبناء على هذه الاستراتيجية الجديدة أصبح بوسع الولايات المتحدة الأمريكية خوض حرب استباقية أي وقائية دون تعرضها لخطر تلقى ضربات ماضية في المقابل، وقد أثبتنا أن الحرب الاستباقية حرب عدوانية غير مشروعة وعلى المجتمع الدولي التضامن من أجل مواجهتها.

والله ولي التوفيق

المشرف

